

شرح الجلال شمس الدين محمد بن احمد المحلي

على

متن جمع الجوامع

للامام تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي

وبهامشه تعليقات

الشيخ عمر المشهور بأبن القرداغي

[illegible]

الاشارة الى قوله تعالى
سواء ووجه القدر في وجه
الشيء ام بعده لانه انما هو
المعاني الانسانية في القصور
النفسية والاعمال في سائر
الانواع من المخلوقات من غير
الاعمال المخلوقة من غير
شيء من المخلوقات من غير
المخلوقة من غير المخلوقات
ووجه القدر في وجه
الاشارة الى قوله تعالى
سواء ووجه القدر في وجه
الشيء ام بعده لانه انما هو
المعاني الانسانية في القصور
النفسية والاعمال في سائر
الانواع من المخلوقات من غير
الاعمال المخلوقة من غير
شيء من المخلوقات من غير
المخلوقة من غير المخلوقات



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على فضاله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله هذا ما

استشهدت اليه حاجته المحمدي بجمع الجوامع من شرح محفل الفاطمية في بيتي
مراد في تحقيق مسائله في تحرير دلائله على وجه سهل المبتدئين في حسن

المناظرين في دفع الله به آيتين قال الله بسم الله الرحمن الرحيم محمدك اللهم اي
تصحبك بجمع صفاته يا الله اذ الحمد كما قاله في المحضر في الفاتحة الى صفه بالجمل
وكل من صفاته في جملة من عاينه جميعها ابلغ في التعظيم المراد وما ذكره المراد

اجاد الحمد لا الاحياء بالله مبدى جود وكذا في نصه ونص على المراد به ايجاد المصلحة
والصيرورة لا الاحياء بما فيها من سبل جود في آيتين في العظمة لا في ما في غيره مما الله

هو خير من تعظيم الله له بآية جوده للعالم امتثالا لقوله تعالى وما ينبغي من ربك فاست
وقال ما تقدم دون محمد الله الاحصاء منه للخلق في خطابه الله وبنائه في

الحمد لله الصيغة الشاذة في الحمد اذ القصد بها التسمية على الله تعالى بانه مالك لجميع الخلق
من الخلق لا الاكبر من ذلك الذي هو في جملة الاصل في القصد بالخير من الاعظم

والاعظم من ذلك الذي هو في جملة الاصل في القصد بالخير من الاعظم
والاعظم من ذلك الذي هو في جملة الاصل في القصد بالخير من الاعظم

الاشارة الى قوله تعالى
سواء ووجه القدر في وجه
الشيء ام بعده لانه انما هو
المعاني الانسانية في القصور
النفسية والاعمال في سائر
الانواع من المخلوقات من غير
الاعمال المخلوقة من غير
شيء من المخلوقات من غير
المخلوقة من غير المخلوقات
الاشارة الى قوله تعالى
سواء ووجه القدر في وجه
الشيء ام بعده لانه انما هو
المعاني الانسانية في القصور
النفسية والاعمال في سائر
الانواع من المخلوقات من غير
الاعمال المخلوقة من غير
شيء من المخلوقات من غير
المخلوقة من غير المخلوقات
الاشارة الى قوله تعالى
سواء ووجه القدر في وجه
الشيء ام بعده لانه انما هو
المعاني الانسانية في القصور
النفسية والاعمال في سائر
الانواع من المخلوقات من غير
الاعمال المخلوقة من غير
شيء من المخلوقات من غير
المخلوقة من غير المخلوقات

بسم الله اى اولف متبر كما نام الله وهذه الجملة خبرية ضرورية فحققت مدلولها في الخارج بدون ذكرها ولا يشك في علمه ان البركة لا يتحقق
 مدلوله بدون ذكره لان الجملة هي اولف مشترك في فيدلها خارج عنها وما قيل ان متبر كما انشاء فغيره ان الانشاء قسم المركب انما
 واسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك فلهذا ما استحدثت او جعلت في ما استحدث بناء على ان اسما الكتب اعلام جناسي وان المحصل لا يفرق
 بالذات من ان المراد به الجاد والجد ان طلب الجاد والواجب للجد لا الجاد والمهمل حتى يتجه ان هذا لا يرجع على من ذهب الاشاعرة من
 ان الموجد لافعال العبد هو الله تعالى والكسب من العبد وتسمى عليه قوله الجاد الصلوة لانها ملزومة قديمة هذا انما ساس
 خطابا لغيره تعالى لان انظار ملزومة غير لازم بالنسبة اليه تعالى بل بالنسبة الى العباد فالاولى بمقام خطاب الموجد لانها راقدلة
 والخصم ان يقول ان بصيغة التكلم مع الغير تنبها على اعمق حقيقة رتبة عه القيام بحق الجاد وعه وصوله حده الى درجة قبول
 فاقوم على سانه ولسان سائر الخاضعين ليقف في حين القبول بوجههم لا قامة بعض الضرب في قوله اياك نعبد واياك نستعين
 فاذ القصد بها انه علمه كونه صيغة الحمد شائعة لانشاء الحمد المستفاد من قوله الصيغة انشاء لغة لا كونه صيغة الحمد
 كما لا يخفى

هذا ما تقدمت به
 او قدما من ان
 على ان سائر الكتب اعلام جناسي وان المحصل لا يفرق
 والفصل في
 او قدما من ان
 على ان سائر الكتب اعلام جناسي وان المحصل لا يفرق
 والفصل في
 او قدما من ان
 على ان سائر الكتب اعلام جناسي وان المحصل لا يفرق
 والفصل في



[illegible]

①

Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 15 lines. The text is written in a cursive style and is mostly illegible due to fading and blurring. It appears to be a single paragraph of prose.

فان مولا في ركنه ورسول
ومولاه في ركنه ورسول
فان مولا في ركنه ورسول

في لانه صلي الله عليه وسلم اه

تكون من الاجاديت اثنان في ركنه ورسول اه
بعدم اشارة لانه اشارة الى الصلوات الشك الاول والاخر اشارة الى الكراهة الاولى بناء على ان اول السبت والاکبر
والاول الاكراه الثانية تقرير القياس الى ان لا يكون له الصلوة ومن لا يكون له الصلوة لم يكن له الحق ومن لم
ذلك من بن هاشم والمطلب في مثل الصلوة بانهم اه وهو من هو صعب وليس بالولم يكتف بذلك فيجب
لمثل الصلوة من الآل من ليس يجب ان يبينها عدم من وجه وما يتم ان ذكر الآل معنى من يجب ان المراد به
في مقام الدعاء الالة من دفع بان المقصود الشول مرجح وان ارادة الالة منه مخصوص بالان لم يذكر يجب
مع ان المعاني التي يري اه اشارة الى ان اضافة العيون للمدلول الى الال وكنى ان يكون من ضافة
المشبه الى المشبه وان يكون في الالفاظ استعارة مكنية واشبات العيون لها فنبدا في ان القروى اه
قد يتم هذا المعنى بغير تنكيك الضار والاولى جعل القوي في المظهر بل الاول جعلها العيون مراد بها المعنى
الحقيقي سواء اريد بالظن المعنى الحقيقي وهو الانحصار او المعنى المجازي وهو معاني الالفاظ وعلى هذا فيتم
التأويل بغير ما كتب العلم البصر وجه تنزيلها منزلة بياض العيون وسوادها عدم بقاء معاني الالفاظ في
بدونها كعدم بقاء العيون بدون السواد والبياض لعداها باق على الحق اه متعلق بظنهم من وتعدية بعل
دون الباء مثلا لافادة استقلالهم وعلقتهم على الحق وهذا يفيد عدم زوالهم على الحق بل وجه الالتمية فهو اولى من
جميعه بل بعد من ان في كما صرح بها فقبل للتفسير فان كان الكلام كما ان قوله الالة ان لا يتبدل اسند
البحار في تفسيره الى كفة ما جعل العلم ان القوة في كفة الالتمية عند التفسير لينة الجملة ثالثا ثم يبع
الاول في طائفة من حلف مولا في ركنه ورسول ببلغة سياسية وكان صوفي عيدا اقا جالسا عند نا اه ١٢٢٢ هـ
بنته الى شيتا والاخرين على السطر الاول من الدورق الالة

قد اتت الصلوة اه اشارة الى ان قوله ما قامت من قبله بقوله لعل الذي يمكن ان يتا طهره ويقدر تحركه ولم يلقفت اليه
 لان تأجيل العهد حاصل بقوله يوزن الخ بقرينة السياق اه لان التاخر من قوله الآن من في الخ وضم اليمين
 بعد التاخير اذ اتيان الكتاب بالقواعد بعد التصنيف حقيقة وقيل محال ان كثرة الانتفاع به اه دفع
 لما يقال الا لئلا يشي واحد فينبغي ان يعطى في منع المانع لان الخ الواحد له ما هو واحد ويمكن الجواب بان له
 معانيع كالشيطان وذرية واية والنفس وغير ذلك ووجودها وكذا سبلها اني منع الجرام محقق وبهذا ينظر
 في قوله وحال كل حين ما هو في ما اظه اه كلمة في لا اعتبار بالوصول وما مصدرية فلما لا ان ما اظه هو كثره با
 الانتفاع فيلزم ظرفية اي شيء لنفسه ولا حاجة الى نعم ما اظه منها ومن القول ودعاء الناس له وغير ذلك
 في كل مصنف جامع اه لان في كلامه احتيا لا حيث تحذف بعد قوله جامع قطول وقيل قوله مختص بجامع
 فلما لا ما قبل ان حق المقابلة مقابلته الجامع بغير الجامع لا بالمختص او نعم ان المقابلة باعتبار الغالب
 اذ الغالب كون المختص بجامع في كل مختص اه قد يتم يكن اشتان المختص على اليس في المطول فلا يصح
 ايراد فضل المختص لكون ما بعده اول بالحكم ما قبله ويدفع ببناء الكلام على ما هو الغالب بحسب العرف
 في بيان لقوله اه البيان بالنظر الى المعطوف بغير البين به وبالنسبة الى المعطوف عليه بغير آية البين
 فنية استعمال اللفظ في معينية ولوقان وما بعد من بيان لما ان احض وأولى في يتعرف منها أحكام اه اي
 يجعلها كبر الصنف سبعة الحصول موضعها جن في لوصف الكبر في والعلم ثابت اه العلم وكذا
 ما وصفاته فعلا امر واحد بسيط وهذه القضية شخصية وقد تعرف في علم المنطق انها في حكم الكلية فوكلا
 اشارة الى ان الكلية اعم من الحقيقية والحكمة فلا حاجة الى تأويلها بقولنا كل شيء معلوم لم تعالى
 آتى الفروع

[illegible]

ونحو ذلك أنه معطوف على مدلول الباء في قوله المجتهد عن أولها بأنه الخ فالمدلول بالغيراء الامكان الآتية للامر وبأنه
 وبما يتعلق به ما عداها من الخلاف ونحوه وما عطف على الامر فهو مستلزم لجعل الكاف في قوله كطلق الامر مقتضا لثبته
 او جعل الحذف موقفا عن الربط على انه محكي مستغنى عنه بالكاف فيخرج الدلائل ان مسائل موضوعاتها الدلائل
 التفصيلية في اصول الفقه لم يقل من اصول الخ ينسبها على انه لو اعتبرت التفصيلية لغير بانها غير اصول الفقه
 لعدم الحاجة الى اعتبار الاجالية في ثبوتها اقرب الى والاسباب في المعنى الاصطلاحي عنه ابلغاء اعتبارها نسبة
 للمعنى المنفرد كما اشار اليه بالتنظير بالفقه في قوله كما في تفهيم الخ وليس المراد ان التعريف الثاني غير صحيح والاقوال
 التي بدل قوله ورجح وصوبه بل قوله اقرب ظم في ان التعريف الثاني مناسب في الجملة فانه دفع ما قبل التعريف الاول
 مبنية على اطلاق العلم على المسائل والثاني على اطلاقه على التصديقات بها فكل منهما صحيح وصادق فاقومته عبارة
 المصنف من اولوية الاول غير مسلم في وطرق مستفيدة هاهنا هذا مشربان قوله ومستفيدة هاهنا عطف على قوله انفارها
 وينبغي عليه انه محكي بغير استعمال المشترك في معنيين لان الطريق بالنبته الى المعطوف عليه بغير ما يرصد الى الاستفارة وبالنبته
 الى المعطوف بغير ما وصل اليه المجتهد فالاول جعل معطوفا على مدلول الباء في قوله بطرق ويكون الكلام على حذف
 المضاف وهو لفظ الطريق وهذا مراد الكمال بقوله الاول كونه عطف على المضاف في اي بعد منها اه شبه بالتعريب
 على ان ذوات الطرق لا تفصل الاستفارة ما لم تعرف والا حصلت مع الجهل بها التحقق في نفسها محكي ايضا في عند
 تعارضها اه متعلق بقوله استفاد او بقوله يدل ذكره تبينها على عدم لزوم العلم بالمرحجات اذ لم يوجد حكم الادليل
 واحد ابن القوي رحمه الله مد ظله

[illegible]

التي هي الفقه اه صفة الاستفارة وجعلها صفة للاحكام يستلزم كونه الفقه نفس الاحكام مع ان الشرح بان
 العلم بها الموضوع لبيان اه ان دالة الكلام على حذف المضاف او في الغرض استخدام فلا يراد ان المراد بالموضوع لفظ
 الاصول ما لا اصول المنعوت معناه ليصح جعله معرنا بالفتح فلا يصح التوصيف واما الجواب بان المراد بالموضوع
 المجعول ولام لبيان للتعليل فقيه انه لا يلزم منه كون الرجحات وصفات المجتهد من الاصول لما هو المدعى
 ثم اضافة البيان الاما من اضافة مبدء الصفة الى الموصوف فلا يتجرب ما يقع ان يكون البيان موضوعا للملك
 لا يستلزم كون الرجحات وصفات المجتهد من الاصول بل يستلزم كون متعلقها بالكسر من الاصول في كذا كره قديم
 لو تم قياس تعريف الاصول على تعريف الفقيه لزم ان يعرف الاصول بالعارف بطرق استفادة الادلة الاجمالية ومستفيدا
 بدون اعتبار العلم بتلك الادلة فيه في قالوا الفقيه اه هذا تعريف الفقه نفس الاحكام لا العلم بها خلافا لما ياتي في
 لظا من لتي قال ظاهر لانه يمكن جعلها طريق التفصيلية لحذف المضاف او الاستخدام في قوله استفادتها وقوله و
 مستفيد هات الذي بنى عليه اه صفة بعد صفة لقوله كلام ووجه البناء انه حكم في اول كلام بانها ليست مع
 الاصول فليزم اسقاطها في تعريفه وليس صفة لقوله ظاهر التي هي نتيجته منع البناء مستندا بانه لا يلزم من توقف الادلة
 الاجمالية عليها استظهارها في التعريف لجواز توقف بعض اجزاء التعريف على بعض وكان ذلك سره انية بيان
 لانشاء غلط المصنف اى كونها طريق الاجمالية سرى وانتقل الى ذهن المصنف من اه نفع هذا التعريف خير قوله سرى
 لئلا يك وفيه استفادة معجزة بتعبية وحين انية المصنف ويؤيد العكس عليه لم يبق سرى هو لعدم الالتباس ضرورة
 ان السراية حقيقة في ذن المقول والاهتمام من حيث تفصيلها ان لا من حيث كونها جزئيات الاجمالية
 وتوقف الجزئ على امر انا بوجوب توقف كلمة اذا لكان من تلك الجبشة في على ان توقفها اه روي قوله لتوقف
 معرفته على معرفتها والمعتبر اه بالنصب معطوف على قوله توقفها ويجوز جعل الواو هائية في المقود لسا
 الكتابان اى في غير كلام المصنف واما في كلامه فمعهدها لكونها مدقونا عليها خا رجبا عن الاصول في ما صنعوا اه اى
 تدعى ما صنعوا لا كصفة فقيه كما زعم في ابن النور مختص اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما آمين

لأبداً المفهوم أه لا يقع أن كلام المصنف في تعريف الفقيه بذى الدرجة الوسطى إلى كما صرح به بقوله كذا كرم في تعريف الفقيه بالعلم
 خارطة الماصدق في قولهم الفقيه المجتهد لا يكون من رتبة المصنف ثم أقول إن المصنف أثبت تعريف الفقيه بما ذكره بقياً من حيث
 الشكل الأول لما يوصف به كلامه المان فاذا اراد ما صدق المجتهد في الصنوى لم ينكر الاوسط فلا يشبهه ثم دعواه فان قيل فبما
 فاسد على تقدير ارادة المفهوم ايضاً لانها كلية الكبرى قلنا كلياتها انما تشترط اذا لم يكن في الصنوى على الطبيعة من حيث
 هي والا فلا يشترط فيه بعد الجارية للصنوى وفعليتها سوى تكرار الاوسط في أي شيء أه إشارة الى انه ليس بتعريف الفقيه العالم
 بالاحكام فقط بل يرمح سائر القيود الماصوفة في تعريف الفقيه فقيد إلى مقدار في ما مر منه المصنف للملا يكون كلامه
 قاصداً والفقيه العلم أه أو ان المصنف دلل الفقه بالعلم العلم فلا يصح تعريف الفقه لا متنازع ارادة معناه الاصل
 يكونه جزء علم أقول كونه بالعلم العلم كمال لا يخفى نعم لو قيل بذلك في قوله اصول الفقه لانه لكن يتدفع بأنه عرفه ههنا
 ذكره في تعريف اصول الفقه مدابه معناه الاصل في الماصوفة من الشرحه الماد بالشرح الكتاب والسنة لا النسب لانه
 فلا يميز الخاد والنسب والمصنوع اليه وكذا الماصوفة والماصوفة منه ولا ينقص بالعلم الماصوفة والاجماع والقياس لانها ماصوفة
 مع ذلك في النسبة فالعلم ماصوف منها بالوسطية العلمية أه ظاهرة ان الاحكام الشرعية تكون علمية دالما وهو كذلك
 ولا ينقص بفعله ظاهرة الخ اذا تخلى ومنع الرق الارث لتأويل الاول بشرط الى المتدلل به الخ هاهنا والثاني بان
 اعلماء الرقيق الارث علم قطع هذا للاصاحبة الى القول بان كونها علمية أغنى ولا الى منع كون الثاني صلة أو غيره
 قد تقدم المتبادر من العمل على الجوارح لتحصيل العمل عليه ويؤيد قولهم النية في الوضوء واجبة بقولنا الوضوء واجب فيه
 النية ويكون النسبة في العملية نسبة الغيا الى الغاية أو في الطرف الى الطرف العقلية والحسية أه تم قبل
 كما قبل تفكيك الحواس والوصفية او من صلة في العقلية للاصاحبة المذكورة في الاعتقادية أه التي غايتها
 الاعتقاد بالنسبة للغيا الى الغاية المثبت بها أه ان كان هم فاعل ففعلت الخ لا في اواهم مفعول ففعلت
 المقصود والثاني وهو أقرب توصيف المقصود أه إشارة الى صنف الشكل الاول وهو النية في الوضوء امر واجب
 مقصود كونه مطوعة وفي علم قوله لوجود الثاني ان القوم

فخرج بقيد الاحكام العلم أه قضيت ان الماد بالعلم مطلق الادراك الشاغل للتصور والتصديق وهو غفلت
 مصطلح الاصوليين من ان العلم هو الاعتقاد الخازم الذي يقبل التغير فلو حمل عليه وقال انه ذكر قوله بالاحكام
 قصر مجازاً على علم ضمنه بوصف بقوله الشرعية الخ لكان اول وما قيل ان الماد بالتصديق لا ضافته الخ
 الاحكام فقيه انها يؤيد كونه الماد مطلق الادراك لتفيد الاضافة تائدة جديدة ان القوم

وعبدا عن الفقه هنا بالعلم اه قضيه ان العلم بالاعتقاد الجازم المطابق الثابت وهو موافق لاسياف وقد يقال هو ممنوع
على مذاق الشئ لم لا يجوز ان يكون الاعتقاد الجازم مطم ولا يحتاج الى هذا التعقيب في بالا حكم جميعها هذا شعر بان لام الام
للاستفاد الجوع والحمد بالجميع مجموع الاحكام وهو كذلك خلافا لبعض المحققين ضرورة ان العالم بعشرة مسائل مثلا لا يح
فقيها 2 سنت وتلقين مسئلة تتعلق بالفعل وقوله لا ادري مقوله وقوله سنل صفة قوله اربعين اى سنل مالك
عن اربعين فاجاب عنه اربعة وقال في البواقي لا ادري في شائع عفا اى ولولم يجل على هذا التفسير لم يصح اطلاق
الفقيه او عالم النحو على احد لان مسائل الفقه يزاد بالوقائع ويتلاحق الافكار كسائل النحو جمع الحكم اربعة
باعتبار منه الاول لا يجوز في تحريف الظاهر لانه يلزم عند رآك قيد العلم لا فقههم العلم في تعريف الحكم الشرعي
لا الشرعية ايضا كما قيل اذ التعريف للحكم الشرعي لا المطلق للحكم فلو جعل لام الاحكام للمعنى وصلت على الاحكام المصطلحة
بين الاصوليين لم ينجح الى قيد الشرعية لكن بين التعاريف على التعديج في اليا تقدم اى من الاحكام اربعة فقط
فلما راد ان الحكم على القولين مختلف المعنى فكيف يتجد القولان مالا في كلامه المتعق اشارة الى ان الحكم بغير الصفة
القدية المنشأ والواجب وغيره فذكر تعريفه لتوقف مسائل الاصول عليه لالذكرة في تعريف الفقه لان الحكم فيه معنى له نسبة
القائمة وبكس على الخطا على اثره من الوجوب وغيره لكن لا يوافق ما سئل من تعميم الحكم الا لما يوجب غير الا ان يتم التباين بين
وبين الوجوب بالاعتبار وكذا في باقى الأقسام او يقال ان هذا تعريف للمعنى بالاشرف المتعلق بفعله ان يتعلق
المؤثر بمرجع من الآثار لان فعل المكلف معروض الوجوب مثلا وهذا في الاجاب في وتجنبا يا بعد اه هو متحد مع المعنوى
بالذات مغاير له بالاعتبار كتعلق علم تعالى بفعله زيد قبل وجوده وبعد وتطير قول الفقهاء ان التحيز النجس بالذات
هو الذى سلق به في قوله ان مت فانت ح في كونه الحكم قدما وان اعتبر فيه التعلقان معا وما سياتى من
لفظه قبل الشرح باعتبار عدم ترتيب ثمره عليه خلافا لظاهر ما سيذكره ثم في انه مكلف لم يفعل انه مكلف به لانه
ح لا يشل التعريف الاقتضاء والى الجازم والتجيز في فتناوله اى التعريف بواسطة قيد الفعل لا بنضه لانه انما يتناول
انواع الخطا به وقوله والمكلف عطف على قوله الفعل او يشل التعريف بواسطة قيد المكلف المكلف الخ وبواسطة قيد
المتعلق المتعلق في فعله المتعلق معطوف على المعطوف والمعطوف عليه في لاسياف اشارة بان كان الاخذية
رضى الله عنه في شهادته في والمتعلق باوجه اه ان الخطا بالمتعلق بفعل المكلف باعتبار متفق ذلك الخطا في
من اوجه التعلق تحقق العام في من الخاص في من الاقتضاء الجازم اه هذا مل للايجاب والتحريم كما ان غير الجازم
شامل للندب والكرهية في لتناول حبيبة اه اى لعدم اخذ حبيبة الخ فقيه مسامحة فلما راد ان قضيه كلامه انه لو لم يذكر
الحبيبية لم يتناولها التعريف وليس كذلك ثم انه على ما ذكره تكون الحبيبة بالنظر الى الاقتضاء الجازم للتعقيب وبالنظر
الى الاخيرين للتعقيب فليدعم استعاضة المشترك في معنيين في الاول الظاهر اه اى الخطا هو تناول الحبيبة له لا الظاهر
(اى العموم والخص)

يعد عليه الكتاب اه دلالة الاثر على التاثير والمعرفة الاول ودلالة الكاشف على المكشوف عنه في علمه من السنة
والاجماع والقياس وغيره ونحوه نقص التعريف جمعا بالجمعي الثابت بنحو القياس المتعلق بدلالة اه متعلق الخطاب
بالاول الاخبار عنه بمحصن العبور بالحق فيه مثالا وبان في بيان نحو آثاره فان الخلق من آثار صفة القدرة كما يشير
به المثالان الاولان وقرع عليه البواقي فالمتعلق هنا بخالف لما في المتن في جعل المكلف اه المراد به اما المعنى
المصدرى على ما حقق السعد من ان التكليف به واما الحاصل بالمصدر بناء على ان المعنى المصدرى امر اعتبارى
لا تكليف به والطلاق الفعل عليه ما شاع في ولا خطابه يتعلق اه وقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلثه
عه وانما حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحلم وعه الجنون حتى يبرأ بيان لعدم تعلق الخطا به المتعلق بأوجه
التعلق بفعلهم لا متعلق بفعلهم على وجه التوق فان دفع ما للكمال مبنيا والمجتمعات على طياته فثبت انعكاس التعريف في
ما له ما منه اه متعلق بالاداء وقضية انه لو تبرع بالوجه الزاوية من ما في نفسه لم يقطع عنه الواجب وضمان
المتلف معطوف على الزاوية سواء كان بغير اداء ما وجب او بغير ما أدى لان الضمان يمكن كونه بغير غم بدل المتلف
او بغير غم من المتلف ويمكن عطفه على الاداء كما في طب صاحب اه قضية انه يلزم على الوجه ضمان متلف الصبي
وان لم يكن للصبي مال اذا لان منه تعطل في حفظه وتاديبه ويمكن الفرق بان حفظ الدابة سهل في بعثادها اه
هذا متعلق بان الاعتبار دالة الصفة وليس كذلك وعمى انه علم غائبة لا تراعى عطفه على قوله ليس لانه الخ حسب الظاهر
قال في التحفة في شرح قول التهاج ويؤمر بها الصبي ويغير عليها العشر وحكمة ذلك التبرع عليها لبعثادها اذا بلغ فعلى
هذا القول ان الشئ بل لان ولية ما مور بالامر بها لبعثادها اذا بلغ المكان أو لم يبلغ ولا يتعلق الخطا به فيمكن
التعريف ما نفعه الاعتياد فاللام في المكلف اما المعنى او الاستغراق لك في الامكان لا في الاعمال واستلزام الاول الثاني
انما هو عند عدم القرينة وبها ليس كذلك ويرجع ذلك اه ان فكلمة القضية مأخوذة من التعريف وهو الباع
العاقلة يتعلق به الخطاب مطلقة عامة كما هو التبادر عند اطلاق القضية من الجهة لا من جهة عامة او قرينة
عامة حتى ينقضي التعريف بالفاعل والتاليه فليس من الحكم اه اي فليس التعريف المارفعيا بالاخص وغيره ما مع
ما يذهب له اي صريحا ولا فلا حاجة الى زيادة قوله او وصفا لا مكان نعيم الاقتضاء والتجيز المصريح والشاوي وكذا
تعميم المحيثة المارة من المصنف كالزوال اه قد يثبت ان التعلق اعم من ان يكون بالذات او بالصفة والزوال سبب
للتطير بوجه الوجه وبهذا يندفع ايضا ما يقع انه لا يشمل ما متعلقه فعل عن المتلف كالنكاح الصبي ووجه
الاندفاع ان الامتلاف سبب لثقل ذمة الضمان بيد المتلف بالذات ولا بد من الزوال عن الوكيلة واستعمل اه
في تحاشر الفتحاح اعلم عه واستعمل بغير انتمى فعلى هذا اصبحت استعمل بغير افعول ويمكن جعله للطلب على هذا
المفعول ان طلب المصنوع من نفسه عمل ثم مستغنا والمكان الخ نظرا ما نقله عصام عه ما عيب الفتحاح في استعمل فهو
وما قيل ان السبب ليس للطلب بل لجزء التاكيد اي اعلم المصنوع بغير اطلق ففهم انه بغير بغير عمل وان تغير
بالاطلاق لا بد من تعدية ما باللام لا سببا فيه تغليب او التفسير بصفة الاستقبال نظر الى ما هنا لتغير قوله
وهو ان الحكم عه هذا اللام ان القوم عه

هذا هو الذي يتعلق بالطلاق
صاحب كونه

[illegible][illegible]

بعضهم قاله نصرحاجا عالم التزاما وفقه العلم بالاحكام اي لجميع النيب الباطنة الشريف
الكتاب الشريف كاتبا الحق
اي المأخوذة من الشريعة المبعوث من النبي الكريم العلمية اي المتعلقة بكيفية علي او
الكتاب المأخوذة من الشريعة المبعوث من النبي الكريم العلمية اي المتعلقة بكيفية علي او
فيه كالعلم بان التوبة الواضحة واجبة وانه لو تردد ب المكسب ذلك العلم من
الادلة التفصيلية اي من الادلة التفصيلية للاحكام مخنح بقيد الاحكام العلم بغيرها
الكتاب المأخوذة من الشريعة المبعوث من النبي الكريم العلمية اي المتعلقة بكيفية علي او

من الذات والصفات كقوله الانسان والحيوان ويقيد الشرعية العلم بالاحكام العقلية
والصفات كقوله الانسان والحيوان ويقيد الشرعية العلم بالاحكام العقلية
والصفات كقوله الانسان والحيوان ويقيد الشرعية العلم بالاحكام العقلية

[illegible][illegible]

أوعيه أه عطف على الشئ ان الفكر ما شاء او غيره قائم في الشئ بالنبه الى قوله او غيره وانهم يندفع بالنظر الى
قوله او بالقلب في ولا حكم بوجوده قضيه ان المنع صانع فيكم بسبب انتفاء جزئه الذي هو المتعلق بالجزء
ويجوز عليه انه من لف لعله اهل السنة ان الحكم لفظ بالنفس الزم من شانه المتعلق بفعل المكلف وان نسبة هذا
التعلق الى الكلام كنسبة التعلقات الى العلم والقدرة وعجزها فلو قال ولا حكم متعلق بفعل المكلف تجوز قبل
الحكم لان اوله لا يحد من الرسل المراد بالرسول من اوجى اليه بشرع وامر بتبليغه وبشر الحكم لنفيه بالنسبة
الى غيره لا يثبت من الامم قبله ارسال الرسول اليهم فلا يجوز ان منعه من وجود الحكم في شرع لم يوجد قبله رسول واما
المجاوب بان اول الرسل آدم على نبينا وعليه السلام والراغب في الحكم قبل نبه فيه ان الآية نزلت في اهل الفقه كما
كالعرب من القطا في رسالة اسمعيل الى زمين نبينا عليها الصلوة والسلام وهو يناه في تلك الآية لا ينفذ
لازمه ان لا يثبت الحكم باعتبار اكثر اقسامه اعني ما عدا الاباحة والكراهة وبالنسبة الى اكثر المكلفين في قوله
تعالى آه قد يقم كلمة كذا ظاهرة في نفي العذر الديني لا الا فروع لتبليغ الآية عليه في الاول ما ينبغي اه دفع
لنفي التعقيب مستند بان الدليل انهم من الدعوى لان دوشق واحد يحلها في قوله تعالى آه وجه الاظهر به ان
العقاب يتحقق بعدم امثال ما كلف به اصالة فقط واما الثواب فيتحقق امثال غيره كالاولا والندبة
في وجود الحكم اه كلمة في اعتبار الدرعول فكانه قال ان وجود الحكم مدفوف الى ولا يفرض به الا ما في ان
يتوهم ان الامر جاء بمنع الوجود في اشارة بهذا اه في لم يمس قوله المار لا حكمه مستغنيا عنه قوله بل الامر اه على
الشرع ان البعثة وفي نسب الورد الى ما في في ذكر على تنبيه على ان الاول ان يقول المنع على وروده في
وحكمته المستندة العقل اه ان نسب العقل الى الحكم نسبة المصدرة الى متعلق لهصقة فان العقل مدرك
الحكم فصيغة التضمين للنسبة وهذا القول صريح في ان المعنونة قالوا بحكم العقل فلو كان قوله المار
تربط الهم بما جلا والعقاب جلا شر محذوفنا للمعنة فانه يحتمل التوقف كما يحتمل حكم العقل فلا تكرر
ظروري اه في مقابلة الفرد بالاضتيان وحكم بانه سباح تامل عبارة شرح المواقف في لوا ما يدرك جهة منه
او فهمه بالعقل من الافعال التي ليست اضطرارية ينتم الى الاقسام التي ومداظر واسم كالتنقي اه اي
اي كطلق التنقي لا خصه صيانة والا لانه اختيارية فلا يثبت الحكم بكونها ضرورية في خصوصه اه متعلق
بعض المحذوف بقريته المذكور وهو صيغة الاختيار لا يقضي المذكور والا لكان الاسب ذكره قبل فليس
ضروري يتوهم عوده الى كل من الضرر والاضتيار وليس كذلك في فام قضائه اه اضافة المصدر الى العضم
به الا صريح والفاعل محذوف اي قضاء العقل به اي بذلك الحكم فيه اي في ذلك الفعل فلا يلزم خله المحذوف
الرباط او على مصلية اه اي ولا مضرة في تركه قوله او تركه اي ولا مضرة في فعله فلا يقتضى تعريف الندوب
بواجبة الكره بالحرمان وعبارة المواقف والا فان شمل فعله على مصلية فندوبه ومراو اه او مضرة اه
كلمة او في سياق التفرقة الواو ولو قال ولا مضرة لكان اول ونقصا في العموم وخبر شمل مائدة الى كل من الفعل
والترك لا الى الاول فقط والا لا يقتضى تعريف المباح بالمكره ولا الى الثاني فقط والا لا يقتضى بالمندرس
ولو قال والا فباج لازم المواقف لكان اول بابا لم يدرك فيه اه يجز عليه انه اذا لم يدرك فيه ذلك لم يحكم عليه
بالخط والاباحة الا ان يتم ان العقل مدرك الجهة المحسنة والمقبيحة بحيث يشمل عجزا وهو كان في العلم
بأحدهما نعم ودليله اه لجوابه في غير انما في على قولان متعلق بقوله فاعلمت لا يثبت قضاء
ولا مشنان ما فيه لهما ان اختلافنا لما شاع في قولنا في القضاء والثالث لا يقتضى بخلاف الاولين فلا يرد ان
كلامه يقتضى جعل الثالث مقتضيه مع انه لا قضاء فيه ان اعرف به

من زعمه
اللا بد ان اه حله وكذا على عدم الخ
كما قال بعض لانه مع الى الصاحفة
ضرورية ان ما دس في سباح انما يشترط
والأباه بان العقل في سباح انما يشترط
عدم الخ انما يشترط بان
اي القوة به

أورد صاحب اه اي بالمعنى الاسم الشامل للمعاد الحرام فلا يراد ان دعوى عدم الخلو عنها ممنوعة لجواز كونه واجبا او مندوبا وكلف
تفصيله المصلحة في فعله على العقل ان الفعل هو ما هو كبرى مطوية ومم والتفصيل فيه هرام وتحم عليه
انه لا دلالة على الكبر سوي القياس على الشاهد ويصح الفارق لتفصيل الشاهد بوجهه تعالى ومناظره ملكه في شرح
اللب تمة لو وقع بعد البعثة صدرة لاهم فيها فنلثة اقوال الخطأ لا تية يستلزمك ما ذا اهل لهم فانها تدل
على سبق التحريم والاباحة لقوله تعالى خلقكم ما في الارض جميعا والوقف لتعارضه الى دليلين انتهى اقول ان الالية
الاولى تأيد للقول الاول من اقوال المعتزلة وانه لو لا قول الش قبل الش على الاقوال الالية على هذا
الخلافا وان الماد بفتح الحكم في بيان من الشارح والالكان منافيا للاقوال الثلاثة وان من هذه الصدرة
شرب الصدرة بل الجاي واستعمال الدفان المشهور بالتوثيق في تعارض دليليهما اه قد يقال يتا فيه ما
في شرح الواقفة من ان عدم العلم بخصوص الخطأ او الاباحة ليس التعارض الادلة بل لعدم الدليل على
احدهما بعينه في وانشاء بقوله اه مبني على ان قوله لهم حكمه من الغيب في مثالها فيضيد ان الاقوال الثلاثة
ان الخطأ والاباحة والوقف لهم اي للمعتزلة والابان كان قبل لقوله الوقف فحين فيه تلك الاشارة وبها
ظاهر في بابهم ما استعداه قد يقال يحسن موافقة ما يرام لراي المعتزلة مع كونه عن منهم اظهار الصدور لا تنجيه
المعتزلة في كمالناهم ه قيد قوله لا يدري ان المعتزلي الغافل عمم دراية كعدم دراية بها في كونه غير مصاحب
لزوال العقل فلا يراد ان المجنون يصدق عليه التعريف مع انه غير مكلف اتفاقا في فعلان مقتضاه دليل
الشرطية المطوية ومم كمالا ان الغافل مكلفا لاني بالمكلف فيه امثالا وقوله وذلك من اقامة دليل
المقدمة الرافعة مقامها والشرطية لزومية بحسب الشرع فالله يفتقر التكليف ما يقتضيه ويستلزمه
التكليف شيئا في الجملة والالم ينتج القياس الاستثنائي من ان شرط كون شرطية المتصلة لزومية ه
فيستلزم اه اي فلا تمة في تكليفه والفعل بان افعاله تعالى لا تغفل بالاعراض مدق في باب الثمرة تابعة لها بالنظر
الى المكلف لا اليه في لزومية شيئا اه علة لقدر وهذا يغفل ذمة الغافل ببديل التلطف وبالصدرة و
اماعلة قوله وجب فخذ وقب ويد تعلق خطا بسبب التكليف به بعد يقظته فم كلامه شائبة احتباك
في وضو من يدري اه قيده بقوله يدري اشارة الى انه لا يطلق المجاء عرفا على نائم التي من شاقق واما
لغة فيضح اطلالة عليه فعله في ابيه وبين الغافل محرم وجهه لاجتماعها في ذلك النائم وانفراد المجاء
في يقظته ملق منه والغافل في نائم لم يلجاء بشيء وعلى الخيرة العرفية فاما متباينات في بناء اه كان المراد بالبناء
بالنظر الى تكليف الغافل بعين المجاء اليه بمعنى قياسها على تكليف بالايظان بجامع عدم التمكن من انزل
والفعل امثالا وبالنظر الى تعريض المجاء اليه الاستدلال على حكمه بكونه من جنسها من التكليف بالايظان
فليس المراد بتكليف المجاء تكليفه بنقضين ما الجأ فيه كما يفيد ظاهر البناء في على جواز التكليف اه
أضافة مبد الصنفه الى الموصوفه اي التكليف المجنون فلا يخفى ان الاولى ترك الجواز لان البناء فيضح
وهو انما يكون محل الحكم الشرعي لا لتعني الحكم ابن الفهم عنهم اللهم اعظمه ولوالد وارجمها كما ربا في صلب

وقد اورد ان حالات الضمان
لا تنافي بينه وبين جواز الاستعداد
وانما يتبين من جواز الاستعداد

والمجاء

ثم بل يوضحه فيه ثم يبين ان الكلف به حقيقة شرعية في القدرات القدرية وقد يقال ان هذه الفائدة موجودة في
الجماع وهو من الامتداد وانه قد يمتنع في الكراه من الكراه المفردة فلا دور فادح في يمتنع تكليف بيان
لوجه الشبه المستفاد من الكراه في قوله المكر وكذا انما يستفاد من مقتضى ان من حيث الكراه وان كان
بنقض في مسألة القائل نظر الى الاشياء فلا بد ان عدم التكليف به منافاة لأم القائل لعدم قدرته اشارة الى
المقدرة الرفعة والشرطية ومن لو كان المكر مكلفا بكل من المكر عليه ونقضه لكان قادرا على امتثال ذلك التكليف
مطوية وقوله فان الفعل اشارة الى دليل المقدمة الرفعة في فتاواه من قبيل كاشف من صدر القناة
من الدم او الكلام على حديث الضار والركم اباء الا انه يكون نية كون المالك زكاة عند التفرقة من غير قصد الاداء
وان التحقيق مع انه ان التكليف انما يوجد مع الفعل في يمتنع الامتثال بالاتباع به للكراه وبنقضه
للازم مع النقيض ولا يتعلق التكليف به ولا ينقضه قبل الباشرة لانه تكليف بالاتباع في فعل هذا
لا يحرر ما ذكره القاضي من ان التحقيق مع انما في بان يكونه اه ان كان فيشمل ما اذا وجد من يمتنع به من
التكليف او تنص به بالكل قبل البعثة ان القوة

على القتل كما في قوله عليه والاعلى
ان من لا يفضل المكر بالفتح عليه
كما في التحفة فينبغي فيه السكون
خلافا لما افاده ان القوة
وان لم يكلفه اشارة الى ثابت
في الفروع من وجوب الصبر على المكر في
الاكراه على القتل والزنا دون غيره من الجرم والفظ
في رمضان والاقبال في القتل ما يجوز ان القوة
لعله وان لم يكن لا ينافي في القتل ما يجوز ان القوة
كبر والصبر اعني وفعل المكر فعل للاكراه مطوية والمنوع عنه القتل الآتي بالنظر الى عين
دكره عليه هذه دون الكبر في قوله هذا وقوله الآتي فانه يمتنع تكليفه اه
كل منها مقدمة رافعة والشرطية مطوية في كل تقدير الاول لو قدر على امتثال التكليف
ما ينقض لا يمكن الاتيان به مع الفعل للاكراه لكن لا يمكن الاتيان به مع الفعل للاكراه
فلم يقدّر على امتثال التكليف بالنقض وتقرر ان لا يمكن التكليف بنقض
القتل في صورة الاكراه على القتل لا يمكن تكليفه بترك القتل حاله القتل للاكراه
لكن ذلك التكليف مستبعد فلم يكن مكلفا بنقض القتل في تلك الصورة وظاهر كلامه

الملازمين ممنوعة عند القتل الآتي سورة
وجهه بعد تسليم كون القدر حال مباشرة فانه يكون سبغا عليها وله تجدد الامثال من تحقيق كون
التكليف في تلك الحالة لان مدار التكليف على سلامة الآلات وتبعية تسليم من ابتداء دليل
الاول على كون الامر في تلك الحالة لموارث استانه على زعم ان المكر عليه كالمجاء اليه في ضرورة
ودعوى صدور فلا مندوحة في فعله للاكراه فاذا فعله لا يحصل به الامتناع فاستبعد التكليف بالكره
ولا يمكن الاتيان به بنقض فاستبعد التكليف بالبعث فيمن قتل الصوري في الاقر الى المارة
والملزمة في الاستثنائين المارين على الزعم المذكور الآتين ان دليل القول الاول في صورة
التكليف بالنقض هو في ان التكليف بنقض القتل انما هو التكليف بالقتل لا حال نقضه
وتبعد تسليم ذلك انهم من ان الدليل الاول للمقتلة بل انما ينافي مذهب بعض الاشاعرة
القالين بان الاولين انما يمتنع به الباشرة واما المقترنة انهم قد ارجعوا قبلها سورة

فقدية ما ان
كوتار التكليف قد بينا
بالاطلاق انما هو كالتكليف بالانذار
ففي الحقيقة ان التكليف بالتكليف بالانذار
المقدورة على ذلك التكليف بالانذار

المكره انما هو كالتكليف بالانذار
فقد بينا ان التكليف بالانذار
المقدورة على ذلك التكليف بالانذار
المكره انما هو كالتكليف بالانذار

المصلحة العظيمة وسد باب الفائدة في التكليف بالاطلاق من الاختصاص بل يأخذ في المقدما
منفعة التكليف الغافل والمجاهل والى كتابة هذا وسد باب الاختصاص بل يأخذ في المقدما
وكذا المكره وهو من لا مند وجه له عما اكره عليه الا بالصبر على ما اكره به يتبع تكليفه

علم ان يتقضي على الصحيح لعدم فساد ما على امثال ذلك فان الفعل للاكراه لا يحصل الا
به ولا يمكن الا ببيان مع يتقضي ولو كان مكره على الفعل لمكانه فانه يتبع تكليفه
الفعل للاكراه بغيره فليس عليه ما على القائل الذي هو مجموع علم لا يتبادر لنفسه

بالبقاء على ما فيه خير منها المكره بقوله افضل بهذا والافضل فاما بالقتل
من جهة الانذار والاكراه وقيل يجوز تكليف المكره بما اكره عليه او يتقضي له
على امثال ذلك بان يابا المكره عليه لان الشرع لم يكره على اكره الزكوة فلو جازعند

اخذ بامره او يتقضي صابرا على ما اكره به واما لم يكلف الشارع الصبر على ما اكره
شرب الخمر فامتنع منه صابرا على العقوبة والقوله الاول للمعزلة والبناء للاشارة الى
الامر المصنوع له وقد توجبها العلم ان لا خلاف بين الفريقين وان التحقيق مع

الاول فليتامل ويتعلق الامر بالمعصية تعلقا منه بما عني انذارا وجد بشرط التكليف
ليكون مأمورا بذلك الامر لنفسه الا ان لا يتعلقا بتجربا بان يتجربا لعدم ما مؤاخلافا

للمعزلة اذ في فهم التعلق المعنوي ايضا لفهم الكلام النسخ والهي غير كالامر
مما لم يترك الامر بالمعصية وتعلق الامر بالمعصية وتعلق الامر بالمعصية

تعلق الامر بالمعصية وتعلق الامر بالمعصية وتعلق الامر بالمعصية
تعلق الامر بالمعصية وتعلق الامر بالمعصية وتعلق الامر بالمعصية

ان قول الحق الذي يقضي به العقل هو ان المكره مكلف بما اكره عليه وينتقض
ذلك لان مدار صفة المكلف سلمه الاكابر عند الاتيان بالمكلف به سواء
كانت الاضاعة مع الفعل او على الشئ او غيره او توعد قبله وبعده
كاملة الجبر.

ان مكره مع فعل كحق او ابدانه له سلمه الاكابر سلمه الادراك العقل
والبينة الى انتظم فهو ما نسبته الى ما لا يرضى به شرع
لان ان من سوائته في الحقوق في قواعد الاسلام واصل المكره ما يقع
يمكن ان يقتل المكره ما قبله وان يتوقف عما قبله ويحمل ما بعده به المكره
كما يمكن ان يقتل المكره ما كسر.

يقع المكره مع اضاعة ماله او نطق زوجته او غيره من شخص لا يقتل عليه
ولا حكمه لا لعدم سلمه الاكابر مثلاً بل لان تحقيق المتصور والمحلل ضروري
مع رضا ونية ولا يرضى بذلك الا من لا ينفذ ولا ينفذ ولا ينفذ
واما ما يقال من ان المكره ما يقع لا يمكن من فعل المكره عليه لغرضه الا كراهه لانه
فعله لا كراهه ولا يمكن فعله لغرضه فمع انه غير مسلم حينئذ ان ينقل له اعتم
الشرع لا معنى له لان كل فعل يعلم المتخالفات ما يمكن ان يفعل
ليس ملك الفاتمة وكذا لا يمكن مع ما شرته مما شره يقضيه فمعه هذا وكذا
واما حديث رافع عن ابي لهيعة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

وتبينم التعلق العند أي الكلام الذي هو قسم الكلام النفع فلا بد أن نفع الكلام النفع لا يستلزم نفي الأمر
وتعلقه إذا الأمر عند هم بمعنى الإرادة لأن الكلام في نفي تعلق الأمر الذي هو قسم الكلام فقط القوة
أشارة إلى أن تسمية أمرا وكذا تعلقه تعلقا معنويا مبني على الأصح الذي لا على مقابله
فهو موافق للمعتزلة في نفي التعلق المعنوي ابن القوي رحمه الله

أي طلبه إشارة إلى أن الماديا لا تقتضى الطلب وتأجيل خطاب الكلام النفع القائم بذاته لا لاقتضاء
فلا بد من سناد الفعل إلى مراد فمصدره نفي أنه يفرض أن يحمل على خطاب التكليف يجعل الكلام للعهد المذكور
والألم تخصص الأقسام الآتية وإن لم يرد عن بعض القواعد المفضولة فيه والابتداء الفكر وان الجمهور
قسم الحكم إلى هذه الأقسام فلو سلم المصنوع لمكان أولى أن القوة رحمه الله الضلع الكسب
عند الاستدعاء والابحار عند المعتزلة أعم من أن يكونه للعمل اللسان والقلب ابن القوي رحمه الله

أقتضى ترك أي الكلف المستفاد من أداة النفع لا من جوهر الكلمة فلا بد أن الترك أمر من غير مقتدر فلا
يتعلق به لاقتضاء والانقضاء تعريف التحريم جعلا واليجاب منعاً ببدل كلف ونحوه ابن القوي رحمه الله

والفرق بين إيه من حيث تعلق الخطابية والافالوق بينهما ظاهر من تعريفها المستفاد من
التقسيم ابن القوي رحمه الله استدسه في فيه سامحة واستخدامه لأن قوله في الطلب حال من
الضمان أشد من الطلب لأننا في المطلوب الخ ومتعلقاً به لأن الأول مطلوب قصد والثاني طلب
تبع ابن القوي رحمه الله خلافاً للأول أي لأن النفي فيه مستفاد من دليل من

الافطار وهو أنه صلى الله عليه وسلم لم افطر فيه كما ثبت في صحيح البخاري ابن القوي رحمه الله

قال الفراني في المستصفى في تفسير الحكم على قسم الحسن بدنية مشهورة وأما المذكورة فهو لفظ مشترك بين
معان أحدها المحرم فكثير ما يقول أشافعي أكره شيء أفندي وهو لا يريد إلا الحرمة والثاني ما نهى
عنه تنزهها وهو الذي شعر بأن تركه خير من فعله وإن لم يكن عليه عقاب والثالث تركها هو أدنى
لترك صلوة الضحى آيات آيات

وأنفق بين كراهية التحريم وكراهية التنزيه أن الأولى تقتضي الإثم والثانية لا تقتضي والفوق بين
كراهية التحريم والحرام مع أن هذا يقتضي الإثم أن كراهية التحريم ما ثبتت بدليل يحمل الأدل والحرام ما ثبت
بدليل قطعي لا يحمل الأدل من كراهية أو سنة أو إجماع أو قبحاً أعانه بغيره في مكررات مشهورة

في كماله في قسمه اشارة الى ان ما زاد من مقتضى فعله لم يطلب فيه الجازم للفعل فتبين بل جعل
الطلب الجازم للفعل او الترك فتبين فان كلامها لما يقتضيه من الخطاب الصحيح المتعلق بالاستعداد
من الخطاب المتعلق بمقابلته فنبه على تمام خطاب التكليف تحت ان القوة ~~وهي~~
في بي فعل الشيء وتركه اه سواء لان الترك مع فعل شيء اخر او لا فيندرج فيه التخييل بين اشياء
في الواجب المحي كفا في اتصال كفاية البهي ان القوة ~~وهي~~

قد يقال لما يكونه الاقتضاء غير الجازم للترك بينه مخصوص وغير مخصوص كذلك يكونه الاقتضاء الغير الجازم
للفعل امر مخصوص وغير مخصوص وقس عليه الاقتضاء الجازم للفعل والترك فيلزم من زيادة
قسم ثان زيادة اقسام اخر تبصر سورة ~~عنه~~ ان لا لا اقتضاء في الباع اما الاول فظم
لان لا با حصة والتخييل خطا بل لم ولا يتصور الطلب فيه وانما في الثاني فلانه لو كان مطلوبه بالفعل
الحان واجبا او مندوبا او مطلوبا للترك الحان حراما او مكروها وخص الكلام لا اقتضاء كلام
المصنف وياه سورة

ان تعبا بكونه الشيء اه تعبا لثبوت اذالة التاثير بالاشربا واما ان الخطا بغيره المديته هذا ولم
لم يجعلوا من خطاب الوضع كون الشيء نجسا او طهرا سورة

تفسيركم بالعام
من تصديق الوقت بعينه
الوقت عليه وويل من
عنده وجه فكله نظر على
وغيره من وجهه وويل من
الاعطاف وويل من
الاعطاف وويل من
الاعطاف وويل من

بضعه عند اهل الحديث وقسم خلاف الاول مراده المصنف على الاصول لئلا يخل
من متاهة الفقهاء حيث قابلوا المكروه لخلاف الاول في مسائل عديدة وقرروا بينها
ومنهم امام الحرمين في النهاية بالمقصود وغير المقصود وهو المستفاد من الاصول
المصنف الى المخصوص وغير المخصوص في العام نظر الى جميع الاوامر والندب واما المقصود
فيطلقون المكروه عما زى النهى المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون في الاول مكره
كراهية شديدة كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة ولا يثبت الذي هو منه الاصول

من متاهة الفقهاء حيث قابلوا المكروه لخلاف الاول في مسائل عديدة وقرروا بينها
ومنهم امام الحرمين في النهاية بالمقصود وغير المقصود وهو المستفاد من الاصول
المصنف الى المخصوص وغير المخصوص في العام نظر الى جميع الاوامر والندب واما المقصود
فيطلقون المكروه عما زى النهى المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون في الاول مكره
كراهية شديدة كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة ولا يثبت الذي هو منه الاصول

يقال او غير جازم كراهية واقتضا الخطاب التحيير بين فعل الشيء وتركه فابا
ذكر التحيير سواء لا اقتضاء في الاباحة والاصواب او غير كما في المنهاج عطف
على اقصي وتأمل الفعل بالركن نظر للعرف الا فالترك المقتضى في الحقيقة فعل لا كونه سببا ان لا
تكلف الا بفعل وانه في الحقيقة ان ورد الخطاب بالنهي بغير سبب وشروط وانها
وصحى واسبغ الى التفسير في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما
عبر به المختار في التفسير للعلم به معنى مع رغبة الخبز وصفه التفسير لوروده في وصف
اللفظ بالمتابع والتفسير في بناء فعل المكلف غير فعله كالرأسيا لوجه هذا القول الى
سببا لوجه الظاهر ان اللفظ لا سببا لوجه التفسير الى اللفظ في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما

من متاهة الفقهاء حيث قابلوا المكروه لخلاف الاول في مسائل عديدة وقرروا بينها
ومنهم امام الحرمين في النهاية بالمقصود وغير المقصود وهو المستفاد من الاصول
المصنف الى المخصوص وغير المخصوص في العام نظر الى جميع الاوامر والندب واما المقصود
فيطلقون المكروه عما زى النهى المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون في الاول مكره
كراهية شديدة كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة ولا يثبت الذي هو منه الاصول

فهذا الخطاب في وضعه في خطاب وضع اللفظ في موضع اللفظ في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما
وصحى واسبغ الى التفسير في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما
عبر به المختار في التفسير للعلم به معنى مع رغبة الخبز وصفه التفسير لوروده في وصف
اللفظ بالمتابع والتفسير في بناء فعل المكلف غير فعله كالرأسيا لوجه هذا القول الى
سببا لوجه الظاهر ان اللفظ لا سببا لوجه التفسير الى اللفظ في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما

من متاهة الفقهاء حيث قابلوا المكروه لخلاف الاول في مسائل عديدة وقرروا بينها
ومنهم امام الحرمين في النهاية بالمقصود وغير المقصود وهو المستفاد من الاصول
المصنف الى المخصوص وغير المخصوص في العام نظر الى جميع الاوامر والندب واما المقصود
فيطلقون المكروه عما زى النهى المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون في الاول مكره
كراهية شديدة كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة ولا يثبت الذي هو منه الاصول

فهذا الخطاب في وضعه في خطاب وضع اللفظ في موضع اللفظ في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما
وصحى واسبغ الى التفسير في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما
عبر به المختار في التفسير للعلم به معنى مع رغبة الخبز وصفه التفسير لوروده في وصف
اللفظ بالمتابع والتفسير في بناء فعل المكلف غير فعله كالرأسيا لوجه هذا القول الى
سببا لوجه الظاهر ان اللفظ لا سببا لوجه التفسير الى اللفظ في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما

من متاهة الفقهاء حيث قابلوا المكروه لخلاف الاول في مسائل عديدة وقرروا بينها
ومنهم امام الحرمين في النهاية بالمقصود وغير المقصود وهو المستفاد من الاصول
المصنف الى المخصوص وغير المخصوص في العام نظر الى جميع الاوامر والندب واما المقصود
فيطلقون المكروه عما زى النهى المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون في الاول مكره
كراهية شديدة كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة ولا يثبت الذي هو منه الاصول

فهذا الخطاب في وضعه في خطاب وضع اللفظ في موضع اللفظ في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما
وصحى واسبغ الى التفسير في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما
عبر به المختار في التفسير للعلم به معنى مع رغبة الخبز وصفه التفسير لوروده في وصف
اللفظ بالمتابع والتفسير في بناء فعل المكلف غير فعله كالرأسيا لوجه هذا القول الى
سببا لوجه الظاهر ان اللفظ لا سببا لوجه التفسير الى اللفظ في قوله في قوله لا قاله ان لك فاحق فاقدره كما

من متاهة الفقهاء حيث قابلوا المكروه لخلاف الاول في مسائل عديدة وقرروا بينها
ومنهم امام الحرمين في النهاية بالمقصود وغير المقصود وهو المستفاد من الاصول
المصنف الى المخصوص وغير المخصوص في العام نظر الى جميع الاوامر والندب واما المقصود
فيطلقون المكروه عما زى النهى المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون في الاول مكره
كراهية شديدة كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة ولا يثبت الذي هو منه الاصول

متعلق خطاب الوضع اه اي متعلق متعلق خطاب الوضع فالكلام على هذا من الصفات اذ القسم اليقين والكون حقيقة ويمكن
ان يراد المتعلق بالواسطة في الدفع للاعتراض اه اي الاعتراض على المصنف بان ما ذكره رسوم لان المميز فيها اه فلا يصح
قوله وقد عرفت اه وقوله ثم اشارة الى الاعتراض من وجه آخر وهذا ان المصنف حكم بان اختصار هذا الكتاب متعدد
مع ان هذه التعاريف قابلة له **ابن القوي رحمه الله**

قوله بتولية عماله فافهموا اه واوله الشافعي بان حله على الفاتحة لانها ليس بالبا وبان هذا من الحسن الفاتحة اذ بعد الفاتحة
في الاولين او اراد في الخطبة او منصرف **عياض عمر العري رحمه الله**

قوله قال هذا الفعل اه اشارة الى جنس الفعل المذكور كما في حديث انكم لتخضبون بهذا السواد لا الى شخصه والاول
قوله ان ثبت الخ في بدل قطع اه هل المراد قطع التي فقط او تظيو الدلالة ايضاً وقوله كقرآن القرآن ظاهر
في الاول كمن قولهم بان منكر النطق كافر مشعر بالثاني فيما ثم تركها اه اشارة الى الفرق بين الثابت بالنطق و
الثابت بالظن نظر الى احكام الشرح وقد يفرق بينهما بتكفير جاحد الاول دون الثاني في اخذ
من فرض الثاني اه قد يعم ان مصدر الواجب بمعنى الساقط الوجبة ومصدر الواجب الشرعي الوجوب
فلا يصح الاخذ المذكور **ابن القوي رحمه الله**

ق اذ مرتين اه اى او مرار كى لم يبلغ درجة لانه كما الالعذر في عدم الاتمام اه اى لشدة لها او المراد لعدم الكل
منها فلا يخفى انه يلزم من كلامه وجوب لزوم اخرج عن الثلاثة المندوب وهو متيقن في وجوبه للشأن اه
قد يقال هذا لا يصدق على القسم الثالث وهو ما يشاء الانسان باختياره والجواب انه فطوري للشارع
من حيث انه راجح تحت امر عام واما الانشاء فمن حيث المخصص او المراد بالانشاء بالاختيار كون فعله
امثالا لطلبه كعدم تاسوعاء ق اى لا يجب اتامه اه اقول فيه به على ان قوله ولا يجب المندوب على حين وف
المصاف [ونبته صفة المتعلق بالكس الى المتعلق لان كون ذات المندوب عين واجب امر معلوم
لا نزاع فيه ولان الجز الذي تحقق به الشرع ليس واجبا اتفاقا والالاجبة انه لا معنى لتبعية الجزع منه وب
عند ابي حنيفة رضى الله عنه بقى ان قوله ولا يجب اه اخذنا ما لان المراد بالمندوب المندوب سابقا
لفظه وتبعه ما صدق له وان لو ان به بغيره جز ما صدق له اعني ما صدق به الشرع لم يرجع الى احد
الثاني يدين المارين ق وترك اتامه اه اشارة الى صفين الشكل الاول وقوله لان المندوب اه اشارة الى
كبره تقرير القياس ترك اتام المندوب ترك له وتركه جائز وقوله المطلق اشارة الى صغر دليله صغر
وكبره مطوية واما دليل الكبر فهو الحديث الآتي فاعلم هذا المراد بالترك في الكبرى الاعراض وكذا في
الصغرى واما على ما يعنى عدم الاقدام والاعراض عن اتام المندوب فقصيه انه لا يكون دليل الكبر
مثبتا لكشف الثاني فلا يتم التفرع بقى انه قد ينقص من الدليل بالواجب المدعى بان يقال ترك
اتام الواجب المدعى اول الوقت ترك له وتركه جائز مع انه يجب اتامه بالشروع لكن يخفى معنى
الكبرى ولا يمكن اثباته بدليل في وجوب اتامه اه وجوب الاتمام لا يوجب وجوب التمام فلا يخفى انه لو كان
الاتمام واجبا لزم كون بعض العادة واجبا وبعضه مندوبا ولزم ان يتألف على ما عدا ما به الشرع
غالب الواجب وهو بطلان قوله تعالى اه الايام داخل على دليل الكبرى المطوية مع الصغرى فترى
ترك اتامه ابطال على وهو مرام ق منه اه متعلق بيجب اى يجب من تارك الاتمام فقصاها
ويكون كونه حال من الصدم والصلاة فالعبرة بما لا المندوب اه اى القوة وحسب

منه ما لا يقتضيه
الشرع في تركه

ق اذ مرتين اه اى اذ كان ما يقتضيه
فلا حاجة الى عارة الضم باعتبار كل واحد
ق لا بد من ذلك في التسمية اه اى لا بد من العلة واحدة
معلول لا بد التسمية والحكم المنقسم معلول العلة واحدة
الذي لا يلزم ففعله المار فيهم متفرع عنه قوله بدليل على الاعن قوله
انما افوه وحسب
هذا الواجب

ق اذ مرتين اه
ق لا بد من ذلك في التسمية اه

فلا تتناولها به بل لا تتناول شيئاً من النوافل ويمكن الجواب على الآية على سبيل العموم لا لعدم السلب قد وجوب
 اتهامه اشارة الى منع الكبرياء السابقة وهي ترك التدبّر مما يؤمن مستنداً بوجوب اتهام الخ المندوب والخ
 الجواب بتجريد الحد الاوسط بان المندوب الذي ليس كالقرض في سائر الاحكام من اى القلي به
 تنبيه على ان استعمال الحد في الحج غير لان معناه الحقيقي يقتضي بالجسم وبفساد الصلاة اه اقول فمحل
 هذا الفرق بين نفل الصلاة وفرضه في عدم الكفارة والافرق بينهما وكذا اباي نفل الصوم وفرضه في حصول
 الخروج بالفساد فكما اشتركا في هذين الحكمين فليشتركا في وجوب الاتمام وعدم جواز قطعها فدار الفرق
 بين الحج وغيره هو النية فقط فلا وجه لقوله وكفارة وغيرها في بيان جهة الاضافة اه ولما يقتضي
 ما نفيته التعريف بالانفعال المكلف بها فانه يضاف اليها الحكم بان يقال وجوب الصلاة لكن ليست معرفة
 للحكم ثم انه لم يقل السيد هو العرف للحكم بل لا يدخل في التعريف نحو الاذان للصلاة ما هو علامه ليس
 بعلمه او ما ذكر الله تعالى اه هذا قول القائل والمداد بالناشئ الناشئ باعتبار التعلق بالخير الذي هو
 صادر فلا يتجه عليه ان الحكم قد علم فكيف يؤثر فيه السبب الخارج عنه به العبرة اه يعني ان ما صدق السبب
 هو بعينه ما صدق العلة في وجوب الجلاء الاول لوجوب الحد فلا يتجه ان سببه الزنا مع عدم الاصل
 فالزنا ضرورة للعلة والحاج الى الدفع بانه شرط لاشطر للعلة ابن القوي رحمه الله كاتبه عبد الكريم

وهو
 نفس العرف
 وقوله في تعريفه ما هو العرف للحكم بل لا يدخل في التعريف نحو الاذان للصلاة ما هو علامه ليس
 بعلمه او ما ذكر الله تعالى اه هذا قول القائل والمداد بالناشئ الناشئ باعتبار التعلق بالخير الذي هو
 صادر فلا يتجه عليه ان الحكم قد علم فكيف يؤثر فيه السبب الخارج عنه به العبرة اه يعني ان ما صدق السبب
 هو بعينه ما صدق العلة في وجوب الجلاء الاول لوجوب الحد فلا يتجه ان سببه الزنا مع عدم الاصل
 فالزنا ضرورة للعلة والحاج الى الدفع بانه شرط لاشطر للعلة ابن القوي رحمه الله كاتبه عبد الكريم

قى اشتراط النسبة اهـ والسبب الوقى لا مناسبة له فلا يكون علته ولا يصح قوله المار تنبيهها على ان اه فقد له و
 سياتى اشارة الى تصحيح قوله تنبيهها اهـ قى صبيح الخاصة اهـ تنبيه على ما بهد المرجح من ان العلم بالشي من وجه
 علم ذلك الوجه لا علم بالشي من ذلك الوجه فانه قد وقع العلامة الادرا ان يقول مبين لما هيته الخاصة
 لان البين هو الماهية واما الخاصة ففى بيته بها لانه انما يتم على القول المرجوح فلا حاجة الى قبل اللام
 بمعنى الباء قى مبين لمفهومة اهـ المردية التى تبات بغيره المتعاقبة وكان لم يقل لذاته اشارة الى انه
 ماهية اعتبارية قى من اقسامه اى من اقسام مطلق الشرط في القيمة استخدام ان اردنا بالنظم شرط
 الشرع كالمصنوع والنظم والافلا استخدام قل المناسب ههنا اهـ ظاهره للناسب بمعنى اللاتى وليس مفقود لابه
 المناسب حتى يكون خارجا عن النظرية قى كالمطهارة للصلاة اهـ اى لصحتها فاعلم ان الجوز تعلقت
 الاحكام الارضية بعضها ببعض قى وهو ما به الحكم اهـ وهو مطلق لفظا مقيد معنى قى نقض الحكم
 اى حكما بنا نقض حكم السبب بالذات او بالواسطة فان الابوة مربية وسبب لومة القصاص بالذات وهو
 نقض لوجوب القصاص بالواسطة لانها اخص من نقض الوجوب والاحصى للجمع مع نقض
 الاعم فلا حاجة الى ان يرد في التعريف اواخص من النقض ولا يجمه نقض التعريف بان هو
 معروض ضد قى السبب قى فلا يكون الابن سببا في عدم اهـ قد يقع السبب عدمه لانفسه وبجبه عليه انه لو
 كان كذلك لكان عدمه بغير قتله سببا ولو لم فالمراد ههنا السبب ان يعيد ولو لم فنقصهم بالقرب
 فقيده الحيشة معتبر اى الابن من حيث كونه مقتولا للاب قى ليست عدم شيى اى ولا معتبرا
 في مفهومة العدم ولا عدا مطلق وقد يقال يطلق العدم على المعدوم والابوة بهذا المعنى عدمه اى القوم

[illegible]

والصحة من حيث هو حيث هي الشاملة للصحة العبادية وصحة العقد موافقة الفعل الذي
هو من حيث هو حيث هو الوجه ما وافقه الشرع في عاقلته أي الفعل الذي يقع تارة
مواظقا للشرع لا استحياء بما يغير فيه شرعا وتارة مخالفا له لا انتفاء ذلك عبادة كان
لا الصلاة أو عدا كما يبيع الصحة موافقة الشرع بخلاف ما لا يقع الأموافقا للشرع
كعقود الله مع اذلو وقعت مخالفة له أيضا كان الواجب جهلا لا معرفة فان موافقته
الشرع ليست من مستحق الصحة فلا يستحق صحة العبادة اخذنا ما ذكره موافقة
العبادة ذات الوجهين وتوفا الشرع وان لم يسقط القضاء وقيل الصحة في العبادة
استقاط القضاء أي اغناها عنه بحيث ان الاحتياج الى فعلها ثانيا عما وافق من عبادة
ذات وجهين الشرع ولم يسقط القضاء كصلادة من طين الله متطهر ثم يتبين له حدته
يستصحبها على الاول دون الثاني وبصحة العقد التي هي اخذنا ما تقدم موافقة الشرع
ترتب اثره أي اثر العقد وهو ما شرع العقد له كحل الانتفاع في البيع والاستئجار
في المكاح والصحة مخشاة الترتيب لانفسه كما قيل المصم بمحبة الله حيثما وجد فرب
ناشي عنها لا يبيع انما حيثما وجد نشاء عنها حتى يرد البيع قبل انقضاء الحيا فانه
صحيح ولم يترتب عليه اثره وتوقف الترتيب على انقضاء الحيا المانع من لا يقدر في
سبب ملك النصاب لوجوب الزكاة تقف على حق لان الحول وقدم الخبر على المتأخر
تقرر ظاهر فانه جواب سؤال مقدم

والصحة من حيث هو حيث هو الوجه ما وافقه الشرع في عاقلته أي الفعل الذي يقع تارة
مواظقا للشرع لا استحياء بما يغير فيه شرعا وتارة مخالفا له لا انتفاء ذلك عبادة كان
لا الصلاة أو عدا كما يبيع الصحة موافقة الشرع بخلاف ما لا يقع الأموافقا للشرع
كعقود الله مع اذلو وقعت مخالفة له أيضا كان الواجب جهلا لا معرفة فان موافقته
الشرع ليست من مستحق الصحة فلا يستحق صحة العبادة اخذنا ما ذكره موافقة
العبادة ذات الوجهين وتوفا الشرع وان لم يسقط القضاء وقيل الصحة في العبادة
استقاط القضاء أي اغناها عنه بحيث ان الاحتياج الى فعلها ثانيا عما وافق من عبادة
ذات وجهين الشرع ولم يسقط القضاء كصلادة من طين الله متطهر ثم يتبين له حدته
يستصحبها على الاول دون الثاني وبصحة العقد التي هي اخذنا ما تقدم موافقة الشرع
ترتب اثره أي اثر العقد وهو ما شرع العقد له كحل الانتفاع في البيع والاستئجار
في المكاح والصحة مخشاة الترتيب لانفسه كما قيل المصم بمحبة الله حيثما وجد فرب
ناشي عنها لا يبيع انما حيثما وجد نشاء عنها حتى يرد البيع قبل انقضاء الحيا فانه
صحيح ولم يترتب عليه اثره وتوقف الترتيب على انقضاء الحيا المانع من لا يقدر في
سبب ملك النصاب لوجوب الزكاة تقف على حق لان الحول وقدم الخبر على المتأخر
تقرر ظاهر فانه جواب سؤال مقدم

والصحة من حيث هو حيث هو الوجه ما وافقه الشرع في عاقلته أي الفعل الذي يقع تارة
مواظقا للشرع لا استحياء بما يغير فيه شرعا وتارة مخالفا له لا انتفاء ذلك عبادة كان
لا الصلاة أو عدا كما يبيع الصحة موافقة الشرع بخلاف ما لا يقع الأموافقا للشرع
كعقود الله مع اذلو وقعت مخالفة له أيضا كان الواجب جهلا لا معرفة فان موافقته
الشرع ليست من مستحق الصحة فلا يستحق صحة العبادة اخذنا ما ذكره موافقة
العبادة ذات الوجهين وتوفا الشرع وان لم يسقط القضاء وقيل الصحة في العبادة
استقاط القضاء أي اغناها عنه بحيث ان الاحتياج الى فعلها ثانيا عما وافق من عبادة
ذات وجهين الشرع ولم يسقط القضاء كصلادة من طين الله متطهر ثم يتبين له حدته
يستصحبها على الاول دون الثاني وبصحة العقد التي هي اخذنا ما تقدم موافقة الشرع
ترتب اثره أي اثر العقد وهو ما شرع العقد له كحل الانتفاع في البيع والاستئجار
في المكاح والصحة مخشاة الترتيب لانفسه كما قيل المصم بمحبة الله حيثما وجد فرب
ناشي عنها لا يبيع انما حيثما وجد نشاء عنها حتى يرد البيع قبل انقضاء الحيا فانه
صحيح ولم يترتب عليه اثره وتوقف الترتيب على انقضاء الحيا المانع من لا يقدر في
سبب ملك النصاب لوجوب الزكاة تقف على حق لان الحول وقدم الخبر على المتأخر
تقرر ظاهر فانه جواب سؤال مقدم

اما مقتضى اوضحنا لم
 في من ظن انه متطوع على ما ياتي في كتابه
 على هو هو وقوله الماء الشاطئة لعقد العباداة ومقتضى
 والعقد انحصار الفعل في احدى مع ان العقد ينصف به الطرفين
 وذلك ما هو عليه في كتابه
 ان يوفقا ووفقين للشرح لما كان الواقع كذا وفسقا كتابه

في موافقة الفعل اه الرد بالفعل ما يشمل الاعتقاد بانه واللام مجتمع في الاصل راعين معرفته تعالى الا قوله ذي
 ثم قضيت بتوصيفه الفعل به اطلاق العبادة والتقديس على الفاعل في الاستجماع اي الاستجماع على كل من
 الفاعل سواء طابق الواقع او لا ويشمل الصحيح الطهارة الظنونة مع انتفاءها لغير نفس الامر ثم الرد
 بما يقتضي ما يشمل الشروط والادكان وانتفاء الموانع في خلافه بالابقوه اه قوله ذي الوجهين وكذا
 حيث ربه عال يقع الامتناع لانه لا يرد وصفه بالبطلان في فلا يصح اه يتجه عليهم انه منافي لعدم
 ايمان المقلد صحيح او غير صحيح الا ان يحمل الصحة على الكفاية او يفرق بين الايمان والمعرفة في اخذ ما
 ذكره اه حال من التعميق فلهذا اصر عنه لان اولي ولم يلزم الفصل بين المعرفة والمعرفة بل لو تركه
 راسا واكتفى بما افاده الفاء لكان حسنا في موافقة العبادة اه من اقامة النظر مقام المعرفة
 اي اخذها اه شبه به على ان الاسقاط يحرم عايقه من سبق وجود القضاء بقوله بغيره اه الذي
 هو لازم الاغناء على ان الرد بالقضاء الفعل ثانيا سواء كان في الوقت او لا القضاء بالمعنى المشهور
 في بيع صحيح اه اشار به كذا التسمية الى ان النزاع لفظي للاتفاق على ان ذلك الصلابة موافق للام
 ويثاب عليها ويجب قضائها ان تبين الحدث فلا نزاع في المعنى وبوجه العقد كان الرد بالعقد
 ما ليس بعبادة فبشمل الحل لا لطلاق والعقد حيث يثبت على الاول حرية الاستمتاع وعلى الثاني حرمة
 الاستخدام وغيره كالظواهر والادلة في موافقة الشريعة اه شبه بترك قوله ذي الوجهين ههنا على انه
 بالنظر الى العقد قيد واقوه لانه لا يكون الا اذا وجهين بخلاف العبادة في كماله اه قيد المنع لا المنع
 وفيه اشارة الى ان كلام المصنف راعى الامدى ومن تبعه في تفسير صحة العقد يثبت اثره ووجه الرد
 انه لو كانت نعم لم تنفك عنه مع انه تنفك عنه في البيع قبل انعقاد الخيار لكن يمكن الجواب بان ترتب
 الاثر وكذا الصحة مفروضة مع انتفاء المانع والمانع هنا وهو الخيار موجود ولو لانه لثب الاثر في حينها
 وحده اه وترتب اثر الخلع والكفاية الفاسد بين انما هو على التعليق وهو صحيح لاعلمها كما قيل فلا
 يتجه منع الملازمة مستند اياه اثرهما من البينة والعقد يثبت عليها ولو كانا فاسدين قد حتى يرد
 قضيه وصور العقد قبل انعقاد الخيار وهو كذلك فان قلت يتنافى انعدامه في صورة عدم البايع في
 مدة الخيار قلت لا تنافي لانه في العقد حقيقة فهو موجود قبل التقدم في وترفع الترتيب اه منع
 لما يتجه على المصنف في جعل الصحة منشاء الترتيب بان منشاء الشيء لكونه سببا لم يقارنه فان انتفتت المقارنة
 كما في البيع قبل انعقاد الخيار انتفتت السببية وحاصل الدفوع من لزوم مقارنة السبب عند الاصلين
 فان السبب كما يتوقف عليه بتوقفه على انتفاء المانع والخيار وعلى وجود الشرط كقولان الحول فعلى
 هذا لو زاد الشئ بعد قوله منشاء الترتيب بشرط انتفاء المانع لكان في الدفوع واستغنى عنه قوله وتوقف اه
 ابن القوي رحمه الله كتب الايم عبد الكريم في حاشيته اه صرحا حاله قدس سره صحوة يوم الخميس ١٣٤٤

فان الاختصاص اه اي مع عدم الفصل بين النفس والشيء بالاجبة فلا بد ان لو قال وترتب اثر العقد واجراء
العبادة بصحة ما لا يفي الاختصاص بل بتقديم الخبر لانه يلزم فصل قوله اي كفايتها عن قوله اجراء العبادة في
في ما يلزمها اه وهو قوله والعبادة اجراء لها والاختصاص لحد في لفظ الصحة في والعكس في العطف
تأمل وكأنه مفعول لفعل محذوف وان وفعل العكس ولو قال وعكس المكان احضر وأولى في كفايتها
معدل عن قوله الشرائع الاجراء هو الاداء الكافي وعن قوله ابن الحاجب الاجراء الاشتغال لان الاشتغال
والاداء صفة الفاعل والاجراء صفة العبادة في قوله تعالى ما لمحة كما في تفسير الدلالة بالفهم فينبغي
حكمها على ما ذكره المصنف في اي الطلب اه اي الطلب الجازم وغير الجازم ونحوه انه اذا سقط الطلب
للجيب القضاء فلا فرق بين القولين الا ان يقال السابق الطلب قبل تبين الفساد واما الطلب
بعده فغير ساقط في اسقاط القضاء اي اعتناء العبادة عنه فلا يجه ان القضاء لم يجب لعدم
الموجب فكيف سقط وترد هذا القبط ما ينافي تعليل سقوط القضاء بالاجراء واجيب بان
لا يراد بالتعليل العلة الخارجية بل الاستدلال بتحقيق الاجراء على تحقق السقوط والتفاد لا ينافي
كما في قوله اي بالعبادة اه اي ما اصل وضع التعبد فلان ان قوله لا يجاوزها اه غير صحيح لان
العقد قد يكون عبادة لانه العبادة طارئة عليه على انه يمكن حل العقد على ما ليس بعبادة
كالعقد اي كالايجازين الى العقد في اربع للجزم اه الاستدلال بهذا الحديث استدلال بحل التراجع
لان ابا حنيفة يوجب الاضحية بهذا الحديث فالاولى الاستدلال بهذا الحديث من التواضع
والاصابع في الاضحية اه اي في زجرها لان ما يتعلق به الاحكام انما هو فعل التكليف في الجزم
منظومة انصاف العبادة بالاجراء بطريق النفي ومنعونه انصافها به بطريق الاثبات وكذا
الحديث المار في منه مخالفة اه اشارة الى ان التقابل على الاصح تقابل التضاد وعلى غير الاصح
وهو القول الثاني تقابل العدم والملكية فيمنع عنه اه اي لا صلة اول وصفه فيصير جعل قوله
ان كانت اه تفصيلا له ابن القوي رحمه الله

قد يقال

وقد يقال في ان العبادة بل وفي
و قد يقال في ان العبادة بل وفي
الندوب انما هي ايضا ما بالصلوة
بأنه في سياق النفي كما ان كلامه ان
للتفصيل تدبر في وجه ان كلامه ان
اعتبار الاجزاء ما ينطبق الى امر القدر

ق وهو ما في البطون اه لم يقل ومن الاجتهاد التي في اه لما ان التعريف بعد الابهام او تعوي في التعريف والتعريف
معناها من لم يعرفه لازمه فانهم قد لا يعلمون ان اه ان تحقق ركن منه فلا يتجه ان البيع موصوف
لكنه غير محسوس فالنوع لا انتفاء الشرط وهو الروية لكن يلزم على هذا ان يصح بيع الاجنة المعلوم حضوره
في البطون وهو مخالف لما في الغرض. فالاسباب كون الشيء فيها لامر خارج في اول وصفه اه ان يفي منه
مقتضى ابا الوصف فالشيء منه حقيقة هو الوصف والمراد به ما ليس متوقفا عليه للموجود بان لم يكن
ركنا او شرط طاق للمعارض بعبارة اه متعلق بالمخالفة المحروطة في قوله كما في صدم اه لكن الانسب
بقوله لكون الشيء اه تقدير الشيء متعلقا للامق لا شتما له على الزيادة قد يقال ما لا ينافي ان يكون
الماتلة شرط كما هو مذهبنا معاش الشافعية والاشتمال على الزيادة انتفاء الشرط فيكون الشيء راجعا
الى الاصل ويتجه عليه ان الاشتمال على الزيادة امر خارج ليس انتفاء الشرط ونفس الزيادة من جملة
ما عقد عليها فنكونه داخلا فلو قيل ان الشيء عنه لوجود امر داخل في العقد لم يبعد تدبر في صحيح
ظاهره انه لو تعلق على ان الموصوف به الخ صحيح لنفسه صحيح الترجيح ولو تدبر موصوف بزم معين فوافق يوم
الخ صحيح انفا قاق والخلاف في نظرية الاعتداد وعدمه امر يقضي نظريته في الفرض والواجب
فلا ينافي كونه لفظيا في الاداء فعل اه المراد بفعل باع القول ونزع وبالبعض والكل المجمع عيان
لا الا واديان فكانه قال هو فعل جزء ما دخل وقته قبل خروجه وقيل فعل مجرى على الخ وهذا ويندرج
فيه الاعادة لان الفعل المذكور صادق بالمرء الثانية وغيرها في او صدم اه قد يقال لم اقتصر
عليها ولم يذكر كمال الخ في فقد ادرك الصلوة اه اي ادرك ادائها والقائل الثاني يقول معنى قوله فقد
ادرك الخ فقد ادرك وجوبها كما يشير اليه الشق ما اصعب اليه المعطوف اه اي مصاحب المعطوف
لان المعطوف قوله قيل وهو لم يصف ثم انه لم يقل كقولهم على انه يشترط في هذا الحدف نصب المتعطين
كالزراع والجهنم والكل والبعض في والمودى ما فعله اشارة الى ان تعريفه ان الحاجب الاداء بما
فعل الخ يجوز حذف المضاف او اطلاق الاداء على المودى فلا يندرك هذا ان القرء

مختار المختص في تعريف الاداء قول الفقهاء والمقابل له قول الاصوليين ومختار في تعريف القضاء والمقابل له
بالقاس لكن لما اختار في الاداء ان ذاته اركمة اداء لزمه ان يختار ان ذاته مادونهما قضاء
كما سياتي من قول الشارح ولما اطلق البعض في الاداء الخ وان كان خلاف قول الاصوليين
في القضاء الذي اختاره للمعنى

البعض اجزى لا اقراره فاضافة الى الموصول للبعد الذي فيه في قوة المهلة اشاملة للكلمة
والجينية فكانه قيل فعل كل جزء ما دخل وقته وبعض جزئه قبل خروجه كما قالوا في بعض الزجني
اسود تامل

اه عند الحقيقة على القول به

والنذر الطلعي اه هذا مشعر بان التقدير اذ هو كذلك اما الاول فظن واما الثاني فبيان الشارع
 قدر وقت النذر لا التزام المكلف اياه كالايمان اه الكافي للتفصيل فقدر ان كلامه مشعر بكون الايمان
 من مقدرة الفعل مع انه من مقدرة التكليف من زمان الفعل اقام النظر مقام المحل للبيان مع عود الفاعل الى
 كلمة ما خرج وقت اه قضيت ان حج التحصيل لنفسه لا يمكنه الا اراء لان وقته جميع الامور وهو مخالف لقولهم
 يجب قضاء الحج الفاسد الا ان يحمل القضاء على المعنى المتقدم او يقال ان وقت ذلك الحج ينطبق بسبب الاجرام
 به صحيحا مع فعل بعصره اه تمت التوفيق وفيه دفع لما يقال من ان تعريف صادق مما اذا لم يفعل
 البعض الاخر اصلا او فعله قبل الوقت وفيه اقول بل ويعبه مع انه ليس قضاء صحيحا للفعل اه
 بدل شمال او عطف ببيان لقوله ان الاختلاف في المتعلق بان تعلقا بقوله سبق او بقوله مقتضى كما هو
 ظاهر قوله لكن اه والا بان تعلق الاول بقوله سبق والثاني بقوله مقتضى كما هو ظاهر صحيح المعنى
 وجوبا اه يميز عن شبه يفعل الى فاعله ولكن عبده مفعولا مطلقا بقوله مقتضى ان القضاء وجوب
 بقران قوله فان الصدقة الحج قضيت معلقة فلا تنقضي بنقل يوم الجمعة حيث لا يقطع في وقتها
 القديم اه قضيت ان غيرهما لا يقطع منه وبه وليس كذلك لما قاله ابن حجر من ان الاعمال المستمرة تنقض
 وكانت قصده بذكر الصوم محض التمثيل سبب الوجوب اه وسبب التكليف ورجوع الوقت ولا يقدح
 في انعقاده بخلافه لتحقيق المانع في وجوب القضاء اه قضيت ان وجوبه بالسبب الاول لا بامر جديد
 والا لا انعقد سبب وجوبه في صحها مع ان الراجح كونه القضاء بامر جديد فلو ترك قوله لوجوبه
 كما في شرح اللب كان اول ابن الفخر رحمه الله

فصل في المصنفين في وقت من زمان
 فلهذا في إرادته كفا وإزالة
 كان تقدير الشرع له بواسطة تقدير
 العبد في صورة التقدير
 سائر أن تصنف كل المادة بالمؤلف
 حقيقة على اختلاف الثاني من تصنيف
 الكل بصفة المؤلف
 الوقت المصنف فيه أو في وقت اللام
 صنف الوقت أي في وقت اللام
 في أن تأخره عن وقت اللام
 بالاعتبار في وقت اللام
 المؤلف

عما القولين او فيه وبعد على الاول والوقت لما فعل كذا فيه او فيه وبعد اداء
 اي للمؤدى الزمان المقدس كشرعا مطلقا اي مؤتعا كذا الصلوات الخمس
 واستنبا والضحى والعيد ومضيها كزمان صوم رمضان وايام البيض فحالم بقدر
 لزمان في الشرع كالنفل واليذر المطلقين وغيرهما وان كان موقفا كالايان لا

يسع فعل اداء ولا قضاء وان كان ان مان ضرر بالافعل والقضاء فعل كل في بعض
 ماخرج وقت ادائه من ان مان المدة ثم رفع فعل بعضه الآخر بعد خروج الوقت اي
 صلة كان او صوما او قبله في الصلة وان كان المفعول منها في الوقت ركعة فاكتر

صلاة كان أو صلواتها أو الصلاة في مكان أو مسجد أو غيره من غير أن يكون له فيه مصلحة
أو كونه من غير المسجد لا يجوز
والحديث المتقدم فيها فبين منزل عذر كالجنف وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة
الركعة المستندة إلى حال أو غير حال أو من غير حال
فوجب عليه الصلوة ولو قال وقت كما قاله في الادعاء استدل بذلك الفعل لما رأته
في الكلام الحسن في شيء عندنا فلا يلزم عدل المذنب عن قول غيره ومطلقا فعل
في الصلاة وحسنه فلو قلنا يتحقق في كل صلاة
سبق لم يقتض للفعل أي لأن يفعل وجب باو وذا بان الصلاة الختمية تقتضي في
الصلاة والعبادة تقتضي العبادة وتعميم
الأحكام فتربعا على الختم

الظاهر ويقاس عليها الصوم المندوب فحق مقتضى احسن من قول ابن الحاجب
وغیره وجوب لكن لو قال بما سبق لفعله مقتضى كانه اوضح واخص مطلقا في الصلاة
كما في قضاء الصلاة المتيقن ببلاده ورض غيره كما في قضاء النائم الصلاة والمخافين

الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير التأخير والحائض لا صومها
 والواجب مثله ^{وهو الخطاب بالاداء}
 وايضا انعقد سبب الوجوب او الترتيب في حقهما الوجوب القضاء عليهما او لا يبرأ
^{وهو الزمان للظن ان يترك}

والأصل
البعث والاداء
اشارة الى اداء الصلاة
تدبرها ما اذا فعلت ما لم تكن
بعده وحاصل الجواب انه اذا فعلت ما لم تكن
عن البعث الذي هو وقت الصلاة
عليهم السلام

وخرج بقيد الاستدراك اعادة الصلوة المؤداة في الوقت بعدة في جماعة فلا

وما اطلق البعض في الاداء العلم بقيد المتقدم اقتصر على الكل في القضاء فليعلم

ما خرج بالقيد من ان فعل اقل من ركعة في الوقت والباقي بعده قضاء والفرق

بين هذا وبين ذي الركعة انها تشتمل على معظم افعال الصلوة ازعم الباقى كالركعة

لها جعل ما بعد الوقت تابع لها بخلاف ما دونها والمقتضى المفعول من كل العبادة

بعد خروج وقتها على القولين او قبله وبعده على القول الثاني وانما عرف المصنف

والمفعول المستغنى باحدهما قائلة في المؤداة ما فعل الذي صدر به ابن الحاجب

تعريف الاداء والقضاء والاعادة قال اشارة الى الاعتراض عليه في ذلك اي المؤداة

لتصحيحه الى تاويل المصنف بالمفعول وان كان اطلاقه عليه شائعا وعدل في المقتضى

عما فعل الى المفعول قال لا تله اخبر منه اي بكلمة اذ لا بد التعريف كالجزم من مدحولها يتفق

فلا يقد فيه كلمة ولا مسئلة البعض على الاصولييين في تعريف الاداء والقضاء

على اظهر كلام الفقهاء الواصفين لذات الركعة في الوقت بهما وان كان وصفها بهما في

التحقيق المحو لا صوليين بتبعيته ما بعد الوقت لما فيه والعكس وبعض الفقهاء

حقيق فوصف ما في الوقت منها بالاداء وما بعده بالقضاء ولم يبال بتبعيتي العبادة

في الوصف بذلك الذي غير منه غيره وغايبا والقضاء بآتم المصنف بالناخري وكذا على الاداء

في الوصف بذلك الذي غير منه غيره وغايبا والقضاء بآتم المصنف بالناخري وكذا على الاداء

في الوصف بذلك الذي غير منه غيره وغايبا والقضاء بآتم المصنف بالناخري وكذا على الاداء

في الوصف بذلك الذي غير منه غيره وغايبا والقضاء بآتم المصنف بالناخري وكذا على الاداء

في الوصف بذلك الذي غير منه غيره وغايبا والقضاء بآتم المصنف بالناخري وكذا على الاداء

في الوصف بذلك الذي غير منه غيره وغايبا والقضاء بآتم المصنف بالناخري وكذا على الاداء

في الوصف بذلك الذي غير منه غيره وغايبا والقضاء بآتم المصنف بالناخري وكذا على الاداء

في الوصف بذلك الذي غير منه غيره وغايبا والقضاء بآتم المصنف بالناخري وكذا على الاداء

في قول الخليل انه تنه التعريف على اختيار الشئ تبعاً لما في منوع الموانع اشارة الى الاختلاف في تعريف
 الاعادة وما قبله هو القدر المشترك بين التعريفين فكانه قال قيل فعله في وقت الاداء لخليل وقيل
 فعله فيه لعذر فلان ان كلمة اول للترديد وهو يند في العهد بدو اشارة الى ان الصلوة مع فوات
 الشرط او الركن عدل كالمعدم ففعلها بعده ليس ثانياً حتى يكره اعادته في الانتفاء والخليل اشارة الى ان
 قوله فاصلة منفرد على القول الثاني ولم يجعله تعريفاً للمعاد على قياس تعريف الغرض مثلاً بعد ترتيب
 القضاء لبعده عنه صنع المصنوع ولو قال والمعاد هي الصلوة المكررة لم يبعد عنه في الاوفق له انه
 ظاهره مدافعة الاول في الجملة من كونه الامام اه الا وهو الاخصر يكون الخ لعدم حصول الفضيلة
 في ما ذكره في قسمه من تفصيل المقسم المتردد في سؤال الاعادة على التعريف الثاني وبما لو وجه الرد
 في وكبره القوي به يمكن حل اللام المصنوع على هذا بان يجعل ما قبل قوله قيل الخ تعريفاً تاماً للاعادة ويجعل
 هو نقله لا فعل غيره في ثم ظاهر كلامه اه اى صحت غيرها بما يندرج تحت تعريف الاداء في باراء فخل
 اى فخل في ثم الفاعل فيندرج في الاداء ما لم يسبق ما داء اصلاً وما سبق ما داء صحيحاً في فخل في ثم
 لا في نفس الامر بهذا والنفذ في قوله والامتدح الى المعطوف دون المعطوف عليه فلو قال المعادة
 الواقعة في وقتها المعين ان لم الخ للام اوله اى القوم في كبره لينة الجملة في سلبها

ولا بد من ان يندرج في قسم زايه الاول الاعادة على القوم في كبره لينة الجملة في سلبها
 انظر مع ترويه في صفة تاليد الجماعة الى ان المعاد يتبع ما انصف بالاعادة به من الفصل لا
 الخيم بعد اشد في صفة تاليد الجماعة الى ان المعاد يتبع ما انصف بالاعادة به من الفصل لا
 مع انه خلاف ما ذكر في الفقه وجعل في كبره لينة الجملة في سلبها الى ان المعاد يتبع ما انصف بالاعادة به من الفصل لا
 مستحبة وانما زادت الاولى لان مجت وجعل في كبره لينة الجملة في سلبها الى ان المعاد يتبع ما انصف بالاعادة به من الفصل لا
 ليشل الثالث وبانوته وانما زادت الاولى لان مجت وجعل في كبره لينة الجملة في سلبها الى ان المعاد يتبع ما انصف بالاعادة به من الفصل لا
 ان تعين ان انتقل من نقطة في كبره لينة الجملة في سلبها الى ان المعاد يتبع ما انصف بالاعادة به من الفصل لا
 في كبره لينة الجملة في سلبها الى ان المعاد يتبع ما انصف بالاعادة به من الفصل لا
 فالحق بالسوية والضعف الحكم السهل ولا ينافيه كون الحكم
 والضعف وبالضعف الانتقال فلا ينافيه كون الحكم السهل ولا ينافيه كون الحكم
 قديماً ولا حاجة الى جعل التعريف لاجلها الى تعلقه بالنتيجة في الوقت

والمعنى ان كل من فعله في الصلاة
او في غيره من الاعمال التي هي
منها ما كان له من الاجر
او من غيره من الاعمال التي هي
منها ما كان له من الاجر
او من غيره من الاعمال التي هي
منها ما كان له من الاجر

تعلقه من صفة له على المكلف الى سببه كان تغير من الحرمة للفعل او الترك الى الحل

لقد راعى قيام السبب للحكم الاصلى المختلف عنه للعذر وخصه اي فالحكم المنع المبر

الاستدلال المذكور في رتبة رتبة وهو لغة السبب لاكل الميتة المضطر والفقر الذي هو ترك

الاقدام للمسافر والعلم الذي هو بيع موصوف في الذمة وظهر من انما لا يجزئ

الصوم بغير الياء ومنها اي لا يشق على مشقة قوية واجبا اي اكل الميتة وقيل هو مباح

وعند واما اي العصر لكونه سفي يبلغ ثلثة ايام فصاعدا كما هو المعلوم من قوله فان يبلغها

فالاتمام اولى حرجا من قول ابن حنيفة بوجوبه ومن قال العصر مكره كما هو مروي

اي ظهر مسافة لا يجزئ الصوم فان جهده فالفعل اولى والى منه الاحوال اللانتم ليا

استقام الرخصة يعني الرخصة لحل المذكور من وجوب وندب واباحة وخلاف الاول

وحكمه الاصلى الحرمة واسبابها الحب في الميتة ودخول وقية الصلوة والصوم في القص

والقطر لان سبب وجوب الصلوة تامة والصوم والعمر في السلم ومع فائمة حل الحل

واعراض الاعراض ومشفقة السقف والاحاطة الى من العلات قبل ادراكها وسهولة الفوار

الوجوب في اكل الميتة لموافقة لغرض النفس في بقائها وقيل انزعة لصعوبة من

حيث الوجوب ومن الرخصة اباحة ترك الجماعة في الصلوة لمرض ونحوه وحكمه الاصلى

منه من صفة له على المكلف الى سببه كان تغير من الحرمة للفعل او الترك الى الحل

لقد راعى قيام السبب للحكم الاصلى المختلف عنه للعذر وخصه اي فالحكم المنع المبر

الاستدلال المذكور في رتبة رتبة وهو لغة السبب لاكل الميتة المضطر والفقر الذي هو ترك

الاقدام للمسافر والعلم الذي هو بيع موصوف في الذمة وظهر من انما لا يجزئ

الصوم بغير الياء ومنها اي لا يشق على مشقة قوية واجبا اي اكل الميتة وقيل هو مباح

وعند واما اي العصر لكونه سفي يبلغ ثلثة ايام فصاعدا كما هو المعلوم من قوله فان يبلغها

فالاتمام اولى حرجا من قول ابن حنيفة بوجوبه ومن قال العصر مكره كما هو مروي

اي ظهر مسافة لا يجزئ الصوم فان جهده فالفعل اولى والى منه الاحوال اللانتم ليا

استقام الرخصة يعني الرخصة لحل المذكور من وجوب وندب واباحة وخلاف الاول

وحكمه الاصلى الحرمة واسبابها الحب في الميتة ودخول وقية الصلوة والصوم في القص

والقطر لان سبب وجوب الصلوة تامة والصوم والعمر في السلم ومع فائمة حل الحل

واعراض الاعراض ومشفقة السقف والاحاطة الى من العلات قبل ادراكها وسهولة الفوار

الوجوب في اكل الميتة لموافقة لغرض النفس في بقائها وقيل انزعة لصعوبة من

حيث الوجوب ومن الرخصة اباحة ترك الجماعة في الصلوة لمرض ونحوه وحكمه الاصلى

الكلامة

في مع قيام السبب قال الناصر هذا القيد مستدرك اذ لو زال لم يكن التغير لعذر بل لا انتفاء السبب ونجيم عليه
ان انتفاء السبب يوجب انتفاء السبب لا وجود حكم آخر بعده والظلم في الثاني لا الاول ^{ان الحكم}
اشارة الى ان صدر القائل المحذوف من عند الحكم المتغير اليه لا عند الحكم المتغير لانه غير متصرف بالسرور
والنقص اه التثنية منيع على ان الصلوة ذات القصد وضمت اليه ركعات ثم خفضت عنه المسافر وبدل على
انه عن يمينه ما روى في مسلم عن ابي عباس انه قال فمن الله الصلوة على الناس في الحضر اربعاً وفي السفر
ركعتين او منيع على ان المراد بالتغير ما هو بالقوة بان ثبت الحكم على خلاف الدليل لعذر وبهذا يجاب عما ذكره
ما ان الاصل في السلم الاباحية ولم يمنع اصلاً فهو عن يمينه لانه ثبت على خلاف الدليل وهو ان الاصل
في العائد المشتغل على غيره النهي لكن في سماعه ان وكان المسافر لا يديم السفر والا فلا تمام اول وقوله كما هو
اعتذار عن المصنف في ترك قوله في رده ان السلم اي من حيث هو لم فلا بد انه قد يندب لمصلحة كما ادخله
اليه في مال الصبي فلا يصح الحكم عليه بالاباحية مطلقاً واعتداه اه لم يقل واسبابه لان بعضها لعدم انضباط
كالسنة في السفر لا يكون سبباً للحل فالحذر اعم منه ويمكن جعل سبباً له وما نفع المحرم باعتبار الامر الضابط
له في هذه الرخصة اه اشارة الى فائدة الكفاف في قوله لا كان تغيراً والى ان المشتغل منه لا ينجز في المنة
لان الكلاصة بالنسبة الى الاباحية عن يمينه اي التزم به

في ما يطلب فيه اه اى وهو صلوة الفرض ثم ان التغير هنا بالقوة او صومئى على ان ترك الجماعة كان مكرها لعل
ثم رخص للمعتدين بان لا يتغير اصلا اه اشارة الى التغير متوجه الى التغير وكل واحد من القيدون قضيت كلام
المصن انه لا واسطة بين التغير والرخصة وهو مخالف لما قاله المتفتان من ان الحكم الشرعى الذى ليس بمقتضى
ترخيصه لا يوصف بشئ منها اه او تغير لا صعوبة اه اى من سهولة الإصعوبة بغير شك المثال فلا يشل التغير
من صعوبة التغير بل لا التغير من وجوبه فعل الا وهو باخر يساويه ولا يبعد التغير وفى عليه قوله اذ ان
سهولة التغير اه فانه من اول الاسلام ذلك بقوله تعالى واذا قم الى الصلوة الآية ثم نتج بفعليه
صلواته عليه وسلم اربع صلوات بوضوء واحد يوم الخندق فلع هذا يكون قوله لا العذر لأجل الخ
مشقة الثبات اه اى مشقة لا تطيب النفس بها ولذا قيدها بقوله لما كثر دا المصن اى المصن عليه اى
استنا التخصيم الى القصد مجازى اه واوراه نقض لما معية التوفيق للغيرية وما نعت التوفيق
الضيق للرخصة اه ويصدق عليه الخ اى وليس برخصة وقوله المار فانه عن يده اى ولا يصدق عليه كونها
فيه احتياك اه بمنع الصدق اه اى مستندا بان المار بالعدول فى توفيق الرخصة ما لا يكون ما نفا من
حوار الفصل والمحض نجاسته مجاسة غليظة مانع منه فهذا جواب بغير حرج من التوفيق هو عذر
في الترك اه هذا سلم في الصلوة دون الصوم فلو اجيب بان صوم الحائض ضارح بقوله لعذر لا نجح
وان لم يخص العذر باليس بافع اه اشارة الى ان توفيق الفصل بها مجازى بخلاف الحكم بالآلة وبغيره

والتغير الى
لانه لم يترك الحكم التغير
السبل او الصلوة لا التغير
الى الرخصة تنبها على انها اشارة
والغيرية خلافا لوضع الصم

[illegible]

الذين يربوا الى ذلك المطلوب المسماة وجهة الدلالة الخبيرة ما يجنبهم ومع الوصول اليه
بما ذكره عليه او ظنه فالنظر هنا الفكر لا يقيد المؤدى الى علم او ظن كما سياتي عندنا من
الكلام والفكر حركة النفس المعقولة وشمل التعريف الدليل القطعي كالعلم لوجود
الصانع والظن كالشك لوجود الدخان وفيما الصلوة لوجودها فبالنظر الصحيح وهذه
الادلة اى بحركة النفس فيما تعطل منها مما من شأنه ان ينتقل به الى تلك المطلوبات
لاحدوث الاقل والاحرق في الثاني والامر بالصلوة في الثالث فيصل الى تلك المطلوبات
بان ترتب هكذا العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع الفاسد في محرق
وكل محرق له دخان فالعالم له دخان فبما الصلوة امر بالصلوة وكل امر به لوجوده
حقيقة فالامر بالصلوة لوجودها وقال يمكن التوصل دون يتوصل لان الشيء يتصل به
واهم لم ينظر فيه النظر المتوصل به وقيد النظر بالصحيح لان الفاسد لا يمكن التوصل به
الى المطلوب الانتفاء وجه الدلالة عن ما يدعى اليه بواسطة اعتقاد او ظن كما اذا نظر
في العالم من حيث البساطة والناظر من حيث الشبهان فان البساطة والشبهان ليس
من شأنهما ان ينتقل بهما الى وجود الصانع والدخان ولكن يؤدى الى وجودهما
هذان النظران من اعتقاد ان العالم بسيط وكل بسيط له صانع ومن ظن ان العالم بسيط
دخان اما المطلوب الغير الخبيرة وهو التصور في يتوصل اليه اي يتوصل بما يتبع حذرا

بما ذكره عليه او ظنه فالنظر هنا الفكر لا يقيد المؤدى الى علم او ظن كما سياتي عندنا من الكلام والفكر حركة النفس المعقولة وشمل التعريف الدليل القطعي كالعلم لوجود الصانع والظن كالشك لوجود الدخان وفيما الصلوة لوجودها فبالنظر الصحيح وهذه الادل اى بحركة النفس فيما تعطل منها مما من شأنه ان ينتقل به الى تلك المطلوبات لاحدوث الاقل والاحرق في الثاني والامر بالصلوة في الثالث فيصل الى تلك المطلوبات بان ترتب هكذا العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع الفاسد في محرق وكل محرق له دخان فالعالم له دخان فبما الصلوة امر بالصلوة وكل امر به لوجوده حقيقة فالامر بالصلوة لوجودها وقال يمكن التوصل دون يتوصل لان الشيء يتصل به واهم لم ينظر فيه النظر المتوصل به وقيد النظر بالصحيح لان الفاسد لا يمكن التوصل به الى المطلوب الانتفاء وجه الدلالة عن ما يدعى اليه بواسطة اعتقاد او ظن كما اذا نظر في العالم من حيث البساطة والناظر من حيث الشبهان فان البساطة والشبهان ليس من شأنهما ان ينتقل بهما الى وجود الصانع والدخان ولكن يؤدى الى وجودهما هذان النظران من اعتقاد ان العالم بسيط وكل بسيط له صانع ومن ظن ان العالم بسيط دخان اما المطلوب الغير الخبيرة وهو التصور في يتوصل اليه اي يتوصل بما يتبع حذرا

بان

لا يعيد التوبيه اى بدنه تحيد النظره جز معناه فاخذة لا بشرط شيه في كماله اه ههلال بالعلول على
 العلة كما ان الثاني بالعكس لوجود الصانع اه اى للفضية الماخوذة منه اعني الصانع موجود كذا
 البواقي فلا بد ان الكلام في المصل الى المظهر الحزى والمظهر هنا مركب ناقص فلما يصح التمثيل في ما تعقله
 في هذا السببية فلا بد ان جعل المحدث واخوة على الحركة حتى يتجه ان الحركة في العز غير ممكن ولو لم يكن
 للظرفية فنقول قيد الحيشية معبر ان من حيث يتدبرها الموضع الصنوع وتبدت بحول الكبري بها ان
 ترتيبه مرتبط بقوله تفصل والبناء للسببية ان كان ترتيب المقدس لا زما للنظر لانفسه وتوابعه
 ان الموجب للعلم بالنتيجة بحسب الصنوع والكبرى لاكثر ترتيب ومرتبطة بقوله في النظر الصحيح في ابناء
 للتصوير ان كان عبارة عنه ترتيبها في لان الشيء اه اى الذي منه شأنه افادة العلم او الظن يكون ليلا
 والاهم ينظر الخ سواء لم ينظر فيه اصلا او نظريه مع غيره وجه الدلالة او لامع الترتيب المار ولم يقل
 ان لم يتوصل بالفعل مع انه احضر السبب اشارة الى ان الامكان متوجه الى قول بصحيح النظر وان
 اذا وجد زعم المتوصل عادة او عقلا والاهم لم يجب عليه تعالى في وانهم ادى كان النادرة عن المتوصل او
 المراد بالتوصل ما هو بانها فلا بد ان قوله وان الخ منان لقوله لا يمكن في ان العالم بسيط اه ان اريد
 به لا يتجزى وبالعالم جميع ما سوى الواجب تعالى كدنبه كلنا المقدس متبى لان من العالم ما من مركب والواجب
 تعالى بسيط لا صانع له وان اريد بالبسيط الجسم الغير المركب من اجسام مختلفة وبالعالم بعضه لا انفسا
 صدقات ومن ظن اه ترك الصنوع وهو النار سخن تنبها على انها صاورة دون الكبري ويد انما يتم اذا
 لم يكن فضية كلية مطلقة عامة او اخص منها في اما المظهر الخ الا وضح اما المظهر عن الخ
 وهو التصور فلا يسج الموصول اليه وبلا بل صدق بيان اه هذا وقضية كلام ان المركب الاشارة
 والتعبدى لهما مع الطالب التصورية وهو كذلك

ابن العز

الاما لا يخرج عنه اه ان لا يخرج شيء من افراده لم يميزه الجميع ولقد دللنا فيمن من الاغنياء لم يكن ميزانه جميع ما عداه
 بهذا وان النسبة بين احد الاصولي والنظري عدم وفهمه مطم عن الجامع الى الامر الجامع لا افراده المحذور
 المعيار له بالذات او بالاعتبار فلا بد ان يفهم احد صادقه على كل انسان من قولنا الانسان مهيأ باطلاق
 وكل انسان كائنه لانه لا يفهم المحذور أصلا والسور من كور ببيان كية الافراد لا مدخل له في تحصيل
 المعيار في اي افراد المحذور اه مع احد بالغير الصفوي والمرتبة احد الاصطلاح في فلا دور في الترتيب

لان حصوله اه اشارة الى المقدمة الرافعة والشرطية طورية او اشارة الى الصفوي والكبرى وهي كل
 ما حصل عن نظر المكتسب لم يكتب مطوية وقت علمه قد لم لان حصوله الخ لا مدخل في علمه
 اي حين النظر وقوله ولا انكسار اي بعد النظر فلا بد ان يستفهم عنه بقوله لا قدغ الخ
 فلا خلاف اه لانه لا بد ان يقع بين القولين في لانه لا ارتباط اه يحجم علمه ان اراد عدم
 الارتباط بينهما عند وجود المعارض لا هو صرح بكلامه فلم يكن له لا يكون الظن كالعلم وقوله
 الاكتساب وعدمه للمقدرة على دفعه والانفكاك عنه بنظر آخر محال فعدم الارتباط
 عند عدمه ثم لان ح لا ينفيك الظن بالنتيجة عنه الظن بالمقدمة متين فيكونه كالعلم وقوله
 اللزم والعادة في فانه مع بقاء سببه اه قد يقال لا بقاء للسبب لان سببه الظن لا المقتضى
 المظنونة وخصوص في الشك الاول يتبدل بالشك ان تساوى العدلان عند الناظر فيصبي
 المقدمة المظنونة مشكوك وفي الشك الثاني ينعدم الظن بالكلمة تكون مركبة اه اي بطلان
 قياس احدي مقدمتين ظنيتين والاخرى قطعية تقيره زيد مركبة وخدم بيات الدار وكل
 من هو كذا كذا في الدار فالمتن له قالوا اه اي فلم يختلفوا بل قالوا بان كية لان المعينة الخ
 فالمراد بالغير من يكون من علماء الاسلام وقوله واما عن الخ مقابل قوله انتمنا الظن الحاصل اه
 لا فرق بتمامه تمام النظر الخ ان يقول النظر بولد الظن عندهم وعمل عن الامر من ان لا
 ارتباط بين الظن وشي فلا بد من افادة النظر للظن لكن اذا حصل بكونه متوكدا عنه وان
 لم يجيب عنه اه اي سوا وجب عنه كما عند عدم المباحث اولها لا هو عند وجوده فانه في
 ما قبل فيه ان النظر ان كانت علة نامة لولد له فيجب عنه والاهم يتولد عنه بحجده صلا
 تامل انه القوة

وهو مختلف

ويقال ايضا الحمد المخرى الذي كلما وجد فهو وجد الحمد وفلايدخل فيه شيء من غير
افراد الحمد وفيه ما في المنعكس أي الذي كلما وجد الحمد ووجد هو فلا يخرج عنه شيء
من افراد الحمد وفيه ما في العبارتين واحد والاوّل اوضح فنقصد ما في الجوان
الاطرفه الا انسان بخلاف وحده بالجميع الكاتب بالفعل فانه غير جامع وغير منعكس

المستحق للمعاشرة على المرء بالمعاشرة
المستحق للمعاشرة على المرء بالمعاشرة
المستحق للمعاشرة على المرء بالمعاشرة

بأنه لما انتفى الحد انتفى الحد واللام في ذلك التفسير نظر إلى أن الانعكاس التلازم في
الاستثناء كما أن الاطراد التلازم في التبعوت والكلوم النفس في الازل قبل الاستثناء
حقيقة لعدم من يجاب به اذ ذلك وإنما يسمى حقيقة في الازل عند وجود من يفهم واسمها
آية باللفظ كالقرآن أو بلا لفظ كما وقع لموسى عليه السلام في الصدور كما اختاراه

المراد في هذه العادة وقيل سيعلم بقوله من جميع الجهات ما خلا في ما هو عليه العادة وما لا
 احتيق بان يعلم الله والآخر انه يسما حقيقة بني المهدوم الذي سبق خبره من المحدث
 والكلهم النفس الا ان لا يتوقع الى امر ونهي وخبر وعينه بالعدم من يتعلق به
 هذه الاشياء اذ ذلك وانما يتوقع اليها فيما لا زال عند وجوده من يتعلق به فتكون

و تقسم النفس مبتدأ خبر وان هذا الموضع
المراد من انفس ابن الحاجب والمراد من الحروف
وما ذكره منقسم عليه وبالحاجب والمراد من الحروف
صفتان الزعم تقسيم وبالحاجب والمراد من الحروف
ونزل الحروف اوه الله حيث قال لا ذكر
والمراد من الحروف ما ذكره الله حيث قال لا ذكر
المسوى فان الله تعالى لما خلق العنق لم يخلق
واما العنق المسوى فلهذا كان من الحروف
والمراد من الحروف ما ذكره الله حيث قال لا ذكر
المسوى فان الله تعالى لما خلق العنق لم يخلق
واما العنق المسوى فلهذا كان من الحروف
والمراد من الحروف ما ذكره الله حيث قال لا ذكر
المسوى فان الله تعالى لما خلق العنق لم يخلق
واما العنق المسوى فلهذا كان من الحروف

نرم في
طابا
عمر بالبحر عطف على البحر ذراع

عما كل
اسم القوي الاخير فانه

الطريق اه اطراد الحد استلزام ثبوت لشبوت الحد وادان لا يكون انهم من الحدود لا مطلق ولا من وجه ويلزم منه صدق التفضية
الطورية الحاصلة من حل المعنى بالفتح على المعنى بالاجابة على وشيخ مقدم من منتهية انهم وصدق قولهم في هذا الخ و
انكسار استلزام ثبوت الحد واثبوت بان يكونه اخص من الحد وكل ويلزم صدق الموجبة الكلية الحاصلة من
حل التعريف على الوجه وشيخ مقدم من عكسية وجمعية في هذه بالحيوان الكاتب ان هذه المتحقق في ضمن الحيوان
الثابت بالفعل فحق العام في ضمن الخاص فالباقي في قولهم بالحيوان للتحقق والحد بعينه الحد وادان اظهر في المباد
لان مفهوما المنعكس ج كغيرهم الحاجب وجودي وعلى تفسير ابن الحاجب مفهوما المنعكس عدمي اللازم لذلك في هذا
لازم لعكس التفضية اللازم للتفضية اعني كلما وجد الحد ووجد الحد ولازم اللازم لا يتم بغير قياس المساواة
بانه كلما الله اه ولا يلزم التسمية من وجهها فلما راد السامع وقولنا صلى الله عليه وسلم فيلزم ان يسبح كلما
لان التفسير المذكور ينكس للما يوجد الحد وجودا ونفسه
بمعنى التفضية الى قولنا لا يلزم عدم
لم يوجد الحد وادان انتفاء لازم لعدم
فيلزم منه ما ذكره ابن الحاجب ان قوله

في الاثر في اه ان باعتبار الاثر لا يسبح خطا في ما لا يزال فكلية في اعتبار الموصول وقول التسمية محذوف وليس
قوله في الاثر في قولنا لا يسبح والا لكانت المسئلة وفاقية في انه يلزم استعمال المشترك في معنيين لان كلمة في التسمية
الى قولهم الآتي وقيل لا يتنوع للظرفية الا ان يقال بان قولنا في الاثر مقدم في نظم الكلام لعدم من في التسمية
اشارة الى الرافعة وشرطية ومما رسي في الاثر خطا بالزم وجود من يجاوب به اذ ان مطوية في حرقا
كانه يوزن حذر حال من فاعل وقع ويكن جعله مصدرا مفعولا له لقوله او اساعه بلا الفظ في لعدم
من تتعلق اه اشارة الى الصنوي والكبرى مطوية تقرير القياس هذه الاشياء لم توجد متعلقا بها تعلقا
تخييه بان لا كلام لم يوجد بهذا ويمكن جعله شارة الى الرافعة شرطية مطوية ان قوله

[illegible]

انما العلم اربعة اشياء: العلم بالذات، العلم بالصفات، العلم بالاعمال، العلم بالانوار. العلم بالذات هو العلم بكون الشيء هو ما هو، العلم بالصفات هو العلم بكون الشيء هو كذا، العلم بالاعمال هو العلم بكون الشيء يفعل كذا، العلم بالانوار هو العلم بكون الشيء هو نور. العلم بالذات هو العلم بكون الشيء هو ما هو، العلم بالصفات هو العلم بكون الشيء هو كذا، العلم بالاعمال هو العلم بكون الشيء يفعل كذا، العلم بالانوار هو العلم بكون الشيء هو نور. العلم بالذات هو العلم بكون الشيء هو ما هو، العلم بالصفات هو العلم بكون الشيء هو كذا، العلم بالاعمال هو العلم بكون الشيء يفعل كذا، العلم بالانوار هو العلم بكون الشيء هو نور.

بسم الله الرحمن الرحيم وبراستعين

الحمد لله على افضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله هـ

استدّت اليها حاجة المفسرين لجمع الجوامع من شرح محل الفاظه وبيان

مرادها وتحقيق مسائلها وتبجيس دلائلها على وجه سهيل للمبتدئين

للناظرين نفع الله به امين قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم محمدك اللهم اى

تصفك بجميع صفاتك يا الله اذ الحمد كما قال النبي في الفاتحة الى صف بالجمل

وكل من صفاته تعجبيل وسعادة جميعها بالعلم في التعظيم المراد وما ذكره المراد به

ايجاد الحمد لا الاحياء بانه من جود وكذا في قوله تعالى ونصير ع المارد به ايجاد الصلوة

والصلوة لا الاحياء بانه من سبي جود واتى بنون العظمة لاظهار ملزومها الى

هو نعمة من تعظيم الله له بانه حيله للعلم امتثالاً لقوله تعالى وما ننجدك من الله

وقال ما تقدم دون محمد الله الاخص منه للعلم والخطاب لله وبذلك

الحمد لله الصيغة الشافية للحمد اذ القصد بها الشاء على البرع بانه مالك لجميع الحمد

من الخلق لا الاعلام بذكر الذي هو من جملة الاصل في القصد بالحديث من الاعلام

الحمد لله على افضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله هـ

استدّت اليها حاجة المفسرين لجمع الجوامع من شرح محل الفاظه وبيان

مرادها وتحقيق مسائلها وتبجيس دلائلها على وجه سهيل للمبتدئين

للناظرين نفع الله به امين قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم محمدك اللهم اى

تصفك بجميع صفاتك يا الله اذ الحمد كما قال النبي في الفاتحة الى صف بالجمل

انما العلم اربعة اشياء: العلم بالذات، العلم بالصفات، العلم بالاعمال، العلم بالانوار. العلم بالذات هو العلم بكون الشيء هو ما هو، العلم بالصفات هو العلم بكون الشيء هو كذا، العلم بالاعمال هو العلم بكون الشيء يفعل كذا، العلم بالانوار هو العلم بكون الشيء هو نور. العلم بالذات هو العلم بكون الشيء هو ما هو، العلم بالصفات هو العلم بكون الشيء هو كذا، العلم بالاعمال هو العلم بكون الشيء يفعل كذا، العلم بالانوار هو العلم بكون الشيء هو نور. العلم بالذات هو العلم بكون الشيء هو ما هو، العلم بالصفات هو العلم بكون الشيء هو كذا، العلم بالاعمال هو العلم بكون الشيء يفعل كذا، العلم بالانوار هو العلم بكون الشيء هو نور. العلم بالذات هو العلم بكون الشيء هو ما هو، العلم بالصفات هو العلم بكون الشيء هو كذا، العلم بالاعمال هو العلم بكون الشيء يفعل كذا، العلم بالانوار هو العلم بكون الشيء هو نور.

حَدَّثَنَا أَبِي بِسَمْعِ الْكَاتِبِ
عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ
زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ شَيْخِهِ كُرْدَانٍ عَنْ
أَبِيهِ عَلِيِّ الرِّضِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي حَسْبِيُّ وَفَوْقَهُ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ رَجُلٌ مِمَّنْ
وَبِالْفِرَقِ بِيحَاذِهِ وَمَنْ دَخَلَ بِهِ
فَفِي قَالَاهُ دَخَلَ جَنَّتهُ وَمَنْ دَخَلَ بِهِ
قَالَ الْأَمَامُونَ قَوْلُهُمَا لَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ



من حيث أو عقل أي ظاهرا وباطنا ثم كلمة أوليخ الخلد لاجتماع الحس والعقل والعادة في المتواتر فانهم
ليكون مطابقا له بانه بالتفريق على ان في كلام المصنف استغناء بالملزم عن الملازم أي القوة

الصادقين في الجملة اه اشارة الى ان التصديق مأخوذ من الصدق بمعنى مطابقة الخبر للواقع فالتصديق
ان يحصل في الذهن ان معنى القضية مطابقة لما قيل او نسبتها الى مطابقة بناء على ان صيغة النسبة
والى ان النسبة باعتبار شرط احتمال القضية او ارجح احتمالها بناء على ان مدلولها الصدق والكذب مجرد احتمال
نشأ من جواز تحلف المدلول على الدليل الرضعي ولذا لم يسم بالتكذيب اذ اذراك ان اه ان فيكون الحكم
كيف على المتعارف وعلى الأول أنفعالا في الاتباع والانتزاع اه من مقول قول البعض بيان لمشا ترهم كونه
الحكم فعلا بان التبعين بهذه الاضافات يوجب ان للنفس بعد التصديرات الثلث فعلا وليس له الا ان قال
عبره في حواشي التحرير التحقيق عند ان القول بفعلية الحكم مبناه امر معتبر وهو ان الايمان بكلمته و
معناه التصديق بما هو به النحوي على انه تكليف والكلف فعل اختيار فيكون التصديق اختياريا فعلا
ان الحكم الذي هو شرط او شرط التصديق اعني اتباع النسبة وانتزاعها وهو ان نفسا اختياريا ترك
الصدق الى الخيرة او الخيرة وتسلم فعل اختياريا والتكليف باعتبار انتهى وبذلك على ان الايمان هو
التصديق النطقي فقط وقد يتم انه التصديق مع التمس وعدم المعاندة في ان هو المعتبر قديما ان كلام
وهو المصدق بكسر الهمزة والمجزوم به مضمون القضية فنسبة الجزم الى التصديق مجزى سواء كان بمعنى الحكم او
بالمعنى الثاني فلم يخصه هنا بالحكم ووجه في ان الحكم المجزوم اه اشارة الى ان اضافته الى الجزم الى المصدق
فيكون مطابقا له بانه بالتفريق على ان في كلام المصنف استغناء بالملزم عن الملازم في وهو اعتقاده اه
اشارة الى ان قوله صحيح ابتداء تقسيم الاعتقاد للاعتقاد في ان طابق الواقع اه ان وافقه وليس المراد
بالمطابقة الحمل كما في كلام الحكم مطابق لما في ثباته لعدم صحة حمل الاعتقاد على الواقع في احتمال نقضه اي
للافعال والامكان الظن مركبا وليس كذلك اذ قال عيسى في حواشي التحرير الظن ادراك بسيط والتدبر
من مفاهيمه حاصل بعد ملاحظة الحرف المصدح وما قالوا ان الظن ادراك فيل النقيض فالمراد
كذلك بالقوة نفس عليه السيد قدس سره انتهى في من نوع النسبة اه بيان للنقيض او لما اضيف هو
اليه فالمراد بالمحكم به الحكم لا المحمول فلو عجز به لان اخره أولى في لرحمان المحكوم به اه اي رحمان
الحكم به على الحكم بنقيضه من حيث الدليل لانه لا رحمان شيء من الوقوع والادعاء من حيث الذات
وكذا الحكم باحدهما على الحكم بالآخر بل رحمان الحكم باعتبار دليله ولذا قال الناصر لوفال لرحمان
دليله لان صوابا لرحمانية المحكوم به اه ان الحكم المتعلق بالمحكم الحكم المتعلق بنقيضه من حيث
الدليل في فهو بخلاف ما قبله الخ اعترض بان كلام المصنف مشعر بان الشك بسيط وكلامهم مشعر في ان
مركب فنتايبان وقد يجاب بان مراد المصنف بالمساو مجزى الطرفين واقول فيه انه مجزى لا يوجد له مساو
بالفتح مع ان صيغة المفاعلة تقتضي التحقيق انه بسيط كالظن والوجه الا انه يتحقق هناك حكمان
يسم كل منهما شكلا لا مجموعا فنتايبان لان في التسمية ولعل هذا منشاء قولهم فهو حكمان وبكى حله
عليه فتأمل ان القوة

فان قوله الظن ادراك في ثباته لعدم صحة حمل الاعتقاد على الواقع في احتمال نقضه اي
للافعال والامكان الظن مركبا وليس كذلك اذ قال عيسى في حواشي التحرير الظن ادراك بسيط والتدبر
من مفاهيمه حاصل بعد ملاحظة الحرف المصدح وما قالوا ان الظن ادراك فيل النقيض فالمراد
كذلك بالقوة نفس عليه السيد قدس سره انتهى في من نوع النسبة اه بيان للنقيض او لما اضيف هو
اليه فالمراد بالمحكم به الحكم لا المحمول فلو عجز به لان اخره أولى في لرحمان المحكوم به اه اي رحمان
الحكم به على الحكم بنقيضه من حيث الدليل لانه لا رحمان شيء من الوقوع والادعاء من حيث الذات
وكذا الحكم باحدهما على الحكم بالآخر بل رحمان الحكم باعتبار دليله ولذا قال الناصر لوفال لرحمان
دليله لان صوابا لرحمانية المحكوم به اه ان الحكم المتعلق بالمحكم الحكم المتعلق بنقيضه من حيث
الدليل في فهو بخلاف ما قبله الخ اعترض بان كلام المصنف مشعر بان الشك بسيط وكلامهم مشعر في ان
مركب فنتايبان وقد يجاب بان مراد المصنف بالمساو مجزى الطرفين واقول فيه انه مجزى لا يوجد له مساو
بالفتح مع ان صيغة المفاعلة تقتضي التحقيق انه بسيط كالظن والوجه الا انه يتحقق هناك حكمان
يسم كل منهما شكلا لا مجموعا فنتايبان لان في التسمية ولعل هذا منشاء قولهم فهو حكمان وبكى حله
عليه فتأمل ان القوة

من حيث تصور اه اننا قد بهذه الحقيقة بغيره اه من غير انفسه بقوله مجرد اشار به الى ان المراد به مجرد
عن العقل ليس هو الفرضي نحو الحسية والتجريبية لا المجردة ومن خواصها ان يكون الفرضي بالعلم الاقصى
حتى من الامانة اشارة الى الاستدلال على ضرورة ذلك العلم لكل احد بقياس استثنائي غير مستقيم في جميع
اجزائه ان ما يتوقف عليه جزء او شرط ليس هو القول بكونه التصورات الثلاثة شرطاً للتصديق في الحقيقة
متعلق بقوله تصور وكذا في ما يأتي من واجيب اه منع لقوله ومنها تصور الحق للتمثيل الذي ان العقل
بمعنى انه نقل كونه ضروريا عنه ثم نقل التعريف فالتبعية بالنسبة الى الحقيقة لا المحكي ولم يعكس مع انه الاصل
اياء الى ان المختار عند المصنف ما اختاره الامام من انه ضروري مع سلطنة هذه اه اعتمد عليه بان
يخرج عن العلم التصوري وفيه ان النزاع على هذا في العلم اليقيني في وجع ما ذكر من محاسن التعريف نعم
لو كان النزاع في مطلق العلم كما هو الظاهر من اكثر كتب الكلام لاجتهاد اختلفوا في ان العلم
هل يجد اولاه عند اه لا يجد لانه ضروري وتعريف الفرضي متمنع ان القوة

الاولى من حيث
حصوله فانه يكون
ضرورياً للحقيقة
من تلك الحقيقة
ولما من حيث
التصور ما يميز
فانه يميز اتفاقاً
في الحقيقة
البيان صحيح

صحيح
من قوله ثم هو
الافضل في الحصول الشاملة للحقيقة
الامام في الغير وفعل القول بغيره
على ان نفس الامام ولكن ان يخاره قبل نقل
الحقيقة اليه من قوله ثم هو
هذه الامور على وجه
البيان

والفائدة المبررة منه أنه أي التعيين لا لا لفظ العالم عليه يعني أن الفهم من معلوم الحقيقة لا التعيين و
 التعريف الثاني لا الأول في الحقيقة أنه أشارة إلى أن العلم بالتعريف ما يكونه بالثبات لا بالظن التعريف
 ولهم رتبة والأركان متافيا لقوله ويميزه فلو قال الامساك عن هذه المكان أو في من اقسام الاعتقاد
 تبعية لا بغيره والارزاق ان لا يكون العلم اليقيني من اقسام الاعتقاد في ذاته أي بهذا الطريق في وظاهر
 ما تقدم أي مع عدم ملاحظة قول الشرح انه حقيقة عند بناء على ان الاعتقاد وحكم الذهب يميز في لا
 يتفاوت أه أي قوة وضعفا بغيره قوله فليس بعضها الخ وعدم تفاوته جار على تقدير تعدد العلم
 بتعدد المعلوم وعدم تعدده به ولا يتاخير قوله في جهة ثباته لان العلم على تقدير كونه صفة واحدة
 له جهة ثبات باعتبار الحال في جهة ثباته أه كلمة في اعتبار المدخول او المخرج على القلب فلا بد ان يتبادر
 التفاوت الى العلم غير جائز لانه امر واحد في بناء على اتحاداه مرتبط بقوله وانما التفاوت يعني ان
 التفاوت بكثرة المتعلقات مني على الخ اذ لو تعدد العلم بتعدد لم يعقل التفاوت بها لان كل علم
 متعلق واحد في علم تعدد العلم أه أي على عدم تفاوت العلم بحسب المتعلقات بناء على تعدد الخ فتقول
 والاشهر الخ مقابل لقوله وانما التفاوت في وقال الأكثر من مقابل لقوله قال المحققون فلو قلنا
 علم قوله وانما التفاوت الخ المكان اوضح من ان هذه القول ومقابل جاربان على القول بتعدد
 العلم بتعدد المعلوم وعلى مقابل لما ان مقابل قوله وانما التفاوت جار على قول المحققين وعلى قول الأكثر
 فلا ارتباط بين قوله وانما التفاوت وبين ما قبله تامل في أي ما من شأنه أه اشارة الى ان كلام المصنف
 في قوة الجهل انتفاء العلم بالشيء من حيث انه مقصور وان النسخ متوجه الى المعتد بالنظر الى الجهل البسيط
 والاعتد فقط بالنسبة الى الجهل المركب فكانه قال بالنسبة اليه العلم بالشيء لانه حيث انه مقصور
 فلا يتجه على قوله او ادرك أه ان الادراك امر وجودي فلا يصح في عليه انتفاء العلم لان الصادق عليه
 صمد العلم لا انتفائه في او ادرك على خلاف أه قضية ان الجهل مشترك معنوي بين الجهل البسيط والمركب
 وان المبدء بالعلم في تعريفه مطلق الادراك لا اليقيني وان تعليل المخطئ وطلق المجتهد الذي لم
 يطابق الواقع من الجهل المركب مع وجوده اتباع ظنه وفيه تدبر كالكثرة أين القوم

فان هذا العلم مطلق الادراك
 والاعتدال الطائفي الخ الخ الخ
 في الجهل البسيط والاعتدال
 انتفاء العلم

على خلاف حقيقة أنه لم يقل على خلاف ما هو بينهما على أن الجهل المكبر لا يكون في التصور فالجهل في إدراك
 الإنسان بالحيوان الصاهل إنما هو في التصديق الضيق بوقوع شئ في اللاشعور فالجهل البسيط أشار
 بالتحقق إلى تحقق الوسطة بين الجهل والعلم على هذا القول كما أشار بقوله الآتي واستغنى به عن التحقق
 بينهما على القول الأول فقد عوى عدم وجودها على الأول مشروطة في لا حاجة إلى أن تتعلق بالتمتعيد
 وقوله لأن انتفاء متعلق بقوله استغنى في بقوله المقصود أي في التعريف الأول وبالعلم في التبريد
 الثاني بالانقضاء ولا يعلم كما سفل الخ فإنه ليس من شأنه أن يعلم ويتبع من العاقل قصد ما يعرفه بل لا زاد
 بالمقصود والمعلوم معاً وأحد تامل في وتقيم هي أه فليقم هو التصور بالشرط بين قسميه التصور بشرط
 لا شئ والتصور بشرط شئ في وهو أي مجموع المقصود والحكم عن العلم الحاصل في في الفظة
 والفظة عنه لزواله من الدركة وأما النسيان فهو زوالها عن ظاهر تعريفه وهو ما في النسيان
 فتعريف الشئ المعلوم بالحاصل لا يخرج في المادون فيه أن في شخص أو نوعه وعلى الثاني يدخل الحسن
 في عبادت المخلوق للمادون أي لأنواع المادون فيه بمعنى أن كل نوع منه يكون أحد هاهنا لا
 غير منطوق عنه قوله إن الحسن إشارة إلى الكبرى والصغرى وهو فعل غير المخلوق لم ينع عنه مطوية والمراد
 انتهى عن شخصه لأن نوعه واللازم أن لا يكون سرقة فيه المخلوق حسنا مع أن القائل يدعي كون جميع أفعاله
 حسنا واستبعاد إطلاق الحسن عليه بدفعه بملاحظة قوله نظر الخ لا يعلم عنه بهذا شأنا لا فعله
 تعالى فيكون حسنا أي بالمعنى الشامل أه حله على المعنى العام أنها يلزم بالنسبة لعدم انصاف خلاف الأول
 بالحسن أو عدم انصافه بالفتح يعزى من عدم انصاف المذكور بالفتح بالأول لأنه لا بد من صوري أن يسلط
 الأول في معدولة والكبرى وهي وما لا بد من عليه ليس بيمين مطوية وفي عليه قوله الآتي لأنه لا يسوغ
 الشك في أن القوة هي كنهه الأكبر في خائفاه حصة مولانا خالده قد خرج بعد الظهور يوم الأحد
 في ١٢ من ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ فراق يوم هاج قلب السحر فكيف يدعي أن له تعلقاً آخر بأن

بأنشاء عليهم كما تقدم في أن الحسن والقيح مع قرب الملح والدم شرعي مسألة جاز الدرك
سواء كان جائز الفعل ايضا ام ممنوعة ليس بواجب والآلان متنع الزك وقد فرض جائزه
وقال الكثر الفقهاء يجب الصوم على الخائف والمريض والمسافر لقوله تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه وبما رواه شهده وجوز الزك لهم لعدم إجماع أي الحيض المانع من الفعل
ايضا والمريض والسمي اللذين لا يمتنعان منه ولا يجب عليهم القضاء بقدر ما فاتهم فكان
المأق به بدلا عن الفائت واجيب بأن شهر الشهر موجب عند انقضاء العذر لا عطفًا
وبأن وجوب القضاء إنما يقع على سبب الوجوب وبهذا شهر شهر والشهر وقد تحقق
لأعلى وجوب الاداء والآلا وجب قضاء الظهر مثلا عما من نام جميع وقدر عدم تحقق وجوب
الاداء وحققه لعقله وقيل يجب الصوم على المسافر ونهيا أي وقت الخائف والمريض لقوله
المسافر عليه وعلى الخائف من شرعا والمريض حصاة الجملة وقال الامام الرازي يجب عليه
أي على المسافر ونهيا أحد الشهرين الحاضر أو آخر بعده فأيهما أتى به بالواجب
كما في فصل كفاية اليقين والخلف لفظي أي راجع إلى الاعتقاد والمنع لأن تورد الصوم
حالة العذر راجعًا لتفاد والقضاء بعده والواجب اتفاد وفي كون المنع واجبًا ما مؤق
به أي متى ذلك حقيقة خلاص مني على أن أم حقيقة لا إيجاب كصيغة الفعل فلا
يسمى وسمي الامام الرازي أو في القدر المشترك بين الإيجاب والمنع أي طلب الفعل
بأنشاء عليهم كما تقدم في أن الحسن والقيح مع قرب الملح والدم شرعي مسألة جاز الدرك
سواء كان جائز الفعل ايضا ام ممنوعة ليس بواجب والآلان متنع الزك وقد فرض جائزه
وقال الكثر الفقهاء يجب الصوم على الخائف والمريض والمسافر لقوله تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه وبما رواه شهده وجوز الزك لهم لعدم إجماع أي الحيض المانع من الفعل
ايضا والمريض والسمي اللذين لا يمتنعان منه ولا يجب عليهم القضاء بقدر ما فاتهم فكان
المأق به بدلا عن الفائت واجيب بأن شهر الشهر موجب عند انقضاء العذر لا عطفًا
وبأن وجوب القضاء إنما يقع على سبب الوجوب وبهذا شهر شهر والشهر وقد تحقق
لأعلى وجوب الاداء والآلا وجب قضاء الظهر مثلا عما من نام جميع وقدر عدم تحقق وجوب
الاداء وحققه لعقله وقيل يجب الصوم على المسافر ونهيا أي وقت الخائف والمريض لقوله
المسافر عليه وعلى الخائف من شرعا والمريض حصاة الجملة وقال الامام الرازي يجب عليه
أي على المسافر ونهيا أحد الشهرين الحاضر أو آخر بعده فأيهما أتى به بالواجب
كما في فصل كفاية اليقين والخلف لفظي أي راجع إلى الاعتقاد والمنع لأن تورد الصوم
حالة العذر راجعًا لتفاد والقضاء بعده والواجب اتفاد وفي كون المنع واجبًا ما مؤق
به أي متى ذلك حقيقة خلاص مني على أن أم حقيقة لا إيجاب كصيغة الفعل فلا
يسمى وسمي الامام الرازي أو في القدر المشترك بين الإيجاب والمنع أي طلب الفعل

في لا يتم الالبه اه المحرم ممنوع كلف وترك الفعل فيتحقق بالسكوت فيتحقق بالنوم وبالاكل وبالنكاح وامر آخر ولو
 اراد بالشيء احد الامور الذي يتحقق بتكرار المحرم بلزم كونه المباح واجبا محضاً وفيه ايضا قائل في كالكراهية انما
 ما لكاتب الى الواجب المندوب والمحرم ويلزم كون الواجب واجبا من جهتين وكون المحرم واجبا في وقال
 بعضه انه شراد البعض تنبها على ان البعض الآخر قائلون بانها حكم شرعي في هذا يندفع القول بان هذه المسئلة
 مكررة مع قوله المار ولا حكم قبل الشرع وان التفرقة هنا بينها وبين سائر الاحكام حكم لانها لو كانت عين ما سبق
 لكان مقابل الاصح قول جميع المعتزلة في اذ هي اه ان اذكر في كتاب اهل الشرع بل يبره انتفاء المرجح اي اللوم
 في من الاذن اه يعني ان الاذن في الفعل جنس له فصلان احدهما المنع من الترك وثانيها الاذن فيه فبانضمام
 الاول اليه يتحقق الوجوب وبانضمام الثاني يتحقق الجواز بالبعث الشامل للمنع المحرم والوجوب وان شئ الوجوب
 بمنع رفع المنع من الترك دون رفع الاذن في الفعل فتتوجه النسخ الى الفصل وتبين الجنس متحققا في ضمن
 الجواز لان الكلام في وجوب الجنس في الخارج ووجوده فيه بدون احد فصله محتج لان لا قيام للجنس بدون
 الفصل فاذا رفع احدهما تحققت الاخر ضرورة فليما هذا المراد ببقاء الجواز تحققه بعد نسخ الوجوب في النسخ
 بالبقاء مساحية في ما يقصده اه البناء بمنع مع اي مع فصل يقصده وقصود الاذن الخ في اذ لا قيام اه علمه
 قوله فليعلم في بدون فصل اي وفصله يخصها فاذا ارفع احد علمه الاخر في وقيل الجواز اه لم يقبل
 وقيل بقي الاباحة اشارة الى ان قوله وقيل حكايته للخلاف في النظر في المقصر في وقيل هو الاستحباب اه بناء
 الفعل وما قبله مبنيا على ان الوجوب هو الاذن في الفعل مع الطلب الجازم بل كفى النسخ على الاو تسريع
 للطلب الذي هو قيد لما قبله وقيد بالجازم وعلى الثاني رفع للقيد في وقال القرألي مقابل لقوله في
 الجواز وكلام القرألي من على نفعه النسخ الى المقيد والقيد اعني الجنس والفصل في من تحريم او اباحة اه أي شرع
 وقوله اي كونه بيان لحكمة التحريم والاباحة الشرعية لا للعللة المشتبهة لهما فلا يرد ان ما قاله القرألي جار على طريق
 الاعتزال اي القوة المختصة

في الامري الايجابي بغيرية قوله بوجوب ويمكن جريان الاقوال في الامر النذري ككلام كفارة اشار بالكتاب المحجوز
المستخرج بين الماء والمجج وخففه تقديرا ان لان الالية طرعية الانشاء فينباب اشارة الى ان الخلاف معنوي
لا لفظي كما قال به الامام الرازي لان الامر اشارة الى المقدمة اللاحقة والشرطية وهو لم يرد عليه
ويستطع بموافق منها في هذه الصورة لما يتعلق الامر بكل منها الخ مطوية وقوله ان سلم اشارة الى وضع
المقدمة اللاحقة ان لا سلم تعلقه بكل منها بخصوص لان المفروض تعلقه بعدد مهم من اشياء صعبته
وقوله لا يلزم اشارة الى منع الملازمة في اذ يجب اشارة الى المقدمة اللاحقة وقوله لانه الخ دليلها والشرطية
وهو لم يكن الواحد معينا عند الله لما وجب علم الامر بالادوية مطوية وهذا النسب بالجواب من تعريه
بالقياس لا يقتضي قلنا لا يلزم منع ملازمة الشرطية الطوية في علمه به ان في تصديقه بانه واجب
تفريع التعيين عند تعالى علم التصديق به لا العصور في تعيين احدى علمه لعدم حاصل وقوله اليهم سنة
احد وقوله عنه غيره متعلق بتعين وكذا قوله من حيث وقريعتينها عائد الى التعيين في البهم ولا منافاة بين
التوصيف بالتعيني والارهاق لان توصيفه بالاول باعتبار كونه واحدا من تلك التعينات وبالثاني
باعتبار عدم شموله ما يختص بالكل ان معنى عند الله تعالى وزك التعيين ما يختص الخ فعمل القول
الثالث الواجب معي عند الله دون الناس ويسقط بفعل غيره ككونه معد ولا سبب عدم الاطلاق
عليه ولا يختلف باختلاف المتكلمين بخلافه على هذا القول لم يحل ما ذكره في ما اذا لم يفعل الكل او لم يتركه والآلة
فعل التفصيل المذكور بقوله فان فعل الخ للاتفاق على الخروج اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية تعبر
القياس ان من يختاره المكلف يخرج به عن عهده الواجب وكل ما يخرج به عنها واجب قلنا الخروج به عن العهده
ان اريد الخروج به من حيث انه احد ما ومنع للصغرى ان اريد الخروج به من حيث الخصوص مستبدا باستواء
المتكلمين في الواجب عليهم فقوله بقطع اشارة الى سند المنع ويمكن جعل اشارة الى المعارضة الحقيقية في المعرفة
ان عند الاشاعة ونهم الشارح فلا يجز ان كلامه ساجد لان الاخيرين يسميان قول التراجم لان كلامه
الاشاعة والعزلة بنسبه الاخر فانفقا على بطلانه كيفهم تحريم اه الكافي للفقان بل للتشبيه الفلق ابن
القره

لانه لا يرد به
لانه لا يرد به
صغرى الخ
مطوية

قوله في المعين اه اي عند التكلم لا عند النظر فهذا الدليل لا يوافق القول الثالث في التحسين ان الحاشية باعتبار جزئية
في قوله اه اشارة الى ان قوله فان فعله مقترن على القول الاول فعلى هذا القول فعل قولنا لو فعل الخ كان
اوله لله الميز عليه ليس فعل الكل بل جواز ان الواجب في ما اذا فعل الكل ما اذا فعل اوله ولو فعل قوله فان فعل
تفصيلا للقوله الاخير وتقييدها بما اذا لم يفعل الجميع ان لم يتبرك الجميع لما في اوله ولو لم يلزم الفصل بين القول
والفعل فعليه في اخذنا من حديث اه وسواء قوله صلى الله عليه وسلم في فضل شهر رمضان من تفرس فيه فحصله
من فصول الخير كان كمن ادى فيه من ادى في ما سواه ومن ادى فيه في غيره فانه يؤخذ منه التفارست الذي كور
بين رمضان ونظيره ويقاس عليه باق الشهور بان لم يأت اشارة الى ان قوله ذكرها في غير ذلك
انكل لا يقع الايجاب الكل لانه لو فعله قد يقع هذا الدليل جاز في غير الاثنى ايضا وقد يقرر الدليل
بجواري في غيره بان يقع لانه اسهل ما يجزى بعلمه عند العقاب وكل اسهل كذلك هو الذي يفتى
عليه ويكن جعله قوله لانه لو اشارة الى حضي هذا الدليل في كاتر اه حيث وصفه باع وادع
فان ذلك الوصف انما يحصل بعد النظر اليه من حيث خصصه لاس حيث انه احدثها في الدنيا
يقع اه فتعنه احدثها والمراد الوقوع بالفعل او بالقوة فيشمل الادنى في ما اذا ترك الكل تامل من حيث
انه احدثها اه ان فيكنا الشاب عليه هو القدر المشترك بينهما واما مقدار زيادته على البواقي فينتاب
عليه ثوابا عند وبه له قوله في الامر بفعل الخير في من تلك الحاشية ان كان من حيث خصصه
كونه اعم مثلا واجبا اذ لا وجه لوصول ثواب الواجب في ما ليس بواجب وهو تقدير زيادته على ما عده في
حيث ان الواجب اشارة الى ترجيح ما ذكره بقوله وقيل في المرتبة الخ في وجوب تحريم اه لم يقل والسنه
عنه وادعاه اشياء معينة كالامر مع انه النسب لان التراجع هنا في الجواز دون الوقوع بخلافه في
الامر ان القوم وعنه

هذه الحاشية من حاشية على قوله في المعين
فيها بيان معنى الاستدلال به
فيها بيان معنى الاستدلال به
فيها بيان معنى الاستدلال به

قوله وقيل في المرتبة مقابل قوله ففعل الواجب وهذا القول هو الذي رجحه القاض في اللب وشرحه
فقال ان فعلها لانها فالحق ان فعلها مرتبة فالواجب اولها انتهى في نقارى الواجب به فخصيه ان
الواجب مودون بغيره ايضا وليس كذلك فلو قال دون غيره لكان أولى ان القوم

في غير المتكلمة كنهية اه اشارة الى ان النفي المذكور في معنى رفع الالزام الكلي فيتحقق في معنى الالزام الجزائي
 ان المسئلة اه في النفي فائدة ان احدهما وجه تكبير النفي وتاثيرها في تصحيح التشبيه في النفي عن واحد
 اشارة الى انه لو قال الضم ويجوز النفي عن واحد لكان الشبه في ترك واحد اه فثبت انه لو فعل الثابتين
 منها فقط في المثال المذكور لم يعاقب احد ولا فعل الثالث الضم عوقب على الثلاثة وهو بعيد
 في علم ترك اشدها اه قد يقال لا يتصور جريان نظرية الدليل المذكور لقوله فالواجب اعلاها هنا فممكن
 جريان نظرية دليل قوله عوقب على ادناها في قوله وفعل اخفها وكانه اشارة بعدم ذكر الدليل هنا دون قوله
 الاتي وقيل العقاب الخ على ان الرجح هو القول الاتي في لسان كتاب الجرائم به اه اذ المجرم الواحد لا يمينه
 ولا يحصل الا بالاضطرار بخلاف الواجب فانه يحصل بالاول ومن حيث اه اي من حيث كونه اخرها او ثلثها
 ابن القريظ

المشتركة بينهما في ضمن اتي معين منها فعلى المكلف تركه في اتي معين منها وكه فعله غيره
اذ لا مانع من ذلك خلافا للمعتزلة في منعهم ذلك كنعوم ايجاب واحد لا بعينه لما تقدم
عنه فيما وهي كالمختار والمسئلة كسئلة الواجب المختار فيما تقدم فيقال على قياس
التي عن واحد مبهم من اشياء معينة فحلى تساؤل السمع واللبس او البقع مجزئ
واحد منها لا بعينه بالمختار السابق وقيل مجزئ جميعها فبقا بقا بفعلها عقاب فعل غيرها
ويثبت بتركها امتثالا لنواب في رد محرمات ويسقط تركها الواجب بترك واحد منها
وقيل المحرم في ذلك واحد منها معين عند الله تعالى يسقط ترك الواجب بتركه او ترك غيره
منها وقيل المحرم في ذلك باختيار المكلف للترك منها بان يتركه دون غيره وايضا اختلف
باختلاف اختيار المكلفين وعلى الاول فان تركت كلها امتثالا او فعلت وجه متساوية
او بعضها اخف عقابا وثقا باقتيل نواب الواجب والعقاب في المتساوية على ترك
وفعل واحد منها وفي المتفاوتة تركا وتركها اشتد ثوبا وفعل اخفها سوا فعلت معا
مرثبا وقيل العقاب في المرتبة فعل اخرها تعاوت او تساوت لا كتاب المحرم
ويثبت نواب المندوب على تركه من غير ما ذكر تركه نواب الواجب والتحقيق ان نواب
الواجب والعقاب على تركه وفعل احدهما من حيث انه احدهما حتى ان العقاب في المرتبة
على اخرها من حيث انه احدهما ويثبت نواب المندوب على تركه من غير ما يتأدى بتركه

حيث لم ترد اه قضية انه لو ردت بطريقه لوردت به وليس كذلك فلو ترك قول حيث لم ترد بطريقه وقال
بعد قوله ان بطريقه تخيم الخ كان اخصر اولى ويندفع به ما يقال كان اللغة لم ترد بالتخيم المذكور
لم ترد بالاجاب فكيف يكون قوله وقيل زيادة على ما في الخبر عين طاعتها اه يعني او الفاصلة بمعنى
الواو والواصلة للاجاء فلم ترد اللغة بتخيم واحد لا بعينه قلنا اه حاصله انه يجب اللغة متى
عم واحد لا بعينه لكن لا انعقد الاجاء على تخيمها مستند وهو الحديث الصحيح صرف عن الظاهر
فليس الصرف عن العدم وورد اللغة به مستنده اه قد يقع لا بد للاجاء من مستند فالوضع الاول
تركه قوله مستند في النظم اليه اه اشارة الى ان مطلق الفرض مشترك معنوي المتقدم هنا اه اي
باعتبار عدم رده وهو الواجب ضمنا في مضمون يقصد اه يتجه عليه ان المهم ما حرك الهمزة فيكون معنوي بقوله
يقصد حصول مستدركه وان الفصلة هو الارادة ولو كان فرض الكفاية مقصودا من الله لما جاز
تخلفه لان تخلفه لارادته مستبعد عند الاشاعرة الا ان يقال المراد بالقصد هو الطلب مجازا
فلو قال مهم لا ينظر بالذات الى فاعله كان اتم وكفى يقصد حصوله اي تحصيله فيبتدأ اول ما به
تعريفه بالقرائن فتصوره حيث قال كل مهم ديني وبيان لفائدة تركه الضم قيد الدين واما فان ترك الكل
فهو انه لشمول الاولاد والتوقيف للماهية من حيث هو فاه من عين مخصوصه اه اي او من اعيان مخصوصه
كما صرح الله عليه السلام في ما فرض عليهم و اشار بالكتاب في قوله كالتبر الى ضد عينه اذا تعين للشهادة فان شهادته
بشهادة رجله قاطن في احترازه قد يقع فليحتمل زعمه بقيد مهم وجميعنا لا يتأمنه لانه باعتبار
العقد جنس والعقد فصل فانه في قوة ما بهتم بشأنه الا ان يقع ان قيد المهم قد يترك في تعريف السنة
فلا يكون لا حرجها لانه الفرض اه يتجه عليه ان لا يكون التوقيف مانعا فلا يكون معناه عند الاصوليين وجوبه
بانه جاز على طريق قدام المناطقة في تجيزه هو التوقيف بالاعم غير مانع لانه تعريف للاصوليين فينبغي بيانه على
منهصم قلنا بصان اه اشارة الى الصنف وكبراه وهو وكل ما يصان الخ فهو افضل من فرض العين مطوية
في وان لم يتصور اه ارجحها والا فافضلية فرض العين ما حذرة من قول الشافعي رضي الله عنه واصحابه ان قطع
الطواف المفروض لصلوة الجائز مكره لانه لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية في شدة اعتناء اشارة
الى المقدمة الرافعة والشرطية مطوية او اشارة الى معنى الشكل الاول وكبراه مطوية نظير قوله لانه بصان الخ
ابن القزويني

قسم شار الصمت اه قد يقع غايه المعارضة فاسقط الدليلين لانه وجوبه الاول لا يشترط قوله ونعم اه في الشهادة
 كمره به وقوله لقط تأكيد للمعنى المستفاد من تعريف السند والخلاف في قوله كما تعليلية في الاستفاد بحدوث
 اشارة الى المقدمة الرابعة والشرطية وهي لو لم يكن فرض الكفاية على البعض لم يكتف بصوره من البعض
 مطروحة وقد يجاب بان المقصود منه وجود الفعل لا ابتداء كل بكلف به لاني فرض العدم فالإكتفاء
 به لا ينافي الوجوب على الكل وقيل عليه تصوير الدليل في قوله الا ان لا يتم في ويسقط بفعله اه ان فلا يتجه
 انه لو اتم الكل لم يبق فرق بينه وبين فرض العدم في واجبه اه تنبيه للافتة ومنع للملازمة في
 وبديل لما اختارناه اه وقال القاضي في شرح اللب الاصح ان الوجوب على الكل مستند لا بقوله تعالى قالوا
 الذين لا يؤمنون بالله الآية واجاب عما ذكره المصنف بان قوله تعالى وليكن منكم الآفة مؤلفا بسقوط
 بفعله البعض جمعا بين الآفة في قوله والدة اه ما من ادعاه وقوله مقابلا بكسر الهمزة او فتحه في اد
 لا دليل اه قد يقال ان الدليل ملزم الدعوى فعدمه لا يستلزم عدمها فالاول ان يستدل بانه لو كانت
 معلوما لما اتم الكل بتركه والحال فرض عين لا فرض كفاية في فرض تمام به اه قضيت النفي مع انه لا يسقط الفرض
 بفعله على القولين الاخيرين وليس كذلك وان من قام به ليس هو البعض البتة كما هو على القول
 الاخير بقي ان المراء بسقوط الفرض عدم اتم الكل ح فلا ينافي ما في الفرع من انه لو صلى جماعة على
 جنازة بعد صلوة اخرى وقعت فضا ويناسب ليها ثوابه فمن قام به تحقق به البعض البتة لئلا
 يتحد مع القول الثالث وقيل البعض اه هذا اشهر بانه على الاول ليس معينا عنده تعالى
 وليس كذلك ف كما يسقط الدين اه تنظير ذكره دفعا لاستبعاد سقوط الواجب على شخص بفعله آخر
 وقد يفرق بان في النظر بنية الاداء عن الغير دون فرض الكفاية في معن ان عرف اه ان وقد عليه فلا
 يبرر نحو الاجتهاد في وعلى قول الكل اه تارة الخلاف نظرا في صورة الشك في شك في فعل الغير لم يجز عليه
 على قول البعض لان الاصل بطل ثمة الذمة ولم يسقط عنه على قول الكل لانه غوط به يقينا فلا يبرر
 بالشك والفرق اه جوابا بابتداء الفارق بين القيس والمقتضى عليه في فيجب اتمامه اه متفق عه قوله
 ويقتضي ان القول بغيره

وانما هو
 وانما هو

ق جئنا اه اشارة الى ان تعيين فرض الكفاية بالنظر الى الجهاد متفق عليه فالخلاف المار في غير ومثل الجهاد الحج والوقوع ولم يذكرهما العلم بوجوب اتمامها من وجوب اتمامها فيهما انفس الرشد متعلق بالرشد وضرورية التعلل وقوله من نفسه متعلق بانفس وحينئذ الكلمة من ق اقله اه اي انبب بمنع الفرض المفتر بالمطلب طلبا جازيا لان الجزم يناسب التعيين قال العلامة الناصر وانسب مما نل العلم لانه لا يكون قضية معوية لاسالته من حيث حصوله اه اي فلا يضر صدق تعريفه على فرض الكفاية من جهة جملته فقيده بذلك لان ابتداء كل من الامور الثلاثة من طرف واحد سنة عيني وقوله مثلاً تأكيد للكاف فغوركم المكان أو لحي من الكل اه لم يذكر نظير دليل المجرور على ان فرض الكفاية على الكل هذا وذكر نظير دليل كونه أفضل من فرض العيني وقيل من بعض اه لم يقل وقيل تمامها بنكره قوله من بعض مثلاً يتوهم عطف قوله قام على قوله عند الله على ان اه قد راعى التصحيح المحل وقد يصح بتقدير الضاف على الموصوف اي راي الاكثر ان اه الا انه اختار الاول لكون حذف الجار قياساً هنا في جميع وقت النظر اه معناه ان جميع اجزاء وقت النظر من حيث المجموع وقت الاداء لان كل جزء منها وقته يكون الواجب العيني نظراً مرة الواجب المجزئ من انه الكل ويسقط بواحد وفي فرض الكفاية من القول بأنه على الكل ويسقط بفعل واحد لانه لو كان معناه ذلك لم يصح قوله الآتي وقت ادائه الذي يسهل وغيره لان كل جزء منها لا يسهل غيره الى القوة

في قول أي جزمته أه وكله اذا وقع في جميع الوقت ولم يذكره لعدم ظهور وجه التسمية بالواجب المصحح في المصحح
ان المصحح وقتية فغير متناهية النظرة الى المظروف في وقت المصحح أه وهو ما لا يصح الصلوة ولو مسح
أكثر من ركعة في أي حركتها أجنبية ان تكليها التحول لان المؤخر حقيقة لا يتصور فيه الغم في لينه به الواجبة
إشارة الى الصلوة والكبر مطوعة تقرب القياس الغم بتنبه به الواجب المصحح على المندوب في
الترك وكل ما يتنبه به ذلك واجب لعدم جواز الترك أه حال من الواجب المندوب أي متساويين في مطلق جواز
الترك وان كان جواز الترك في الأول مقنيا ما بان لا يتوقف من الوقت الا ما يصح الفرض دون الثاني في
واجب بمحصل أه منع للفتور ان اراد ان التجر لا يحصل الا بالغم ومنع الكبر ان اراد ان التجر لا يتنبه به
في وقت ادائه لم يقل وقبل الاول من الوقت وقت ادائه لموافق ما سبق منه كونه وقت الاداء
محمولا لتنبه على ان اللائق للفتور أن يقول في ما من وقت الاداء بعد جميع وقت الخ ليكون محل النزاع
محمولا في وجوب الفعل أه إشارة الى المقدمة الرابعة والشرطية وهو لو لم يكن اول الوقت وقت
الاداء لما وجب بالفعل بعد حلول الوقت مطوعة وقيل عليه قوله الثاني للانتفاء وجوب الخ بهذا المنوع
من هذا القياس على قول الأكثر ملازمة الشرطية وعلى القول الثالث هو الرابعة في وان نقل أه إشارة
الى ترجيح نقل الثاني عن النبي الله عنه بناء على ان من حفظ حجة على من لم يحفظ لان انتفاء وجوب أه
هذا المنوع عند القائل الثاني في الوقت أه أي لا قبله لانه يكون فاسدا لا يتجمل بفعله بان
بيان للمراد من التقديم أي الجزء الذي أه أي سواء كان تمام الوقت ما بان انتفاء أه ولا ثم هذا القول
نظير القول المار في الواجب الخ من انه ما اختار الخلف وان اختلف باختلافهم أي القول في

الصلوة

22

[illegible]

موجوبه

فمن آخرى الامكان اه اى من اول الوقت الذى لو اخرج عنه لم يبع من العام الاخر من الاعلام التى امكن
 الحج فيها بان وجبت عليه فى اى لها فى وقيل غير مستند اه وقائدة الخلاف نظير فيما اذا قضى بشهادته بين
 الاول والاخر من اعوام الامكان اه اى لا يوجد اه اى لا يوجد بيقينا وجه اشريعيا كما فى الوضوء للصلاة
 او عقليا او عباديا فيمثل ترك غير المحرم الا فى الغرض الآتية لان وجود ترك المحرم بيقينا بان يعلم
 وجوده متوقف عليه فى الواجب المطلق اه اى المطلق وجوبه بالنسبة الى ذلك المقدور لا للصلاة
 بالنسبة الى الموضوع فالواجب المطلق بالنسبة الى امر لا يتوقف عليه بان يتحقق وجوبه سواء تحقق
 ذلك الامر او لا وهذا وقد يقال قبل المطلق يقع عن تعقيب الفعل بافتقار لان ما لا يخرج به
 كدفع الوقت بالنسبة الى الصلاة خارج بالمطلق لانها واجب مقيد بالنسبة اليه وقفيه ان من
 جملة ما يخرج الداعي اى الغم المصمم كما فى الفقه وهو لا يخرج بالمطلق لعدم ترفعه الوجوب عليها
 وجوبه بخلاف ما يوجبهم ظاهر الاطلاق المتين ثم ان وجوبه عند امام الحرمين مطلق من صيغة الأمر
 فتدل على وجوبه بالنسبة وعند الجمهور من دلالة اللفظ عليه بالالتزام فى اذلوله يجب اه اى لو لم يجب
 بوجوبه ذلك الواجب لم يترك الواجب باعتبار هذا الاجاب لكن لم يخرج ذلك فلا بد ان قيل
 المقدم بوجوبه ذلك الواجب الخ من الملازمة وان اطلق فلا يتم التقريب لكنه يخرج من القوة
 الرافعة فتأمل مطلقا اه اى سببا او شرطا ولا ينافيه ما قاله العلامة التفتازانى من اختلاف فى
 اجاب السبب بايجاب السبب لان ملزمه هو الخلاف القوي فى اى كالمسألة التارة ان حقيقة
 او حكما او الماد بالنسبة الى الشئ الحق وفى تقدير الامساش اشارة الى ان كلام المصنف مسامحة فى استد
 ارتباطا اه اى فاستعمال صيغة الامر فى السبب استعمال لها فى السبب فى فلا يقصده الشارع بالطلب
 اى بطلب شرط بل يقصد بطلب آخر فيكون واجبا للوجوب الواجب وما يقال مراده لا يقصد
 بالطلب أصلا فلا يتم المكلف الا بترك الشرط ففهم انه يستلزم ان لا يكون الشرط واجبا أصلا
 وهو مخالف لقدرهم انه واجب اتفاقا لوجود شرطه اه اى وجد صدق شرطه بعدونه فيبقى
 قصد الشارع بان يطلب بطلب الشرط فلا يجب ان بوجوب الواجب الذى هو السبب فى اوله
 بالوجوب اى لانه اشد ارتباطا من حيث انه يستلزم وجوده الوجود وعدمه عدمه سند المصنف ان
 هذا الارتباط يقتضى عدم الوجوب لا للوجوب لان الامكان الواجب به اقام الشرط هو العقل
 والعادة لا الشرع فيؤيد النوع قضيت هذا التأييد التفصيل فى السبب يجعل السبب
 الشرعى كالشرط الشرعى وغيره كغيره اى النوع ^٧ فليكن هذا

والدليل على الترتيب

بمختلف ما يعينه الشئ

وقيل لا يبيح لجانب الناخير لم وعصيانه في الحج من آخر سبب الامكان لجانب الناخير الباقية
من اولها الاستقراء الجواب حينئذ وقيل مستند الى سبب بعينه مستند الفعل المقدور
المكلف الذي لا يتم اي لا يوجد الواجب المطلق الا به واجب بوجوب الواجب سبباً لان
اوشراطا وفاقا لا يكون من العلماء اذ لم يجب لجانب فوزه الواجب المتوقف عليه وقيل
لا يجب بوجوب الواجب مطلق لان الدال على الواجب ساكت عن سببها اي الاقوال
يجب ان كان سبباً للناس لا لغيرهم كالمسياس الناس لمحل فانه سبب للاحكام عامة بخلاف
الشرط لا لوضوء للصلوة فلا يجب بوجوب مشروط والفرق ان السبب لاستناد السبب
اليراسد ان بناطه من الشرط بالمشروط وقال امام الحرمين يجب ان كان شرطاً شرعياً
كالوضوء للصلوة لا عقلياً كتردد ضد الواجب او عارياً كغسل جزء من الرأس لفصل
الوجه فلا يجب بوجوب مشروط اذ لا وجود لشرطه عقلاً او عادة بدون فلا
يقصده الشارع بالطلب بخلاف الشرعي فانه لا اعتبار الشرع له لوجود مشروط بدونه
وسكت الامام عن السبب وهو لاستناد السبب اليه وجوده كالذي نفاه فلا يقصده
الشارع بالطلب فلا يجب كما افهم من ابن الحاجب في مختصره الكبير مختاراً لقول الامام
وقوله المعنى دفع السبب اولاً بالوجوب من الشرط الشرعي ممنوع يؤيد المعنى ان
السبب ينقسم كالشرط الشرعي كصيقرة الاعتقاد له وعقلي كالنظر للعلم عند الامام

الذي لم يجب لجانب فوزه الواجب سبباً لان
الواجب المتوقف عليه بخلاف
الشرط الذي لا يتم اي لا يوجد
الواجب المطلق الا به واجب بوجوب
الواجب سبباً لان الدال على الواجب
ساكت عن سببها اي الاقوال
يجب ان كان سبباً للناس لا لغيرهم
كالمسياس الناس لمحل فانه سبب
للاحكام عامة بخلاف الشرط
لا لوضوء للصلوة فلا يجب بوجوب
مشروط والفرق ان السبب لاستناد
السبب اليراسد ان بناطه من الشرط
بالمشروط وقال امام الحرمين
يجب ان كان شرطاً شرعياً كالوضوء
للصلوة لا عقلياً كتردد ضد الواجب
او عارياً كغسل جزء من الرأس لفصل
الوجه فلا يجب بوجوب مشروط اذ
لا وجود لشرطه عقلاً او عادة
بدون فلا يقصده الشارع بالطلب
بخلاف الشرعي فانه لا اعتبار الشرع
له لوجود مشروط بدونه وسكت
الامام عن السبب وهو لاستناد
السبب اليه وجوده كالذي نفاه
فلا يقصده الشارع بالطلب
فلا يجب كما افهم من ابن
الحاجب في مختصره الكبير
مختاراً لقول الامام وقوله
المعنى دفع السبب اولاً
بالوجوب من الشرط الشرعي
ممنوع يؤيد المعنى ان
السبب ينقسم كالشرط
الشرعي كصيقرة الاعتقاد
له وعقلي كالنظر للعلم
عند الامام

عن القيد وجوبه اه يعني ان المراد بالقيد المقيد وجوبه فهو بالنسبة الى امر ما يتوقف وجوبه على
ذلك الامر بان لا يجب بدونه كالزكاة بالنسبة الى ملكه النصاب فان وجوبها متوقف عليه ولا يتوقف
على الاخرين مثلا فالزكاة واجب بمقتضى النسبة الى ملكه ومطلق بالنسبة الى الاخرين فالنصاب بين المظن
والمقيد اعتباري وبالمقدور اه قد يقع ما وجبه تاجر محزن القدر ورعه محزن المطلق مع انه مقدم
فكرنا على المظن وعبارة شرح اللب وخرج بالمقدور عن لالقدرة والاعية اي الغرم المضم اذا انشا
بالفعل يتوقف عليها وبها عين مقدم بين المظن وبالمطلق المقيد وجوبه الى اخر ما ذكره الشرح
وهو احسن قال الامدي اه قيل اشار بصيغة التثنية الى ان حضور كل شخص بالنسبة الى الغير العاجز
عن الحضور متوقف عليه لوجوب الجماعة فيجب بقيد المظن وفيه انه يستلزم ان يكون الجماعة بالنسبة الى
ذلك الحضور واجبا مقيدا بان لا يجب ما لم يتحقق بالاحضار فلا ياتم اهل البلد المشتمل على
اربعة من يتم بهم الجماعة ترك الجماعة اذا لم يوجد الاحضار المذكور لعدم الوجوب وحيث ان ذلك
فانه غير مقدم وراه رفع للايجاب الكلي او سلب كل كس ما ينظر الى بعض الاوقات في اي وقت وقاه
اي بالجمعة واجب مطلق بالنسبة اليه ومقيد بالنسبة الى وجود العدد هذا ولو كان الحضور المذكور مقدورا
لاحد كان من مندرجات القاعدة وهو ظم في فلو قد ترك اه اي وجود اليقين للواجب الذي هو
ترك الخ فظهر وجه التفرع في قوله فلو واندرج بالكمال هنا في كمال قليل اه فوحي وفيه بان لشك
بمع على ما ذهب اليه من ان الله عنه مع بقاء الماء على طهرية فعل هذا لوقال كطعام ففصل
بطعام غيره كان أولى في وقد يظهر اه اي ولذا لم يقل لان فخلطت ليكون مثالا لما قبله هذا وقد يقال
اذا نال التعذر لم يتوقف الواجب على ترك الغير وجوابه انه اذا التفت قبل زواله في الاحتياج اه اي
ليظهر مرجع الغير في قوله حيثما بالنسبة الى المعطوف اعني قوله طلق معيته في مطلق الامراه من اضافة الصفة
الى الموصوف في لا يتناول اه اي لا يتعلق بالماهية المحقق في جنس الكثرة الذي له جهة واحدة اي
جهتها بينها لزوم كاشف اليه ولا ينافي هذا التعميم قوله الاتي من جهة واحدة لان الواحدة اعم من
الحقيقية والحكمية كان يكون طلب الفعل لذاته وطلب الترك للزهر السادي اي العود في نفسه

[illegible]

بالتخصيص اهـ اي اذا كانت متحققة في الخارج ثم في قوله فخللا في ان الرقعة حيث جزم بطلان النفل مثلا
 ما به التصور منه الشواب فاذا انتفى فلا صحة في من جهة القصص متعلق بمقدماته بقية قوله الا ان عوقب
 من جهة الغصب لا بقوله لا يثبت لما في له انما صرح من انه لا يمنع نفع الشواب عليها من جهة الغصب فظهر انه
 لا يجوز جعله متنازعا فيها لا قبل من جهة الصدق اهـ اشار به ويقول المار من جهة الغصب ١٢ نزاع
 لفظي كما سيظهر به وان عوقب اهـ شرط قوله فقد يعاقب جرائه فيكونه فيه اشار الى ان هذا القائل
 عرجه بزم بالعقاب ويمكن جعل ان تاكيد به فيكونه قوله فقد الخ جوابا لما يقم كيف يثاب مع انه يثاب
 لا تصح اهـ ويحرم التمسك به وقوله تطلق ان فضلا او نفلا وقيل اي لا بشواب ولا بلا ثواب وينتج
 عليه ان نفع الشواب معلوم من عدم الصحة وكذا العقاب عند هذا ان لا يها حتى يستلزم الصحة على
 القول بانها اسقاط القضاء في تحقق التدبيرة اي تحقق التدبيرة بالاقطاع الى اصل سبب ما الى الخ
 فالبراء في قوله باللبية فلا بد ان الخروج شرط الصحة لشرط الوجود فلا يصح بيان كلمة ما بالخروج في لا ما اني
 اشار الى الصوري والكري وهي وكل شغل بغير اذن علم مطوية ويرد عليه انه لا يحد بالخروج اجاعا فيكونه
 مطلوب الفعل ولو كان مراد ومطلوب الترك لزم التكليف بجمع الصندي وهو في عند المعتزلة فيقع هذا
 كلمة كبرى دليله في والتدبيرة انما تحقق اهـ لانه جواب عن طرف البهاشم عن قوله لتحقيق التدبيرة وفيه انه
 يثبت لان التدبيرة متوقفة على الاقلع وهو متوقف على الخروج فيكون واجبا موقفا عليه للتوبة بالوجه
 في مع الاقلع اهـ اي وحدوث تكليف الامر به فلا يلزم طلب جمع الصندي لانه انما يلزم لو تعلق الامر بالنهي
 بالخروج في المأمور به اهـ اي الخروج المأمور به فوضه الامر بالتدبيرة ثم الماد ما يلزم منه الخروج وهو الشرع
 في تخلية الفصول لان حقيقة الخروج وهو الانفصال عن المكان والاقطاع عنه واجب دفافا في بقاء ما
 سبب اهـ اشار الى ان دوام العصية عند الامام لا يلزم ان يكونه بفعله منهي عنه او ترك ما موبه بل قد
 يكون بقاء ما ذكر في لزمت الاولى اهـ فاعل لزمت وقوله الثانية مفعوله لان الاولى لازم للثانية دون
 انكس فاه الخروج تابا يستلزم شغل ملك الغير ولا على لصدق الشغل بالملك ايضا ان قوله

الذي يكونه فلا نزاع الا ان
 واما الرئيس فيصالح
 يكتب به وهو غير متحقق
 بعد ولكن كيف العوض

[illegible]

قيل في التكليف انه غير عقلاني فعلق الطلب المتعبد بالاجاد ما يكون وجوده محالاً كالشئ او ترك ما يكون تركه محالاً كالشئ فتأنيء طلباً جازماً او غير جازم فالتكليف شئ لكل من الواجب والندوب والحرمان والكلالة وانما كان المتبادر هنا من الامثلة هو الاول كالشئ من الزمان اهـ بل مثله خلق الاجسام للانسان اولاً بل هو مشيئة عقلية وعادة والظم هو الاول متعبد المتعبد اهـ اي منعاً جازماً التكليف به ثم انه اشار بالتعبد الى ان الشيء متعبد الى العقيد لا المقيد وانه لو قال بدل قوله ما ليس الخ المتعبد الغير العلم كان غرضه واولى قـ الفائدة اهـ اشارة الى صفة الشكل الاول وكرهه مطعون وقوله يظهر اشارة الى دليله هو ثم المراد بالفائدة ما يعم الحكم والمصالح والالام ثم ما ينظر المميز المعترلة واصيب اهـ منع للصون وبكى الجواب بمنع الكبرى ايضا ما بان فائدة اعتبارهم اهـ ولما بينا فيها ظهور امتناعه لهم بحوزة كونه الشرعي في السابق لا رضاء الامر بالتحصيل المكلف قـ فيترتب عليها اهـ صريح في ان التراجع في التكليف بالواجب كمن التزم اولاً في دون الخ أي بتسمية في اي الحال يتعين ان الغرض انك الى مطلق العلم المذكور في ضمن قوله الحال لذاته فطريق الاستخدام ويعني به الحال الغير العلم بغيريته ما سبق من ان العلم حائز وواقع ثم انه لم يحكم بعوده الى ما في قوله ما ليس للفصل بينهما فظهر ان عوده الى مطلق الحال في قوله بالحال علم ثم تعيينه ما ذكر لا يوافق غرضه اهـ وانه لو قدم قوله واما الخ على قوله ومعترلة الخ كان أولى من قبل نفسه اهـ متعلق بقوله منع وغيره راجع الى الحال اي طلبه ممنوع لا استحالة المحقق فيه لعدم الفائدة قـ كونه ضرورة اهـ الامر بها للاستحسان كما سيأتي في بحث الامر والابتنائية كونه ضرورة عقوب الامر لانه بفعله تعالى لا بفعله فلا بد ما قيل الاول في التمثيل بقوله تعالى قل كونيوا محبارق او صدق الله الا لا امره مثلاً للتكوين فانه لما قيل لهم ذلك كانوها الزلزلة اهـ

انما اختلفوا في ما خذوا من اللفظ والمعنى فلا بد ان ما خذوا من المعنى لم يوافق لما خذوا من اللفظ من ذكرهم فيمنع
عدم ذكرها معا لان الاختلاف في معنى اللفظ فقط في قوله تعالى اه يجمع عليهم منع التقريب مستندا
بان الدليل اعم من المدعى لانه في شقين والدليل يثبت احداهما اعني وقوع التكليف بالمتنوع
العلم ولذا قال اكلوا في ان قوله والحق ليس بحق لان ما فيه المتنوع ما يغير وهو الذي ليس متعلق القوة
الحادثة اصلا وعادة لم يقل احد بوقوعه فلما استقر له ان اراد الاستقراء انما فهم او الناقص في
مفيد الادراك ان المطلق ظاهرا ولذا اعد به فهم الى الاستدلال بالاجماع لان من انزل اه اقام دليل
المقدمة الرافعة مقامها وهي مع الشرطية مطبوعة بغير القياس لو لم يقع التكليف بالمتنوع بالذات لما كان
من انزل الدفعية انه لا يؤمن بكلفا يجمع التقيضي لكنه مكلف به فتعوله من انزل الخ اشارة الى صنف دليل
الرافعة وقوله وفي هذا التصديق اشارة الى كبراه تقريره من انزل الدفعية انه لا يؤمن بكلف بالتصديق بانه لا
يصدره وكل مكلف به مكلف بجمع التقيضين في جميع ما جاء به اه اي لاني في بعضه واللازم اختلاف الالفاظ
بسبب اختلاف الاشياء وهو محال في شيء ما جاء به اه اشارة الى ان قوله تعالى لا يؤمنون سلبية كلمة
لان حذف متعلق الفعل في امثال هذا المقام بقصد التعميم كما باني في علم المعاني فلفت كلمة لا الرفع للاعتبار
الكل في واجيب بان اه منع الرافعة يمنع صنف دليل ان اريد بالتكليف فيها التكليف بالتصديق بنفصا
ويمنع كبراه ان اريد به الاجمالي او يقال الجواب بمنع الملازمة ان اريد بالتكليف بجمع التقيضين اجمالا ومنع
الرافعة ان اريد بالتكليف به تفصيلا حتى يكتف بتكليف بتصديقي اه ان لم يكلف بالتصديق التفصيلي لانه هو
شروطنا بعلم التفصيل بل كلف بالتصديق الاجمالي بجمع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد ما قيل ان
هذا الجواب يستلزم اختلاف الأيمان بحسب الأشخاص فتم هذا الجواب انما يتم اذا اريد المستدل وقوعه بجمع
التقيضين بحسب التكليف لا وقوعه بحسب الاشياء وانه انما يفيد عدم وقوعه لاعداءه ممازاة لحواله ان
تقبل هذه الآية فتأمل ولا يخفى المتنوع اه اشارة الى كبر الشك في الثاني وصفه مطبوعة تقريره لا يخفى
منها في وجه المكلف والتكليف به في وجه المكلف وقوله لاني والمتنوع اشارة الى دفع نقض الدليل بانه
في المتنوع العلم بغير الحد الاوسط ان قوله اه نقضه تعالى لا يخلط به

بالحال حكمه المنع بشقيه ولو ذكره وذكر الامام مع من ذكره في القول كما فعل في
شرح المنع فانته الاشارة الى اختلاف المأخذ المقصودة له والحق وفي المنع
بالغير بالآلات اما وقوع التكليف بالاول فلا ترفعها كلف الشك في بالايضا وقال وما
اكثر الناس ولهم حرمات بمقدمات فامتنع ايمان اكثرهم لعلمهم بعدم وقوعه وذكر
من المنع لغيره واما عدم وقوعه بالنسبة فلا استقرار والقول الثاني وقوعه بالنسبة
لان من انزل الله تعالى فيه انه لا يؤمن بقوله مثله ان الذين كفروا وسوء علمهم ان لن ينزل
ام لم ينزل من لا يؤمنون كابن جبريل ولهب وغيرهما مكلف في جملة المكلفين بتصديق
النبي في جميع ما جاء به عن الله عز وجل ومنه انه لا يؤمن اي لا يصديق النبي صلى الله عليه
وسلم بما جاء به عن الله تعالى في كل ما ينصده غيره عن غيره عن الله تعالى بانه لا يصديق له
بما جاء به عن الله تعالى وهذا التصديق تناقض حيث اشتمل على اثبات التصديق في
شيء ونفيه في كل شيء فهو من المنع لانه واجب بان من انزل الله تعالى فيه انه لا يؤمن
لم يقصد ابلاغه ذلك في كل ما ينصده غيره عن غيره عن الله تعالى عليه السلام فمفعولنا نحن وانما
قصد ابلاغه ذلك لغيره واعلام النبي لم يلبس من ايمانه كما قيل لنوح انه كن يؤمن
من قومك الامن قد آمن فكيفه بالايمان من التكليف بالمنع لغيره والثالث
وهو قول الجمهور عدم وقوعه باحد من الآلة المنع لتعلق العلم بعدم وقوعه

اعلم ان الحكم بالمنع بشقيه ولو ذكره وذكر الامام مع من ذكره في القول كما فعل في
شرح المنع فانته الاشارة الى اختلاف المأخذ المقصودة له والحق وفي المنع
بالغير بالآلات اما وقوع التكليف بالاول فلا ترفعها كلف الشك في بالايضا وقال وما
اكثر الناس ولهم حرمات بمقدمات فامتنع ايمان اكثرهم لعلمهم بعدم وقوعه وذكر
من المنع لغيره واما عدم وقوعه بالنسبة فلا استقرار والقول الثاني وقوعه بالنسبة
لان من انزل الله تعالى فيه انه لا يؤمن بقوله مثله ان الذين كفروا وسوء علمهم ان لن ينزل
ام لم ينزل من لا يؤمنون كابن جبريل ولهب وغيرهما مكلف في جملة المكلفين بتصديق
النبي في جميع ما جاء به عن الله عز وجل ومنه انه لا يؤمن اي لا يصديق النبي صلى الله عليه
وسلم بما جاء به عن الله تعالى في كل ما ينصده غيره عن غيره عن الله تعالى بانه لا يصديق له
بما جاء به عن الله تعالى وهذا التصديق تناقض حيث اشتمل على اثبات التصديق في
شيء ونفيه في كل شيء فهو من المنع لانه واجب بان من انزل الله تعالى فيه انه لا يؤمن
لم يقصد ابلاغه ذلك في كل ما ينصده غيره عن غيره عن الله تعالى عليه السلام فمفعولنا نحن وانما
قصد ابلاغه ذلك لغيره واعلام النبي لم يلبس من ايمانه كما قيل لنوح انه كن يؤمن
من قومك الامن قد آمن فكيفه بالايمان من التكليف بالمنع لغيره والثالث
وهو قول الجمهور عدم وقوعه باحد من الآلة المنع لتعلق العلم بعدم وقوعه

في قوله المقصودة هو الذي يقع منه التكليف
والحق وقوعه من غير التكليف
الاول او الثاني كما في قوله
بالحال حكمه المنع بشقيه ولو ذكره وذكر الامام مع من ذكره في القول كما فعل في
شرح المنع فانته الاشارة الى اختلاف المأخذ المقصودة له والحق وفي المنع
بالغير بالآلات اما وقوع التكليف بالاول فلا ترفعها كلف الشك في بالايضا وقال وما
اكثر الناس ولهم حرمات بمقدمات فامتنع ايمان اكثرهم لعلمهم بعدم وقوعه وذكر
من المنع لغيره واما عدم وقوعه بالنسبة فلا استقرار والقول الثاني وقوعه بالنسبة
لان من انزل الله تعالى فيه انه لا يؤمن بقوله مثله ان الذين كفروا وسوء علمهم ان لن ينزل
ام لم ينزل من لا يؤمنون كابن جبريل ولهب وغيرهما مكلف في جملة المكلفين بتصديق
النبي في جميع ما جاء به عن الله عز وجل ومنه انه لا يؤمن اي لا يصديق النبي صلى الله عليه
وسلم بما جاء به عن الله تعالى في كل ما ينصده غيره عن غيره عن الله تعالى بانه لا يصديق له
بما جاء به عن الله تعالى وهذا التصديق تناقض حيث اشتمل على اثبات التصديق في
شيء ونفيه في كل شيء فهو من المنع لانه واجب بان من انزل الله تعالى فيه انه لا يؤمن
لم يقصد ابلاغه ذلك في كل ما ينصده غيره عن غيره عن الله تعالى عليه السلام فمفعولنا نحن وانما
قصد ابلاغه ذلك لغيره واعلام النبي لم يلبس من ايمانه كما قيل لنوح انه كن يؤمن
من قومك الامن قد آمن فكيفه بالايمان من التكليف بالمنع لغيره والثالث
وهو قول الجمهور عدم وقوعه باحد من الآلة المنع لتعلق العلم بعدم وقوعه

ان حصول الشرط اه في شرح القالب بالشرط ما لا بد منه فيقتل السبب انتهى وقضية ان السبب الشرعي محل الملا
الذكر لا الشرط الشرعي لكن الظن انه ان كان سبب الوجوب كدخول وقت الظهر وحصول النصاب لا حصول
شرط لصحة التكليف والالم بشرطه الوجوب وان كان سبب الوجوب كصيغة الاية في تقديم حصول شرطه
وجوده يستدعي وجود السبب في شرط التكليف به بحصول السبب يستلزم تحصيل الماهل ثم الماد بالشرط شرط لصحة
لا الوجوب كدخول المحل في الماهل او وجوب الاداء كوجود المستحق بالبلد لان حصولها شرط للوجوب ولوجوب
الاداء وهذا في الشرعي العادة كعمل جزء من الركن فيقتل الوجبة لانه ليس بحصول شرطه وفيما قد العقلي
كالحمية للعلم والنفوس فحان جازي في فكري لان حصولها شرط وفيما قد واجب اه منع الملازمة ان اريد
الامتثال بعد التكليف ومنه الزايفة المطلوبة ان اريد الامتثال عند والصحيح وقضية اه هل الضم عائد الى
عظم التكليف بالشرط حال عدم الشرط او راجع الى تكليف الكافر بالوجوب على كل محقق وعنه الشا طاهرة في انها
ثم الماد برؤية تكليف الكافر بها بعد الاتيان بشرطها من الايمان فلا يرد انه منافي لما في كتب الفقه من اصله
انما يجب على مسلم بكلمة التمهيد اه اي لانهما في نظره فانها من دنى الكفر وقد تقدم لم ذكر مصحح التفسير في
الاية الاولى والثالثة دون الثانية وذلك اه اي تفسير كلمة ذلك في الآية الثانية التي اخرها ومن يفعل
ذلك لم يبق الا ما لا فزاده بالشرك الخ وقد تقدم الافراد يدل على ان الماد واحد المذكور لم يبق عليه لافصوص
الشرك فلو قال لا فزاده وكونه للعبودية كان اولى اذ الماد لم يبق اه قد تقدم لدم هذا الدال على نفي الجواز فضلا عن
الوقوع الا ان يدعى بان الامور بها بعد الايمان وكذا تبين بعض التكليف ليس بممتنع مع نفي نفي الجواز الزايفة

في وخلافه لا يرى انه مقتضى المعاملة ان المتردد على التكليف على القول الثاني مطلقا وعلى الثالث في الادامه فليعلم ان لا يرد بعد
تقصنا وعلوه في الرد عليها في من الايجاب اه قد يتم مقابلة التكليف بالوضع منها مشقة بان المراد بظواهر التكليف
ما يشي الاحكام الخمسة والى ان كان تعبيرهم بالتكليف وقد اوردوا في العقاب والى على تخصيصه بهما وما يرجع اليه
المراد بالوضع الرابع اما ما كان متعلقا سببا او شرطا او مانعا لظهور التكليف كما في الناصر او اما ما كان المتعلقا به
تعلقا فقط وما يتم حجة على الاول انه يكون التمثيل بالانلاق والجنبايات غلط لان كلا سبب لوجوب الغرم و
على الثاني كون التمثيل بالترتيب الاتي غلطاً لانه عقد المكلف دون غيره وترتيب الاتي عليه فغيره ان الاراد الاول
مستخرج بقوله الشئ الاتي من حيث انها اسباب الختان والى ان منه في ما لا يرجع اليه من خطاب الوضع فالترتيب
مثال لما لا يرجع من غير الوضع في لما لا يرجع اه لم يقل هنا من الوضع شيئا على ان ما لا يرجع اليه من حيث انها اه
الجمعية للتقيد وفيها اشارة الى ان ما من حيث كونها اسبابا لوجوب اداء بدل التكليف وانما الجنبايات راجعة
الى خطاب التكليف وفيه تأمل في وترتيب انما العقود اه مثال لما لا يرجع من غير الوضع كما مر او اورداه كالعقد
الترتيب عليها الا ان لا يثبت على ان الاتفاق اه هذا البناء مشعر بان لا يفي الذي واما فلا وجه لتخصيص الحكم بان
دار الحجب اه قضية انه لو انك الحجب في دار الاسلام فممنها لا لا تكليف الا بفعل اه قضية التعبير بالتكليف ان
هذا الحكم مخصوص بالامر الايجابي والنهي الترميز وليس كذلك بل هو جار في جميع اقسام خطاب التكليف فلو قال
لا يتعلق خطاب التكليف الا بفعل لكان اولي ثم راداه ان التكليف لا يقع الا به فلا يقع بعدم الفعل لانه ثابت
بدون القصة فلا يكون اثرها والازم تفصيل الى صلب واضمار التقييد اعني الشرب بنفسه وسلبه فلا راد ان
سلامه هنا صان لما من ان اخرج وقد عجز التكليف ما يمنع لغيره لان ما هنا من المنع الذي واداه بالفعل ما
يمكن تفصيله بالكسب فلا راد ان الامان مكلف به واما ما عجز عنه من قوله الكيف في الرجوع اي الاشارة اه وهو ان
النهي حيث يقال نهاه عن كذا فانتهى عنه في ذلك فعل اه اي فعل من افعال النفس قام بها فتكون موصوفا بها
ها صلا بفعل الضم فانه من شرب الخمر في صلب بالسكينة عن الحركة المخصصة التي بها تناول الخمر سواء حصلت
من كذا من اولي ثم انه لم يقل بفعل لان تقيد الفعل رفعه وهو كونه عدما لا يكلف به في وقيل هو اه مقابل
للمفسر لا للتعبير وبديل عليه قول القاضي في شرفي اللب حيث قال وقيل المكلف في النهي فعل المضد للنهي عين اه
وقوله قال قوم مقابله لانه لا تكليف الا بفعل اي القوة في كسبه هي عن كثر من كثرة الحاشية الا ان القوة عليها
عندى انه تعالى بقوله
فالمكلف به في النهي الكف مع ان التقدير في المكلف به في النهي فعل هو الكف في قوله

في قوله لا يرى انه مقتضى المعاملة ان المتردد على التكليف على القول الثاني مطلقا وعلى الثالث في الادامه فليعلم ان لا يرد بعد
تقصنا وعلوه في الرد عليها في من الايجاب اه قد يتم مقابلة التكليف بالوضع منها مشقة بان المراد بظواهر التكليف
ما يشي الاحكام الخمسة والى ان كان تعبيرهم بالتكليف وقد اوردوا في العقاب والى على تخصيصه بهما وما يرجع اليه
المراد بالوضع الرابع اما ما كان متعلقا سببا او شرطا او مانعا لظهور التكليف كما في الناصر او اما ما كان المتعلقا به
تعلقا فقط وما يتم حجة على الاول انه يكون التمثيل بالانلاق والجنبايات غلط لان كلا سبب لوجوب الغرم و
على الثاني كون التمثيل بالترتيب الاتي غلطاً لانه عقد المكلف دون غيره وترتيب الاتي عليه فغيره ان الاراد الاول
مستخرج بقوله الشئ الاتي من حيث انها اسباب الختان والى ان منه في ما لا يرجع اليه من خطاب الوضع فالترتيب
مثال لما لا يرجع من غير الوضع في لما لا يرجع اه لم يقل هنا من الوضع شيئا على ان ما لا يرجع اليه من حيث انها اه
الجمعية للتقيد وفيها اشارة الى ان ما من حيث كونها اسبابا لوجوب اداء بدل التكليف وانما الجنبايات راجعة
الى خطاب التكليف وفيه تأمل في وترتيب انما العقود اه مثال لما لا يرجع من غير الوضع كما مر او اورداه كالعقد
الترتيب عليها الا ان لا يثبت على ان الاتفاق اه هذا البناء مشعر بان لا يفي الذي واما فلا وجه لتخصيص الحكم بان
دار الحجب اه قضية انه لو انك الحجب في دار الاسلام فممنها لا لا تكليف الا بفعل اه قضية التعبير بالتكليف ان
هذا الحكم مخصوص بالامر الايجابي والنهي الترميز وليس كذلك بل هو جار في جميع اقسام خطاب التكليف فلو قال
لا يتعلق خطاب التكليف الا بفعل لكان اولي ثم راداه ان التكليف لا يقع الا به فلا يقع بعدم الفعل لانه ثابت
بدون القصة فلا يكون اثرها والازم تفصيل الى صلب واضمار التقييد اعني الشرب بنفسه وسلبه فلا راد ان
سلامه هنا صان لما من ان اخرج وقد عجز التكليف ما يمنع لغيره لان ما هنا من المنع الذي واداه بالفعل ما
يمكن تفصيله بالكسب فلا راد ان الامان مكلف به واما ما عجز عنه من قوله الكيف في الرجوع اي الاشارة اه وهو ان
النهي حيث يقال نهاه عن كذا فانتهى عنه في ذلك فعل اه اي فعل من افعال النفس قام بها فتكون موصوفا بها
ها صلا بفعل الضم فانه من شرب الخمر في صلب بالسكينة عن الحركة المخصصة التي بها تناول الخمر سواء حصلت
من كذا من اولي ثم انه لم يقل بفعل لان تقيد الفعل رفعه وهو كونه عدما لا يكلف به في وقيل هو اه مقابل
للمفسر لا للتعبير وبديل عليه قول القاضي في شرفي اللب حيث قال وقيل المكلف في النهي فعل المضد للنهي عين اه
وقوله قال قوم مقابله لانه لا تكليف الا بفعل اي القوة في كسبه هي عن كثر من كثرة الحاشية الا ان القوة عليها
عندى انه تعالى بقوله
فالمكلف به في النهي الكف مع ان التقدير في المكلف به في النهي فعل هو الكف في قوله

ق ان كان يشترطه ان كان يشترطه الناشئ من الكربة فكلية من ابتدائية فلا بد ان هذا مخالف لقوله المار بفعل
ضد الشريان الكربة وصورته في قوله متعلق بخروج ان يخرج ظاهرا بالكربة عنه الخ
الانتهاء قد يتم هذا مشعر بان الانتهاء شرط لا قصد فلو ذكر من بدل مع كان أولى وزال ان كان
قوله يشترط بمعنى لا بد انتهى وفيه ان لا يفيد كون قصد الترك شرطا فتأمل في الحديث الصحيح ان
قديم هذا الاستدلال الخاتم اذا كان هكذا الترك ليس بعلم والشرط بالنية هو العمل وهو موقوف
على دلالة الحديث على هذه النية في العمل الذي هو الفعل المقابل للترك وهو موقوف والامر عند
عبارة القلب والاصح ان التكليف يتعلق بالخ ومراعى واثبات الزامه يتميز وقوله بعد ظرف له كما ان
قوله وقبله ظرف قوله اعلا ما والمقصود من التعلق الاعلامي اعتقاد وجود الجاد الفعل ومن الارادة
الامتنان وبما يتجلى اننا متفان اعتبارا كما في تعلقات العلم والارادة على ما ذكرنا سابقا وبهذا
يبدى مع ما للتأخر هنا في وقال احكام الميراثه مقابل قول الاكثر في ينقطع التعلق به بجهة عليه ان هذا
يستلزم ان لا ياتي من صفة ركعة من الظن مثلا لم يقطعها ولم يضلها اصلا والنظم عند ان التعلق
بكل جزء ينقطع عقب الفراغ منه واللازم منه في طلب تحصيل الحاصل بهذا التحصيل لا تحصيل سابق
نيزم الخ ثم لو لم ينقطع التعلق بالجزء الى ان يتم ما في الافاء لزم ما ذكرنا وعلى ما ذكرنا بكون انتم المصلي
الذكر على ترك اعادة الركعة المفعولة لا يابط لها اولا وان انقطاع التعلق بشرط بانها الفعل
صحيحا وبهذا يمكن الجواب على القولين في قوله قد تم اه مقابل لقوله والامر عند الجمهور اه
فلو قدمه على قوله والاكثر يشترطه ان احسن في ادلا قدره عليه اه فانه ان التكليف عند الجمهور يتوقف
على سلامة الاسباب لا على القدرة بمعنى العرض المقارنة في يصح التكليف اه اشارة الى مسئلتين الاولى
صحة التكليف مع علم الامر والامور انتفاء شرط وقوعه عند وقعة الثانية علم المكلف عقب سماع
الامر وقبل التمكن من الفعل بانه ما مدر به والثانية متفرقة عنه الاولى كما في القاضيه ولذا جملها
المعنى في مسئلة واتباع الاولى بها ثم ان لان النزاع في الاولى في الصحة والوقوع كما يشهره قول الشافعي في
المسئلة فتتفق على صحته ووجوده فتقوله يوجد بمعنى يقع داخل في المسئلة الاولى واما الثانية
فقدرة بقوله معلوما للمادر اثره فقط وان كان في الصحة فقط كما يفيد كلام الشافعي في شرح قوله
خلاف الامر الخ فتقوله يوجد بمعنى يكون وهو داخل في الثانية والاخص الاولى حج ان يقول يدل
قوله ويوجد اه ويعلم المادر اثره هذا وان التامر والنهي في حكم الامر والمادر وكما مضية في اي
عقب الامر اه اشارة الى ان الفاعل الى الامور اللفظ المستفاد منه التكليف يستفاد الدال مع
الدليل في انتفاء شرطه اه اي او شرط وجوده كالجملة والتميز الاتيين او سبب وجوده ومثل العلم بتحقيق
المانع كما يدل عليه الدليل الاتي اي القوة ونحو

علامه نادم

علامه نادم

في لا يصح التكليف اه ان التكليف الاعلاني اذ عدم صحة التكليف الانزامي محل الرفاق في على الفعل الخ
 لشروطه اه في لا يمكن من فعله اه اي لا يعلم تكلفه من الفعل ولكن لا يعلم تكلفه منه لا يعلم انه مكلف به
 ينتج من الشكل الاول الامر بشئ لا يعلم انه مكلف به في قبل وقته اي اوتبعه وقته وقبل مضى مدة
 يمكن فعله فيه وما ذكره انا هو الواجب الوقت ويمكن عمله على غيره بان يراود بقوله وقته الوقت الذي يسع ذلك
 الفعل في على التكليف قد يتم ان التكليف الزام ما فيه كلفة ولا الزام الا بعد التمكن والاعتداف من لم
 يتمكن من الفعل بعد مدته قبل وقته ويمكن الجواب بجل التكليف على الصغرى لكن هي لا يكونه للزاع مع
 في كلفت بالصوم اه قد يتم ان الصوم شرعا عبارة عنه الامساك المعروف بخلع على الفجر والعروب ليس
 لكيف يكونه مكلفا به الا ان يجل الصوم على خلق الامساك وحيث يتجبه عليه ما ذكره ثم بقوله وهذا اي
 القوة

صلى الله عليه وسلم
 بناء على علم في القدرية
 على ما قيل ان

شُرِّطَ وقوع الصوم المأمور به من الحيوة والتميز عند وقته خلافاً لآراء الإمام الحرمين

والاعتزلة في قولهم لا يبعد التكليف مع ما ذكره لانتهاء فائدة من الطاعة والعصية

بِالْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ وَاجِبٌ بِوُجُودِهَا بِالْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ أَوِ التَّرْكِ وَفِي قَوْلِهِمْ لَا يَسْلَمُ

المأمور فانه مكلف به عقب سماعه فلما مره لانه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته

بسم الله الرحمن الرحيم

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ

[illegible]

علم الامور على الامدى وغيره الا لافى فيما على عدم صحة التكيف لا لافى ولا لافى

لموجوده حال الجهل بالعدم ويعيق المناهزين قال بوجود ديم بالعدم على عديدين

الشرط قال كما نعزم المحبوب في التوبة من الزنا على ان لا يعود اليه بتفدي القدره

عليه في الكيف عنده وجعل المصحة الاظهر واستند في ذلك كما اشار اليه

في شرح المختصر إلى مسألة من علمت بالعادة أو بقول النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن الخيف في

اثناء يوم معين من بهر معينا بل يجب عليها افتتاحه بالصوم قال القراني في المستصفى

أما عند المعتزلة فلا يجب لأصوم بعضه اليوم غير مأمور به وأما عندنا فالأظهر

وَجَوَّزَ الْأَبْسَقُ بِالْمَعْرُوفِ وَوَجَّهَ الْأَسْتِنَادَ إِذَا لُقِّبَ بِالصُّومِ مِنْ عِلْمِهِ

نقاء شرط من النقاء عن الحيف همه الزاهر وهذا مندفع فان الحيف به صوم يقض اليوم

الحال من الحيف والنفاء عند جميع اليوم شرط الصوم جميعه لا بعضهم ايضا وكذا ما قبله
من دفع فانه لا يخفف العزم على ما لا يوجد بشرط يتقيد بوجوده ولا عدم العزم الى ما لا
قدرة على يتقيد بهما فالصواب في حكمه من الاتفاق على عدم الصحة اما التكليف في صحة
جبر الامر لنفقاء شرط وقوعه عند وقته بان يكون الامر غير الشاسع كما امر السيد عبده
بجدا لانه ثوب على اتفاق اي غشقة على عصية وجوبه فانه الحكم قد يتعلق باهرين فاكتر
على الترتيب فيجزم الجمع كاي المذكي والميتة فان كلا منهما يجوز الحكم لكن جواز اكل الميتة
عند الجرح عن غير هذا الذي من جملته المذكي فيجزم الجمع بينهما لحرمة الميتة حيث قدس على غيرهما
اشراج الجمع كالوضوء واليتم فانهما جازيان وجعلنا اليتم عند الجرح عن الوضوء وقد بياح
الجمع بينهما لان يتم لحرف بطق البرء من الوضوء من عمت ضرره ثم جعل الوضوء ثم قضاء
منجلا لمشفقة بطق البرء واي بطل بوضوءه يتم فيه لانتفاء فائدة أو تسين الجمع كخصال
كفارة الى قاع فان كلا منهما واجب لكن وجوب الالطعام عند الجرح عن الصيام وجوب
الصيام عند الجرح عن الاعتان وتسين الجمع بينهما كما قال في المحقق فينبوي بكل الكفارة واي
سقطت بالاولى كما ينوي بالصلوة المعادة الفريضة واي سقبل بالثقل او لا وقد يتعلق الحكم
باهرين فاكتر على البدل كذلك اي فيجزم الجمع كتمزيج المرأة من كفوي فانه كلاهما يجوز التزويج
منه بل لا عن الآخر اي ان لم تزوج من الآخر ويجزم الجمع بينهما بالتزويج منهما معا او مرتبا

قوله الحيف من الحيف والنفاء من النقص واليوم من اليوم والجميع من الجميع لا بعضهم ايضا وكذا ما قبله
من دفع فانه لا يخفف العزم على ما لا يوجد بشرط يتقيد بوجوده ولا عدم العزم الى ما لا
قدرة على يتقيد بهما فالصواب في حكمه من الاتفاق على عدم الصحة اما التكليف في صحة
جبر الامر لنفقاء شرط وقوعه عند وقته بان يكون الامر غير الشاسع كما امر السيد عبده
بجدا لانه ثوب على اتفاق اي غشقة على عصية وجوبه فانه الحكم قد يتعلق باهرين فاكتر
على الترتيب فيجزم الجمع كاي المذكي والميتة فان كلا منهما يجوز الحكم لكن جواز اكل الميتة
عند الجرح عن غير هذا الذي من جملته المذكي فيجزم الجمع بينهما لحرمة الميتة حيث قدس على غيرهما
اشراج الجمع كالوضوء واليتم فانهما جازيان وجعلنا اليتم عند الجرح عن الوضوء وقد بياح
الجمع بينهما لان يتم لحرف بطق البرء من الوضوء من عمت ضرره ثم جعل الوضوء ثم قضاء
منجلا لمشفقة بطق البرء واي بطل بوضوءه يتم فيه لانتفاء فائدة أو تسين الجمع كخصال
كفارة الى قاع فان كلا منهما واجب لكن وجوب الالطعام عند الجرح عن الصيام وجوب
الصيام عند الجرح عن الاعتان وتسين الجمع بينهما كما قال في المحقق فينبوي بكل الكفارة واي
سقطت بالاولى كما ينوي بالصلوة المعادة الفريضة واي سقبل بالثقل او لا وقد يتعلق الحكم
باهرين فاكتر على البدل كذلك اي فيجزم الجمع كتمزيج المرأة من كفوي فانه كلاهما يجوز التزويج
منه بل لا عن الآخر اي ان لم تزوج من الآخر ويجزم الجمع بينهما بالتزويج منهما معا او مرتبا

قوله الحيف من الحيف والنفاء من النقص واليوم من اليوم والجميع من الجميع لا بعضهم ايضا وكذا ما قبله
من دفع فانه لا يخفف العزم على ما لا يوجد بشرط يتقيد بوجوده ولا عدم العزم الى ما لا
قدرة على يتقيد بهما فالصواب في حكمه من الاتفاق على عدم الصحة اما التكليف في صحة
جبر الامر لنفقاء شرط وقوعه عند وقته بان يكون الامر غير الشاسع كما امر السيد عبده
بجدا لانه ثوب على اتفاق اي غشقة على عصية وجوبه فانه الحكم قد يتعلق باهرين فاكتر
على الترتيب فيجزم الجمع كاي المذكي والميتة فان كلا منهما يجوز الحكم لكن جواز اكل الميتة
عند الجرح عن غير هذا الذي من جملته المذكي فيجزم الجمع بينهما لحرمة الميتة حيث قدس على غيرهما
اشراج الجمع كالوضوء واليتم فانهما جازيان وجعلنا اليتم عند الجرح عن الوضوء وقد بياح
الجمع بينهما لان يتم لحرف بطق البرء من الوضوء من عمت ضرره ثم جعل الوضوء ثم قضاء
منجلا لمشفقة بطق البرء واي بطل بوضوءه يتم فيه لانتفاء فائدة أو تسين الجمع كخصال
كفارة الى قاع فان كلا منهما واجب لكن وجوب الالطعام عند الجرح عن الصيام وجوب
الصيام عند الجرح عن الاعتان وتسين الجمع بينهما كما قال في المحقق فينبوي بكل الكفارة واي
سقطت بالاولى كما ينوي بالصلوة المعادة الفريضة واي سقبل بالثقل او لا وقد يتعلق الحكم
باهرين فاكتر على البدل كذلك اي فيجزم الجمع كتمزيج المرأة من كفوي فانه كلاهما يجوز التزويج
منه بل لا عن الآخر اي ان لم تزوج من الآخر ويجزم الجمع بينهما بالتزويج منهما معا او مرتبا

اوپية

وعلى عدم العود أه قضية هذا عدم قبول توبة المجبور من الزنا لان عدم العود شرط في التوبة وليس كذلك الا ان
يتم محل هذا الشرط صورة امكن العود فقط في التصواب اه فيه ان فساد الدليل لا يستلزم فساد الدعوى
فلم تزل التصواب في بان يكون الامراء بصورة والا فاشاع هو الامر حقيقة لانه اوجب على العبد طاعة
سيده في ان يمتنع اه اشارة الى تصحيح الحل وقد يقع ان دليل العتلة وهو قد لهم لانقاذ فائدة عنه
الطاعة بالفعل والعصيان بالترك جاز هنا وبكى الجواب بان مردع انقضاءها باعتقاد الامر فينبغي
النقض في فان كلامها اه الاضطران الحل كل منها جائز في على الترتيب اه معناه ان هذا الحكم ثابت
لاحد الامرين فقط فاذا تعذر ذلك الامرها او شرعا ثبت للأمر فلا يجوز الاقتصاص عليه اذا امكن
الاول بخلافه التعلق بها على سبيل البديل فان معناه جواز الاكتفاء باحدهما وان امكن الآخر في
على غيرهما اه ان ما يجوز الكلمة فلا بد صورة القدرة على التحمل براد العتق وجواز التيمم به في الاجابة
بالمعنى الاعيم فيمثل الوجوب وكذا في ما سبقه والماد بالجمع عن الوضوء الشرع الاحسن واللاضطر جمع التيمم
والوضوء في كان يتم اه يحتمل عليه ان هذا التصدير جاز في كل الميتة والذكي بان ياكل الميتة للغيره الذكي ثم
ياكل الذكي لاقتداره عليه فلا يحرم الجمع بل يباح الا ان يقع ان الاباحة انما تطلق على ما اذا كانت علمة
على الاول باقية عند المباشرة بالثاني وصورة اكل الميتة كذلك ~~أما قوله~~

٩ او شرعا او فانه في كلامه الاول
او شرعا او فانه في كلامه الاول
وكانت الميتة كبد العبد لانه اذا انتفى لا يكره
مع جميع النكاحين انما قوله

في ما يجعله قد يقع من الجمع لان الضم في سائر النحقات لا سائر العورة الا ان يرد بالستر اع
 منه ان يلقى بالذات او بالواسطة كما قال في المحصول اشارة بقوله تعالى فاصال كفارة الوقاع
 الى ان سنية الجمع فيها لم يصرح بها في كتب الفروع في في الكتاب اه اي في مسائل موضوعاتها الكتاب
 ومسايل موضوعاتها الاقوال ثالثا بالما صحت المسائل واضافتها الى الاقوال اضافة الجوز الى الكل
 والاشارة الناصرة بقوله لوقال في مباحث الكتاب والاقوال لكان احوق التعليل عليها به بصيغة اسم
 المفعول نعت للاقوال ونائب ناعله عليها فلا حاجة الى ان يكتب بذهب الكونيين او مذهب من
 يجوز الفصل بين الصيغة والموصوف في عرض اهل اه متعلق بغير احوال عن عرف الخاتمة و
 وغيرهم ان غلب الكتاب في عرض الشرح على القرآن مما لا يرد به من بين الخ في المنزل على محله من الانزال
 او التزيل وطلاها واد في القرآن واما القول بان التزال يستعمل في ما نزل ولم دفعه فباعتبار الاغلب ثم
 استعماله في اللفظ الذي هو عرض التحليل انتقاله من محله من على التحول او على مقام اهل اللغة في خلا
 بالنصب مرتبط بقوله والمعنى به ولجئ من فهم في من مدلول ذلك انه اراد به المعنى الثاني الغير المتغير بتغير
 العبارة وهو ليس مدلولاً وضعياً للالفاظ والالاختلاف باختلاف دلالة الالفاظ وكذا المعنى
 الاول المختلف باختلاف العبارة عليه دلالة الاثر على المؤثر فيكونه المعنىان متغيرين بالذات وصيغة
 الكلام القائمة بذاته تعالى هو المعنى الثاني في مع شخصه اي والاشخاص لا يتحد لان طريق معرفتها هو
 الاشارة اليها ثم جعل القراء علم شخص من على انه اسم للمؤلف المخصوص الغير المتعدد بحسب تعدد الالفاظ
 بناء على ان هذا التعلق غير معتبر عرفاً في اطلاق الحد على ما يتميز به مجازي واما اذا اعتبر تعدده بتعدد
 علم فليس كما ذهب اليه بعض في عما لا يبرح باسمه اه متعلق بتميز اي بتميز المسيح بالقران عما يبرح به من بغيره اصطلاح
 وهذا التمييز يكون له في معنى القيود المأخوذة في الحد في غير الربانية اه اي النبوة ومما ليس
 محكية عن الله عز وجل في علمه اطلاق محجراه فهذا الاظهار حقيقة عرفية بالنسبة الى اطلاق الصدق المارة
 لكنه مجاز عن اشارة المحرر الى العلم ابن القوي رحمه الله

122

[illegible]

في الآية المتنازع فيها ان واما المعاد والقدس والاحكام فتوجد في غير وقد يقال كلامهم يرفع حكمة التنزيل في
 الامتحان فلو قال الحق المان خبر اولي قه خلا وما دونها اه يحييه عليهم ان الامتحان وقع بانه واحد لقوله تعالى
 فديا توحيث نزلته ويحيي بالمراد بالحدث بمجرى القرآن لان سياق الآية يفيد العموم قاله سم على انه
 قال بعض الاعجاز يقع بالآية والاشياء عند الانتهاء على باب التعجب وقائده قد يقع من فائدة
 التخصيص على ان القرآن اسم للكل دون ابعاضه ويحييه عليه ان هذا انما يتم لو كانت كلمة من تقيضية
 واما اذا كانت ابتدائية فلا ولا الم بد كره لهم وهو لا يدخل اه اى لا يحسن ان تدخل منها لان المقصود من
 الحمد معرفة المجد ويحكم عليه باصحا فالحكم عليه بهما متوقف على معرفة المجد وهو متوقف على معرفة
 اضرع المجد فلو دخل الحكم لزم الدور بالنسبة الى الفرض من المجد وان لم يلزم بالنظر الى نفسه في مع
 مبالغتهم اه اشارة الى دليل الكبرى المطوية ومثل ما كتب بخط الشرح في مصاحفهم من القرآن لا يكتب
 فيها اه اى خط السور فلا رد اسناد السور في وقال القاضيه اه هذا مشعر بان قوله على جميع مقابل لهذا
 القول لا يقول الحنفية في اثبات الخلاف في كل سورة تغليب فان البسلة او الفاتحة من القرآن
 عندنا بلا خلاف كما قاله القاضيه الا ان يقع ان قوله ليست من الخ رفع للايجاب الكلى لا سلب كلى وان
 الكبرى المطوية لقوله وانما هو في الفاتحة قولنا وكل ما هو لا ابتداء القرآن من القرآن ثم ان الحنفية قالوا
 بكون البسلة آية فرة انزلت مرة واحدة للفصل بين السور كما في شرح المواقف فلي هذا البسلة
 او نزل السور من القرآن اتفاقا الا انه الكلام في انه هل هي آية واحدة او آيات متعددة خلافا لما يفيد
 ظاهر كلام المصنف قال ابن عباس اه بيان ودليل لقوله وفي غير هذا كى يحييه عليه ان توقف معرفة فصل السور
 على انزالها لا يشترط عدم كونها آية مستقلة وهي منه اه بيان لمحتضن قوله اول كل الخ وقوله وليست الخ
 بيان لمحتضن قوله غير الخ ثم ان الاول ترك قوله منه بعد ليست لانه في رأى الراى انها معجودة في
 اول اليل نزلتها ليست منها وليست كذلك بقصد في السالبة لانتهاء الموضوع وآنه لم يقل وليست
 اجماعا لانتهاء بما قبله ولانه غير محتاج اليه لانه اذا لم تجد فيه لا تدر منه اجماعا فلا حاجة الى قائلهم
 مع انه لم يقل اجماعا لعله لترده فيه ق لا ما نقل اصاواه والبسلة ليست منه لانها متفردة حكما
 فلا حاجة الى استثنائها ق لان القرآن اه كبرى الشغل الثانى وصفه وهم وما نقل اصاواليس ما تنوفن
 الدواعى على نقله نواتى مطوية ان قوله عنه

12.

في الرابع انه متواتر فيما يظهر ومقبول وما نقله عن ابي شامة المتداول بظاهره لما قبله
مع زيادة تلك التي يادة التي مثلها بما تقدم على ان ابا شامة لم يرد جميع الالفاظ اذ كل
في كتابه المسمى الوجيز ما شاع على السنة جماعة من متأخري المقرئين وغيرهم من ان
القراءات السبعة متواترة نقول به فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبعة
ما اختلفت فيه بمعنى انه ثبتت نسبه اليهم في بعض الطرق وذلك موجود في كتب القراءات
لا سيما كتب المغاربة والمشرقية فينبغي بيان في مواضع كثيرة والحاصل اننا لانزله
التواتر في جميع الالفاظ المختلف فيها بين القراء اي بل منها المتواتر وهو ما اتفقت
الطرق على نقله عنهم وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه بين الطرق وهذا بظاهره يتناول
ما ليس من قبيل الاداء وما هو من قبيل ما يحمله المصنف على ما هو من قبيل ما تقدم ولا
يجوز القراءة بالشاذ اي ما نقله قرنا احاد الالة الصلوة ولا في خارجها بناء على الاصح
المتقدم انه ليس من القرآن وتبطل الطولية به ان غير المعنى وكان قاسم عامدا على ما لا
قاله النووي في فتاواه والصحاح انه ما رواه العشرة اي السبعة السابقة وقراءة يعقوب
وابن جعفر وخلف فنده الثلث يجوز القراءة بها وفاقا للبيهقي والشيخ الامام
والد المصنف لا في الاختلاف سم السبع من جهة السند واستقامة الوجه في العروة وموافقة
خط المصنف الامام ولا يفرقة العروة الى البيهقي عدم ذكره خلفا فان قرأه كمال المصنف

الشيخ الامام
ابن جعفر
الصلوة
الاربعون

الشيخ الامام
ابن جعفر
الصلوة
الاربعون

أي وكل من
من القراءات التي
عليه السلام
هذا النوع
ان كان مصدر
مصدر الجرح
أخرى
إشارة إلى
لزم أن يثبت
إشارة إلى
إشارة إلى

أي وكل من
من القراءات التي
عليه السلام
هذا النوع
ان كان مصدر
مصدر الجرح
أخرى
إشارة إلى
لزم أن يثبت
إشارة إلى
إشارة إلى

ملفقة من قراءات السبعة اذ لم يوافق منهم واين اجتمع لم يثبت ليست

لواحد منهم فجعلت قراءة مختصة وقيل الشاذ ما وراء السبعة فكون الثلاث من الاجزاء

القراءة بها عايدوا وبن حكي البغوي الاتفاق على الجواز غير مخرج بخلاف كما تقدم أمّا

اجراءه مجرى الاخبار الاحادية الاحتجاج فيها الصحيح لانه منقول عن النبي صلى الله عليه

وآله ولا يلزم من انتقاله خصوص قراءة يثبت انتفاء عموم خبره والثاني وعليه بعض اصحابنا

لا يحتاج به لانه انما نقل قراءة ولم يثبت قرائته وعلى الاول احتجاج كثير من فقهاءنا على قطع

بما رواه السامري بقراءة آيها واما ما لم يوجبها السامري في صوم كفارة اليامين الذي هو حد

قولي الشافعي رحمه الله بقراءة متابعات قال المصنف كانه لا يصح الدارقطني اسناده عن

عائشة رضي الله عنها اني كنت فصيما ثلثة ايام متابعات فسقطت متابعات ولا

يجوز ورودها لا معنى له الكتاب والسنة خلافا للحسن بن عتيق فيهم ورود ذلك في

الكتاب قالوا لوجه فيه الخلف المقتطعة او اكل التوراة وفي السنة بالقياس على الكتاب

واجب بان الحروف اسماء للسورة كقوله وليس وسمي حشويتم من قول الحسن البصري

المسألة الثانية في قراءة آيها واما ما لم يوجبها السامري في صوم كفارة اليامين الذي هو حد

قولي الشافعي رحمه الله بقراءة متابعات قال المصنف كانه لا يصح الدارقطني اسناده عن

عائشة رضي الله عنها اني كنت فصيما ثلثة ايام متابعات فسقطت متابعات ولا

يجوز ورودها لا معنى له الكتاب والسنة خلافا للحسن بن عتيق فيهم ورود ذلك في

الكتاب قالوا لوجه فيه الخلف المقتطعة او اكل التوراة وفي السنة بالقياس على الكتاب

واجب بان الحروف اسماء للسورة كقوله وليس وسمي حشويتم من قول الحسن البصري

المسألة الثانية في قراءة آيها واما ما لم يوجبها السامري في صوم كفارة اليامين الذي هو حد

أي وكل من
من القراءات التي
عليه السلام
هذا النوع
ان كان مصدر
مصدر الجرح
أخرى
إشارة إلى
لزم أن يثبت
إشارة إلى
إشارة إلى

أي وكل من
من القراءات التي
عليه السلام
هذا النوع
ان كان مصدر
مصدر الجرح
أخرى
إشارة إلى
لزم أن يثبت
إشارة إلى
إشارة إلى

[illegible]

فمن انما قوله
الاغنى الله عن
بعضه عن الاداء
لانا ان كل من
الافراد انما
قدرة

132

عزیز خواست من داد اعط

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وقيل حجة معني أي من حيث المعنى وهو أن لم يلف المذكور الحكم عن المسكوت لم يكن لذكره
فائدة وهذا كما عثر عن منابا المعبر عنه بمبحث العام كما سيأ بالاعتقل وفي شرحه المختصر بنابا
م

العالم لانه معقول لا يسلطوا حنج بالقلب الدافق والعيس في من الشافعية وابن خويون مولا
من المالكية وبعض الخنازلة على الان واسم جنس خويون نريد اي لاعايعهم وروا النعم

من كونه اى لا يخرجها من الماشية اذا لافائدة لذلك الا انفى الحكم عن غيره كالصفة واجيب
بان فائدة استقامة الكلام ان باسقاطه يخلت بخلاف اسقاط الصفة وتبقى كما قال

بان فائدة استقامة الكلام اذ باسقاطه يخلت بخلاف اسقاط البهجة ونسوى كما قال
 المحض الدفاق المشهور بالغيب فمن ذكر مع خصوصها الصين في فائدة اقل من مزاجها وا
 ان لم يدر بالتحقيق كما يترتب عليه في العموم البهجة في
 عدم الفقه في اللغة والادب
 في العرف انما هو الى صفات

الامام ابو حنيفة الكل مطلقا اي لم يقل بئس من مفاهيم الخلفاء وان قال في المسكون
بجملته حكم المنطوق فلا مخرج كما في انتفاء الزكاة عن العطوفة قال الاصل عدم الزكاة

ووردت في الساعة مبعيت الملوقة على الاصل وانكر الكفر قوم في الجبر في السماء الفم
 الساعة فلا بد من الملوقة عن الان خاسر حتى يخرج الاخبار ببعض فلا يقاس القيد

السائمة فليدفع المخلوف عنها لان الخبر خارج جى يجوز الاحبار ببعضه فلا يقين الشكيد
فيه للثبوت بخلاف الانشاء بخبر الغنم السائمة وماء معناه مائة ثم فلا خارج جى فلا

فائدة للعبد فيه الآل النقي وأكر لكل الشيخ الإمام والد المصنف وغير الشيوخ من كلام المصنفين
والواقفين لعلهم الذبول عليهم بخلافه في الشيوخ من كلام القدره وسرهم الملبوس عند

والواقفين لعلمه الذبول بخلافه الشرح من كلام القرني وسر سويل المبلغ عند
لانه لا يغيب عن شيء وانكر امام الحرمين صفته لانها سب الحكم كما يقول المتأخر
للفظ ومعنى انشاء او وضع

[illegible][illegible]

في الغم العقر في كونه قال في معنى اللقب بخلاف المناسبة كالسوم خفة ثمة التسامع في معنى
الغمة في كونه العلة غير الصفة بحسب الظاهر بخلاف ما تقدم اطلق الامام الرضا عن
الصفحة ولكن غير المناسبة في معنى اللقب اطلق ابن الحاجب عن القول بالصفة واما غير
ما تقدم فمرة في هذه العلة والظرف والعدد والشروط وانما ما والاوسكت عن البلاء وهو

كالذكر في العدد دون غيره فقال لا يلزم ان يحاطا بالحقم الزائد عليه والناقض عنه
كما تقدم الا بقرينة اما معهم المواصفة فانفقوا عجايبه وان اختلفوا في طريق الدلالة
عليه كما تقدم مسألة الفانية قبل منطوق اي بالاشارة كما تقدم للبداهة الى الالفاظ والحق
انهم لم يكتفوا من الالفاظ من تبادر الشيء الى الالفاظ ان يكون منطوقا قبله اي الغاية
الشرط اذ لم يقل احد انه منطوق واما بقية الغاية انما هي منطوق قبلها من منطوق بالاشارة
كما تقدم ومنه ذلك فضل الجتهاد وتقدم ان مرتبة الغاية يلي مرتبة العلم الا بقرينة فالصفة
المناسبة تنلق الشرط لان بعض الحكماء يبين حاله في الصفة فخطف الصفة غير المناسبة

غير العدد من نعت وحال وظرف وعلية غير مناسبات في سماء تنلق الصفة المناسبة فالعلة
يشلو المذكورات لا تكسر في له وفيها كما تقدم ففقد المجرى آخر المهاجم الى معنى البناء
في من المحلة افادته الاختصاص اذ من مواضع الكلام البليغ وخالفهم ابن الحاجب
وابو حيان في ذلك والاختصاص عن المفاد الحصر المشتمل على الحكم عن غير المذكور كما دل عليه

في الغم العقر في كونه قال في معنى اللقب بخلاف المناسبة كالسوم خفة ثمة التسامع في معنى
الغمة في كونه العلة غير الصفة بحسب الظاهر بخلاف ما تقدم اطلق الامام الرضا عن
الصفحة ولكن غير المناسبة في معنى اللقب اطلق ابن الحاجب عن القول بالصفة واما غير
ما تقدم فمرة في هذه العلة والظرف والعدد والشروط وانما ما والاوسكت عن البلاء وهو

كالذكر في العدد دون غيره فقال لا يلزم ان يحاطا بالحقم الزائد عليه والناقض عنه
كما تقدم الا بقرينة اما معهم المواصفة فانفقوا عجايبه وان اختلفوا في طريق الدلالة
عليه كما تقدم مسألة الفانية قبل منطوق اي بالاشارة كما تقدم للبداهة الى الالفاظ والحق
انهم لم يكتفوا من الالفاظ من تبادر الشيء الى الالفاظ ان يكون منطوقا قبله اي الغاية
الشرط اذ لم يقل احد انه منطوق واما بقية الغاية انما هي منطوق قبلها من منطوق بالاشارة
كما تقدم ومنه ذلك فضل الجتهاد وتقدم ان مرتبة الغاية يلي مرتبة العلم الا بقرينة فالصفة
المناسبة تنلق الشرط لان بعض الحكماء يبين حاله في الصفة فخطف الصفة غير المناسبة

طامنا

اى من الامور الملوّط بالناس بها حدوث الموضوعات اللغوية باحد ثة تقا
 واين قيل واضعها غيره من العباد لانه الخالق لا فعلا لم يعبى عماء الضمير بفتح
 الموحدة اى لم يعبى كل من الناس عا في نفسه ما يحتاج اليه في معاشه ومعاذه
 لغني حتى يعاونه عليه لعدم استقلاله به وصح في الدلالة عدا ما في الضمير افيد
 من الاشارة والمثال اى الشك لانها تم الوجوب من المعدوم وتماما بمخاض
 الموجود المحسوس واليسر منها ايضا لما افضها للاس الجسدي ومنها فانما كيفيت
 تضمن للنفس الفوري وصح الالفاظ الدالة على المعاني خارج الانفاظ المهمل
 وشمل الجواركب الاسنادى وهو من المحذوع على المخناد الا في مجت الاحيان
 وتعرف بالنقل تواتر الخي السماء والارض والحد البدي لما بينهما المعروف او احادا

في الحقيقة ان لغز الحجاز لغة القراني في الوحي والشرع في الحقيقة لانها في الحجاز فاسم الموضوع اربعة عنده ويمكن ان يراد بالحقيقة نفس الامر فيكون له فسان بل هذا اولى الا ان الوحي بهي حقيقة وما يحكيها حكمه ويدين العزيمه اه اي معرفة الموضوع في الوحي الخاص الذي منه الشرع يمكن ما يثقل على انتم ذلك العرف لا لثرة مكملة طريقان في ذلك الوحي العام في هذا الاصل في القصور اه اذ معرفة اللفظ طريقان العقل واستنباط العقل منه والاول هو الاصل فان الموضوع اه اشار الى دليل الملازمة بقوله كالحول الى دليل الرافعة وخرج الشرطية مطوية تقرير القيان لو شرطت مناسبة اللفظ للموضوع لفظ للضدين لكن وضعت لهما فلا يحتاج الا اه ٢

والشرع خلاف قول القراني انهما في الحقيقة كثرة استعمال اللفظ في المعنى بحيث يغيره اشهر من غيره نعم يعرفان فيها بالكثرة المذكورة وينبغي العرف في الخاص البطل الذي هو

الاصلي في القوي ولا يشي على مناسبة اللفظ للمعنى في وضعه له فان الموضوع مع للضدين كالجن للاسود وللبيض لا يناسبهما خلافا لعباد الصمير حيث

اشبهنا بهي كل لفظ ومعناه قال الالف اخصر بر قبيل معنى انها حامل على التي عده وفيها فيحتاج اليه في قيل بل معنى انها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا

يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله به كافي الفاقة ويعرف غيره منه قال القراني حكى ان بعضهم كان يدعون انه يعلم المسياس من الاسماء فيقول له ما سمع اذغاف

و هو من لغة البر فقال اجد فيه بيسا شديدا و امره اسم محموب يمكن قال الاصناف والثاني من الصحيح من عباد واللفظ الدال على معنى ذهني خاص في

اي له وجود في الذهن بالادراك وجود في الخارج بالتحقق كالان اجلا المعلوم فلا وجود له في الخارج بل في موضوع اللفظ الخارج لا اللفظ خلافا

للمعنى الذي هو للامام الذي في قوله بالتثافي قال لا نا اذ اريا جساما من بعيد وطننا هضم سمينا به هذا الاسم فاذا دونوا منه وعرضا انه حيوان لكن طننا طيننا

قوله بالوضع لانهم والالفاظ لا تسمى بالوضع به فاذا اذاد القرب وعرضا انه ان اسمينا به فاضل اسم للاضلاف

قوله بالوضع لانهم والالفاظ لا تسمى بالوضع به فاذا اذاد القرب وعرضا انه ان اسمينا به فاضل اسم للاضلاف

قوله بالوضع لانهم والالفاظ لا تسمى بالوضع به فاذا اذاد القرب وعرضا انه ان اسمينا به فاضل اسم للاضلاف

المعنى في الذهب لظن انه في الخارج كان الوجه اختلاف في الذهب فالوضع له ما
في الخارج والتعريف منه تابع لادراك الذهب له صبغا اذكره وقال الشيخ الامام
والد المعنى هو موضوع للتعريف من حيث هو أي غير تقييد بالذهب أو الخارج فما
سعمله في المعنى في ذهبن كان او غلظ حقيقة على هذا دون الاولين والاختلاف
كما قال المعنى في اسم الجنى في النكرة لان المعنى منه ما وضع للخارج ومنه ما وضع
للهذه كاسياق وليس كل معنى لفظ بل اللفظ لكل معنى يحتاج الى اللفظ فان انواع
الرواج مع كثرتها جدا ليس لها الفاظ لعدم انضمامها وبديل عليها بالتقييد
كلية كذا فليست بحاجة الى الالفاظ ولك انواع الالام وبديل هذا التعاليم لا
ابطالة وللمحكم من اللفظ المنفصل المعنى من نقول وظاهر المتأخر منها ما شئت
او اخصر عليه فلم يتضح لنا معناه وقد اطلع الله عليه بعض اصفيائه اولادنا
من ذلك هذه الآيات والاحاديث في ثبوت الصفات لله المشكلة على قول
السلف بغير معنى معناه اليه نعم كاسياق قول الخلف بناء عليها في اصل الدين
وهذا الاصطلاح مأخوذة قوله نعم هذه آيات محكمات قص أم الكتاب آخرها
قال الامام الرازي في المحقق واللفظ الشائع بين الخواص هو عدم الوجود

المعنى في الذهب لظن انه في الخارج كان الوجه اختلاف في الذهب فالوضع له ما
في الخارج والتعريف منه تابع لادراك الذهب له صبغا اذكره وقال الشيخ الامام
والد المعنى هو موضوع للتعريف من حيث هو أي غير تقييد بالذهب أو الخارج فما
سعمله في المعنى في ذهبن كان او غلظ حقيقة على هذا دون الاولين والاختلاف
كما قال المعنى في اسم الجنى في النكرة لان المعنى منه ما وضع للخارج ومنه ما وضع
للهذه كاسياق وليس كل معنى لفظ بل اللفظ لكل معنى يحتاج الى اللفظ فان انواع
الرواج مع كثرتها جدا ليس لها الفاظ لعدم انضمامها وبديل عليها بالتقييد
كلية كذا فليست بحاجة الى الالفاظ ولك انواع الالام وبديل هذا التعاليم لا
ابطالة وللمحكم من اللفظ المنفصل المعنى من نقول وظاهر المتأخر منها ما شئت
او اخصر عليه فلم يتضح لنا معناه وقد اطلع الله عليه بعض اصفيائه اولادنا
من ذلك هذه الآيات والاحاديث في ثبوت الصفات لله المشكلة على قول
السلف بغير معنى معناه اليه نعم كاسياق قول الخلف بناء عليها في اصل الدين
وهذا الاصطلاح مأخوذة قوله نعم هذه آيات محكمات قص أم الكتاب آخرها
قال الامام الرازي في المحقق واللفظ الشائع بين الخواص هو عدم الوجود

المعنى في الذهب لظن انه في الخارج كان الوجه اختلاف في الذهب فالوضع له ما
في الخارج والتعريف منه تابع لادراك الذهب له صبغا اذكره وقال الشيخ الامام
والد المعنى هو موضوع للتعريف من حيث هو أي غير تقييد بالذهب أو الخارج فما
سعمله في المعنى في ذهبن كان او غلظ حقيقة على هذا دون الاولين والاختلاف
كما قال المعنى في اسم الجنى في النكرة لان المعنى منه ما وضع للخارج ومنه ما وضع
للهذه كاسياق وليس كل معنى لفظ بل اللفظ لكل معنى يحتاج الى اللفظ فان انواع
الرواج مع كثرتها جدا ليس لها الفاظ لعدم انضمامها وبديل عليها بالتقييد
كلية كذا فليست بحاجة الى الالفاظ ولك انواع الالام وبديل هذا التعاليم لا
ابطالة وللمحكم من اللفظ المنفصل المعنى من نقول وظاهر المتأخر منها ما شئت
او اخصر عليه فلم يتضح لنا معناه وقد اطلع الله عليه بعض اصفيائه اولادنا
من ذلك هذه الآيات والاحاديث في ثبوت الصفات لله المشكلة على قول
السلف بغير معنى معناه اليه نعم كاسياق قول الخلف بناء عليها في اصل الدين
وهذا الاصطلاح مأخوذة قوله نعم هذه آيات محكمات قص أم الكتاب آخرها
قال الامام الرازي في المحقق واللفظ الشائع بين الخواص هو عدم الوجود

في دولارات توقيفية اه شرطية لقياس مشتاق غير مستقيم وقوله والتعليم اشارة الى دليلها وقوله في
سابقة مقدمه سابقة منفرجة عنه دليلها وهو الآية السابقة عليها وقوله الا ان فائدة
جوابهم الملائمة في دعاء الحاجة اه اشارة الى الصنوع والكبرى مطوية وقوله الآية
والحاجة منع الخطية تلك الكبرى في والمنها الواقعة اه ان كان انزل في المنزلة
فالراجح هو القول الاضيق اذ في الظن هو القول الاول في لجون ان تلك
اعتبر منه عليهم بان وحى اللغات وتعليمها ليست بنسبة وانما هو وحى
الشارع وفيه ان الشارح لم يدع ذلك بل خلاصه اذ قوله بين
النسبة صريح في ان تعليم
اللغات غيرها لا تثبت
اللفظة اه قضيت نسبة اللفظة
اليهم مع تقدم الثلاثة الاول
ثانها على القائلين بالقول
الاول ترجيح وتلاوه في
باب القياس يقتضيه وصح
القول الثاني في وجوده
ذلك الوصف اي المسمى بوجه
التمسك وقوله في معنى احسن
بالنقص او الاضافة
القول

من رسول الابلستاقية اي بلغني في سابقه على البعثة ولو كانت توقيفية في
التعليم بالوحي كما هو الظاهر في غيرها وقال الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني
العلم الحاجة اليه منها في التعريف الغير توقيفي في دفع الحاجة اليه في غيره
محتمل له لكنه توقيفي واصطلاحيا وقيل على ان العلم الحاجة اليه في الدين
اصطلاحيا وغير محتمل له والنسبة في الحاجة الى الاول تندفع بالاصطلاح وتبين
كثير من العلماء عن القول بواحد من هذه الاقوال النعاض ادلها والمحتاج والوقف
عن القطع بواحد من الاقوال ادلها لا تعيد القطع وان التوقيف الذي هو ادلها
مطعون لظهور دليله وادل الاصطلاح فانه لا يلزم من تقدم اللفظة على
البعثة ان تكون اصطلاحية بل هو ان تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحي في
والرسالة مسألة قال القاضي ابو بكر الباقلاني وامام الحرمين والفقيه الامام
لا تثبت اللفظة قياسا ومما فهم ابن سريج وابن ابي حريز وابو اسحق
الشيباني والامام الرزي فقالوا تثبت فاذا اشتمل معنى اسم على وصف
مناسب للتسمية كالخمر في السكرين ماء العنب الخمر اي تعطينة للعقل ووجد
ذلك الوصف في معنى آخر كالبنيد اي السكر في غير ماء العنب ثبت له بالقبول
ذلك الاسم لغيره في البنيد غير انجب احسنه باية انما الخمر الميسرة

كثير من العلماء عن القول بواحد من هذه الاقوال النعاض ادلها والمحتاج والوقف
عن القطع بواحد من الاقوال ادلها لا تعيد القطع وان التوقيف الذي هو ادلها
مطعون لظهور دليله وادل الاصطلاح فانه لا يلزم من تقدم اللفظة على
البعثة ان تكون اصطلاحية بل هو ان تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحي في

والرسالة مسألة قال القاضي ابو بكر الباقلاني وامام الحرمين والفقيه الامام
لا تثبت اللفظة قياسا ومما فهم ابن سريج وابن ابي حريز وابو اسحق
الشيباني والامام الرزي فقالوا تثبت فاذا اشتمل معنى اسم على وصف
مناسب للتسمية كالخمر في السكرين ماء العنب الخمر اي تعطينة للعقل ووجد
ذلك الوصف في معنى آخر كالبنيد اي السكر في غير ماء العنب ثبت له بالقبول
ذلك الاسم لغيره في البنيد غير انجب احسنه باية انما الخمر الميسرة

فان تغايرتاه فغتنه ان الصلابة الغرضية وما ليس له في الخارج ليس من المتداين ولا من الشكك مع وجودها في قسم
بناء على قسم الشك فغتنه ان لم يستعمل في اولي في اصل المعنى ان مع قطع النظر عن الاختلاف باوجه هو
هني المسح الذي هو مناط التشكيك في وضع المعاني ان وضعه حقيقة او تقديره المعاني في الملاحظة لا في
نفس الامر من غير الا بوساطة جزئية فلا ينفصل عن التعريف جميعا بالعلم بالغاية ومنها بالترك والمعرفة بلام الحقيقة
لتحقق الوضع التقديرية في الاول وكون تعيين الثاني بحسب نفس الامر فقط وكون تعيين الثالث بوساطة جزئية مثلا
لا يبيح الجواب عن الثاني بان المراد بالمعنى المعنى عند السامع والترك ليس كذلك في من اقسام المعنى فله معنى
تعيينية ان اريد باقيا
جوبها وتبينه ان اريد بها المعنى في افراده من زهد وعزم وغيره فاستعمل بواطن من التوافق في افراد
باقيا ان القوة

معناه فيه شكك ان تفاوت معناه في افرادها بالثقة او التقدير كالتباين

فان معناه في التلخيص اشتد منه في العاج والوجود فان معناه في الواجب قبله في وجوده
في الممكن مع شكك التشكيك الناظر فيه في انه متواطى في نظر الاجتهاد اشتراك
الافراد في اصل المعنى او في متواطى في نظر الاجتهاد الاختلاف وان تعدد اللفظ
واللفظ الواحد في نظر الاول والآخر في نظر الثاني وبعبارة اخرى

واللفظ الواحد في نظر الاول والآخر في نظر الثاني وبعبارة اخرى
ان المعنى في اصل المعنى او في متواطى في نظر الاجتهاد الاختلاف وان تعدد اللفظ
واللفظ الواحد في نظر الاول والآخر في نظر الثاني وبعبارة اخرى

معناها ان اتحاد المعنى دون اللفظ كاللذات والبشر مترادف اي اتحاد اللفظ
مترادف الاخر مترادف للمترادف اي قولها على معنى واحد وعكسه وهو ان مترادفا
يقع اللفظ ويقع المعنى كان بلقي لفظ معين ان كان اللفظ حقيقة فيما

اي في المعنيين مثلا كلفظ الحيف والظفر مشترك لاشتراك المعنيين فيه
والا فحقيقة وبيان كالا سدا لحيث ان المعنيين والظفر الشجاع ولم يقل
او يجوز ان ايضا مع انه يجوز ان يتجه في اللفظ من غير ان يكون له معنى حقيقة

كاهو المختار لاني كانه لان هذا القسم لم يثبت وجوده والعلم باللفظ مع
لمعنيين ضرب التكرار لا يناول اي اللفظ غيره اي غير المعنيين فخرج ماعدا

العلم من اقسام المعنى فان كلامها وضع لمعنيين وهو جزئي يستعمل فيه

بأنه لا ينفصل
فان المعنيين
فيها معنى
المعنى المعنى
العلم المعنى
العلم المعنى

واللفظ الواحد في نظر الاول والآخر في نظر الثاني وبعبارة اخرى

فانت مثله ان استعمال ماعدا العلم مع المعارف في اي جنس كان حيث نفس حقيقة وهو كذلك ولا ينافيه قوله الا ان
استعمال اسم الجنس المعروض في الفرد من حيث شتماله على ايا حقيقة حقيقة المفيد بفهمه ان استعماله فيه من حيث نفس لحي لان ما هنا مبني
على وضع اسم الجنس للفرد المبهم وما سياتي على وضعه للماهية من حيث هو وهذا ويمكن ان يكون في قوله فان كلامها تغليبها او تراد
بالجنس في قوله وهذا اي جنس في الجنس الاضافي بمعنى التدرج تحت الامر الكلي المشترك بين الجنسيات المستخرجة به فيخرج نفسه
الماهييات الكلية ويتناولها بناء على رجم التفتان في من ان ماعدا العلم مع المعارف موضوعه بالوضع العام لموضوع له فحين
وضع لمعين اه اي لشخصه الخارج فان قبل هذا التعريف مفتوحان جميعا مابعد الافعال والقبائل والعلم الموضوع للغالب لعدم
امكان تعيينها قلت المراد التعيين في الجملة فالتعريف
فيه ويتناول غيره بدلا عنه فانت مثلا وضع لما يستعمل فيه من اي جنس في
ويتناول اجزاها اخبر بدله واهل وكن الباء فان كان التعيين في المعين
خارجيا فعلم الشخص فهو موضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث
الوضع له فلا يخرج العلم المعارض لا مشترك كبريد في كل من جماعة
والا اي وان لم يكن التعيين خارجيا بان كان ذهنيا فعلم الجنس هو موضع
لمعين في الذهن اي ملاحظ الجور فيد كاساسه علم للبع اي لما هيته في
في الذهن وان وضع اللفظ للماهية من حيث هي اي من غير ان تعين
في الخارج او الذهن فاسم الجنس كاسد اسم للبع اي لما هيته واستعماله
في ذلك كان يعم اسدا اجزا من تعال كايهم اسامة اجزا من تعال ذلك
الدال على اعتبار التعيين في علم الجنس اجزاء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه
حيث منع الوقف مع تاء الثابت ووقع الحال منه في هذا اسامة مقبلا
ومثله في التعيين المعارض بلام الحقيقة هو الاسد اجزا من التغلب كالتع
مثل التكرار في الابهام المعارض بلام الجنس مجزئ بعض غير معين فوان مراد
الاسد اي فردا منه ففر منه واستعمال علم الجنس او اسمه تعرفا او تنكرا في الفرد
المعين او المبهم حيث شتماله على الماهية حقيقة فهذا اسامة او الاسد

منه من

لا يلزم انكارها اه لو ان كونها فاصلة عن شاملة فيصدق من العلم لا يتحقق فيه العلامة فلا يلزم من انتفاء العلامة انتفاء العلم
لا يلزم تحقق ما يتحقق فقولهم انهم اه تفريع من عدم لزوم الانكسار لا بيان له فليس فيه الترتيب اه اقول ان شرط عدم
الترتيب فيه ما هو ما هو ما هو لا شرط لا شيء لا ما هو لا بشرط شيء والا لصدق على الاشتقاق الصغرى ثم انه يعتبر في هذا العلم
تحقق جميع الاصول ام لا وهل يعتبر في الاكبر الموافقة في الترتيب ام لا كلام الله فيها ظاهر في الاول وان توفى الاكبر
منعوض من غيره وعد بعد ان ليس في بعد جميع الاصول الا ان يتم تحقق الاصول منه الحقيقة والحكم بناء على ان انما فقط
بمقتضى القاعدة في حكم الذكور وان اللام في قوله لا الجيف وقوله في العلم من الحكاية لا المحكم والالم يصح مثال الكبير كافي في العلم وتب اه
وكافي الضمان واللم كانه الفقهاء والناسبة ان في الفان ضم شيء الى ذمة الضامن من تغييره اى حكم بالتفسير لان الكلام في
الاشتقاق العلم كافي ان انب اه اى المقصود

لان العلم والحق المشتق عنه المشتق منه ووجه
ما لا ينفك عن التاثير ولا يلزم منه التاثير وقد يقال
اى بعد لهم حقيقة او تقدير اذ المحقق و
المقدر الاثر لا التاثير وفيه ان تقدير الاثر
يستلزم تقدير التاثير له الا ان يراد المحقق
والقدر او لا وبالذات ببعض الاشياء اه
مضى على عدم القول بكيفية اللفظ فبسيطة في ان
لفظ اه اشارة الى ان قوله منه يتخذ ما هو
مضاف في ووافقه اه اشارة الى ان العترة
لم يتخذوا في ان من لم يعم به وصف لم يثنى له منه
كم لكنه انما لم يعم القسام مع الحقيقة والحكم
الوصف مع الحقيقة والتاثير فان القيام في نحو
العلم حكم بالعبارة اليه تعالى والكلام باعتبار
المجاز اى خلقه قائم به تعالى ان القوة
حاصلة من الزيادة
والنقص والاستكان والتركيب
منفرد او مجتمعا لكل والسبب في القوة

ما نقول الاشتقاق من المجاز كاهم عنهم المعنى وانتدبر على كافي اليه لان

العلامة لا يلزم انكارها فلا يلزم من وجوب الاشتقاق وجوب حقيقة

في ما ذكره تعريف للاشتقاق المراد عند الاطلاق وهو الصغرى ما الكبرى فليس

صغرى وكبرى في اصغر واسط وكبرى لا بد في تحقق الاشتقاق من تغيير

بين اللفظين تحقيقا كافي في ضرب من الضرب وقوله في المنهاج فتر

فما او تقدير كافي طلب من الطلب فيقتل ان نعمة اللام في الفعل على صحتها

كافي سبب ان نعمة النون في جنب جمعا غير صاهية مفردا ولو ان التبريد

الياء كان انب وقد يطرح المشتق كاسم الفاعل فيضارب لكل واحد وقع

منه الضرب وقد يخصص ببعض الاشياء كالفارقة من المراد للاجابه المعرف

دون غيرها ما هو من لائق كاللوز ومن لم يعم به وصف لم يثنى ان يثنى منه

اى من لفظ اسم خلافا للمعنى له في جزم من جم ذلك حيث نفوا عن الله تعالى

صفاته الذاتية كالعلم والقدرة ووافقه على انه عالم قادر مثلا لكن فالعالم

بذاته لا بصفات زائدة عليها شكل لكن بمعنى انه خالق الكلام في جسم كاشح

الى سمع منها على الصلاة والسلام بناء على ان الكلام ليس عند لا الحرف

وقوله في تعريف للاشتقاق وهذا هو المراد من اشتقاق
من اشارة
نفي عن
من اشتقاق
نفي عن
من اشتقاق
نفي عن

في ما بعده اهـ هذا مع ما ان الغرض من العصبية بوجوب العقاب بانه لفظ يدل اهـ اي لفظ مخصوص يدل اهـ وقضية الجواب ان الالفاظ
لا تدل على المعاني بعدد الالفاظ المشتركة بل المراد من اختصاص اللفظ بعدم وجود اللفظ في غيره لاجل عدم وجود ذلك المعنى
الغرض فلا ينافي في التزام ذلك بالمعنى بالقياس اهـ صفة الزام الاجبالي وقيل اشارة الى ان المراد بالتفصيل ما يدل عليه اللفظ بانه
وبالاجبالي ما يدل عليه اللفظ بالقياس بغير ان المراد ما يفهم في ما سبق العيب المصدري ويظهر ان الغرض من استحقاق ما يدل العيب المصدري
لكن يمكن في الجواب ان يرد بان سناد صفة المتعلق بالكر الى المتعلق في عيبه التي تدل اهـ اي حصول صورته في ذهن السامع
على وجه التردد في ان مراد المتعلق بهما فعل صفا في قوله وصوره صدى في العقل نظر في واجب اهـ منع لتدبر وصوره حاصل

ويمكن منع الحصر قوله لم ينفذ مستند الجواب

ان يفيد السامع ارادة احد هما بواسطة
القول في بان يراد به اهـ اشارة الى ان
اطلاقه على احد هما مرة وعلى الاخر اخرى
وكذا اطلاقه من متعلقين ليس محل النزاع
وكذا ارادة مجزئهما ولم يقل بان يراد مجزئهما
في وطوره اهـ الظاهر عدم خروج الغرض
عما شانه منه عدم ملكة للحيض في قوله
بعضهم بهذا مثال للمتناقضين صالحة في
من غير نظر اهـ اي لا يشترط النظر الا من بعد
ما به معلقة ماصورة لا يشترط شيئا وما يقو

على المنعيين كما يستلزم قبل هو واجب الوقوع لان المعاني اكثر من الالفاظ

الدالة عليها واجب منع ذلك اذا ما من شريك الا كل من معنييه مثلا لفظ

بل عليه وقيل هو منع لاجل دلالته بفهم المراد المقصود من الوضع واجب بانه

بفهم بالفرنسية وكما يفهم من الوضع الغرض النفساني والاجبالي المبين بالفرنسية فان

انفصاح حل على المعنيين كما يستلزم وقال الامام الرازي في منع بين التفسيرين

فقط كوجود الشيء وانفائه اذ لو كان وضع لفظ لما لم يند سما عهده لغيره

بينهما وهو حاصل في العقل واجب بانه قد يفصل عنهما في حقهما بجماعتهما

بحيث عن المراد من ماسك اللفظ المشترك ليعلم لفظ اطلاقه على معنييه مثلا

معاً بان يراد به من متكم واحد في وقت واحد كقولك عندي عين وتريد

الباصرة والحارية مثلا وتبقى الجوز وتريد الأسود والأبيض فقلت

هذه وتريد حاصلة وطهرت بجاز لانه لم يوضع لهما معا وانما وضع في

منهما من غير نظر الى الاخر بان تمتد الواضع او وضع الواحد في الثاني للادنى

وعن الشافعي والفاضل ابى بكر الباقلاني والمحقق هو حقيقة نظر الوضع

لكل منهما زاد الشفا وظاهره ما عند الجوز عن القول الحقيقة لاجل ما

ان هذا صادق بوجود النظر الاخر وعدمه
فاستعمل في كل منهما مع الاخر حقيقة مستند
بان الكلام في الاستعمال من حيث الموضوع
وفي استعمال العام في الخاص من تلك الحقيقة
تجوز بملاحظة الاطلاق والتقييد وليس
اطلاق اسم الكل الا فرادى على المجموع لان الكلام
هنا ليس في ارادة مجموع المعنيين الذي احصاه
جزء منه وان تعدد الوضع اهـ قد يقع تعدد
الواضع لا يستلزم عدم النظر الى الاخر فحينئذ
ان يرد قوله ولم يعلم احد هما بوضع الاخر او
لم يلاحظ في الوضع في نظر الوضع اهـ اي
لا يشترط شيء مع ملاحظة الاخر ولان قائل
هذا القول نظر الى ان هذا من استعمال العام
في الخاص من حيث انه زود فيكون حقيقة
فليس النزاع بين هذا القول ومثله في الوضع
وانما هو في كيفية الاستعمال ابن القوي رحمه الله

٢٠

الآن
بشارة ان ساء
تفقدوا على
الصحة بغير
النوع على
وبعد ان علموا
بغير ان النطق
واحد وهو ان
ان القوة

ان والقوة
التي هي
عظم الصلابة
فصل في
ما ذكره من
بغيره تعالى
بصلوات على
من الله تعالى
انفسا والى
فيهم فانهم
الحال وتتم
الصلوة من
التفكير ان
الآن من
لانه موصوف
وهذا اشكل
فيكون على
وغيره من
والشيء الثاني

من الله تعالى
انفسا والى
فيهم فانهم
الحال وتتم
الصلوة من
التفكير ان
الآن من
لانه موصوف
وهذا اشكل
فيكون على
وغيره من
والشيء الثاني

كان المنع يمنع على المنع والافضل على الله لا يمنع عليه فيها فقط بل ياتي على المنع ايضا لا
الجمع في قوة فكيف من المضاف بالعطف كان استعماله في معنى واحد ولو لم يعمل المضاف
ان سماع المريد على ابن الحاجب وغيره كان المنع ان الجمع يمنع على المرفوع صحة
منع او قيل لا بل يمنع مطلقا في معنى واحد والزيادة اصرحت في التبيين
على الخلاف وفي الحقيقة والجواز عمل صحيح ان يرد معا باللفظ الواحد كما في قولك

رايت الاسد وتريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع الخلاف في المشترك
خلافا للفاصل ابي بكر الباقى في قطعه بعدم صحة ذلك قال الما فيه من الجمع
بين منسافين حيث اشرك باللفظ الموصوف له اي اولاد وغيره الموصوف له معا
واجب بانه لا ثنائي بين هذين وعلى الصحة بكوني مجازا او حقيقة ومجازا
باعتبارين على قياس ما تقدم من الشافعي وغيره ويجعل عليه ان كانت
قرينة على اربعة الجواز مع الحقيقة كاحل الشافعي الملازمة في قوله نعم او لا تتم

النساء على الحبس باليد والوطأ ومن ثم اي من هذا وهو الصحة الواجبة
المنع عليها الحمل عليها اي من اجل ذلك ثم نحو افعلى الخي اوجب والمنع
حلا لصيغة افعلى على الحقيقة والجواز من الوجوب والندب بقرينة كون
سئلها كالحمل شاملا للوجوب والندب خلافا لمن خصه بالوجوب بناء على

من الله تعالى
انفسا والى
فيهم فانهم
الحال وتتم
الصلوة من
التفكير ان
الآن من
لانه موصوف
وهذا اشكل
فيكون على
وغيره من
والشيء الثاني

الآن
بشارة ان ساء
تفقدوا على
الصحة بغير
النوع على
وبعد ان علموا
بغير ان النطق
واحد وهو ان
ان القوة

ان والقوة
التي هي
عظم الصلابة
فصل في
ما ذكره من
بغيره تعالى
بصلوات على
من الله تعالى
انفسا والى
فيهم فانهم
الحال وتتم
الصلوة من
التفكير ان
الآن من
لانه موصوف
وهذا اشكل
فيكون على
وغيره من
والشيء الثاني

من الله تعالى
انفسا والى
فيهم فانهم
الحال وتتم
الصلوة من
التفكير ان
الآن من
لانه موصوف
وهذا اشكل
فيكون على
وغيره من
والشيء الثاني

[illegible]

مؤلف

100

10

عن الفقه

ان الله
الانسان
ما هو
مما ليس
ان الله

حقيقته بان يقال فيه خفضه بالخبث ما اربى الاتجاس ابا وانت كلف العرس لا زلت شيطانا بناء على ان الرضاء بالكفر
انما يكون كذا اذا كان على وجه الاستحسان لا على وجه الانتقام في قالوا وما يظن انه ترويه منهما لما يظن انه مجاز
واما دليل نفي الوقوع فهو ان المجاز محل ما يفهم كمن يجبه ان القرينة يدق الاضلال به في حقيقة اه قد يتم له
كان حقيقة لم ينجح فتم الى القرينة كالمع الفرير جفينة وفاقا لان الجواب بان المشترك اذا غلب احتمال في منع
دون اخذ فهم الاول منه بلا قرينة دون الآخر في وانما يعمل اليه اه ان يعبر عنه المعن المقصود بلفظ دليل عليه
مجازا للحقيقة في او بلاغته اه قضية قوله البيايين ان المجاز ابلغ من الحقيقة ان هذه العلة مجازية

في جميع صور الدولة الا ان يخصه المجاز بالمعني

كما قال عصام احسن اعني قول بني خنيفة في سبلة رحان البهامة وقوله شاعرهم فيه سميت بالمجد

يا ابن الاكس بن ابا وانت غيت الوي لا زلت رحانا اي ذرعة قال الشاعري

فمن تعنتهم في كفرهم اي ان هذا الاستعمال غريب صحيح دعاهم اليه لجاؤهم في

كفرهم بن عمهم نبوة مسيلة دون النبي صلى الله عليه وسلم كما الاستعمال كافر لفظا

في غير الباري من آلهتهم وقيل انه شاذ لا اعتداه وقيل انه معتد بدو الشخص

بالله المعروف باللام وهو اي المجاز واقع في الكلام خلافا للاستاذ ابي اسحق

الاسفرائيني وابي علي الفارسي في نفيها وقوله مطلقا قالوا وما يظن مجاز فمن

رايت اسفرائيني فحقيقة وخلافا للظاهر في نفيهم وقوله في الكتاب السنة

قالوا لانه كذب بحسب الظاهر في قولك في البليد هذا امار وكلام الله ورسوله

منزه عن الكذب واجيب بان لا كذب مع اعتبار العلاقة ومع فيها ذكر الشك

في الصفة الظاهرة اي عدم الفهم وانما يعمل اليه اي المجاز من الحقيقة الا ان

اشتمل الحقيقة على الاتكال في تحقيق اسم للمادة يعمل عنه الى المراد مثلا اي

بشاعتها كالحرا انه يعمل بعنا الى الغلط وحقيقة المكان المنخفض او جهلها

للشك او المحاط به و ان المجاز او بلاغته في زيد اسد فانه ابلغ من شجاع

لان الرجل شجاع ليس معنى الا
نقطه بل معنى الاستعانة بالظن
والاصل ان القصة جارية
في الموضوع هذا ولكن ما
كانت القصة
الحاصل بل القصة بالظن لان المجاز كان
في الكلام او المحاط به و ان المجاز او بلاغته في زيد اسد فانه ابلغ من شجاع

رايت اسفرائيني فحقيقة وخلافا للظاهر في نفيهم وقوله في الكتاب السنة
قالوا لانه كذب بحسب الظاهر في قولك في البليد هذا امار وكلام الله ورسوله
منزه عن الكذب واجيب بان لا كذب مع اعتبار العلاقة ومع فيها ذكر الشك
في الصفة الظاهرة اي عدم الفهم وانما يعمل اليه اي المجاز من الحقيقة الا ان
اشتمل الحقيقة على الاتكال في تحقيق اسم للمادة يعمل عنه الى المراد مثلا اي
بشاعتها كالحرا انه يعمل بعنا الى الغلط وحقيقة المكان المنخفض او جهلها
للشك او المحاط به و ان المجاز او بلاغته في زيد اسد فانه ابلغ من شجاع

ان كان من
الحجرات غالب في اللغات
التي لا تكون فيها لغات في القالب من
تلك واحدة من قول ما من لفظ وقول
صحة في القول في القالب من
بغيره يشك في القول في القالب من
لا يجوز فيها ان يكون من القالب من
على الصفة في القول في القالب من
او التخييل في القول في القالب من
القول في القول في القالب من
القول في القول في القالب من
القول في القول في القالب من

شجاع او شهيرة دون الحقيقة او غير ذلك كاخفاء المراء عن الخفاطيين
الجاهل بالمجاز دون الحقيقة وكأفاته العزير والنافية والسبع به دون الحقيقة
وليس الجان غالب على اللغات خلافا لما بين يمينه بسم الله الباء معرب كنه بين
الكاف والجيم في قوله انه غالب في كل لغة على الحقيقة أي ما من لفظ لا يشتمل
في القالب على مجاز نقول مثلا رأيت زيدا وضربه والحق في المرفوب بعضه
وايه كان يتألم بالمرفوب ولا يعقد حيث تشيخ الحقيقة خلافا لما بين يمينه
في قوله بذلك حيث قال فيمن قال العبد الذي لا يولد مثله لمثل هذا ابن
ان يعق عليه واي لم ينف العنق الذي هو لازم للنبوة صونا للكل من الاعاء
فقط والضمح كصاحبه اذ لا يفرق في التخصيص بما ذكرنا ما اذا كان مثله
يولد لمثل السيد فانه يعق عليه انفا فان لم يكن معروف النسب عن غيره
وان كان كذلك فاصح الوجهين عندنا كقولهم انه يعق عليه من اخذت باللائم
وايه لم يثبت المنقول وهو اي المجاز والنقل خلافا لاصل فاذا احتمل للفظ
معناه الحقيقة والمجاز والمنتقول عنه واليه فالاصل اي الراجح عليه على الحقيقة
لعدم الحاجة فيه الى قرينة او على المنقول عنه مستعصا بالموضوع له ولا سنا لهما
رأيت اليوم اسدا وصليت اي حيوا نأمنه ساود عوف بخيرها سلا منه

تعبى عن اللزوم بالمرزوم فيعتق أو مثل ^{هذا ظاهر} في الشفعة عليه فلا يعتق
هما وجهان عندنا لا تقدم ومثال الثاني قوله نعم وحرم الربا فقال الحنفى ^{واحل الله} أى أخذ
وهو الزيادة في بيع درهمين مثلاً فإذا استقطت صح البيع ورفع
الأثم وقال غيره نفل الربا شرعاً إلى العقد فهو فاسد وإن ^{استطعت}
الزيادة في الصورة المذكورة مثلاً والأشهر فيها بقاء ^{التخصيص} أى إنها
من الجان والنفل فإذا احتل الكلام لأن يلحق فيه تخصيص وبيان في تخصيص
ونحن نخذه على التخصيص ^{أى} أما فى الآق فلنعمين الباقى من العام بعد
التخصيص بخلاف الجان فإنه قد لا ينعمين ^{بأن} يعتد ولا قرينة تعين
وأما الثانى فليست التخصيص من نسخ للمعنى الآق بخلاف النفل مثال الثانى
قوله تم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فإن الحنفى ^{أى} ما لم يلقظ
بالسمية عند ربحه وفقرته النابع لها ففعل ذبحه ^{بأن} أى
ما لم يذبح تعبى عن الذبح بما فارقته غالباً من السمية فلا فعل ذبحه
المتخذ لى كما على الآق دون الثانى ومثال الثانى قوله نعم وأحل الله البيع
ففعل هو المبادىء مطلقاً وفقرته الفاسد لعدم حله وفيل نفل شرعاً
إلى السجعة لشرط الصدقة ومما قول الثالث فى فاشك فى استبعادها

يحل ويصح على اللان لك الأصل عدم فاده دون الثاني لان الأصل عدم
استجوابه لها ويؤخذ بما تقدم من أولية التخصيص من الجان الأول
من الاشتراك والمساوي للضمانان التخصيصي من الاشتراك والأ
ضمان أن الضمانان من الاشتراك ومن ذكر الجان قبل النقل إنما هو
منه والكل صحيح ووجه الأثير سلامة الجان من نسخ المعنى اللان مجازاً
وقد تم بهذه الأبيات المشقة التي ذكرها في ثمارها في محلها لعم مثال اللان
قوله نعم ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء فقال الخنف اعما وظلوه لأن النكاح
حقيقة في الوطأ فيمر على النكاح من زينة أبيه وقال الشافعي لا ينفذوا
عليه فلا تحرم ويلزم الأول الاشتراك لما ثبت من أن النكاح حقيقة
في العقد لكثرة استعماله فيه حتى أنه لم يبر في الدان لغيره كما قال الزمخشري
أي في غير محل النكاح فخرجت تنكح زوجها غيره فأيكح ما طاب لكم ويلزم
الثاني التخصيص حيث قال قل للمرجل بد عقد عليها ابوه فاسد بناء على
تناول العقد للفاسد الصحيح وقيل لا يثبت له ومثال الثاني قوله نعم ولكم
في النكاح صجاء أو في غيره لانه به يحصل الإنكاف عن الفعل فيثبت
الخطاب عاما وفي النكاح صجاء لورثة العتيل المتصين بدفع

تفسير الخنف
في النكاح
الامتناع من
الجان الأول
الجان الثاني
الجان الثالث

سؤال الغائل الذي صار عدوا لهم فيلقى الخطاب مختصا بهم ومثال الثالث قوله
 العام بالبريد ^{على انظر قوله في الاخر}
 نعم واسئل القرية اى احملها و قيل القرية حقيقة في الاصل كالابنية الجامعة
 لهذه الآية وغيرها نحو فلولا كانت قرية آمنت ومثال الرابع قوله نعم وقيل
 الصلوة اى العبادة المخصوصة فقول مع جان غيرها عن الدعاء بخير لا شأنا لها
 عليه وقيل فعلت ايها شرعا وقد بلى الجان من حيث العلاقة بالشكل
 كالغير من صورته المنقوشة او صفة ظاهرة كالاسد للرجل الشجاع و
 الرجل الآخر لظهور الشجاعة ووك البوابة الاسد الفرس او باعتبار
 ما يلقى في المستقبل قطعاً فوانك ميت او قلنا كما نحن للعصير لا احتمالاً لا
 للعبد فلا يجوز انما باعتبار ما كان عليه قبل كالعبد لموت عتيق فقدم في
 مسألة الاشتقاق وبالضد كالمنازة للبرية المهلكة والمجاورة كالزينة
 لظفر الماء المعروف فسميته له باسم ما يحل من جل وبقن او حار والزيادة
 نحو ليس كمثل شيء فالكاف زائدة والافى بمعنى مثل فيلحق له نعم مثل وهو محو
 والقصد بهذا الكلام نفيه والنقصان هو واسئل القرية اى احملها فقلنا
 او توسع بزيادة كلمة او نقصها واي لم يصدق على ذلك هذا الجان السابق
 وقيل يصح عليه حيث استعمل في مثل المثال في المثال ومثال القرية في سؤال

اهلها ويسوئ لك من الجان في الاسناد والسبب السبب هو لا يريد أي شيء
 في سببته عن اليد يحصل لها بها والكل لبعضهم في جعلهم في آذانهم
 انما لهم والمتعلق بكس السلام المتعلق بغيرها في هذا خلق الله في خلقه ورجل على
 او عادل وبالفكر من أي السبب للسبب كالموت المرض الشديد لا من سبب
 له عادة والبعض للكل في فلا يملك الفراسين الغنم والمتعلق بفتح السلام في
 بكسها غير بايكم المتعلق في الغنم وقم فائما وما بالفتاة بالفتاة
 كالمسكين في الدنيا وقديح الجان في الاسناد بان يسند الشيء لغيره من قوله
 للباسه بغيرها في قوله ثم وانما تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا استك الزيادة
 وبع فعل الله ثم الا آيات لقى الآيات المتعلق سببها لها عادة خلافا لغيره
 في غيرهم الجان في الاسناد فمنهم من يجعل الجان فيما يذكر منه في السند ومنهم
 من يجعله في السند اليه فيمن زادهم على الآيات زادوا بها وعلا الثافي زادهم به
 ثم اطلاق الآيات عليه ثم للاسناد فعله اليها وقديح الجان في الافعال و
 الحروف فافا الذين عبد السلام والتفتوا في مثاله في الافعال ونادى المختار
 الجنة أي بنادي واتبعوا ما يثلوا الشياطين أي تلتهم في الحرف فمثل
 ترادهم من باقية أي ما ترى ومنع الامام الرضا الحرف منهم أي قال لا يلي فيه جاز

بجاء افراد لا بالذات ولا بالبيع لأنه لا ينفك الا بضمه الى غيره فان ضم

الاياء ينفى ضمها اليه فهو حقيقة اي لا ينفى ضمها اليه بخلاف تركيب
قال النقاش في من أين أنه بجاء تركيب بل ذلك الضم قرينة بجاء الافراد
فوقوله تعالى ولا تصلنكم في جذوع النخل اي عليها فجمع ايضا الفعل في شق
كاسم الفاعل فلما لا ينفى فيها مجاز الا بالبيع للمصداق فافان حقيقة
فلا بجاء فيها اي عني ضم عليه بالتجوز بالفعل الماضي عن المستقبل والعكس لا ينفى

من غير تجوز في اصلها و بان الاسم المشتق يراى به الماضي والمقبل فمثلا

كانتم من غير تجوز في اصله و كانت الامام فيما قاله نظر الى الحذف بعد من الزمان

ولا ينفى الجاء في الاعلام لانها ان كانت مرتجلة اي لم يسبق لها استعمال في

غير العملية كساد او بقوله لغير مناسبة كفضل فواضح او لمناسبة كرس

وله مبارك لما فيه من البركة فكذلك لصحة الاطلاق عند الناس

خلافا للفقهاء في استعمال الصلة بفتح الميم الثانية كالحرف فقال انه بجاء لا

لا يراى منه الصفة وقد كان قبل العملية موضوعا لها وهذا خلافا في الحقيقة

وعدمها او في تعريف الجاء اي المعنى الجاري للفظ بغير ما يراى منه في الفهم

لولا القرينة بين المعنويين بها الجاء الى الجمع وسببا ويؤخذ ما ذكر ان

بجاء افراد لا بالذات ولا بالبيع لأنه لا ينفك الا بضمه الى غيره فان ضم
الاياء ينفى ضمها اليه فهو حقيقة اي لا ينفى ضمها اليه بخلاف تركيب
قال النقاش في من أين أنه بجاء تركيب بل ذلك الضم قرينة بجاء الافراد
فوقوله تعالى ولا تصلنكم في جذوع النخل اي عليها فجمع ايضا الفعل في شق
كاسم الفاعل فلما لا ينفى فيها مجاز الا بالبيع للمصداق فافان حقيقة
فلا بجاء فيها اي عني ضم عليه بالتجوز بالفعل الماضي عن المستقبل والعكس لا ينفى
من غير تجوز في اصلها و بان الاسم المشتق يراى به الماضي والمقبل فمثلا
كانتم من غير تجوز في اصله و كانت الامام فيما قاله نظر الى الحذف بعد من الزمان
ولا ينفى الجاء في الاعلام لانها ان كانت مرتجلة اي لم يسبق لها استعمال في
غير العملية كساد او بقوله لغير مناسبة كفضل فواضح او لمناسبة كرس
وله مبارك لما فيه من البركة فكذلك لصحة الاطلاق عند الناس
خلافا للفقهاء في استعمال الصلة بفتح الميم الثانية كالحرف فقال انه بجاء لا
لا يراى منه الصفة وقد كان قبل العملية موضوعا لها وهذا خلافا في الحقيقة
وعدمها او في تعريف الجاء اي المعنى الجاري للفظ بغير ما يراى منه في الفهم
لولا القرينة بين المعنويين بها الجاء الى الجمع وسببا ويؤخذ ما ذكر ان

فقد ثبت على ان الجاز في القارة انتمى الى
 شمل في العلم الحقيقة لا في الجاز وحيث
 من ذلك ان العلم بالحق لا يوجب الجاز في العلم
 من ذلك ان العلم بالحق لا يوجب الجاز في العلم
 من ذلك ان العلم بالحق لا يوجب الجاز في العلم
 من ذلك ان العلم بالحق لا يوجب الجاز في العلم

النباد من غير قربة تعف به الحقيقة وصحة النفي كافي قواك في البسطة
 حار فانه ينج في المار عنه وعدم وجود الاطراد فيما يل عليه بان لا يطراد في
 واستل الفرية اي اهلها فلا يبق واستل البسطة اي صاحبه او يطراد لا وجوباً
 كافي الاسد للرجل الشجاع فيصيح في جميع جنائبه من غير وجوب الجاز ان
 يعنى في بعض ما بالحقيقة بخلاف الحق فيقول ماطراد ما يل عليه الحقيقة
 في جميع جنائبه لا نفاء التعبد في حقيقة بعض ما جملة اجمع اللفظ الدال
 عليه على خلاف جمع الحقيقة كأم من الفعل بجازاً يجمع على من بخلاف بعض
 الحق حقيقة يجمع على أو من وبالنزاع في تقييده اي تقييد اللفظ الدال عليه
 جتناح الدال اي ليس الجانب وبار الحرب اي شدته بخلاف المشتك من
 الحقيقة فانه يقيده من غير لزوم كالعين الحارثة ونوقته في اطلاق اللفظ
 عليه على المسعى الاضغور ومكن واوكل الله اي جازاً يجمع على مكن من حيث
 تواطؤهم البهوى على ان يملؤ عيسى عليه الصلاة والسلام بان الخ شبيهه
 على من وكلوا به قلله ورفعته الى السماء ففعلوا المثل عليه الشبه ظنا
 انه عيسى ولم يرجعوا اليه انا صاحبكم ثم شكوا فيه لما لم يري الاضفا
 طلاق المكن على الجازة عليه متوقف على وجوده بخلاف اطلاق اللفظ على

وقوله وعقبنا الجان بالعرب لشبهه به حيث استعمله العرب فيما لم
يضعوه له كاستعمالهم الجان فيما لم يضعوه له ابتداءً ^{منه} مسئلة اللفظ المستعمل
في معنى اما حقيقة فلفظ الجان فقط كالاسد للحيوان المفترس او للمرجل
الشجاع او حقيقة ومجاناً باعتبارين كان وضع لفظه في عام ثم خصه بالشرع
او العرف بنوع منه كالصوم في اللغة للاشياء فخصه الشرع بالامساك المعروف
والدابة في اللغة لكل ما يدب على الارض خصها العرف العام بذوات الخراف
اهل العراق بالفرن فاستعمله في العام حقيقة لغوية مجازية او عرفية وفي
الخاص بالفرن في يمتنع كونه حقيقة ومجاناً باعتبار واحد للشأنين بين الوضع
ابتداءً وثانياً اذ لا يمتنع ان اللفظ المستعمل في معنى موضوع له ابتداءً وثانياً
والامران او الحقيقة والمجان مستفيان عن اللفظ قبل الاستعمال لانه ما خوف
في حدتها فاذا انقضى التلغيا ^{باللفظ} على عرف المخاطب بكسر الطاء الشايع او اهل
العرف او اللغة في خطاب الشرع المجمع عليه المعنى الشرعي لا يعرفه اهل
الشيعة عرف الشرع لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث اهل المدينة ثم اذا لم يكن
معنى شرعي او كان وصرف عند صارف فالمجموع عليه المعنى العرفي العام اعاد الذي
يتعارف جميع الناس بان المعنى متعارف بين الخطاب واستعملوا اللفظ المأثور

بمعنى شرعية او عرفية ومجاناً باعتبارين
لغوية المعنى اني من شرع او العرفية الخصومية
من متبادر المعنى للفرق واللاتيم حقيقة
اعرفه اذ

ارادته لتبادروا الا اذا تعذر ان لا يمكن للمعنى عرفيا او كان ومرف عنه صارف
 فالجواب عليه المعنى اللغوي لتعيينه ^{في} فصل من هذا ان ماله مع المعنى الشرعي
 معنى عرفي عام او معنى لغوي او معا يحمل ولا على الشرع وان ماله معنى عرفيا عام
 ومعنى لغوي يحمل ولا على العرفي العام وقال الفراء لا امدى فيما له معنى شرعي
 معنى لغوي محمله في الاثبات الشرعي فوق ما تقدم وفي النسخ وعبارة النفي
^{اللفظ يحمل} ويعلق عنه مع ارادته لتناسبه الاثبات قال الفراء في اي لم يتفصح المراد من هذا
 لا يمكن محمله على الشرع لوجود النهي في اللفظ اللغوي لان النهي صلي عليه
 بحث بلينا الشنيتي وقال لا يمكن محمله اللغوي لتعذر الشرع بالنهي واجيب
 بان المراد بالشرع ما فيه شرعا بذلك الاسم صحيحا كان او فاسدا بغير خصوص
 صحيح وصوم فاسدا لم يذكر غير هذا القسم مثال الاثبات منه حديث
 مسلم عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال فعل عندكم
 شيئا قلنا لا قال فاتي اذ اصائم فجعل على الصوم الشرع فنهى صحتة وهو
 فعل بنية من النهار في مثال النهي منه حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
 عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر ^{سبأ} في بحث الجمل خلاف في
 تقدير الجواز الشرعي على المسمة اللغوي وفي تعارض الجواز الرابع والحقيقة

البرصحة بان غلب استعمال الجان عليها اقواله قال ابو حنيفة الحقيقة او لم
 في الجمل لا صالها و ابو يوسف الجان او لم غلبه ثالثها المختار اللفظ محل لا محل
 على احدى الا بقرينة لرجحان كل منهما وجه مثاله حلف لا يشرب من هذا الذي
 فالحقيقة المتعادية الكون منه بغيره كالفعل كثير من الرعاء والجان الغالب الشرب
 بما يفتقر منه كالأداء ولم ينو شيئا فهل يبحث بالادب دون الثالثة والكل
 لا يبحث بواحد منها الا قول فان يبحث الحقيقة قدم الجان عليها اتفاقا لكن
 لا ياكل من هذه النحلة فيبحث بفرضها دون حشرها الذي هو الحقيقة المبرهنة
 حيث لا يثبت وان قسوا باقمت الحقيقة اتفاقا لا كان غالبة وبني حكم
 بالاجماع مثلا يمكن كونه اى الحكم مراد من خطاب لكن بلقى الخطاب في ذلك

ان لا بالاولى دون الثاني والثالث في ردون الاول
 وليس المراد ان لا يبحث لو فعلها معا ان لا يشبهه
 في الخشوع بنات

المراد بجان لا يلحق الشكوك المذكور على ان اى الحكم هو المراد منه اى من الخطاب
 بل يلحق الخطاب على حقيقة لعدم الصافي عنهما فلا فاللكن من الحقيقة فان قلت
 والبشرى الى عبد الله من المعترلة في قولنا بل على ذلك فلا يلحق الخطاب على حقيقة
 اذ لم يظهر مستند الحكم الثابت على مثاله وجوب النعيم على الجميع الفاعل لما
 اجماعا يمكن كونه مراد من قوله قد اولا مستم التنا ولم يجرى ماء فبجملتها لكن
 على وجه الجواز لان الملازمة حقيقة في الجسب باليد بجان في الجماع فعاد المراد الجاه

المراد بجان لا يلحق الشكوك المذكور على ان اى الحكم هو المراد منه اى من الخطاب
 بل يلحق الخطاب على حقيقة لعدم الصافي عنهما فلا فاللكن من الحقيقة فان قلت
 والبشرى الى عبد الله من المعترلة في قولنا بل على ذلك فلا يلحق الخطاب على حقيقة
 اذ لم يظهر مستند الحكم الثابت على مثاله وجوب النعيم على الجميع الفاعل لما
 اجماعا يمكن كونه مراد من قوله قد اولا مستم التنا ولم يجرى ماء فبجملتها لكن
 على وجه الجواز لان الملازمة حقيقة في الجسب باليد بجان في الجماع فعاد المراد الجاه

الجوع لسكون الآية مستنفذ لأجماع إذ لا مستند غيرهما والذكر فلا يدل على
 البريق لموضع واجب بانه يجب ان يلقى المستند غيرهما واستنفذ عن
 ذكره بذكر لأجماع كما هو عادة فالسفيها في حقيقة فدل على نفقة الوهم
 وان قامت قرينة على الردة الجماع ايضاً بناء على الوجه انه يجب ان يرد باللفظ
 حقيقة ويجازع معادلتها على مسألة الاجماع ايضاً وقد قال الشافعي بطلانها
 عليها حيث حمل الملامت فيها على الجسر باليد والوطأ مسألة الكناية
 لفظاً استعمل في معناه مراد منه لازم المعنى فمن يطول الجوار مراداً من طول
 الثامة او طولها لازم لطول الجوار أو ما مل السيف في حقيقة لاستعمال
 اللفظ في معناه وايه اريد منه اللازم فان لم يرد المعنى باللفظ وانما عبر
 بالمراد من اللازم فهو اللفظ ح مجاز لانه استعمل في غير معناه اي
 اللوح والتعريف لفظاً استعمل في معناه ليلوح بفتح الواو اي لليلوح بفتح
 كما في قوله نعم حكاية عن الخليل عليه الصلوة والسلام بل فعله كبير هو هذا نسب
 الفعل الى كبير الاصنام المخذلة آلهة كانه غيب ان تعبد الصغار معه
 تلويحاً لقومه العابدين لها بانها لا تفعل ان تلك آلهة لما يفعلون اذا نظروا
وهذا توفيقها على كبريهم من ان لا تفعل
 بمقولتهم من عجز كبيرها عن ذلك الفعل او كسر صفاتها فضلاً عن غير

والله لا يترك عاجز فهو أي التعريف حقيقة أبد لا أن اللفظ فيه لم يتعل في
غير معناه بخلافه في الكناية فانتم أي **الحروف** وهذا بحث الحروف التي
بحسب الحاجة الفعلية إلى معرفة ما فيها ككثرة وقوعها في الأدلة لكن سيجئ منها
في التعريف بها فغلب الأكثر في هذا المقام عدها بالعلم الهندك اضماعان في
الكناية وفي بعض النسخ بالعلم العناد ولمش عليه لوضوحه اضماعان
من فواصب المضامع قال سيبويه للجواب والجواب قال الشلوين دائما وثا
الفارسيه غالباً وقد تمحرف للجواب فاذا قلت لمن قال زورك اذن اترك
فمدا جيبته وجعلت اترك جيبه اذ زيارته أي ان زركه اتركه واذا قلت
لمن قال احبك اذن اصديقتك فمدا جيبته فقطع عند الفارسيه ومعلوم
اذن فيه مرفوع لا انقضاء استبعاد الملتصق في نصها وتكلف الشلوين في
جعل هذا مثالا للجواب اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك **استبنا**
عليها من ممالك العلم لان العلم على الجواب الثاني ان بكسر الضمة وسكن النون
المتصل أي المتعلق مضمون جملة بمضمون آخر فهو انه ينتهي
بغير ضمير ما قد سلف واللفظ هو ان الكافون ان لا في غير ان ارم ما الحسن
أي ما والزيادة فهو ان زيد قائم ما ان رايت زيد الثالث أو من حروف

وتجد ولقد كنا في زمان كنا لم فيه
جسنا في زماننا
ان لانها البع
لقد كانت في زماننا
والا لفظ التي حقيقة او كما كانت في زماننا
وان تتق اول نظام الصوت الالف والنون لفظ اول
لان

حروف العظم لثلاث من المتكلم نحو قالوا لبشنا يوما وبعض يوم والابهام
على السامع نحو انا هذا امرنا ليلنا ونهارنا والتجيب بين المعطوفين سواء شفع
الجمع بينهما فخذ من مالى ثوبا او دينار ام جان فوجاه العلاء والخطاؤ
قصر به مالك وغيره التجيب على الاول وسقوا الثاني بالآباء وعظم الجمع
كالواو نحو وقد غممت ليلي باقى فاجر لنفسي فاحاها او عليها فجرها او عليها
والتقديم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف او منتهى الا الثلاثة تقيم الكل الامن دياره
تباته فيسقط على كل منها ويختار الى فينصب بعدها المضارع بان مفعول فاعل لثلاث
او قفصينه حتى الى ان قفصينيه والاضراب كبل فخر وارسلناه الى مائة الف
او يزيد الى اى بل يزيد وله قال الحريزى والثعلبى فوما ادرى اسلم او وقع

بذاتيه لمن قصر سلامه كالوداع فهو من تحصيل العارف والمراد تقرير السلام
لنفس من الوداع ونحوها ادرى اذن او اقام بهم لمن اسرع في الاداء
كالاقامة الرابع اى بالفتح للمفعول واللىاء للنفى بمفعول فوعندى
عسجدى ذهب وهر عظم بيتا او بدل او بجملة نحو ونسبني بالظرف
او انت مذنب وتقليبني لكون اياك لا اقل فانت مذنب نفسي لما قبله اذ
معناه تنظر الى نظر غضب ولا يلى ذلك الامن ذنب واسم لكن ضمى

بذاتيه من قصر سلامه كالوداع فهو من تحصيل العارف والمراد تقرير السلام
لنفس من الوداع ونحوها ادرى اذن او اقام بهم لمن اسرع في الاداء
كالاقامة الرابع اى بالفتح للمفعول واللىاء للنفى بمفعول فوعندى
عسجدى ذهب وهر عظم بيتا او بدل او بجملة نحو ونسبني بالظرف
او انت مذنب وتقليبني لكون اياك لا اقل فانت مذنب نفسي لما قبله اذ
معناه تنظر الى نظر غضب ولا يلى ذلك الامن ذنب واسم لكن ضمى

الشان وقدم المفعول من خبر معالافاة الاضخاص اي الترتيب بخلاف غيرك
 ولنداء القريبك البعيد او المتوسط اقوال و بين اللام ما في حديث القسبي
 في اخر اهل الجنة ودخلا وادناهم منزلة فيقول اي رب اي رب وقد قال
 في قريب قيل لا يلحق الجوار نداء الغريب بما البعيد فكذلك الخامس اي بالغ في
 بالتشديد اسم لشخص هو آية الاجلين قصيت فلا عدوان علي والاستفهام
 نحو انكم زادت ايمانا وموصولة فوالشعرون من كل شيعة اليهم استند اي الذي
 هو اشد وما الذي يعني الكمال بان تلك صفة لتكبر او حال من معرفة نحو
 مررت برجل اي رجل او عالم اي عالم اي كامل في صفات الرجولية او العلم
 مررت بزيد اي رجل او اي عالم اي كامل في صفات الرجولية او العلم وصلة
 لنداء ما فيه آل فحيوا ايها الناس لادس اذا سمع للمخاطبة فها هو جئت ان
 طلعت الشمس اي وقت طلوعها ومفعولها هو ان يكون اذا كنتم قليلا فكنتم
 اي اذ كنتم ههنا وبدا من المفعول به نحو ان كنتم في الله عليكم اجمعين
 انبياء الى اي ذكر النعمة التي جعل المذكور مضافا اليها اسم ربها
 وهذا لا تنزع قلوبنا بعد ان عهد بناوا لتقبل الامم نحو في بعض
 اذا اغلغل في اعناقهم وقيل ليست لتقبل واستعمالها فيه في هذه الآية

الآية لتحقق وقوعه كالماتى وترد للتعليل حرفا كاللام وظرفا بمعنى وقت
 والتعليل استفاد من قوة الكلام قولان فخرى ضربت العبد اذا ساء او لا شأ
 او وقت اسائه وظاهره القرب وقت الاسائه للاجلاء للمفاجاة بان
 تكون بعد بينا او بينما وفاقا السبوية حرفا اخذ ابن مالك وقيل
 ظرف مكان وقال ابو حنيفة ظرف زمان واستغنى المضمع عن حكاية هذا الخلا
 حكاية مثله في اذا الاصلية في المفاجاة شأن لك بينا او بينما انا واقف
 اذا جاء زيد اي فاجاء بحسبه وقوة او مكانه او زمانه وقيل ليست للمفاجاة
 وصف في ذلك نحو زائدة للاستغناء عنها لما تركها منه كثيرا من الجرائد
 اذا المفاجاة بان تلي بين جملتين ثابتهما ابتداءية حرفا وفاقا للاخفش
 وابن مالك وقال المبرد وابن عصفور ظرف مكان والزجاج والزحني
 ظرف زمان شأن لك خرجت فاذا زيد واقف اي فاجاء وقوة خرجت
 او مكانه او زمانه وقد مر على القولين الاخيرين في ذلك المكان او الزمان
 وقوة اقهر على بينا معنى اللطف وتكره معنى المفاجاة وهذا الفاء زمان زائدة
 لازمة او عاطفة قولان وترد ظافرا لتقبل مضممة النش غالبة فجاء
 بما يبعد بالفاء نحو اذا جاء نصر الله الآية والجواب فتح المح وقد لا تفهم

الشريط نحو إليك إذا أحسن البسلى وقت احمراره وتدرجها الماخر خوف اذا
 رآوا تجارح او لهما الاية فانها نزلت بعد الوية والانفصاض والحال
 خوف الليل اذا يفتش فان الفتيلا مغارة الليل الثامن الباء لانها حقيقة
 خوفه داء اى التصق به وبجان خوفه رت يزيد اى التصق به رت يمكن يقرب
 منه والتمهيد كالمتمهيد خوفه ب الله بنورهم اى اذ صبه والاستعانة بان
 تدخل على الله الفعل نحو كتب بالعلم والسببية خوفه كذا اخذنا بذنبه والمصن
 خوفه جاك كرسول بالحق اى مصاصباله والنظر فيه المكانية او الزمانية فهو
 نصره الله بكذا يجينا مع بسى البدلية لا خوفه من الله عنه استأذنت
 النبي صلى الله عليه وسلم في العرق فاذن وقال لا تنسنا يا ارحم الراحمين
 فقال كلمة ما يستعان بها الدنيا اى بدلهما راء ابو داود وعنه واخى
 ضبط بغير المتمهيد مصغرا لتغريب المتولة والمقابلة فواشريت الفرس
 بانف والمجازفة كمن فو يوم تشق السماء بالقيام اى عنه والاستعلاء
 خوف من اهل الكتاب من ان تامة بفتنظاره عليه والقم فوالله لا
 لنا والفاية كافي خوف قد احسن بي اى الى والتوكيد فو كفى بالباء شهيد
 وتقرى اليك بجمع النحلة والاحسن كفى الله وتقرى بجمع وكذا البعوض

الشبيخ كرس واما فاللحم والفاشي ابن مالك نحو عينا يشرب بها عباد الله
 اي منها وقيل ليست للشبيخ يشرب في الآية بمعنى يروي او يلدنجان والباء
 للتبعية الناسع بل المعظم فيما اذا وليها فرد سواء اوليت موجبا ام غير موجبة
 في الموجب فوجاء زيد بل عرو واضرب زيدا بل عرو انتقل حكم المعطوف عليه
 فيصير كما انه مستكوث الى المعطوف وفي غير الموجب نحو ما جاني زيد بل عرو
 ولا تضرب زيدا بل عرو انتقل حكم المعطوف عليه وتعمل هذه المعطوف والاضرب فيها
 اذا وليها جمل اما لا يبطال لما وابنه نحو ام يقولون بدجنة بل جانيهم بالحق فالجائي
 بالحق لا جنوبه او لا تنفصال من عوض الى اخر نحو لذيها كتاب يطوي الخوف
 هم لا يظلمون بل قلوبهم في خفة من هذا فاقبل بارفيه على حاله العاشرة تبد
 اسم ملازم للنصب الاضافه الى ان وصلها بمعنى عفو ذكره الجوهري وقال
 يثا انه كشى لال تبد انه يحكى ويمنى من اجل ذكره ابو عبيدة وغيره وعليه
 انا افصح من نطق الضاد تبد اي من قرئش اي الذين هم افصح من نطق بها
 وانا افصحهم وخصما بالذ كر لمعنى غير العقب وبهذا اللفظ الى اخر ما تقدم
 اورده اهل العرب وقيل ان تبد فيه بمعنى فيروا انه من تأكيد المدح بما يشبه
 الذم الحادي عشر ثم عطف للنسب في الأعراب والحكم والمهله على الصحيح
 عطف

وللربيب خلافا للعبادى للربى جاء زيد ثم قون اذا نزل في محبة عن محبة زيد وان
 بعض النجاة في احوالها التي تريبها الخالف بعضهم في احوالها المسئلة قالوا ليجبها الذين بها
 كقولهم نعم نعموا لذي خلقكم من نفس احدكم ثم جعل منها ذواتها والجمع قبل خلقنا واكرم
 الشاعرين الذين يتبعون الحق في الايمان بيب في اضطرب واضطرب الرب والرب بعقب
 جوى الرب في انا بيبه واجيب بان نوسع فيها بايماء ما وقع الواو في الاو والفاء
 في الثاني وتارة يتم انها في الاو ونحو للربيب الذكرى اما ما لغة القيا فاختصة
 من قولهم في فناء كفاف المحبين عنه في قول القائل وففت هذه الصبيحة على اولاد
 ثم على اولاد اولادى بطنا بعد بطون انما للجمع كقوله معصومين فيما لو اني لم يكن بالواو
 فاليان ان بطنا بعد بطون فيه بمعنى ما ناسلوا الى المنعج واب قال الا كثر الله الربيب
 الثاني عشر لا تنها والفاية غالبا وهي اما جارة للاسم صريح نحو منكم صرح في مطلع
 القبح او صرح مؤول من آن والفعل نحو من يدرج عليه عاكفين هي بجمع البنات
 اي الرجوعه واما ما طفه لرفع او في فوات الناس من العلم او قدع الحاج من
 المشاة واما البند نية بان يبدل بعدها جملة اسمية نحو فماتت الفتاة عجز ما بها
 بدجلة هي ما دجلة اشكل او فعلية نحو من فله في لا جنة ولا عمل ولا هو اسلم من
 تغفل الجنة او لنه خلهما وند للاستثناء في ليس اعطاس الفصل ستمائة

حتى تجرد وملديان قبل اى الا ان تجرد وهو استغنا منقطع وبوخ من صبيح
 المضم ان مجتبه للنمير ليس في البى لاناد الثالث غروب للتكثيرى نحو بياق
 الذين كثر في لوكا فوا مسلمين فانه يكثي منهم في ذلك يوم القيامة اذا عاينوا حالهم
 وحال المسلمين وللنفيل كقولهم الارب مولود وليس له اب وذى ولهم بلدة
 بولن اذ ادعيت وادم عليها السلام ولا يخفى احد على خلافا لى في ذلك ثم عرفت
 انها للتكثيرى وان لا يعيد هذا البت ونحو واخر انها للتفصيل كذا ما ذكره في
 الاية بآية الكفار من عشرين احوال يوم القيامة فلا يتحققون حتى يتموا ما ذكره لا
 في احيانا قليلة ولا على عدم الاختصاص قال بعضهم التفسير اكثر من ابن مالك نادى
 الرابع عشر على الآخرة انها قد تلى اى قبل اسماء بمعنى فوق بان تدخل عليها من
 فوق غدت من على السطح اى من فوقه وتلى بكثرة حرف الاستعلاء حسا في كل
 من عليها فان اوعى نحو فصلنا بعضهم على بعض والمصاحبة مع نحو في المال على
 حبه اى مع حبه والمجانزة كمن نحو ضيت عليه اى عنده والنمير في والتكثير
 الله على ما عهدكم اى لهدايتهم اياكم والظنية كفى فو ودخل المدينة على حين غلظة
 من اهلها اى وقت غفلتهم والاستعداد كملكون فو فلان لا يخلو الجنة
 لوصفها على انه لا يباين من ربه الله اى كنهه والزيادة فو حيا لمعجيزين

لا اهل على يمين اي يميننا وقيل بسم الله لدخول حرف الجيم عليها وقيل بسم
 ابدل ولا مانع من دخول حرف جيم على اخر ما علا يعلو ففعل ومنه ان فروع علا في
 الارض فقد استكملت على الاصح ^{في النظم} افها الكلمة ^{في النظم} الناشرة ^{في النظم} الفاء ^{في النظم} العاطفة ^{في النظم} للمتيب
المعنى ^{في النظم} والنكرى ^{في النظم} والنعتيب ^{في النظم} في كل شئ بحسبه ^{في النظم} تقول ^{في النظم} قام زيد ^{في النظم} فوق ^{في النظم} اذا عقب ^{في النظم} قيام
عمر ^{في النظم} قيام ^{في النظم} زيد ^{في النظم} ودخلت البهة ^{في النظم} فالكوفة ^{في النظم} اذا لم تقع ^{في النظم} في البهة ^{في النظم} ولا بينها ^{في النظم} وتزوج ^{في النظم} فلا
قول ^{في النظم} اذا لم يكن ^{في النظم} بين ^{في النظم} النزوح ^{في النظم} والولادة ^{في النظم} الامة ^{في النظم} الحول ^{في النظم} مع ^{في النظم} لحظة ^{في النظم} الوظا ^{في النظم} ومقد ^{في النظم} بتم
والنعتيب ^{في النظم} شمل ^{في النظم} على ^{في النظم} التي ^{في النظم} تب ^{في النظم} المعنى ^{في النظم} وانما ^{في النظم} صرح ^{في النظم} به ^{في النظم} المعنى ^{في النظم} ليعطف ^{في النظم} عليه ^{في النظم} الذي ^{في النظم} ك ^{في النظم} وهي
في ^{في النظم} عطف ^{في النظم} فصل ^{في النظم} على ^{في النظم} بجمل ^{في النظم} نحو ^{في النظم} انا ^{في النظم} انشا ^{في النظم} فاحسن ^{في النظم} افشاء ^{في النظم} فجعلنا ^{في النظم} حسن ^{في النظم} ابكار ^{في النظم} عمر ^{في النظم} بانا
فقد ^{في النظم} سأل ^{في النظم} الاسماء ^{في النظم} بسم ^{في النظم} الذي ^{في النظم} من ^{في النظم} ذلك ^{في النظم} فقال ^{في النظم} الوا ^{في النظم} ارنا ^{في النظم} الله ^{في النظم} جهره ^{في النظم} والمسيبية ^{في النظم} وبين ^{في النظم} مها
النعتيب ^{في النظم} في ^{في النظم} فوق ^{في النظم} كون ^{في النظم} موسى ^{في النظم} فمنه ^{في النظم} عليه ^{في النظم} فليخ ^{في النظم} ادم ^{في النظم} من ^{في النظم} به ^{في النظم} علائ ^{في النظم} فنا ^{في النظم} ب ^{في النظم} عليه ^{في النظم} واختار
بالعاطفة ^{في النظم} عن ^{في النظم} الرابطه ^{في النظم} لجواب ^{في النظم} فقد ^{في النظم} نق ^{في النظم} اخي ^{في النظم} عن ^{في النظم} الشرط ^{في النظم} فان ^{في النظم} يسلم ^{في النظم} فلان ^{في النظم} فوق ^{في النظم} جل
الجنة ^{في النظم} وقد ^{في النظم} لا ^{في النظم} يسبب ^{في النظم} عن ^{في النظم} الشرط ^{في النظم} نحو ^{في النظم} ان ^{في النظم} تقدم ^{في النظم} هم ^{في النظم} فانهم ^{في النظم} عباد ^{في النظم} ك ^{في النظم} السادس ^{في النظم} عشر
في ^{في النظم} الظرفين ^{في النظم} اشكافي ^{في النظم} والزمان ^{في النظم} في ^{في النظم} نحو ^{في النظم} وانتم ^{في النظم} عالمون ^{في النظم} في ^{في النظم} المساجد ^{في النظم} واذكروا ^{في النظم} الله ^{في النظم} في ^{في النظم} ايام ^{في النظم} منا
والمصاحف ^{في النظم} كم ^{في النظم} نحو ^{في النظم} قال ^{في النظم} ادخلوا ^{في النظم} في ^{في النظم} اي ^{في النظم} معهم ^{في النظم} والنعتيل ^{في النظم} فمن ^{في النظم} لمستكم ^{في النظم} فيما ^{في النظم} افضتم ^{في النظم} فيه ^{في النظم} عند
اي ^{في النظم} لا ^{في النظم} جل ^{في النظم} بالا ^{في النظم} الاستعلاء ^{في النظم} نحو ^{في النظم} ولا ^{في النظم} اصلبتكم ^{في النظم} في ^{في النظم} جد ^{في النظم} وع ^{في النظم} النخل ^{في النظم} اي ^{في النظم} عليها ^{في النظم} والنكر ^{في النظم} يد ^{في النظم} نحو

فخوف قال اركبوا فيها والاصل اركبوا والتمول يضر عن اخرون فخذوه فخذوا فخذوا فيها
 رغبوا والاصل رغبوا ما رغب فيه وجمع الباء في جعل لكم من الفسك ارجاء
 ومن الانعام ينزفكم فيه اي يكثر كما بسبب هذا ليجعلوا في خوفهم وايدبهم في
 افواههم اي اليها يفتقروا عليها من شدة الفيلظ ومن في هذا ذراع في التوب
 اي منه يعني فلا يعينه لقائه السابغ عشر في التعليل في نصب المضارع بعثها
 بان مفعول مخروجة كذا انظر الى لان وبعث ان المصدر بان تدخل عليها
 اللام فمخرج على تكن من اوله الثاني عشر كل اسم لا يستوفى افراد المضاف اليه المتكسر
 فمخرج نفس في اثنتي المون كل حزب بما لديهم فرحون والمعرف الجموع في كل
 العبيد جاؤا وكل الدارهم صرف ومنه ان كل من في السموات والارض الا
 آتي الرحمن عبدا وكلهم آتية يوم القيامة فردا ولا تستغنى في اجزاء المضاف
 اليه المفرد المرف فمخرج ريد او الرجل من اي كل اجزائه التاسع عشر اللام
 الجارة للتعليل مخروجاتنا اليك الذكر للبيان للناس في الاجل ان تبين لهم
 والا مستحق مخروجاتنا للكافرين والاختصاص فمخرج الجنة للنفوس والملوك
 لله ما في السموات وما في الارض والقصيدة اي العاقبة فمخرج النقطه ال
 فمخرج ليلهم عتيا وحننا فمخرج عاقبة العاطم ليعلم انه اذ يبع النبي ق

الهم بالاجرة
 اراد ان المراد بالصبورة ما يصح
 لا انما تعاقب

التلک نوح وهبت لنرد ثوبا ای تلبسته اياه وشبهه فو الله جعلکم من
انفسکم از واجوا جعلکم من از واجکم بنین و هتة وتوکید النفي فو ما کان الله
لیمد بهم وانف فیرم لم یکن الله لیمد لهم فو هتة ونوح لتوکید النفي الخی

الداخل عليه المنصوب فيه المضارع بان مفرقة والتقدير في ما اجبت زيد النون
ويجوز ان يكون منصوبا على ما قبله من قوله تعالى ونوح لتوکید النفي الخی
والناکيد نوح ان ربك فعال لما يريد الاصل فقاما وبعثه الى نوح فقامه ليلک

ای الهه وعلی نوح یقرن ثلاثان سجدا ای علیها و فی و نضع الملائکین
لیوم الھیامة ای هیمة وعند نوح بل کن یبای بالحق لما جاءهم بکسر اللام وتجنيف
المیم فی قرأته الختاری ای عند مجيئه اياهم وبعث فو فی الصلوة لدولة النعم
ای بعد و من فی سمعت له صرخا ای منه وعت نوح وقال الذین کفروا للذین
امنوا لو کان فیهم ما سبقوا الیه ای عنهم فی عظیم والآبان کانت للبلیغ

لقبل ما سبقوا وضمیم کانت والیه للذین اما اللام فی الجواز فالجائز نوح لیمد
ذو سعة من سعة و غیر المعاملة کلهم الا ابتداء نوح لانتم أشد رهبة المشرق

لولا حرف معناه فی الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه نوح لا یزال
موجود لا یضیک منعت الاعانة لوجود شرطه نوح لا یزال شرط وهو مبتداء

مبنه عند وف الخبر لزوماً والمضاعفة المحضض الى الطلب الخشب
 محولوا لتغفرون الله اي استغفروا ولا بد والماضية التوسخ محولوا
 جاتوا عليهم بامر الله شهداء ونجهم الله على عبد المعبود بالشهادة بما
 قالوا الا انك وهو في الحقيقة محل التوسخ قيل وترد للنفي كانه فلولاً لا
 قير آمنتم اي فاما آمنتم قير اي اهلها عند مجيء العذاب فبقعها ايما
 الا قوم يوفى والجهول لم يثبتوا ذلك وقالوا هي في الآية للتوسخ على
 ترك الایمان قيل مجيء العذاب وكانه قيل فلولاً آمنتم قير فبل مجيء
 فنفعها ايما انها والامتناع منقطع فالآية بمعنى لكن المادى و
 والعشرون لو شرط لما مضى محولوا جاء زيد لا كونه ويقال للمستقبل
 نحو اكرم زيدا ولو انشأ اي وان فعل الاول الكثير قال مسبو به هو حرف
 لما كان ميقع لوقوع غيره ففعله لم يقع ثم في انه لم يقع فكانه قال انشأ
 ما كان يقع وقال غيره ومشي عليه العربون حرف امتناع لا متناع في
 امتناع الجواب لا متناع الشرط وكلا مسبو به السابق في هذا
 ايضا فان انشأ ما كان يقع وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط
 ظاهر في انه لا انشأ الشرط و مرادهم ان انشأ الشرط والجواب هو لا اصل

من سبقت قوله
 الكثرة

من ان
 سبقت

فلا ينافيه ما سياتي في أمثلة من بقاء الجواب فيها على حال مع انقضاء الشرط
 وقال الثلوثين هو لجزء الربط للجواب بالشرط كأن وأسفاده ما ذكر
 انقضاءهما أو انقضاء الشرط فقط من خارج والصحيح ^{في الشرط} ومفاده نظر إلى ما ذكر
 من التبيين وفاقا للشيخ الإمام والمصنف امتناع ما يليه مثبتا
 منقبا واستلزامه أي ما يليه كالتاليه مثبتا كان أو منقبا فلا فساد ^{منه} بعينه
 ثم ينفرد الثاني أيضا إن ناسب المقدم بان لنه عطلا أو عاده أو شرعا
 ولم يخلف المقدم غيره ولو كان فيها الهمة لله أي غيره لفسدنا
 أي السموات والأرض ففينا دهما أي خروجهما عن نظامهما ^{هذا} الشاهد
 مناسب لعدم ^{الضرورة} لزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من
 التماسع والشئ وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد في ترتيب الفساد
 فينتفي الفساد بانقضاء التعدد الفاد بلونظر إلى أصل فيها وإن كان
 الفساد إلى العكس أي الدلالة على انقضاء التعدد بانقضاء الفساد
 أظهر لأن خلفا أي خلف المقدم غيره أي كان له خلف في ترتيب ^{الفساد}
 عليه فلا يلزم انقضاء الثاني كقولنا في شيء لو كان إنسانا كان جوابا
 فالجواب ملازم للإنسان للزومه له عطلا لأنه ويخلص الإنسان ^{منه}

في رتب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم بانثفا الانسان عن شيء انثفا دبلو
 انثفا الحيوان عنه لجواز ان يلحق حمارا كما يجوز ان يكون حمارا اما مثله
 بقية المقام فنحو لولم تجني ما اكرمك لوجئني ما اهنتك لولم تحسني
 ونثبت اننا لم يقسم على حاله من انثفا المفد بضميه ان لم يثا فثفا المفد
 وناسب انثفا اما بالاولى لولم تحف كيعصر الماء خوز من قول عمر بن الخطاب
 وقيل النبي صلى الله عليه وسلم نعم صهيب لولم تحف الله لم يعصه رتب عد
 العصيان على عد الخوف وهو بالخوف انثفا دبلو انثفا رتب عليه ايضا
 ونقصه والمعنى انه لا يعصى الله مع الخوف وهو ظاهر ولا مع انثفا
 اجلا لانه من ان يعصى وقد اجتمع فيه الخوف والجلال رضي الله عنه
 وهذا الاثر والحدث المشهور بين العلماء قال اخو المعصية كعبه من المحدثين
 لم يحله في شيء من كتب الحديث بعد الفحص الشديد او السوا واثبت كل واحد من
 ربيبة لما حلت للرضاع الماء خوز من قوله صلى الله عليه وسلم فدره بضم
 المهملة ثبتت افسلة اي هنيئا لما بلغه تحلة النساء انه يريد ان يتكلم بها
 لولم تكن ربيبة في حجري ما حلت لي انثفا لابنة اخرى الرضا عن رواه
 الشبان رتب على حلها على عد كونها ربيبة البتة كونها ابنة اخو

الرضاى المناسب هو الذى يشترط ايضا فى صلته على كونها ربيبة المفادى ولو
 المناسب هو الذى يشترط كذا سببه الاول سواء لسا أو حرمه المصاهرة لحرمه
 الرضاغة والمعنى انهما لا تدخلان فى الصلة لان لهما وصفين لو انفرد كل منهما
 حرم لكونها ربيبة وكونها ابنة اخ من الرضاغة والناسم حيث
 تعدت لهما فامعدهن بأمر الله فكاحها جوز ان يكون حلها له من
 خصاصة وقوله فى حجر على وفوق الآية وقد تقدم الكلام فيها وبمعنى بين
 ما تقدم فى اسمها من انه نكرة وبين ما فى سلم عنها كان اسم نكرة فسمي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسب وقال لا تزكوا أنفسكم الله اعلم باهل البؤر
 بأن لها اسمين قبل التغيير والادور كقوله خير من عليك نكاحها ولو
 اخوة النسب بينى وبينها لما حلت للرضاى بينى وبينها بالاخوة
 وهذا المثال الاول انقلب على العصف وهو اقرب الى يكون للادور لو
 انتفى اخوة الرضاى لما حلت للنسب ثم علم حلها على عدم اخوتها
 الرضاى المبين باخوتها من النسب المناسب هو لها شرعا فيرثها ^{فصل}
 على اخوتها من الرضاى المفاضة بل والنسب هو لها شرعا لكن دون
 الاول لان حرمه الرضاى ادور من حرمه النسب المعنى انها لا تدخل فى الصلة

لوت بها وصفين. لو انفرد كل منهما حرت لهما أخوتهما من النسب وأخوتها
 من الرضاخ وإنما قال كقولك كذا في الموضعين لأنه كما قال المجد نحوه فيما
 يشهد به من القرآن وغيره ولكن غيّر خارج عن أسلوبه ولو قال بدل ^{منه}
 لو كان انشيبه ولو أسلفه لأمّا في الموضعين لو افقوا لا سئل
 الكثير مع الاختصار وقد تجرّع لو فيما ذكره من الأمثلة عن الزمان على خلا
 الأصل فيها أما أمثلة بغيره فقام هذا القسم فحذوا هنت زيد لا شئ عليك
 أي فتنى مع على الها ندم بيا ^{أو} ولو ترك العبد سؤال به لأعطاه
 فيعطيه مع السؤال باب ^{أو} ولو أن ما في الموضعين فلام ^{أو}
 كلام الله في أنف مع أنف ما ذكر من باب ^{أو} ولو أن لولتمني والعمر
 والتحضير في نصب المضارع بعد الفاء وجوابها لذلك بأن صغر ^{أو}
 نأين فمخز لو نزل عند في نصب خبر ^{أو} لو أن من فظا ^{أو} ومن ^{أو} ولو أن
 لنا كره فنكون من المؤمنين أي ليست لنا وتشرك الثلاثة في القلب ^{أو}
 في التحضير بحث وفي التعريض بلين وفي التمني لا طمع فوقوع في ^{القليل}
 نحو حيث تصدقوا ولو بظلف محرق ^{أو} لنا أورد المم وغيره وهو ^{أو}
 التمس وغيره رة والسائل ولو بظلف محرق وفي رواية ولو بظلف ^{أو}

الرد بالاعطاء والمعنى تصدقوا بما نيترون قليل او كثير ولو بلغ في الظن الى
 الخلف مثلاً فانه خبر من العدم وهو كسر الظاء المجمة للبر والنعيم كالخ
 للفر والنف للجل وقيد بالاعراق اي الشئ كما هو عادتهم فيه لا رتبة
 فلا يؤخذ وقد يرصد اخذ فلا ينفع به بخلاف الشئ الثاني والشر
 لمرح في نف ونصب وشغال المضارع ولا يفيد تأكيد النفي ولا تأكيد
 خلافاً لمن يزعم انهم افاد بها ما ذكرنا من ان مختري قال في الفصل
 هي ان كيد نف المستقبل وفي الامورج نفى المستقبل على التأبيد وفي بعض
 نسخ على ان كيد التأبيد نهاية التاكيد وهو في اذا اطلق النفي
 قال في الكشاف غرقاً فقولك لن اقيم مؤكداً بخلاف لا اقيم كما في ان
 مقيم وانا مقيم وقولك في شئ لن افعله مؤكداً على وجه التأبيد
 لا افعله ابداً والمعنى ان فعله في حال الكون لم يخلق وانما اباي خلقه
 من الاصنام مستحياناً فلا حوالهم ثم نفى وقول المصنف زعمه تضعيف له
 لما قاله غيره من انه لا دلل عليه واستحالة التأبيد في ان لا يفهمها نحو
 لن يخلف الله وعده من خارج كما في لن يمتوه ابداً وكون ابداً في التأبيد
 كما قيل خلاف النعم وقد نقل التأبيد من غير المختري ووافقه في التأبيد

كثير حق قال بعضهم ان منعه مكابرة ولا ينبغي قطعاً فيما اذا قيد النفي
 خوفاً من الظلم البشري او تردداً في افعالهم عصفوا لقوله من قالوا
 كذلك ثم لا تترك لكم خالداً خلوة الجبال وابن مالك وغيره ليسوا بذلك
 وقالوا لا تجتمع في البيت الاحمال ان يكون خبراً وفيه بعد الثالث واشار
 ما ترد اسمياً وحرفياً فالاسمية ترد موصولة نحو ما عندكم من عند وما
 عند الله باق اتملك وتكون موصولة نحو مرت بما معجب لك اي شيء
 وللشجب نحو ما احسن زيداً فانك تروى نامته منبذ وما بعدها خبرية واما
 خوفاً خطبك اي شأنك وشروطه فانها خبرية خوفاً متفاناً ما الكفر انفسوا
 لهم اي استقيموا لهم من استقامتهم لكم وغير ما ينة خوفاً نفعوا
 من خير يعلم الله والرفعة ترد موصولة كذلك اي فانها خبرية خوفاً نفعوا
 الله ما استطعتم اي ملة استطاعتكم وغير ما ينة خوفاً وقوا بما
 نسيت اي ينسيانكم وناقية عاملة نحو ما هذا بشر وغير عاملة نحو ما
 تنفقون الا ابغوا وجه الله ورائته كانه عن علم الرفع خوفاً اي
 الوصال والرفع والتصب نحو انما الله واحد والجر نحو بما دام
 الوصال وغير كانه عوضاً نحو انما هذا املاً اي ان كنت لا تفعل

غيره فاعوض عن كنت اتغم فيها النون للتفارب وحذف المنفى للعلم به
 وعبر عوض النون كبد خوفا مما عزه عن الله لئلا يهملوا الاصل في عزه الرابع و
 العشر من بلبس اللهم لا بداء الغاية والكان نحو من المسجدة والزل
 نحو من اول يوم وعبرها نحو انون سلما غا لبا اي وروها لهذا المعنى
 اكثر من وروها الغيرة والتبعية نحو فوا نوح حتى شفوا وما تحبون
 اي بعضه واللبس نحو ما نسخ من آية فاجنبوا الرجل من الاوثان
 اي الذي هو الاوثان والتعليل نحو يجعلون اصابعهم في اذانهم
 الصوا غواي لا جلها والصاعقة الضيعة التي يموت من بيعة او
 عليه والبدل نحو ارضيم بالحيوة الدنيا والآخر اي بدلها والغاية والفا
 كالى نحو ونهض اي اليه وتنصير العموم نحو ما في الدارين جل فهو بدون
 من ظاهر العموم عملا لنفي الواحد فقط والفصل بالمهمل بان تدخل
 ثابته للضاد بن نحو والله يعلم المفسك المصلح حتى يبين الغيب ^{الطبي}
 ومراره الباء بفتح الدال اي لعناها نحو ينظرون طرف خفي اي
 وعن نحو قد كنا في غفلة من هذا اي عنه وفي نحو اذا نودي للصلاة
 من يوم الجمعة اي فيه وعند تحول يغني عنهم اموالهم ولا اولادهم

من الله شيئا اى عنده وعلى نحو نضارة من القوم اى عليهم الغمار والعشرون
من يفتح الميم شرطية نحو من يملأ سوء بحرية وانفها مية نحو من يشاء من بؤنا
هذا وهو موصولة نحو والله سبحانه من في السموات والارض ونكره موصوفة نحو مرت
بمن معبى اى بانه ان قال ابو علي الفاسي ونكره نامة لقوله ونعم من صيرت
واعلان ففاعلهم مستر ومن بمنزلة جنة رجل وهو ضم الها مخصص بالمدح
راجع اليه من قوله وكيف ارجع مرا او ارجع له وقد يكاد اليه من
ونعم من كما مضت مذهبهم من الخ وفيه معلق بنعم وغيره على لفظ
ذلك وقال من موصولة فاعلهم وهو يضم الها راجع اليها مبتدأ خبره هو
مخذوف راجع اليه يعلق به في سر لغتهم معنى كما سلفهم والجملة صلة من
المخصوص بالمدح مخذوف اى هو راجع اليه ايضا والتقدير نعم الله هو المشهور
في السرو العلاء بشر وفيه تكلف السارس والعشرون هل الطلب التصديق الاجابة
لا للتصور ولا للتصديق السري التهديد الاجابة ونظر السري على منوال الدخا من ابن
هشام سهو سري السري مع ان هالا تدخل على منفي فهو الطلب
اى لكم بالشكر والا نفا كما قال السالك وغيره يقال فحوا من قال هالا فامريد
مثلا نعم اولا ويشركها وهذا الهيم وتزيها عليها بطلب التصور نحو ان يفي الله

بأن شرطية اذا صارت اداة شرطية الفاعل هو الله او فعله اسد
واصله نحو
لعمري فناسية
للتعظيم مفعول

المخلوق فالإيهامه تقييد الجمع بالاطلاق والخص في التقييد الأمر
 أي هذا بضمه وهو نفس ولفظي وسيأتان أمر أي اللفظ المنظم من هذه
 الحروف المجرى بالفتحة منهم راء ونظر بصيغة المذكر مفعلا حقيقة والقول
 المخصوص أي الدال على انضاض فعل إلى آخر ما يأتي ويتبعونه بصيغة المفعول نحو
 وأمر اهلك بالصلاة أي قل لهم صلوا بماز والفعل نحو وشاءهم ولا أمر
 الفعل لله ثم عليه لبادر القول من الفعل من لفظ الأمر إلى الدهر ^{لشأن}
 علامة للحقيقة وقيل هو للعد الشريك بينهما كما في هذه من الاشتراك ^{تتضمن}
 المجاز فاستعماله في كل منهما من حيث أن فيه القيد الشريك حقيقة وقيل هو
 مشترك بينهما ^{تتضمن} قيل وبين الشأن والصفة والنسبة استعمالها أيضا نحو
 إنما امرنا في إذا أردناه أي شأننا لا مرقا يورع ^{أسهل كونه مرقا يورع فليس الله وطوبى لقاتله من ظلمه} يورع أي لصفتهم
 صفات الكمال لا مرقا جلت قبيحة نفس أي شجرة ^{وقد عرفت} ولا صل ولا استعمال الحقيقة
 وأجيب بأنه فيها مجاز إذ هو خبر من الاشتراك تقدم ولفظه قيا بعد
 ثابتة في بعض النسخ وبها يستفاد حكايته للاشتراك بين الشئ ^{الاشتهر}
 بين النسبة ويؤخذ من قوله حقيقة فكذلك أحد اللفظي وأما النفسي ^{وهو}
 أي العرف فما فيه وحده انضاض بفعل غير كفي ^{مدلول} مدلول عليه على الكف

بشأنه كلف فبشأنه لا فضا أي الطلب الجازم وغير الجازم لا يسرى كلف لما هو
كف مدلول عليه كلف ومثله مرادفة كترك ونزع خلافا للدلول عليه بغير ذلك
لا تفعل فليس بامر وسيمدلول كلف أمرا لا نهيا موافقة للدال في اسمه ^{النفسي} ^{يوجد}
أيضا بالقول النفس لفعله وكل من القول والامر مثله بين النفس واللفظي
على قياس قول المحققين في الكلام الأول فمبحث الخبر لا يعتبر فيه أي في
الامر نفيا أو لفظيا حتى يعتبر في حله أيضا علويان يكون الطالبا إلى الشئ
على المطلوب منه ولا استعلاء بان يكون الطلب بغيره لا طلاقا لغيره ونهما
فإن عمر بن العاص لما أثير أمره أجازها فعضبت وكان من التوفيق
فقال ابن هاشم هو جالس بنوها ثم خرج من العراق على معاوية فامسكها
عليه عمر وبقوله مخالفة لطلبه فخرج من غير أخرى فأنشده عمر البيت
فلم يرد ابن هاشم على ابن الطالبي حتى ته عنه ويقال مر فلان فلا ناب ^{فوق}
وليس وقيل يعتبران والطلاق المراد ونهما بجائته واعتبرت المعركة غيرها
الحسين وأبو إسحق الشيرازي وابن الصباغ والسمعاني العلوي وأبو الحسين
المعزلة والامام الوازعي والأمدوني وابن الحاجب لا استعلاء وهو لا
أن حد اللفظي كالمعزلة فانهم يذكرون الكلام النفسي فيهم من حد ^{النفسي} ^{كالأحد}

كأنه لا يمتد واعتبر أبو علي وابنه أبو هاشم من المعزلة زيادة على العلة أرادته

اللازمة باللفظ على الطلب الذي لا يكون أمرا لا نه يستعمل في غير الطلب
كالتهديد ولا ممتزج مع الإرادة فلما استعملناه في غير الطلب بجائز بخلاف
الطلب فلا حاجة إلى اعتبار إرادته والطلب بغيره أي فصور بغيره الفاعل

النفعل من غير نظر لأن كذا فعل بغيره بالبداهة بغيره وبين غير ذلك

وما ذلك إلا لبدايته فأنفع ما قيل من أن تعريف الأمر بما يشتمل عليه
بالأخص بناء على أنه نظري والأمم المحدود بانقضاء فعل غير الإرادة

الفعل فأنفع أمر من علم أنه لا يؤمن بالأمم ولا يؤمن منه لا مناعه
للمعزلة فيما ذكرناه فهم لما أنكروا الكلام النفس ولا يمكنهم الكلام انقضاء

المحدود بغيره أمرا فالواحدة مسألة الفاعلون بالنفس
الكلام ومنهم من أشاع في اختلاف أهل الكلام النفس صيغة مختصة

بأن تدل عليه دون غيره ففيل نعم وقيل لا والنفس عن الشيخ أبي الحسن
ومر بغيره ففيل النفس للوقف يعني علم الذاكرة بما وضعت له حقيقة

مما ورد له من أمر وتهديد وغيرها وقيل لا بشرط أن يكون
له والخلاف في صيغة فعل والراد بها كذا ما يدل على الأمر من صيغة فلا

فإنه لا يشترط بالمراد

عند الشتر ومن شجر على امر مخصوصة لا يفرضه كان يقال اصل الزوا
 بجلا والزمك وامرك وترد لسته وعشرين معنى للوجوب اقيموا
 والتدب فكأن يوم ان علم فيهم خيرا والاباحة كلوا من الطيبة
 والتهيدا عملوا ما شئتم ويصدق مع التحريم والكراهة ولا رشاد
 واستشهدوا شهيدين من عابكم والمصلحة فيه دينية ^{في الدنيا} ^{في الدنيا}
 وقدمه هنا بعد ان وضع عقب التاديب لقوله الآتي وقيل مشركا
 الخمية ^{المقنة} اول فانه منها وارادة الامثال لقوله لا يخرج عند العطش
 ماء والاذن كقولك لسن طرق الباب ادخل والتاديب كقولك ^{عليه}
 وسلم لعمر بن الخطاب وهو دون البلوغ وبك تفيض في الصحفة
 كل ما يليك وله الشبان اما اكل المكف مما يليه فندبو ومما
 غيره مكره ونقر الشا على حصة للعالم بالنهر محمول على الشمل على
 والانداز قل تمعوا فان مصيركم الى النار قريباً ^{في الدنيا} والتهديد
 الوعيد ^{في الدنيا} والامتنان كلوا مما رزقكم الله ويفاقر الى اباحة يكون
 يحتاج اليه والكرام ادخلوها بسلام امنين ^{في الدنيا} والشجر الى التليل
 والامتنان نحو قولهم كونوا قردة خاسئين والتكوير ^{في الدنيا} والابحاد

عن المدد بعنه غوكر فيكون والتعجب اى اطها العجز غونا نو بون
 من مثله والاهان غور ذاك انت العزيز الكريم والثوبه غونا صبروا
 اولاً تصبروا والدعاء غوربتنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق والنهي كفو
 الا ايها القوي لا اعجلي بصبح وما الا صباح منك بامثل وبعد غلا
 عند المحب حتى كان لا طما عيه فيه كان مننيا لا منجيا ولا حقا غونا غوا
 ما انتم ملفون اذ ما يلقونه من البحر وان عظم عنقه بالنسبه المعجزه مو
 عليه السلام والخبر كحديث البخاري ع^ص اذ لم تسبح فاصنع ما شئت اى
 ولا نعمه معني كبر التعمه غوكروا ام طيبته ما رزناكم والثوبه غونا
 فاقض ما انت فاض والتعجب نظر كيف ضربوا الله الامثال والتكذيب غونا
 قل فانوا بالتوبه فالتوها ان كنتم صادقين والثوبه غونا غونا غونا
 ترى ولا اعتبارا نظروا الى ثمرة اذا اثمر والجهوه والواهي حقيقه والوجوه
 فقط لغذا وسرا وعقلا مذهب وجه اولها الصبح عند الشبح ابي يحيى
 الشرا ع^ص ان اهل اللغة يحكون باستحقاق مخالف امر سيده مثلا للعقا
 والثاني القائل بانها لغته لجزء الطلب وان جزئه المحقق للوجوه بان
 ينسب لعقاب على التزم انما ينقاد مع الشرع وامره او امر من اجب

طاعته اجابات حكم اهل اللغة المذكور مأخوذ من الشرع لا يجاب على
 العبد مثلاً طاعته سيئة والثالث قال ان ما يفيد لغة من الطلبين
 ان يكون الوجوب لان جملة على التذنب هي العني ^{لها} افعل شئت وليس هذا
 الفيد المذكور وقيل مثله في الجملة على الوجوب فانه يصير العن افعل ^{منه} غير
 ترك وقيل هي حقيقة والتذنب لانه المنقصر من قسم الطلب وقال بنو
 الماتريكين الحنفية هم موضوعه للفد المشترك بينهما اي بين الوجوب
 والتذنب وهو الطلب جذراً من الاشتراك ^{المنفصل} والمجاز فاستعمالها في
 منها من حيث انه طلب استعمال حقيقة والوجوب الطلب المجاز ^{فلا}
 نقول منه وجب كذا اي طلباً لئلا يفسد طلباً جارحاً وقيل هي مشتركة
 بينهما وثوقف القاضي ابو بكر الباقلاني والغزالي ولا يمكن بينهما معنى
 لم يدروا اهمى حقيقة في الوجوب او في التذنب بينهما وقيل هي مشتركة
 فيهما وفي الاباحية وقيل في هذه الثلاثة والتهديد وفي المنع قول انهما
 للفد المشترك بين الثلاثة اي في الفعل وتركه المصنف لقوله لا نعرفه
 غيره وقال عبد الجبار بن العزلة هم موضوعه لارادة الامتثال و
 تعلق مع الوجوب والتذنب وقال ابو بكر البهاري من المالكين امر

تكون المقابلة بينك
المادة المأخوذة لا تترك
منها ما فيها لم تحقها في
إلا القوم

في مسألة الأمر على حكمها شيء كاهناك مسألة الأمر في فعل الطلب الجاهية
لا تكرار الأمر والمرة ضرورة أدلة الماهية بافترافها فيعمل عليها وقيل الآية
ويجمل على التكرار على القولين بقرينة وقال الأستاذ أبو إسحق الأسفاني وأبو
حاتم الفريزي في طائفة التكرار مطلقا ويجمل على المرة بقرينة وقيل للتكرار
إن علق بشرط أو صفة أي يجب تكرار المعلق به نحو وإن كنتم جنبا فاطمروا
والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة يتكرر الماهية و
الجلد يتكرر الجناية والزنا ويجمل المعلق المذكور على المرة بقرينة كما في المعلق
بالاستطاعة فإن لم يعلق الأمر فللمرة ويجمل على التكرار بقرينة وقيل
عز المرة والتكرار بمعنى أنه مشترك بينهما أولا حلها ولا نعرفه قولان
فلا يجمل على واحد منهما إلا بقرينة ومقتضى الخلاف استعمالهما كما
الحج والعمرة وأمر الصلوة والزكوة والصوم فهل هو حقيقة
لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة أو في أحدهما حذر من الاشتراك
ولا نعرفه وهو للتكرار لأنه الأغلب والمرغ لأنها المتيقن أو في
الفرد المشترك بينهما حذر من الاشتراك والمجاز وهو الأول
الراجح ووجه القول بالتكرار في المعلق أن التعليق بما ذكره معلوم

ففيها
أن كل منهما من صفة
فصلها فكل منهما مشترك
في كليهما القوم

فإن التعليق بضم الماهية
بضم الماهية
بضم الماهية

هذا الوجه لا يوافق
الوجهين الآخرين
الوجهين الآخرين
الوجهين الآخرين

نقص على الزمان
والا لانه يقول على القول
أولاد الاله اذا جردت زينة
الاولاد على انفسها عاداتا
فمنها ان على الزمان
التي هي في المال جارية فذا قد دخل
للمعبد كلام الدين في طاعة
العبادة الدينية طاعة
عنه صحت في
في الروضة لونا لا يشاء المومنين طاعة
انطلق زوجه على الاصح لان الاصح
عند اصحابنا في الاصول انه لا يدخل
في خطابه وخرج بالاصح في خطابه
فما دخل في خطابه على الاصح انما
أن قوله به

به ولا فلا فانه فيه لغو المالحب وقد تقوم فيه على ان غير المالحب
ما مور بذلك الشيء كما في حديث الصحيحين ان ابن عمر طلق امرأته وهي
حائض فذكر ذلك لعمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال لمعه فليرجعها
والاصح ان الامر بالمرد بلطف ينال كما في قول السيد العبد الكرمي
اليك وقد احسن هو اليه داخل في في ذلك اللفظ ليعلق به ما امر به
وقيل لا يدخل فيه بعد ان يريد الامتناع في سياق صحيح في محبة العام
ما ظهر له في الموضعين وقد تقوم فيه على عدم الدخول كما في قول السيد
تصدق على من دخل داره وقد دخلها هو ولا صح ان التنازل المالحب
به ما بالمان كان كونه او بدنيا كالحج بشرطه المانع كما في الصلوة وقيل
المعزلة لا تدخل البتة لان الامر بها انما هو لفقه النفس وكسرهما
النباية في في الضرورة كما في الحج فلنا لا تنافيه لما بينهما من ذلك
او عمل المنه من الله قال الشيخ ابو الحسن الشعري والها ابو بكر الباقلا

الامر النفس بشي معتبر ايجابا او بنها من ضلة الوجوه محرم او
كراهة واحدا كان الضد كضد التكون اي التحريم او التواضع الفيا
اي القعود وغيره وعن الهاء اخر انه يضمنه وعليه ضمن عبد الجبار

قد يقال ان
القول بالبعد ليس
بمورد من عند المتكلمين
بل هو من عند القائلين
بغير شرط ولا بغير قيد
فلا يقال ان القول بالبعد
هو القول بالبعد من غير قيد
بل هو القول بالبعد من غير قيد
فلا يقال ان القول بالبعد
هو القول بالبعد من غير قيد

والقول بالبعد ليس
بمورد من عند المتكلمين
بل هو من عند القائلين
بغير شرط ولا بغير قيد
فلا يقال ان القول بالبعد
هو القول بالبعد من غير قيد
بل هو القول بالبعد من غير قيد
فلا يقال ان القول بالبعد
هو القول بالبعد من غير قيد

وابو الحسن والامام الرازي والامام
للهم عن الخراء اي طلب الكف عنه او هو نفس بمعنى ان الطلب احد لثبته
الى السكون. امر الى التحرك فهو كما يكون الشيء الواحد بالنسبة الى غيره قريباً
والى اخر بعيداً وذلك القولين. انه لما لم يتحقق المأمور به بدون الكف

عن ضلته كان طلبه طلب الكف او منضمنا لطلبه وتكون النفية هو الطلب
المستفاد من القضي سماع للصنف. نفى الضم. فيخرج الاولين. و
كان من العشرة المتكررين للكلام النفية وقال الامام الحسن والغزالي

هو لا عينه ولا يضمنه والملازمة في الدليل ممنوعة لجواز ان لا
الضد حال الامر فلا يكون الضد مطلوب الكف به وقيل امر الوجوب

فقط اى دون امر التدب فلا يتضمن التهم عن الضد لان الضد فيه
لا يخرج به عن اصله من الجواز بخلاف الضد في امر الوجوب للقبض
الذي على الترتيب وانضم على التضمن كما امتد وان شمل قول الحاجب
من حق الوجوب دون التدب العين ايضا اخذ بالمحقق واصر
في بقوله معين عن اليهم من اشياء فليس الامر بالنظر الى اصله فيها
عن ضلته منها ولا منضمنا الى قطعا وبالوجود عن العدم اي ترك

الطلب
المستفاد من القضي
فيخرج الاولين
الامر الوجوب
الضد حال الامر
الضم على التضمن
الامر بالنظر
عن ضلته منها

به فالامر منه عن ويضمته قطعاً والنظر هنا باعتبار عنه بالاستلزام لا استلزام
الحل للجزء أما الأمر اللفظي فليس عين النهي اللفظي قطعاً ولا يضمته على
وقيل يضمته على معنى أنه إذا قيل اسكن مثلاً فكأنه قيل لا تتحرك أيهم لا تترك
التكون بدون الكف عن التحرك وأما النهي النفس عن شيء محرم
أو كراهة فيلزم هو أمر بالصدقة بما يبا أو يذبا قطعاً بناء على أن المطلق
في النهي فعل الصدق وقيل لا قطعاً بناء على أن المظ في استفا الفعل حكماً
ابن الحاجب ومن الأول وتركه المصنف لقوله أنه لم ينف عليه فملا
غيره وقيل على الخلاف فإنه رأى أن النهي أمر بالصدقة ويضمته أولاً
ولا أو نهى التحريم يضمته دون نهى الكراهة وتوجهها طاهر في
والضمان كان واحداً الصدق التحرك فواضح أو أكثر كصد الفعول أي الضمان
وغيره فالخلاص في واحد منها أيا كان والنهي اللفظي فها هو الأمر اللفظي
مسألة الأمران حال كونها غير متباينين بأن يترادف أو ورد أحدهما
عن الآخر بمبهما ثلثين أو متخالفين أو متباينين بغير مبالين
أو دون خواص زيد وأعظم درهما أو غيرها والتا غير معطوف
نحو صل كعنين صل كعنين قيل في الصم الهنك الأكثر ميم
غير أن فعلهما جازياً والمعا فبمبهما ثلثين ولا مانع من التكرار
في معطوفهما من عاكس

الضمير في قوله لا تتحرك أيهم لا تترك
الضمير في قوله أو كراهة فيلزم هو أمر بالصدقة بما يبا أو يذبا قطعاً بناء على أن المطلق في النهي فعل الصدق وقيل لا قطعاً بناء على أن المظ في استفا الفعل حكماً

أو لا يمنع مانع من التكرار لأن شرطه اللب والامتنان كان المانع
عابياً وعارضاً معطوفاً فالراجح الوقف أو عطفاً أو عابياً
لم يعارضه المعطوف فالتأكيد في أن قضية تعادياً
الضمانين أنه لو قال رجل ثلاثاً لا تأكل من هذا الخبز لم يكن أمراً منقطعاً
بكونه حينئذ نية التأكيد من الزجر مطلقاً منها الثالث وهل
وكذا التكرار في الحاجة بطلاناً فلهذا هو ماض من التكرار
الاطلاق فيه تردد والأقرب كونه الأوامر المتعددة عند
أن القوة في كسبه غير تكرر معبروم الأوامر المتعددة أو غيرا
قضية تارة الأوامر التي هي في الشاغل في اللب والقول الأول
كما في معطوف

بالنظر إلى أن في الخبر
بالنظر إلى أن في الخبر
بالنظر إلى أن في الخبر

بما نظر الأوصياء التأسيس وقيل الثاني فأكبر نظر الظاهر وقيل بالوقف
عن التأسيس والتأكيد أحدهما وفي المعطوف التأسيس أرجح لظهور اللفظ
فيه وقيل التأكيد فيه أرجح لما نال المتأسسين فان سرح التأكيد على التأسيس

تسأول انفسا الجائز وغيره وبعد ايضا بالقول المنقضى لكف
 كما يحذف التفضي بالقول الدال على ما ذكر ولا يغير في رسم التثنية مع علو
 ولا استعلاء على الصحيح كالأمر وقضيه الدوام على الكف ما يحد
 بالمرح فان قيد بها نحو لا تافر اليوم اذ التفر فيه من السفر
 القيد بغيرها

ام كان له لان ذلك مقتضاه فيفيد الفساد في الصور المذكورة -
لخارج عن ذلك قال ولقد حقيقتا وان انت الفساد الدليل كما في ظاهره
لما قيل لا من اجل جعتها كانه لا يمتنع في جميع مواضع من الكفر والفساد
الفساد فهو كالعامة التي خسر فانه حقيقتا فيما بقي كما ياتي وقال
ابو حنيفة مطلق التهم لا يفيد الفساد مطلقا سواء كان لخارج او
ليكن له كما ياتي في فائدة الصحة قال نعم التهم عن عينه كصلوة الحائض
وبيع الملاقيح غير مشروع ففساده عرضي اي عرض للتهم حيث استعمل في غير
المشروع بخلاف التهم التي الاصلان يستعمل فيها اخبارا عن عدلها في ذلك
محملة هذا فيما هو من جنس المشروع اما غير ذلك كما انما بالزنا والتهم في غير
حاله وفساده من خارج ثم قال والمنه عن لو وصفه بصوم يوم النحر لا
به عن الضمانه وبيع درهم بله من لا شئ له على الزيادة يفيد التهم فيه
الصحة لان التهم عن الشيء يستلزم امكن وجوده ولا كان لغوا
كقولك لا عمل لا ينصر فصيح صوم يوم النحر عن نذره كانه لا مطلق
بوصفه الا انما خلاف الصلوة في الوفاء المذكورة فتصح مقام لان التهم
عنها الخارج كانه لا يصح البيع المذكور اذا اسقطت الزيادة لا مطلقا

ليس هذا من كلامه بل
على ما هو عليه لا ينبغي
أن يكون مستنداً إلى ما
يقول من أن لا يكون
الشيء من غير أن يكون
الشيء من غير أن يكون
الشيء من غير أن يكون
الشيء من غير أن يكون

بها وإن كان يفيد البض المالك الغيث كالثقل وأحز المصنف بطلان
النهي عن المقتد بآيد على الفساد وعدمه فيعلم به وذلك اتفاقاً وقيل إن
نفي عنه القبول أي نفي عن الشيء يفيد الصحة لم يظهر النفي في عدم الثواب
وإن الاعتداد وقيل بل النفي دليل الفساد لظهوره في عدم الاعتداد ^{في نفي القبول}
الأجزاء كفي القبول فإنه يفيد افساد أو الصحة فلو كان بناءً على أن
الأجزاء الكافية في سقوط الطلب هو الراجح والشك على أنه أسفل ^{الفساد}
فإن ما لا يقطع ما يحتاج إلى الفعل أي قد يصح كصلوه فاقداً لظهوره
وقيل هو وإن افساد من نفي القبول البناء عدم الاعتداد منه إلى الذهن
على الفساد في الأول حديث المتعممين لا يقبل لهم صلوة أحكم إذا اختلف
حتى يتوضأ وفي الثاني حيث لا فطن وغيره لا تجزى صلوة لا يقرب القبل
فيها بأمر الكتاب العام لفظ ينفرها الصالح له أي يتناول له فخرج
به التكرار في الثبات مفردة أو مشتقة أو مجموعة أو اسم عدد لا يخرج
الأحاد فأنها ثلث أو اثنان على سبيل البذل لا الاستغراق نحو أكرم
رجلاً وتصلقه بمائة درهم وغيره يخرج به اسم العدد من حيث
الأحاد فأنها ينفرها بمصر كقوله ومثل التكرار المشتقة ^{الجماع} من حيث

إلا حاد كرجلين ومن العام اللفظ ^{الشرطي} الشغل في حقيقته أو حقيقته وبجاء
 أو بجاءه على الأرجح المنفرد من صحة ذلك ويصدق عليه الحد كما يصدق
 على ^{الشرطي} الشغل في أفراد معنًى واحد لأنه مع فريضة الواحد لا يصلح غيره
 والصحيح دخول الصورة النادرة وغير المقصودة وإن لم تكن نادرة من
 صور العام ^{محملة} في شمول الحكم لهما نظراً للعموم وقيل لا نظراً للمقصود ^{مثال}
 النادرة الفيل في حديث أبي أود وغيره لا ينبغي أن يخف أو جاز
 نصل فأنه في حقيقته والمباينة عليه نادرة ولا صح جوارها عليه ومثال
 غير المقصودة ونذكر بالفريضة كالو كلمة بشر عبيد فلان وفيهم من ^{يعتق}
 عليه ولم يعلم به والصحيح صحة شره أخذ من مسئلة ما لو وكلمة بشر ^{وهو صمد}
 عبد فاشترى يعتق عليه وإن قامت فريضة على قصد النادرة فقلت ^{بعض}
 أو قصد تنفياً صورة لم تدخل قطعاً والصحيح أنه أي العام قد يكون مجازاً
 بأن يفترن بالمجاز إذا لم يؤلفه فيصدق عليه ما ذكره كعكس المعبر به بها
 نحو جائي السور الرمادة ^{الزبد} وقيل لا يكون العام مجازاً فلا يكون
 المجاز عاماً لأن المجاز يثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه وهو نادر
 في المقتضى بآداه عموم بعض الأفراد فلا يراد به جميعها ^{اللفظية} كما في

المثال السابق من الاستثناء وهذا أي أن الجازم يعنى نقل المصنف عن بعض الغفلة
 كالقضية وهم نقلوه عن بعض الشافعية بأنواعه ما ذكره ولا يبيعوا إلا ^{هم}
 بالذهب ولا الصاع بالصاعين أي ما يمل ذلك أي كبل الصاع بمكيل القنا
 حيث قال المراد بعض المكيل المائنة وهو المعلوم لما ثبت من أن علقا الز
 عندنا في غير الذهب والفضة الطعم وعلى الأول يخفى عمومها ما ثبت عليه الطعم
 فيسقط تعلق الغفلة به في الباقي الجص ونحوه والحيث في سلم عن أبي عبد
 الحميد رضي الله عنه قال كنا نورد قمر المجمع فكانا نبيع صاعين بصاع فبلغ
 ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا صاعين ثم يباع ولا صاعين ^{عنه}
 حنظلة بصاعين ولا درهمان بدينارين والصحيح أنه أي المومنين عوارض
 الاضافه ونالها قيل والما أيضا حقيقة فكما يصدق لفظ عام ^{بصد}
 معنى عام حقيقة ذهبتا كان كمنه الإنسان أو خارجا كمنه المطر
 الغصبا لما شاع من نحو الإنسان نعم الرجل والمرأة نعم المطر والغصبا ^{المراد}
 شمولا لا مقيدا وقيل براءى بعض العرف في الذهب حقيقة لوجود ^{الناس}
 لتعدد فيه بخلاف الخارج والمطر والغصبا فلا يحمل غيرها في آخرها
 استعمال المومنين مجازا وعلى الأول استثناء في الذهب مجازا أيضا ^{على}

وعلى الآخرين الحد السابق للعام من اللفظ ويقال اصطلاحاً للمعنى
 اعم واخص واللفظ عام وخاص تفرقة بين الذاك والملا لولا اخص
 المعنى بافعل التفضيل لانه اعم من اللفظ ومنهم من يقول في المعنى
 عام كما علم مما تقدم وخاص فيقال لمعنى المشركين عام واعم واللفظ
 عام ولمعنى زيد خاص واخص واللفظ خاص وترك الاخص والعرض
 الكفاء بذكر مقابلهما ولم يترك واللفظ عام المعلوم مما تقدم حكاه
 الشيخ ما قبل ليظهر المراد ومدلوله اى العام في التركيب حيث الحكم عليه
 كلمة اى محكوم فيه على كل فرد مطابقة اثباتاً خبراً او كلاً نقياً او
 الام لا سيما نحو جاء عيسى وما خالفوا كرمهم ولا تهمهم لانه في قوة
 القضاء بعد افراد اى جاء فلان وفلان وهكذا فيما تقدم الى افرد
 وكما منها محكوم فيه على فرد دال عليه مطابقة ما هو في قوله محكوم
 فيه على كل فرد فرد دال عليه مطابقة لا كل اى لا محكوم فيه
 على مجموع الافراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل في البلد
 يحمل القنطرة العظيمة اى مجموعهم والالتفات لا سند لاي
 في النهى على كل فرد لان نهي المجموع يستل باثتها بعفهم ولم يترك

وهما الاعم والاعم

العلماء يستدلون به عليه قوله تعالى ولا تقلوا النفس التي حرم الله
 ونحوه ولا كل اى لا يحكم فيه على الماهية من حيث هي ومن غير نظير
 الى الا فواد نحو الرجل خير من المرأة اى حقيقة افضل من حقيقتها
 وكثيرا ما يفضل بعض افرادها بعض افراده لان النظر في العالم الافراد
 ودلالة اى العام على اصل المعنى من الواحد فيما هو غير جمع والثلاثة
 والاثنتين فيما هو جمع قطعية وهو عن الشافعي رحمه الله وعلى كل فرد
 مخصوصه طية وهو عن الشافعية لاحتماله للتخصيص ان لم يظهر
 مخصص لكثرة التخصيص في العمومات وعن الخنفية قطعية للزوم
 معنى اللفظ لا قطعاً حتى يظهر خلافة من تخصيص في العام ونحوه
 في الخاص وغير ذلك فيمتنع التخصيص بجز الواحد وبالقيلين
 على هذا دون الاول وان قام دليل على انقضاء التخصيص
 كما اذا كان المقصود من قوله تعالى ولا تقلوا النفس التي حرم الله
 ان كل نفس من جنس الانسان هي النفس التي حرم الله ولا يخصص
 من جنسها الخنفية لان ذلك لا ينافي مع قوله تعالى ولا تقلوا النفس التي حرم الله
 والاشارة بالباق لانهما لا يغنيان للاشتصاص عن قوله تعالى والواحدة
 والاثنتان فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة اى على اى حال

١٥٠ في أي زمان ومكان كان وخص منه المحصر فيرجع قوله تعالى وتقرأ
 الزنا أي لا يقرب كل منكم على أي حال كان وفي أي زمان ومكان ^{كان وقوله تعالى فاقبلوا المشركين أي كل مشرك على}
 منه البعض كاهل الذرة وعليه أي على الاستلزام الشيخ الامام والذكر
 كالامام الرائي وقال القرافي وغيره العام في الاشخاص مطلق في المذكور
 لا تنافي صيغة العموم فيها فاحص به العام على الاول مبين للمراد بما اطلق
 عليه هذا مسئلة في صيغ العموم كل وقد تقدمت والذي والتحق
 اكرم الذي بانيتك والتي فاتيكم كل آية وآية لك والتي ومن الشيطان
 والاستفهامية والوصولان وتقدمنا واطلقنا العلم بانتهاء العموم في غير
 ذلك ومتى للزمان استفهامية او شرطية نحو متى جئني متى جئتني اكرمك وآية
 وجهنا للملأان شرطية نحو اين اوصيتا كنت آتاك وتزيد اين بالاستفهام
 نحو اين كنت ونحوها جمع الذكر والنكر والاستفهامية والشرطية والوصولية
 وقد تقدمت وجميع خروج القوم جاء وانظر المصنف فيها بانها انما انضمت
 الى صيغة فالعموم من المضاف اليه ولذلك شطب عليها بعد ان كتبها عقب
 كل هذا وقوله كما لا سنوي ان آيا ومن الوصولتين لايمان مثل مررت بآيم
 قام ومررت بهن قام اي بالذي قام صحيح في هذا التمثيل ونحو ما قامت فيه

قرينة المخصوص لا مطلق للعموم حقيقة لتبادره الى الذهن وقيل للمخصوص حقيقة
 او للمواحد وغير المجموع والثلاثة او الاثنين في الجمع لانه المتيقن والعموم مجاز قبل
 شذوذه بغير العموم والمخصوص لانها تستعمل لكل منهما والاصل في الاستعمال حقيقة
 وقيل بالرفق اي لا يدري انه حقيقة في العموم ام في المخصوص ام فيهما والجمع
 المعرف باللام مخوف قد افلح المؤمنون او الاضافه نحو يوصيكم الله في اولادكم
 للعموم مالم يتحقق عهد لتبادره الى الذهن خلافا لدويهاشم في نفيه العموم
 عنه مطلقا فهو عنده لجنس الصادق ببعض الافراد طافى تزوجت النساء
 وملك العبيد لانه المتيقن مالم تقوم قرينة على العموم طافى الابنيت وخلافا
 للامام الحرمين في نفيه العموم عنه اذا احتمل معهود فهو عنده باضمال العهد
 من دونهين ويثبت العموم حتى تقوم قرينة اما اذا تحقق عهد في اليجرا وعلى
 العموم قبل افراده مجموع والاكثر احاد في الاثبات وغيره وعليه انه ينفي
 في استعمال القرآن فهو الله يحب المحسنين اي يشيكل المحسن ان الله لا يحب
 الظالمين اي كلانهم بان يعاقبهم ولا تطوع المكذابين اي كل واحد منهم
 ويؤيده صحة شيئا الواحد منه نحو جاء الرجاى الاذيا ولو كان معناه جاء
 كل جمع من جموع الرجاى لم يصح الا ان يكون منقطعا نعم قد تقوم قرينة

قرينة على ارادة المجرع نحو رجال البلد يعملون الصنعة العظيمة
 اى مجموعهم والاول يقول قامت قرينة الاحاد في الآيات المذكورة
 ونحوها والمفرد المسمى باللام مثله اى مثل الجمع المسمى بهما في انه
 للعموم مالم يتحقق عصب لتبادره الى الذهن نحو واحد الله البيع
 اى كل بيع وخض عنه الفاسد كالتراخلافا للامام الرازي ونفيه
 العموم عنه مطلقا فهو عند الجنس الصادق ببعض الافراد
 كما في لبست الثوب وشربت الماء لانه المتيقن مالم تقم قرينة
 على العموم كما في ان الانسان لفي خسر لا الذين آمنوا وخلافا
 للامام الحرمين والغزالي في نفيها العموم عنه اذا لم يكن واحدا
 بالثناء كالماء نزل الغزالي اى يتميز واحده بالوحدة كالرجل اذ يقال
 رجل واحد فهو في ذلك للجنس الصادق ببعض نحو شرب الماء
 ورأيت الرجل مالم تقم قرينه على العموم نحو الدينار خير من الدرهم
 اى كل دينار خير من كل درهم وكان ينبغي ان يقول يتميز بالواحد
 بدل ان يكون قيدا فيما قبله فان الغزالي قسم ما ليس واحدا
 بالثناء الى ما يتميز واحده بالوحدة فلا يعر الى ما لا يتميز بالثناء

فيتم التمييز واحدة بالناء كالتبر كما في حديث الصبيحين الذهب
 بالذهب بيا ^{الاستلزام} الا هاء و هاء و البر بالبر بيا الا هاء و هاء و الشيع
 بالشيع بيا الا هاء و هاء و التمر بالتمر بيا الا هاء و هاء و كان
 مراد امام الحرمين حيث لم يمثل الابدان يميز واحدة بالوحدة
 ما ذكره الغزالي اما اذا تحقق عهد ضه فاليه جزمنا و المفرد
 المضاف الى معرفة للعموم على الصحيح كما قاله المصنف
 في شرح المختصر يعني ما لم يتحقق عهد نحو فليحد الذين
 يخالفون عن امره اى كل امر الله و خص منه امر الذنب
 و التكرار في سياق النفي للعموم و ضمنا بان تدل عليه
 بالمطابقة كما تقدم من ان الحكم في العام على كل فرد
 مطابقة و قيل لزوما و عليه الشيخ الامام و الدامض
 كالحقيقة نظرا الى ان النفي او الدلالة هي و يلزمه نفي كل فرد
 فيؤثر التضييق بالنية على الاول دون الثاني نصا ان
 ثبت على القبح نحو لرجل في الدار و ظاهره ان لم يكن
 نحو ما في الدار رجل فيجوز نفي الواحد فقط و لو زعم

زبد فها من كانت نصا ايضا لما تقدم في الحروف ان من ثاوي لتضيق العموم
 قال امام الحرمين والنكوة في سياق الشرط للعموم فممن بانني بالاجازة فلا
 يختص بالي قال المصنف مراده العموم البدلي لا الشكلي اي بقرينة المثال
 اقوال وقد تكون للشمول نحو وان احدهم المشركين استجارك فامرته ان كل
 واحد منهم وقد يتم اللفظ عرفا لا لغويا ^{ان اللفظ الدال على العموم} اي مفهوم الموافقة بقضية اللول
^{ان الدلالة على التخصيص غير ثابتة} المسادر على قول تقدم نحو فلا تقل لها ان الذي ياكلون اموال
 البهائم الاية فيلحقها العرف الى تحميم جميع الاذيات والاثلاثات
 واطلاق الفحوى على مفهوم الموافقة بغير خيل وما تقدم للاول منه صحيح
 ايضا لما شى عليه البيضاوي وصحرت عليكم امها تم نقله العرف من تحميم
 المعية الى تحميم جميع الاستناعات المقصودة من النساء من الوطء ^{فقد}
 وسياق قولانه بجملة او عقلا كثر تيب الحكم على الوصف فانه يفيد عليه ^{صنف} الد

الحكم لاسيما في القياس فيفيد العموم بالعقل على معنى انه كلما وجدت
 العلة وجد العلول مثله اكرم العالم اذا لم تجعل اللام فيه للعموم ولا العهد ^{بدرجته للمعنى}
^{ويكون الدلالة على التخصيص انما هي} وكفهم المخالفة على قول تقدم ان دلالة اللفظ على ان ماعدا المذكور
 بخلاف حكمه باللفظ المعبر عنه هنا بالعقل وهو انه لو لم ينف المذكور الحكم عما عدا

لم يكن لذكره فائدة كافي مديته الصحيحين مطلقا ^{دور} ^{سواء في} ^{نحو} أي خلاف مطلق غير
 والخلاف في أنه أي المفهوم مطلقا لا لعدم ^{للفظ} أي عائد إلى اللفظ والنسبة
 أي هل يسع عاما أو لا بناء على أن العموم من عوارض الالفاظ والمعاني أو
 الالفاظ فقط ^{وأيما من} ^{حرمة} ^{المعنى} ^{فهو} ^{شأن} ^{الجميع} ^{صحة} ^{عند} ^{المذكور} ^{بما} ^{تقدم}
 من عرف ^{أن} ^{صاحبه} ^{منطوقه} ^{أو} ^{عقله} ^{والخلاف} ^{في} ^{أن} ^{العموم} ^{بالعرف}
 والخالفه بالعقل تقدم في مبحث المفهوم ^{بما} ^{هذا} ^{على} ^{أن} ^{المتأخرين} ^{على} ^{قول}
 ولولا ذلك بدل هذا في قول لا قلت كان اخصر وأوضح ومعي ^{والعموم} ^{الاستثناء}
 فكل ما صح الاستثناء منه ما لا يصر فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى وقد صح
 الاستثناء من الجمع الموزع ^{وغيره} ^{بما} ^{تقدم} ^{منه} ^{الصحيح} ^{بما} ^{جاء} ^{الزائد} ^{وأن}
 يقع العموم ^{فيما} ^{يجب} ^{الاستثناء} ^{منها} ^{قرينة} ^{على} ^{العموم} ^{ولم} ^{يصح} ^{الاستثناء} ^{من} ^{الجمع} ^{المذكور}
 إلا أن تخصص نفع في ما يخصه ^{بما} ^{تقدم} ^{منه} ^{الزائد} ^{منهم} ^{لأنه}
 المصنف ^{منه} ^{الخاتمة} ^{ويصح} ^{بما} ^{جاء} ^{الزائد} ^{بالرفع} ^{على} ^{أن} ^{الاصطفا} ^{بمعنى} ^{غير}
 كافي لو كان فيها ^{الهيئة} ^{الاله} ^{لفظا} ^{والاصح} ^{أن} ^{الجمع} ^{المذكور} ^{الاثبات} ^{لحق}
 فباء عبدة ^{لزيد} ^{ليست} ^{بعام} ^{فيجمل} ^{على} ^{أقل} ^{الجمع} ^{ثلاثة} ^{أو} ^{أكثر} ^{لأنه} ^{المحقق} ^{وقيل} ^{أنه}
 عام لأنه لا يصدق بانكر يصدق بجمع الأفراد ^{وبما} ^{بينها} ^{فيجمل} ^{على} ^{جميع} ^{الأفراد} ^{والاستثناء}

لا تزلزلوا حواصلي

وَيَسْتَشْنِي مِنْهُ أَهْلُ الْأَحْوَاطِ مَا يَمْنَعُ مَا نَعَى لِمَا فِي سَائِبِ رَجَالٍ فَمَا أَقْبَلَ الْجَمْعُ
قَطْعًا وَالْأَصَحُّ أَنَّ أَقْلَ مَسْجِدِ الْجَمْعِ كَرَامَةِ مُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ لَا اِئْتِانَ وَهُوَ
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَالثَّوْنِ أَدْلِيَّةٌ إِنْ تَوَبَّأَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمْ إِلَى عَاشَةِ
وَحَفْصَةَ وَلَيْسَ لَهَا الْأَقْبَلَانِ وَأَجِيبْ بَابَ ذَلِكَ وَخَوِّهِ مَجَازَ لِبَارِئِ الْأَيْدِ
عَلَى الْأُنْبِيَاءِ دُونَهَا إِلَى اللَّهِ هُنَّ وَالْأَعْلَى إِلَى الْمَجَازِ فِي الْآيَةِ كَرَاهَةِ الْجَمْعِ
بِأَيِّ تَشْبِيهِتٍ فِي الْمَضَافِ وَتَضَمُّنِهَا لِلْأَشْيَاءِ الْوَاحِدَةِ بِخِلَافِ نَحْوِهَا
عِنْدَ الْكَلَامِ يَنْبَغِي عَلَى الْخِلَافِ مَا لَوْ أَنَّ الْأَوْسَ بَدَّلَ بِمَعْنَى الْكَرْبِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَسْتَحْتَمِلُ

ارادوا ان يقطعوا ازاله عنهم قطعاً ولا يبالوا بالشرع المعروف للامم
فقط وانما الغرض في ايجاعهم من اجل الشرع المعروف للامم
ان يبالوا بالشرع المعروف للامم

[illegible][illegible]

الكتاب اقرى سماء مع المصنف
واعلان اقرى سماء مع المصنف
جلان لايتا سماء مع المصنف
فلا تفرق ان اقرى سماء مع المصنف
فلا تفرق ان اقرى سماء مع المصنف
فلا تفرق ان اقرى سماء مع المصنف

فلا تفرق بين
فلا تنس جمع الفقه والجمع ان الامر بالامر
والجمع واحد وصدر الجمع والناس بالنظر الى صم
الامر جمع الفقه والفقه

والصحة العامة
الجميع العلة والكلية
المصلحة العامة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ثلاثة لكن ما شذبه به مجموع الكثرة مخالف لطباق الخفاة على ان اقله
 احد عشر فلذلك قال المصنف الخلاف في جمع القلة في شاذ في العرف
 اطلاق وراحم على ثلاثة لا قال الصنف الهندس الخلاف في عموم جمع المنكر
 في جمع الكثرة والاصح انه ان الجمع يصدق على الواحد بما لا استمالا فيه
 حقوق الرجل لا مائة في قد برزت رجل اثنين للرجل لا استواء
 الواحد والجمع في كراهة التبج له وقبل لا يصدق عليه ولم يستعمل في
 والجمع في هذا المثال على باب له لان من برزت رجل تبذر فغير عادة
 والاصح تعميم العام بمعنى المدح والذم بان سيق لاحدهما ان لم يبين
 / انه الزم المروق لغيره

الحمد لله الموفق للصواب

فانما عارضة فحينما جاز الى مرجع سببها

عام اف لم يبق لذلك اذ ما سبق له لا يلائم نعيمه فان عارضة العام المذكور
 لم يعم في ما عارض فيه جمعا بينهما وقبل لا يعم مطلقا لانه لم يبق للنعيم وثالثها
 يعم مطلقا كغيره ويتطلب عند العارضة الى المرجع مثله ولا يعارضه ان الابرار
 في نعيم وان الفجار في عذاب وبع العارضي والذين هم لغرضهم حافظون
 الا على ارضهم او ما ملكك ابا نهم فانه وقد سبق للمدح يعم نظامه
 الاختصاص بملك البيه جمعا وعارضة في ذلك ان يجمعوا بين الاختصاص
 فانه ولم يبق للمدح شاعرا لجمعا بملك البيه فخل الا على من ذلك بان لم يرد
 تناوله له او اريد ويرجع الثاني عليه بانه يجوز والاصح نعيم نحو لا يستوفون
 من قوله تعالى اني لان مؤمنين لان فاسقا لا يستوفون لا يستوفون محاب
 النار واصحاب الجنة فهو لفي جمع وجوه الاستواء الممكن نفيها لنفي الفعل
 المنفي المصدر مكررا قبل لا يعم نظر الى ان الاستواء المنفي هو الاشتراك
 بعض الوجوه وعلى النعيم يستفاد منه الآية الاولى ان الفاسق لا يلي
 عقد النكاح رحمه الله انية ان المسلم لا يقتل بالذم والخالفة السلبي
 الخفية والاصح نعيم فلو لا اكلت من فوكك والله لا اكلت فهو لنعيم
 جميع المأكولات بنوع جميع افراد الاطعمة المتعلق بها وقيل وان اكلت

وإن أكلت فزوجي طالق مثلاً فصول المنع من جميع الماء كولات
 فيصح تخصيص بعضها في المسائلين بالنية ويصدق في إرادته
 وقال أبو حنيفة لا تعيم فيها فلا يصح التخصيص بالنية لأن النفي
 والمنع لحقيقة الأكل وإن لزم منه النفي والمنع لجميع الماء كولات
 حتى يثبت لواحد منها اتفاقاً ^{ففي حديث} أما اعتبر المصنف في الثانية بقل
 على خلاف تسوية ابن الحاجب وغيره بينهما لما فهمه من أن
 عموم النكحة في سياق الشرط بدلي كما تقدم عنه وليس الأمر
 كما فهم دائماً لما تقدم من مجيئها للشمول لا المقتضى بكسر الظا
 وهو ما لا يستقيم من الكلام لا يتقدّر أحد أمور ^{لأنه وإن أصدره المشركين الآدم} يستقيم
 بفتح الصاد فإنه لا يعم جميعها لاندفاع الضرورة بأحدها ويكون
 مجزئاً ^{وإنما يثبت} بينهما يتعين بالقرينة وقيل يعبرها حدراً من اللجمال
 مثاله حديث مسند الخصاصم الآتي في بحث المجلد رفع عن
 أمه الخطاء والسيان فلو قو على لا يستقيم الكلام بدق
 تقدير المؤاخاة أو الضمان أو نحو ذلك فقد زنا المؤاخاة
 لفهمها عرفاً من مثله وقيل يقدر جميعها والعطف على العام ^{بمعنى يعم}

فانه لا يقتضي العموم في المعطوف وقيل يقتضيه لوجوب مشاركة

المعطوف للمعطوف عليه في الحكم وصفته قلنا في الصفة

ممنوع مثاله حديث ابي داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر

ولا دونه في عهده قيل يعني بكافر خص

منه غير العربي بالاجماع قلنا لا حاجة الى ذلك بل يقدر مجرب خص منه

والفعل المشتبك دون كان ونحو كان يجمع في السفر مما قرن بكاف

فلا يعم اقسامه وقيل يعمها مثالا الاول حديث بلال ان النبي صلى

عليه وسلم صلى داخل الكعبة روى الشيخان والثاني حديث انس

ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين في السفر وراه

النجاري فلا يعم الاول الفرض والفعل ولا الثاني جمع التقديم والتأخير

اذ لا يشهد اللفظ باكثر من صلاة واحدة وجمع واحد يستحيل

وقوع الصلاة الواحدة فرضا ونفلا والجمع الواحد في الوقتين

وقيل يعمان ما ذكرهما الصديقان بطل من قسم الصلاة والجمع

فقد استعمل كان مع المضارع للتكرار كما في قوله تعالى في قصة

اسمبل عليه الصلاة والسلام وكان يأمر اهله بالصلاة

والزكاة وقوله لم كان حاتم يكرم الضيف ونحو ذلك جرى العرف
 ولا المعلق بعلة فانه لا يعم كل محل وجدت فيه العلة لفظا لكن
 يعمه قياسا وقيل يعمه لفظا مثاله ان يقول الشارع حرمت
 الخمر لا سكارها فلا يعم كل مسكر لفظا وقيل يعمه لذكر العلة فانه
 قال حرمت المسكر خلافا لزامي ذلك اي العموم في المقتضى وما بعده
 كما تقدم والاصح ان ترك الاستفصال في حكاية الحال ينزل منزلة
 العموم في المقال كما في قوله صلى الله عليه وسلم لغيلان ابن
 سلمة الثقفي وقد أسلم على عشر نسوة أمسك أربعاً وفاقى
 سائرهن رواية الشافعي وغيره فانه صلى الله عليه وسلم لم
 يستفصل هل تزوجهن معا أم تبا فلولا ان الحكم يعم الحالين
 لما أطلق الكلام لامتناع الإطلاق في موضع التفصيل المستأنف
 إليه وقيل لا ينزل منزلة العموم بل يكون الكلام مجمولا وسيلة
 تاويل الخيفة أمسك بأبنتي نكاح أربع منهن في المعية
 واستمر على الأربع الأول في الترتيب والاصح ان نحو يا أيها
 النبي اتق الله ويا ايها المنزل قم الليل لا يتناول الأمة من

حيث الحكم الاختصاص الصيغة به وقيل يتناولهم لأن امر القدر
 امر لا يتبعه معه عرفا كما في امر السلطان الأمير يفتح بلد أو رد العدو
 واجيب بان هذا فيما يتوقف لأمر به على المسلكة وما نحن فيه
 ليس كذلك والأصح ان يخويا اي الناس يشمل الرسول عليهما السلام
 والسلام ان اقترن بقول وقيل لا يشمله مطلقا لانه ورد على
 لسان التبليغ لغيره والثالث التفصيل ان اقترن بقول فلا يشمله
 نظيره في التبليغ والاشتماله والأصح انه اي يخويا ايضا الناس
 نعم العبد وقيل لا يعمه لصف منافعه الى سيده شعاقلنا وغير
 اوقات خفيق العبادات والكافر وقيل لا بناء على عدم تكليفه
 بالفروع ويتناول الموجودين وقت وروده دون من بعدهم
 وقيل يتناولهم ايضا مساواتهم للموجودين في حكمه اجماعا قلنا
 بدليل اخر وهو مستند الاجماع لا منه والأصح ان قوله الخليفة
 تتناول الاناث وقيل تحصى بالذكر وعلى ذلك لو نظرت
 امرأة في بيت اجنب جلت رصتها على الأصح لحديث مسلم
 تطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم أن يفتقروا عينه قيل

ويظهر من كلامهم من
 كتبهم
 انهم
 انهم

وقيل لا يجوز لان الملة لا يستتر منها ولا يصح ان جمع المذكر
 السالم كالمسلمين لا يدخل فيه النساء ظاهرا وانما يدخل تقية
 تغليباً للذكور وقيل يدخلون فيه ظاهرا لانه لما كثرت الشرع
 مشاركتهم للذكور في الاحكام لا يقصد الشارع بـ^{الذكر} خطاب
 قصر الاحكام عليهم ولا يصح ان خطاب الواحد يحكم في
 مسئلة لا يتعداه الى غيره وقيل يعم غيره عادة لجران عادة
 الناس بخطاب الواحد وادارة الجمع فيما يتشاركون فيه
 قلنا مجاز يحتاج الى القرينة ولا يصح ان خطاب القرآن
 والحديث بيا اهل الكتاب نحو قوله تعالى يا اهل الكتاب لا
 تغلوا في دينكم لا يشمل الامة وقيل يشملهم فيما يتشاركون
 فيه والاصح ان المخاطب بكسر الطاء داخل في عموم خطابه
 ان كان خيرا نحو والله بكل شئ عليم وهو سبحانه وتعالى عالم
 بذاته وصفاته لا امر كقول السيد لعبده وقد احسن اليه
 من احسن اليك فالكلمة بعد ان يريد الامر نفسه
 بخلاف المخبر وقيل يدخل مطلقا نظر الظاهر اللفظ وقيل لا يدخل

مطلقا بعد ان يؤيد الخطاب نفسه الابقرينه وقلا النوع
في كتاب الطلاق من الروضة انه الاصح عند اصحابنا في
الاصول ^{باصول} وصح المصنف الدخول في الامر في مجيئه بحسبها

ظهر له في الموضعين والاصح ان نحوخذ من اموال الصداق
بقتضى الاخذ من كل نوع واحد وتوقف الامدق من تخرج

واحد من القولين والاول ناظر الى ان المعنى من جميع الا
موال والثاني الى انه من مجموعها التخصيص مصدر

فخصص بمعنى خص فقر العام على بعض افراده بان لا يراد منه البعض
الاخر ويصدق هذا بالعام المراد به المخصوص لانعام المخصوص وتدل

لما قال من قول ابن الحاجب مستماتة لان مع العام واحد وهو طمس
الافراد والقبول لم التخصيص حكم ثبت لمتعدد لفظا او معنى كالقول

نبت بهذا على ان المخصوص في الحقيقة احكم وان المراد بالعام هنا ما هو
اعم من المحدود به سابق فالمتعدد لفظا نحو فاكند المشركي وخص من

الذي وخو وتعم كقولهم فلا تقل لها فتن سارا انى الا الايام وخص
منه حسن الوالد بدني الولد فانه جاز على ما يحق انفراد غيره والحق جواره

وقيل لا بل يمثل بالافدين

تدعى

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

انما هو انما هو

نقطة ان المخصص

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

الصدق بالعام

جمعا اه ان مخصوصا بافاده معن الجمع فلا بد ان من يستعمل معناه فلا يصح التمثيل به ولا ان كلامه يقتضيه ان تخصيصه بمجموع لا يخلو
والفهم انهم الخبيث الجمع لا يخلو الى واحد لانها مفردان وليس كذلك كقوله اه على صورته نظر بقوله يجوز ان يقول اه افراده الخ لا يخلو
ثم الظن ان الغير شامل للمثنى فيفيد جواز تخصيصه الى واحد على القول الاول فيجب ان يثبت اه فيصير اخرج الاقل ما صدقات
العام وان كان الباقي محصورا دون النصف والاكثر وان كان الباقي غير محصور بخلافها على القول الذي قبله ولذلك يجب ان يحاط بما
متعاربان اه لتعارضهما في الباقي غير محصور وهو قريب من مدلوله وقد فسر بما فوق النصف انما يطالع عليه اذا علم عدد افراد
العام بخلاف عدم الحصر فيها متباينان متضادان
بان المراد بعد من نفس انهم بقدره وتوقف
القرب المذكور على العلم بالتفصيل بعد
ممنوع وعلى الاجمال غير مفيد في مرادنا لا
لا حكاه اه فالعام المخصوص حقيقة لا استعماله
في ما وضع له اولاه هذا الحكم الى افراده مجاز
ان كان التخصيص موقفا والاول هو حقيقة
لان الاسناد الى الباقي بعد التخصيص لا الى
الجميع بخلاف العام المراد به المخصوص فان الاسناد
الى المراد به حقيقة ونفس مجاز كما بينه بقوله
بل كل الخ في بل هو كل اه فيجوز ان العام
المراد به المخصوص صادف على نحو هذا وانك
مع انه ليس بكل الا ان يقال مراده انه شبه بالكل
في ان يكون افراد كما شبه عليه ثم بقوله مراد
قوله اه من مراده من الخ في واقع لان مراد
مجموع الافراد لا كل منها فلا يصح على كل
منها حمل الكل على جنس ثمة تأمل نظر الحقيقة
اشارة الى علاقة المجاز والمجازية مصدر الجزع
او الخ في وكل منها صحيح لكن المتعمل فيه ليس
بجنس في له حقيقة في جمعه ما في الثاني ان فلذلك
المجازية عنه بالعام في قوله هذا الجمع وفي
ما في لقيامه ببيان تلك اللفظة العدد والحق الحقيقة
الى المجاز في على خلاف اه ارجا ربا على خلافه
حسب الظن ولان قوله الخ من حيث ان الخ
الى توجيهه تأمل ان القوة تحتها يا الله

جواز اه التخصيص الى واحد ان لم يكن لفظ العام جمعا كمن والمفرد المجازي الالف

واللام في الى اقل الجمع ثلاثة او اثنين ان لان جمعا لا سلبا والسماء وقيل

يجوز الى واحد مطلقا نظر في الجمع الى ان افراده اعداد كغيره وشذ المنع

الى واحد مطلقا بان لا يجوز الا الاقل الجمع مطلقا وقيل بالمنع الا ان

يبقى غير محصور فيكون محققا ان يبق في من مدلوله ان العام

قبل التخصيص فيجوز من والاخير ان متعاربان والعام المخصوص عموم

مراد تناولا لا حكما لان بعض الافراد لا يشمله الحكم نظر المخصوص

العام المراد به المخصوص ليس عموم مراد انا حكما ولا تناولا بل هو كل

من حيث ان له افراد الجبب الاصل استعمال في جزء في او فرد منها ومن ثم ان

من هنا وهو انه كل استعمال في جزء في من اجل ذلك لان مجازا قطعاً

نظر الحقيقة الخ ثمة مثاله قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان نعم بن

مسعود الاشجعي لقيامه مقام كثير في تنبئهم المؤمنين عن ملاقاته الى

سفيان واجمابه ام يحسدون الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجمع

ما في الناس من الخصال الجميلة وقيل الناس في الآية الاولى وقد من عبد

القيس وفي الثانية العرب وتصح في قوله كل على خلاف ما قدمه من ث

في الاول اه عطف على معلول كان ولم يوكلا سره منفصل لكان الفصل فهو ما ذكره عند قوله العام المخصوص الى الان تع الشارح
بقوله ومن ثم مشعر بان كلامه ابتدائي ثم انه اشار بقوله انه الى بيان حاصل المعنى لا الى ان مع كنهه محذوف هنا حتى يحذر ان لم يسمع
حذف الموصول المرفق هو بعض الصلة وتو قال الاشبه فهو حقيقة الى لكان أولى كما جاز من القيد به اه فيه مسأحة ضرورة
ان القيد خارج عن القيد والمادة ان التقيد به جزئيه فليعتبر العدم بالنسبة الى القيد فمعظم الكرم بنى نعم العلماء اكرم جميع
العلماء منهم ويحتمل عليه انه انما لم يوكلا التقيد مقدما على التعميم وهذا بخلاف العبارة وانما يستلزم عدم كونه انعام مخصصا له الا
بحسب النظم في تناول ان شمول العام للمقتضى في معنى الجموع حقيقة او باعتبار الافتقار عليه من حيث الحكم في تناول لهذا

اشارة الى رد دليل الاول بان قياسي مع الفارق

ويجوز عليه انه اراد مصاحبة للآخر في تناول

العام الذي موجودة بعد التخصيص ايضا او

في تناول الحكم لضعفه انه ليس بمعار كون لفظ

العام حقيقة بل هو سببه كونه الاستناد

حقيقة فحاصل ان الاستناد بعد التخصيص

محاذ في لانه يتبين اه قد يقال نظير جار

في عناه اذ يفهم قبل ذكر الصفة انه اراد

بالعام جميع ما صدق به وبعده انه اراد

به الموصوفين فقولنا الان فانه يفهم الى

منعرج على ان الاخراج في المشتق من الحكم

لا اللفظ والمجازية متوقفة على الثاني

وقيل لانه اه هذا القول اخضعه مع

القول بكونه حقيقة ان خصي بالاستقلال

فان الذي خصي بلفظ مستقل محال على ما سبق

حقيقة على هذا قال الاكثر حجة اه وقد

يستدل على محتمية ما لا لانه على فانه لا يتوقف

على دلالة على آخر والازم الدور والحكم وبما

بانه دور مع فيجوز تدقق كل على الاخر

لكن يتجه عليه ان التنازل بعد التخصيص

هو الدلالة على غير الخرج فلا دور

نسخة باعتبارها بلا نون مضاعفة هو احسن والاكثر مجازا لمطلقا لاستعماله

ان يكون في معنى

في بعض ما وقع له أولا والتنازل لهذا البعض حيث لا تخصيص انما كان

المجموع على البعض في معنى

حقيقيا لمصاحبة البعض الآخر وقيل مجازا ان استثنى منه لانه يتبين

والدلالة على ان التنازل في معنى

بلا استثناء الذي هو اخرج ما دخل انه اراد بالاستثنى منه ما عدل الشئ

وليس كذلك ولا يجزى ان التخصيص انا هو باعتبار

بجلا في الاستثناء مع الصنف وغيره فانه يفهم ابتداء ان العدم

الحكم واما اللفظ فاستعمل في الجمع فلا وجه لتناول اللفظ

بالنظر اليه فقط في العام المخصص قال الاكثر حجة مطلق لا استدلال

الباء الى ان قوله ان التنازل في معنى

وقيل مجازا ان خصي بلفظ لا يعقل بلان

اللفظ فالعدم بالنظر اليه فقط

هذا
ان يكون في معنى
المجموع على البعض في معنى
والدلالة على ان التنازل في معنى
ان التنازل في معنى
وليس كذلك ولا يجزى ان التخصيص انا هو باعتبار
الحكم واما اللفظ فاستعمل في الجمع فلا وجه لتناول اللفظ
الباء الى ان قوله ان التنازل في معنى

شبه المتناقضات قال لا نه تناقض حقيقة اما لما بين من الاجوبة كما قيل واما لانه مشروط بانحاء الموضوع في التناقض او
لاشأن له بفضيحه من حيث هو كذا ليس كذلك كما يقول ^{شبه} يثبت التناقض اه المراد بالثبوت الدخول والنفي الاخر في نفي الغرض الموجب
والسالب ولذا لم يقل او بالعكس بل ان تصوير شبه التناقض باذكر بعض على ان حكم المستثنى من كونه واما على مقابله فيقال حيث
يذكر حكم من حيث الدخول في المستثنى منه وليكت عنه من حيث الاستثناء وان شبهه جار في باقي التخصيصات المتصلة
مثلا يقال في اكرم العلماء العالمين انه يثبت غير العاقل منهم في حين العلماء ثم ينفي بالصفة بطل بق المعنوم وجوابه كجواب الاستثناء
ولا يلحق اصلا اه اي بحسب الحقيقة فلا بد ان مناف لما بين من ان الاستثناء من الاثبات ينفي لانه مني على الظن وقال الاكثر

وربما يستلزم عود الفرية خطأ شئت الجارة
الانصاف الى النصف فيكونه المخرج هو
الربيع وبانه مخالف لقوله اصل العربية بانه
اخرج بعضه عنها وبكس الجواب عن الاول
ما بين الغرض عائد الى الجاسية معناها الحقيقي
بالاستخدام وعنه الثاني بان الاخر قد يكون
او يمنع النزع عنه الدخول هذا قيل فيقول ان
يراد بالعشرة جمع احوادها ويكونه نسبة
الحكم اليه مجازا والاثلاثه قرينة وفيه مخالفة
للقوله ان لا يلا هذا العربية ولقد فهم الاستثناء
من الاثبات نفي وبالعكس الا ان يفكر لا ذكرنا
وقال ان التناقض اعم من علمه لزوم كما في شانه
للعد لان مراتب الاعداد لا يقف عند حد
وعود العود الى اكم في قوله على عشرة الا
نصفه وبكس التزام الاول جعلها موصوفة
بالوضع النوعي والجواب عن الثاني بان
الغرض فيه بمنزلة زاد زيد حين جعله شانه
ان في اصله ما ذكره في نحو لا اله الا الله وما
احد في الدار الا زيد فكله ما ذكره

بيان المراد بقوله والاصح وناقلا بان الحاسب ان المراد بعشرة في قوله
ثم ينفي صريحا وكان ذلك اظهر في العدد لتوصيفه في احواده ونحو ذلك فيه
يبين المراد بقوله والاصح وناقلا بان الحاسب ان المراد بعشرة في قوله
ثم ينفي صريحا وكان ذلك اظهر في العدد لتوصيفه في احواده ونحو ذلك فيه

شأنه على عشرة الاثلاثه العشرة باعتبار افراد اى الاحاد جميعها ثم
اخرجت ثلاثة بقوله الاثلاثه ثم بعد الى الباء وهي بمعنى تغديرا وان كان
الاستثناء قبله اى قبل اخرج الاثلاثه ذكرنا فلكانه قال له على الباء متى
اخرج منها ثلاثة وليس ذلك الا لاثبات ولا نفوا اصلا فلا تناقض في
قال الاكثر المراد بعشرة في ما ذكره بصفة والاثلاثه قرينة لذلك ببيان اربعة

الجزء باسم الظل مجازا وقال انما نحن ابر بكر الباء ثلاث عشرة الاثلاثه
اى معناه بابر اسهيه تفرق وهو سبه ومركب وهو عشرة الاثلاثه ولا
نفي ايضا على القولين فلا تناقض ووجه تضيح الاول ان فيه توفية بتمام
من ان الاشياء اخرجت بخلافها ولا يحسن المستغرق بان يستغرق المستثنى

لشد وذا انما يدل انما نقله القر في عه المفضل لان طمعه مني قال
لا مرية انت طالق ثلاثا الاثلاثه انه لا يقع عليه طلاق في احدى
الا ما ليكي بخلاف عبيد اى احزاب الانبياء وعمر بن عبد الله بن الخطاب
ففيه خلافه شين كره الشتم ان يقع ذلك

المراد بعشرة في قوله
ثم ينفي صريحا
يبين المراد بقوله
شأنه على عشرة
اخرجت ثلاثة
الاستثناء قبله
اى قبل اخرج
الاثلاثه ذكرنا
فلكانه قال
له على الباء
متى
اخرج منها
ثلاثة
وليس ذلك
الا لاثبات
ولا نفوا
اصلا
فلا تناقض
في
قال الاكثر
المراد بعشرة
في ما ذكره
بصفة
والاثلاثه
قرينة
لذلك
ببيان
اربعة

من ان الاشياء
اخرجت بخلافها
ولا يحسن
المستغرق
بان يستغرق
المستثنى
لشد وذا انما
يدل انما نقله
القر في عه
المفضل لان
طمعه مني
قال
لا مرية انت
طالق ثلاثا
الاثلاثه انه
لا يقع عليه
طلاق في احدى
الا ما ليكي
بخلاف عبيد
اى احزاب
الانبياء
وعمر بن عبد
الله بن الخطاب
ففيه خلافه
شين كره
الشتم ان يقع
ذلك

ولا يجوز ان يكون اكثر من واحد بعد الاكثار وهو غير جائز وجوز في غير الاكثر لانه ليس كثيرا سيما الاقل عقد صحيح بل يشل العقد
من حيث الاحاد كلام القاضي صحيح في الشكول وهو بعيد وقد يقال الفرق بين العقد وغيره ما لا وجه له لان كل مرتبة من العدد
منه في نواحي مركبة من الوحدات فاما في اي من تلكها فلا تأويل للمستثنى منه بقية التفسير لانه المستثنى والام تعد الآية شيئا
لان معناها في كل موضع فهم زمانا طويلا لازمانا طويلا خلافا للقاضي ثم انه يحتاج اليه للقولين الاخرين لا للملحق فقط وهو
ظاهري والاستثناء من التبع اي من ذي التبع والاشياء وانما من مانع لقول الفقهاء والله لا يبي ثوبا الا الكفان
فقد عرفت ان ما لم يرد فيه شيء اذ مقتضاه الحنفية ان لم يلبس الكفان وقد يجاب بان الاثبات بحسب المقصود من التبع وهو هنا من غير
من لبس الثياب فالمقصود بالاثبات اباة لبس الكفان لا التزام لبسه ليحذف بالتركيب اذ في الاستثناء عبارة الصفة
الا ان الاثبات والتبع ليسا صريحين كالاستثناء
لان احدهما صريح والآخر ضمني بل يحس في
له مفهوم مخالفة ومن هذا يعلم انه يجوز ان
يكلف مخالفة الج حنيفة رضى الله عنه هنا
مبني على الكارة مفهوم مخالفة الاما يذكره
بعده ومعنى الخ فتأمل ان الوقت

سواء كان
بالاجماع
على ما لا
يختلف

القولين ولم ينفذ بذلك من نقل الاجماع على امتناع المستثنى كالامام الرازي
والآدمي قبل ولا يجوز اكثر من الباقى قوله على عشرة الاستثناء فلا يكون بخلاف
المساوي والاقبل وقيل لا اكثر ولا المساوي بخلاف الاقل وقيل لا اكثر

ان كاه العدد في المستثنى والمستثنى منه صريحا فوما تقدم بخلاف غير الصريح
بحذف الدلالة من الاربعة ومن اكثر كذا امكن هذا القول في شرحه كغيره
في الاكثر وانه شملت العبارة هنا عطائية في المساوي وقيل لا يستثنى من العدد
عقد صحيح فله مائة الا عشرة بخلاف الاستثناء وقيل لا يستثنى منه مطلقا
وقوله تن في ثلث فهم الف سنة الا في سبع عاما اي زمانا طويلا فاقول لمن
يستعمل احصاء الف سنة وكل ما يلزم يجب استثنائه وفيه والاصح هو ان الاكثر
مطلق وعليه معظم الفقهاء اذ قالوا ان الاربعة عشرة سنة واحدة والاستثناء
منه روي في صحيح الامام المار ان طائفة الامام عرفت ان قوله
من التبع اثبات وبالعكس خلافا لابي حنيفة فيها وقيل في الاول فقط فقال
ان المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه فنجوز ان احد الاربع وقام القوم
الاربع لا يدل الاول على اثبات القيام لزيد وانما في نفيه عنه وقيل لا وزيد
مسكوت عنه من حيث القيام وعدمه وبقي الخلاف على ان المستثنى من حيث
الحكم يخرج من المحكومة فيدخل في نفيه من قيام او عدمه مثلا او يخرج

انما ثبت الحكم
بغيره

وخل في تقييده اه ثلثا بغيره ان تقاع النقيضين وقضيته ان الدلالة على حكم الشئ على الاول انما هي وجعل الاثبات اه اشارة الى ما ورد
على المحققين من انه لو كان حكم المستثنى منكوتا عنه لم يكن لا اله الا الله كلمة التوحيد لانه انما يتم بالنسبة والاثبات والى جوابه بانهم يعرفون
الشرع وينجح عليه ان عرفه حارثه والكلام في ما قبل حدوده فان الكفار قبله فهموا منه التوحيد والى كافوا وهو يدعي ولذا حكم
باسلامهم بحكم الشهاده ورد عليهم ايضا انه مخالف لقول اهل العربية وعلماء البلاغة من ان ما زيد الاقايما يصير راسا
من زعم عدم قيامه ان تعاطفت ان كانت بينهما عطف العطف في التعيين بالتعاطف المضيء للشاركة مسامحة في الدول اي
للمستثنى منه واحدا او متعددا مفرزا وجعله في اطلاق الاول عليه كجوز وصل بعد الاستثناء في قوله على عشرة وعشرة الا ربعة والا
ثلاثة والاثنان الى كل من التعاطفين ليدل انهما او المجموعهما فيدم احد عشر كلامهم صريح في الاول والظاهر هو الثاني لانه انما
منه تقديم العطف على ربط المستثنى والاى وان تعاطفت

من الحكم فيدخل في تقييده اى لاحكم اذ القاعدة ان ما خرج من الشئ يدخل في تقييده

وجعل الاثبات في كلمة التوحيد بعرف الشرع في المرفع نحو ما قام الازيد

بالعرف العام والاستثناءات المتعددة ان تعاطفت للاول ان من عامة

للاول قوله على عشرة الاربعة والاثلاثة والاثنان فيلزم واحد فقط والا

اى وان لم تعاطف فكل منها عائد لما يليه بالمستثناة قوله على عشرة

الاربعة الاثلاثة فيلزم ستة لان الثلاثة تخرج من الاربعة يبقى واحد

يخرج من الخمسة يبقى اربعة تخرج من العشرة تبقى ستة فان استغرق كل

ما يليه بكل الكل وان استغرق غير الاول قوله على عشرة الاثنان الا

ثلاثة ولا اربعة عائد لكل المستثنى منه فيلزم واحد فقط وان استغرق

الاول قوله على عشرة الاربعة الاربعة فيلزم عشرين لبطان الاول

والثاني تبعا فيلزم اربعة اعتبارا لاستثناء الثاني من الاول فيلزم ستة

اعتبارا لثاني دون الاول في الاستثناء الوارد بعد جعل تعاطفه عائد لكل

حيث صلح لانه انما هو خلفا فيلزم ان سبق الكل لغيره واحد عائد لكل

فوجبست دارى على عامى وففت بستانا على اخوانى تبت سقاى

لجبرانه الا انا يسافروا والا عاذا لا فرغ فقط غنى اكرم العلماء وحبس ديارك

ظاهر انه رفع للايجاب النكاح فيصدق بما اذا
وقوع العطف في بعض دون بعض وفي كونه
كل ما يليه تامل ولو جعل سلبا لكانت الثلاثة
لكن لا يكون كلامه في الترتيب متناقضا لان
الثلاثة اه بيان لطريق معرفة الباقي بعد الاستثناء
ولم يبق الا ان يقع الاوتار ومنها المستثنى منه
وكذا الاستثناء وتخرج الثانية من الاولى فما
يقع هو المقتر بـ وان استغرق الاول اهل
انه اذا استغرق غير الاول ما يليه والمستثنى منه
الاول لا يعود لكل اليه بل يعود ما قبل المستغرق
اليه والمستغرق باطل وما بعده كذلك ان استغرق
واما اذا لم يستغرق فيجوز فيه الاقوال الاتية
وقيل انما بعتاه قال القاضى هو الموافق للملك
في الخلاقي وقال ابن الصباغ وغيره انه لا يقضى
انتهى ثم ما ذكره من حكم الاستثناءات لم يحل اذ لم
يكن الثاني عطف بيان او بدل لكل او بعض
او اشمال او اخر استخوج ما يجنب الانبياء الا انكسرت
او الاوجه او الاعلم او الاعز او بل على والآتيك
الا لثلاثة والمستثنى في حكم واحد وما ذكرنا
سنظر في قول القاضى محله اذا كان كل مفاد لما قبل
لانه انما هو اه اشارة الى ان النزاع في الظاهر
لا الامكان وقد يستدل ايضا بان العطف يجعل
المتعدد كاللفظ وهذا انما هو لانه انما الجملة ماله
محله من الاعراب والما قبل متصلة الموصول في نحو
حبست دارى من الحبس بعينية فترى حبس
لام الحبس والاقوال اجبت ان قوله

والاعاد للاخرة او قضيت العود الى الاخرة فهو غير باكر على اعمالك واعتق عبدك وسلك قمارك لجزائك الفضة منهم ومن غيره
خلاف الفاء اي ولا يدل ولكن وصل العطف بهذه الثلاثة لالاولى في عود الاستثناء الى الجمل المتعاطفة على الاصح ولا ظاهر اطلاق
المضم صلا لاوله ولا يجب القول بالثاني في التيقن اي اذا لم يجد صار من فلا يخرج من البضعة مستند بجواز رجوعه الى
الاول بدليل وقد يقال يجب عليه المنقضي بالشرط والصفة لجواب الدليل فيها وجواب بان الصفة عند الملاحقة
واما الشرط فهو مقدم تقديره فلا يتيقن كونه للاخرة لجواز تغيره قبل مجموع المتعاطفات اي لا يدري ما الحقيقة قضيت
انه ينبغي الاشتراك ويحكم بتعدده الموضوع لكن يتوقف في تقيينه ويتبين الملاءمة وقبل ظهوره جعل للاخرة لانه

ديارك على اقرارك واعتق عبدك الا الفضة منهم وقيل ان عطف

بالاولى على الكل خلاف الفاء وثم مثلاً للاخرة وعلى هذا الاصل حيث فرضنا

المسئلة في العطف بالاولى وقال ابو حنيفة والامام الرازي للاخرة فقط

لانه التيقن وقيل مشترك بين عوده للكل وعوده للاخرة لاستعماله في كل

منها والاصل في الاستعمال الحقيقة وقيل بالرفق اي لا يدري ما الحقيقة

منها ويتبين المراد على الاظهرين بالقرينة وحيث وجدت انتزاع الخلاف

لا في قوله تعالى والذي لا يدعون مع الله الها اخر الا قوله الامن تاب فانه عائد

الى جميع ما تقدم قال السبكي بخلاف وقوله تعالى انما جزاء الذين يمارون

الله وهولاء قوله الا الذين تابوا فانه عائد الى الجميع قال ابن السكيت اجماعا

وقوله تعالى وما نقتل من منا خطا الى قوله الا انما يقتلوا فانه عائد الى الاخرة

اي البتة دون الكفارة قطعا اما قوله تعالى والذي يرمون المحسنات ثم يأتوا

باربعة شهداء الى قوله تعالى الا الذين تابوا فانه عائد الى الاخرة غير عائد الى الاخرة

اي الجلد قطعا لانه حتى ادعى فلا يسقط بالتوبة في عوده لا الثانية اي عدم

قبل الشهادة الخلاف فعندنا نعم وعند ابو حنيفة لا لان استثناء الدار

بعد مفردات نحو تصديق الفقراء والمساكين وابناء السبيل المستقيم

ان كان حقيقته فيها فذكره والاخرى حقيقته
في الكل فيعود اليها في عودها الى الاخرة
على صفة التقليل متيقن فيها موافقان
لا في حقيقته عند عدم ظهوره في الحكم فالفاء
له في ما حذره في جميع ما تقدمه من الاعتناء
بالموجبات للمعنى اجمالا بقوله تعالى ومن
يفعل ذلك يلق اثاما فالمراد بالجمل المتعاطفة
اي من الحقيقة والحكمة في الاخرة اي جميع
الجمل المتعددة فاما ويلها بمصائب لا يصدق في
كونها جملا لحجب النظم في الاخرة الى الجملة
الاخرى فان قوله تعالى مبتدأ محذوف الخبر اي
فعليه تحريم رقيقة مؤمنة وعليه دية في كل وارث
ان المثال من مطابق لانه ما عا دية مؤدق
فمقتضى نأتم اه وكذا عند مالك واحد في قوله
عنها يهود الذين يقبل الشهادة بعد التوبة
وقد يقال ان فليكن عدم قبيلها من تمام الحكم
لانه للرجوع والنزول فيه اشد عند ارباب الدعوة
فجوز فيه دليل عدم العود الى الجمل ولعلمهم
حكموا بقبول شهادته لدليل اخر شبه عندهم
في التوار بعد مفردات اه عبارة الله وشرحه
الاصح انه اي الاستثناء يعود للمعاطفات
لجوز مشق كمالا ووالفاء جملة لانفت
المعاطفات او مفردات تقييده الاستثناء
عليها او توسط ام تاح انتمت ثم نقل فيه
الاقوال المارة وقضيت انه لا فرق بين المخرج
والجملة في تلك الاقوال ولا بين التماس ومقابلته
كس المساوية التقدم عوده الى الاول وفي الشرط
عوده الى ما قبله ثم قال وخرج بالمشرك غير
كبل وكس واو فلا يعود الا الى الاخرى انتهى
ظاهره انه في صورة التوسط والتقدم كذلك وهو
منهجه ان الفاء في كس عبدكم حين
انما تاتوا معكم وما تدرى لم حار وكيف جاء
اي يامن وله العشق من عشق مدري

ويعنى ان المد والفقوى ما جعله المتكلم شرطاً باختياره بان ادخل اداة التعليل حقيقة او حكماً عليه فان اهل اللغة وضعوا
التركيب المشتمل عليه للدلالة على ان موضوعها شرط والمعلق به جزء وهو سبب جميع اركانها وان كان شرطاً لمحال اصل الفقه
ولكن انتم من وجوه الوجود في لغو ان دخلت الدار فانت طالق وتماثل الفقهاء الشرط علمه وضميقه والطلاق معلقاً بها فقهاء
في الوجود فليكن هذا ينسج في اللغوى لغو ان في حياة من يد المستكداً يقتدر على كذا فان الحياة من حيث الدار شرط على
وباعتبار المجلد لغوى ولكن الشرط الشرعى والعارى والسبب باقاه فالتقارب بين كل منها وبين الشرط اللغوى اعتباراً
وبهذا ينشأ ما قبل ان الكثرة قوله وهو المنصوص ممنوع لجواز التخصيص بكل من اقام السبب والشرط لان التخصيص به

للعلم وشرعي لا الهة الا للصلوة وعادى كضبط السلم لصمى السطح والقرى وهو المنصوب
 انما يكملها اذا اورد في صدره قضية شرعية او
 في حكمها وفيه شرط لغير العلم فيقسم
 الى اربعة اقسام اولها ان العلم بالشرع

في الكرم نبيتم ان جاتوا الجايي منهم فيندم الاكوام الموقرة با بعدل الميحي ويا

بوجوده إذا امتثل لأمر وهو الشرط المخصوص بالاشتراك لاف وجوبها
 لأن لا من شرط الشرط لا يفيده وجوبه الوجودي بل من شرط الشرط لا يفيده

المخالف المتقدم على الأصح الآتي لما تقدم من إجماله في أن شأله وهو صيغة ترفع
 المثال الأمكان وصوره الإكرام بدون المحقق في
 إذا امتثل لأمره أشارة إلى أن الشرط شرط للطلب

وليل جيب المال الشراء والاعمال عليه افسد في سكرم الشراخ حيث
 لم يترك على الاخرى مع الاصح اه نعيم بتمتيره على
 ان قوله على الاصح اه نعيم بتمتيره على

في ذكره مني تسمي واحدا من اهل عاقران حادوك على الامم وقيل
بنافذ كلامها ما في شرح النجاشي في اتصال

يعبر إلى أصل النفاق والفرق أن الشر لم يمدد الكلام فهو مقدم نقد والخلاف

الاشياء وضيق بانه انما يقدم على القيد به فقط ويجوز اخراج الاكثر به

وَقَالُوا كَرِهَتْ جُنُودُهُمْ أَنْ تَقْبَلَ إِلَهُنَّ الْمَلَائِكَةُ خَلِفًا أَوْ يَحُفُّوهَا فَنِجَاهُهُ يَوْمَ تَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْزِيقِ

الاشبه خلاف تقدم وفي الوفاق تسريح لما تقدم من القول بأنه لا بد ان يسبق الكلام الى ولو تقدرا فلذا رآه لا يجب في صيغة التخييل

قريب من مدلول العام الا ان يريد فان من خالف في الاشتقاق فقط الثالث بشرط العدالة اي القوم والعرض اي القوم في معنى

من المحقق المتصلة الصفة هو اكرم بن تميم الفقهاء خرجنا بغيرها غيرهم

والمستأجر المستوفى الى كل المستحق من الاموال والنفقات المحو

في احوالهم وادوارهم في تلك الايام في احوالهم وادوارهم

لان الله
 في سنة افاض في الاكن وفي
 في العود كما في اللب لكان اكله كان في العود
 لان انفصال الاستثناء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فالمختار اه الاول جعل فاء المختار داخله على قوله قال المصنف يشتمل جوابا على الفاء دون مقول القول وتحتله عطف
على قوله فاختار الى فيكونه مقولا للمصنف او على قول الى وهذا الاحتمال رجع القاضى في المبدأ الاصل ان كانت المتعاطفات
في المتعلقات ^{في} حال غيبة ثم فان كان العصبان من كل فرد من بنى تيم لكانت الغاية مخصصة لعدم الاحوال او مع صغيره كانت
مخصصة لعدم الاحوال انهم فلم يرد الغاية على حال الاحوال ايضا في تخصيص عدم الاحوال فقط فلا يكون اول اهل
امثال الامم لعدم شموله فلا ينفذ في اكرامهم لشيء آخر في العود الاولى ترك في العود لتشمل الاتصال وهذا ما خرج الاكثر بها
في الاول والغاية اه ان بالغاية التي تخصص بها غاية الى وهذا مقتضى نحو قطعها اصابعه مع الخصص الى البصر الا ان يرد ان
ما يكون كذلك يمكن التخصيص به الا ان يخصص
به فتقدرها بعدم اي او تاض صاوي لا يتصور
توسط العموم بينها خلافا للقاضى ومع يتبعه
نعم يمكن توسط الغاية بين عامي فتوقف
هذا على اولاد الى ان ينفذوا اولادهم
اعطوا الجزية اه وتضمن ان العموم هذا
في الاحوال ويكفي ان يكون في الاشخاص وان
يكونه العطف فكذا المعطوفين وغيرهم كعموم
البلية اه اشارة الى ان العموم اعم من عدم الظل
للأجزاء والظلال في ذات فلا يرد ان التمثيل
بالآية عن مطابق لان البلية لم يمت عامة
فالتحقق العموم الى لا للتخصيص لانه لو كان
العنف قطع الخصص وانتهى القطع بالبصر بلا
فاصل فلا يكون ذلك الا صاوي بصيرته
وجه فالق بنية على كونه الغاية هذا التحقيق
العموم عطف وفيما قبله لفظ حيث لا يشتملها
عدم ما قبلها ومع هذا ظهر انه لو قال مع
الخصص الى الابهام لم يكن مخرجاً في تحقيقه ولذا
عدل عنه خلافا لما افاده الشئ ونعم القاضى
في المبدأ ان القول بان مثل هذا كل عام
افادة مترتبة تعلق الحكم بها على الترتيب وحل
اداة الغاية على الفواضل من دفع بانه شامل
للاصل عنه ونحوه قطعت اصابعه مع الخصص
الى البصر مع انه ليس نصا في حقيقة
فما لم يكن القوة في

وقيل لا انا المتوسطة فتوقف على اولاد الرأى حين واولادهم قال المصنف بعد قوله
لا نعلم فيها نقلا فاما نحنا راجعنا صاها بالية وتحتله ان يقال تعود الى ما قبلها ايضا
الرابع من المخصصات المتصلة الغاية لحد اكرم بن تيم الى ان يعصا خراج مال
عصيانهم فلا يكون فيه ومن كالا شئ في العود فتعود الى ما تقدم بها على الراجح
فحد اكرم بن تيم وانعس الدرية وتوقف على نص الى ان يردوا الى الماد بالغاية
غاية تقدمها عدم شملها لو لم تأت شلا تقدم وتسل قوله تعالى فاولاد الذين
رايونهم بالله الى قوله فخطوا الحيرة فانها لو لم تأت فالتأنيم خطوا
الحيرة ام لا وانما مثل قوله تعالى سلام من حيث مظهر الفج من غايته لم يشملها
عدم ما قبلها فان طلوع الفج ليس من البلية حتى تشمله فالتحقق العموم
في ما قبلها لعدم البلية لاجل انها في الآية لا للتخصيص ولكن اقول لم تقطع
اصابعه من الخصص الى البصر بكونها واثانها فان الغاية فيه لتحقيق
العدم الى عما به جميعها بان قطع ما على المذكور بين قطعها واد
مع ذلك من الخصص الى الابهام كما عساه في شرحه المخصص النهاج وعده
لا ما هنا لافيه من السج مع البلاغة المحجج لا التدقيق في فهم المراد

بدل البعض اه وهو لا يصفه في الاتصال واخراج الاكثر والعود الى الكل في نحو قفت على اولاد اولاد اولاد اعلمهم في نية الطرح في بدل
اللفظ لم يرد في غيره ثم كيف ودره توطئة لذكر البدل ليعيد المجدد بسبب تكرار الاسناد ما لا ينبغي اهدرها لاني قوله تعالى اه قد يقال لا يخص
بالمشاهدات فخصص بغيرها كالواجب وكثير ما لم تدبر ولم تشاهد في الاول ان يقر انه يخص بغيرها اراد تدبره وخصصه العقل بعمدة
عدم العادة وليس خالف النظم اه فيكونه فانه تعالى مجزاه عن الآية بناء على ان المتكلم داخل في عدم كلامه لم يتناول العام اشارة
الى صدى الشك الاول وكبراه ومركب لم يتناول العام ليس العام مخصوصا بالنسبة اليه مطوية وقوله لانه لا تصح صدى دليل الصوتي و
كبراه مطوية ويحجه عليه انه ان اراد عدم صحة ارادته من لفظ العام عظم فضوى دليلها منعت كيف والطلاق الشك عليه تعالى صحيح
لغة اوفي هذا التركيب فكله ممنوعة اذ الشك في كيب فخص
افراد من اليك فقط في ان ما لم يخصصه اشارة
الا الصوتي والذكر مطوية وقد قيل هذا الدليل
جاء في بارة المخصصات الا ان يمنع الجواب مستندا
بان الراء بالوسط لا تصح ارادته بحد العقل فت
لفظ اه كونه لفظيا بالنظر الى الشذوذ لم ياصح
به من يتناول العام لفظا وحكا عند وجعل
قوله لم يتناول على التسمية اي لانه لم يتناول فينضم
ان لا ينفذ بوجه قولهم وقول الشافعي في قوله جعل
المتلف على خلاف الشافعي والجمهور لقائه اول
ان الوقت

وذكر مثالين لان الغاية في الثاني من المعنى بخلافها في الاول

الخامس من المخصصات المتصلة بدل البعض من الكل كما ذكره

ابن الحاجب نحو اكرم الناس العلماء ولم يذكره الاكثر من

صوبهم الشيخ الامام والد المصنف لان للبدل منه في نية الطرح

فلا تحقق فيه محل يخرج منه فلا تخصيص به القسم الثاني من

المفصل المنفصل اي يستقل بنفسه من لفظ او غيره وبدء

بالغير لقلة فقال يجوز التخصيص بالحس كما في قوله تعالى في الريح

المرسل على عادته كل شيء اي يملكه فاننا نذكر بالحس اي

المشاهدة ما لا تدبر فيه كالسما والحق كما في قوله تعالى

خالق كل شيء فاننا نذكر بالعقل ضرورة انه تعالى ليس خالف النظم

خلا فالشذوذ من الناس في منعه التخصيص بالعقل فالتين

ان ما في العقل حكم عام عنه لم يتناول العام لانه لا تصح

ارادته ومنع الشافعي رضي الله عنه تسميته تخصيضا نظرا

الى ان ما تخصص بالعقل لا تصح ارادته بالحكم وهو اى

المتخلف لفظي اي عائد الى اللفظ والتسمية للاتفاق على

والا ترك القطع اه لم يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم اذ اورد على حديث فاعضوه على كتاب الله فان وافقه فاقبلوه وان خالفه فودوه
لانه يجبه عليه مع ما قبل انه موضوع انه من الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وانته منقوض بحججه في المتواتر الا ان يكون
مخصصا بغيره وان لم يكن حمله على النسخ بان يراد باللفظ المخالفه انما هي في الظاهر اه اي ظني المتن لانه قطع الدلالة لكونه خاصا
فالجب والكتاب سئل منها فقطع من وجه ظني من آخر ولم يذكر كونه الجز قطعا لمجوار كونه عاما من جهة أخرى فيكون ظني الدلالة
ان خص بقطع اه لان مراده بالقاطع ما هو الحصر والكتاب والجز التواتر لا العقل والحس فقط في لا يصح ما ذكره بقوله وهذا أصح
وبالظن ظني يكون اه أقوى من ضيق الواحد فلا يخرج ان ابن آبان لا يجوز التخصيص بظني فيما يخص فكيف يمكن التخصيص الاول به

فان قيل المراد بالظن ظني الدلالة فيبطل الكتاب
قلتم فنفسر حل القاطع على قطع الدلالة فيعلم
ان يجوز التخصيص من جز الواحد ان خص بظنه
بجز الواحد القطع الدلالة وليس كذلك فنأمل
في حيث قرره اه اشترج الزان قوله وعندى
تعبير لابن آبان لا بيان للمختار عنده ولا
لنا فضع اول كلامه وان مراده انما هي الجملة
والا فادانه يحسن التخصيص ان لم يخص و
صحيحا لضعف الاستدلال على العكس بقوله
المخرج ابن القوي رحمه الله
أي ان لا يحد من الاستدلال قوله تعالى ان هذا الاوحي بوجه
آثار قوله رحمه الله

يجد فيهما ليس في ما دون خمسة أو في صدقة واحدة بالكتاب وقيل لا القول

تعالى لتبين للناس ما نزل إليهم جعله مبينا للقرآن فلا يكون القرآن مبينا

للمنة قلنا لا مانع من ذلك لانها من عند الله تعالى لئلا ينطق به الله

ويدل على الجواز قوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء والفرق

من عموم ما خص بغير القرآن والكتاب بالتواتر وقيل لا يجوز بالسنه

التواتر الفعلية بناء على القول الآتي ان فعل الرسول لا يخص وكذا

يجوز تخصيص الكتاب بجز الواحد عند الجمهور مطلق وقيل لا مطلقا

والا ترك القطع بالظن قلنا ممل التخصيص دلالة العام ومن ظننته

والعمل بالظنين اول من الغاء احدهما وثالثها قال ابن آبان يجوز ان

خصص بقاطع لا لعقل المصنف دلالة هي خلاف ما لم يخفى او خص بظن وقد

بين على قول تقدم ان ما خص باللفظ حقيقة قال المصنف وعندكم

اي ينبغي ان يتم حيث فرق بين القطع والظن يجوز ان خص بظن لان

المخرج بالقطع لا لم يصح ارادته لانه العام لم يتولد فيبقى بالخص وقال

الكنز يجوز ان خص بمفصل قطع او ظن لضعف دلالة المخرج خلاف ما لم

يفتح او خص بمفصل فالعموم في المنفصل بالنظر اليه فقط وهذا أصح على

في بيوت السم الخاذه سلب كل وفي لفظ السم كاصحار تغليب او الكلام مع باب الاكتفاء فيشلان الانثى ونحوه عليه انه يجوز
كونه المخصص قطه تعالى لا يتخذ الموصوفين المتعارفين اهلها لان الميراث من باب الولاية فالاولى ان يتم حصص محدث الغافل
لا يرث فان قيل يلزم جعل المخصص محدث في معاشرة الاصلاء لا نورث قلنا لا لعدم الاولاد في المخاطبين وهم الامة في الى
نص خاص اه بان كان حكم الاصل من جنس النقص خاص من كتابه وسته قاله الكمال وقضيت ان التفاريح يبي هذا
القول وقول القوم الامة بحسب المفظ فخطا فالاولى ان يراد بالنصي اعم مما يخصص العام اولاً كما اذا لم يكن في اية الزنا
اللائية لفظ الزانية وكأنة اقتضى على ما ذكره موافقة تلك الامة ثم انه قيد به بقوله المستند لانه ان استدعي العام تعارضاً
فيطلب ترجيح اعمدهما بالفرائض في الجملة

فيطلب ترجيح اعدهما بالقرائن في الجملة
قال في الجملة لان المقدم عليه هو النص اعم
واما اصله النص الخاص الذي هو دليل
الغيب عليه لان القياس اه قد يقال
فضمي قول المارة ولو كان ظر واحد ان ابن
ابان يجوز التخصيص بالقياس المستند
الى طر الواحد الغيا الغيب ان خفض قبله
وفي كرهه القياس اقر في هذه الصورة منه
اشكال وان التفريق بين الراد الغيب
وعنه مخالف لما مر عنه في التخصيص بحجج الوجود
فالاولى ان يقال اطلق اعتمادا على التقييد
بالقطع في ما سبق من القوم اى عموم
العام الذي اخرج منه الغيب سواء لم يكن
الاصل يخرج من عام اصلا ولا محصيا
مع عام آمن ان القوم

قوله تقدم ان الخصة بالايقل حقيقة ونوف الماض ابو بكر الباقين

القول بالجواز وعدمه لنا الوقوع كتحصيل قوله تعالى يوم يكلم الله في اولادكم الي ان شاء الله
للكافر محمد بن الصبيح لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم واتي الخلف

وخصص التواتر بحسب الواحد لا يزيد من كلام القاضى الباقى ثم السبب

از مقتداي في التناهي وهو ان مالم يرضوا ان يرضوا
 زيادة عما امامهم في يجوز التخصيص لكن لا بد من ان يقاس المستند اليه فاما

والموتى منكم فاعلموا انهم لا يملكون شيئا بعد ان حوزوا

وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا مَا فِي الْأَرْوَاحِ إِلَّا مَا عَلِمَ اللَّهُ

حد رعا اقليم القياس الى النقص من رعا بهنر في باب

و من بعد ذلك كان اعيانهم جلاد في سبيل الله

منقوله عن أبي سريج و المنقول عن أبي النضر و طهارة عن أبي النضر
عن أبي النضر و طهارة عن أبي النضر و طهارة عن أبي النضر

عز ذلك في شرحه و لا ين آبان ان لم يخفى مطلقا محلا و لا حقيقة يجوز ان يصف

ولما خرج وقد اطلق الحمار هضاً وقيل في غيب الواحد بالقلم لان القياس

عنده أقوى من غير الواحد ما يكون رأيه في فضيلة أو خلافا للقديم في نفسه

ان لم يكن أصله ان يصل القياس وهو الغير عليه مخصوصا بفتح

من العوامان من عاينهم بنفسه بان لم يتحقق او قصص من غير اصيل القياس فلا

أصله فكان التخصيص بضم و للكره في غيره ان لم يخص بمفصل بان

بمختلف المنفصل أي خلاف ما إذا خص منفصل سواء كان دليل القياس عليه أو لا فمجرد التخصيص بالقياس لأن دلالة العام في مجازته
 فتكون ضعيفة في لنا أن أعماله يمنع نولم يكن القياس منقسم للمائة ناسي للكتاب أو السنة لتعارضها فبإلزام الغاء أحدهما أو العمل
 كان يقال أنه قال في شرحه النب كذا لا داود وعنه في الواجد يحل عهده وعقوبته ابن حبيب بمقدم فلا نقل لهما في فحوم جسمها للولد
 وهو ما نقل عن العظم وصححه النور انتهى وقضية وجود الخلاف في التخصيص بالجور وبمنظرة دعوى الإجماع على جواز
 وقيل لا أنه في دليل الخطأ بقوله في الاستحجج وشطبه كما شر به الفصل كذلك ويمكن ارتباطه بالمستقلين كما يدل عليه جريان
 الدليل وصوابه فيما فعل هذا الأحسن ترك كذا في وهو مقدم أنه أي لأنه أقوى منه ويحتمل أن تخصيص الأقوى بالأضعف
 جائز واللام يجوز تخصيصه بغير الواحد إلا أن يقال أنه ترجيح المصداق فيمنع ضرورة وجب الواحد اقرب دلالة

وإن كان أضعف متناق بأن المقدم عليه
 أي بأن المنطوق المقدم على المهورم منطوق
 خاص لا منطوق هو من أواد العام لأن
 دلالة على أواده ظنيت فدعوى الكلمة قوله
 وهو لعدم الخ منوعة في وقد خص أه
 قد يقال بين الحديثين عدم من وجه فكل واحد
 مخصوص للأفراد والعكس فكل على الاستعمال
 منطوق الأول تخصيص المقدم الثاني حاله
 ويجوز بأنه لو عكس لم يبق للشرط فائدة قاله
 المتقاربان في ما غلب على رجة أه المعين
 على القلة ابن غلب رجة عليه فلا بد أن هذا

بأن لم يخص أو خص بتصل بخلاف المنفصل لأضعف دلالة العام حيث
 وتوقف إمام الحرمين عن القول بالجواز وعليه لنا أن أعمال الدليلين
 أو من الغاء أحدهما وقد خص من قوله لنا الزانية والزاني فأجلدوا كل
 واحد منهما مائة جلدة الأمة فعلها نصف ذلك بقوله تعالى فإذا أخصمت
 فإن الذين بفاخرة فعلها نصف ما على الخصومات من العذاب في
 بالقياس على الأمة في النصف البضم في جود التخصيص بالقوي أي
 مفهوم الموافقة و (أ) قلنا الدلالة عليه تباينة لأن يقال من أساء البك
 فعاقبه ثم يقال إن أساء البك زيد فلا نقل له أف وكذا دليل الخطاب

بذلك يكون الماء والزلزل ويرجى وليس كذلك
 بل يقول آبن القوة والماء
 العام الزلزل ما من العبد كذا في القول عليه نصف ما على
 ما من العبد كذا في القول عليه نصف ما على

أن مفهوم المخالفة لمجرد التخصيص به في الاستحجج وقيل لأن دلالة
 العام على ما دل عليه المفهوم بالمنطوق وهو مقدم على المفهوم قياً
 بأن المقدم عليه منطوق خاص لا ما هو من أفراد العام فالمفهوم
 مقدم عليه لأن أعمال الدليلين أولى من الغاء أحدهما وقد خص
 حديث ابن ماجه وغيره الماء لا يجيب شئ إلا ما غلب على رجة طعمه
 ولو لم يفهم حديث ابن ماجه وغيره إذا بلغ الماء قلبي لم يضرني الحديث
 ويجوز التخصيص بفعله عليه الصلوة والسلام وتقريره في الأصح

في ان الاصل انه قد مشى بان محل الخلاف عدم شامل لم صلى الله عليه وسلم والامة ولم يثبت وجوب التماسيم في ذلك اذ لو كان
شاملا لامة لم يكن داخل في اختصاص فعله ولو ثبت وجوب التماسيم لان نسخا رفع الحكم عنه الصلح في ان عطف العام انقض
باب هذه المسئلة معلومة من مسئلة التوان التي مستدركة في بيان ما خصنا في تخصيص الحكم المذكور في عام وما هنالك في
تسمية الجملة في حكم لم يثبت وثبت لاحدهما من خارج في وصفتة اه ومنها عدم التخصيص ولا يمكن التمسيم الخاص فوجب
اختصاص العام فلا ريب ان اللازم من الدليل كونه اخذ معا تابعا للاص في صفة فلا يتم التقريب مع ان ما ذكره جميع بل لا يخرج
عن كونه كذا في اشارة الى ان المعطوف خصنا بقدر وهو بخلاف ما يجب عند الشافعي واما عند الحنفية فالقدر هو بخلاف
لان عدم المعطوف عليه يوجب عدم المعطوف

فيما كما لو قال الوصل لجل على كل مسلم ثم فعله او اقر من فعله وقيل
لا يخصص بل يشان حكم العام لان الاصل تساوي الناس في الحكم

واجب التخصيص ولو من النسخ لما فيه من افعال الدليلين والاصح
ان عطف العام على الخاص وعكسه المشهور لا يخص العام وقيل

يخصصه اي يقصر على ذلك الخاص لوجوب الاشتراك بين
المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وصفته قلنا في الصفة متفق

مثال العكس حديث ابى داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا دين
في عصره يعني بكافر حربى للاجماع على قتله بغير الحربى فقال الحنفى

يقول الحربى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المعطوفين
في صفة الحكم فلا ينافى ما قال به من قتل المسلم بالذى ومثال ذلك

ان يقال لا يقتل الذمى بكافر ولا المسلم بكافر في الملة والكافر للذمى
الحربى فيقول الحنفى والملا بكافر الثانى الحربى ايضا لوجوب

الاشتراك المذكور وقد تقدم التشيل بالجديت لمسئلة ان
المعطف على العام لا يقتضى العموم في المعطوف على الاتح

الاصح ان رجوع الضمير الى البعض اى بعض العام لا يخصه

لكن خصص بالحربى للاجماع المذكور فلا ينافى
لم يقل ثبت ما قال الخ لان اثباته بطريق
مقدم المتخالف وهو لا يقول به ان يقال
ظاهر مشعر بعدم وجوب شامل وهو كى
وقد مثل لم بقوله تعالى واولات الاحمال
اجلن ان يصنع ملهن نعومة المظف
والمتفق ان واحدهن وقد عطف على ما هو
خاص بالمطلقات وهو قوله تعالى والاولاد
يشتر من البعض من متساكن ان انتم
فقد نزل ثلثة اشهر والثلاثى لم يخصه اى
القوة

في صفة الحكم فلا ينافى ما قال به من قتل المسلم بالذى ومثال ذلك

ان يقال لا يقتل الذمى بكافر ولا المسلم بكافر في الملة والكافر للذمى

الحربى فيقول الحنفى والملا بكافر الثانى الحربى ايضا لوجوب

الاشتراك المذكور وقد تقدم التشيل بالجديت لمسئلة ان

المعطف على العام لا يقتضى العموم في المعطوف على الاتح

الاصح ان رجوع الضمير الى البعض اى بعض العام لا يخصه

مع حديث مسلم انه ان يخص الاصاب في الحديث الاول بالاشارة هذا وقد يكره الثاني فخصصا منه على عدم لزوم تأخر التخصيص او
تقدم الاول وعدم بلوغه الى المتأخرين واللام يكن تقدم انها ميتة وجهه ان العادة ان بعض الناس يسمونه بغير سنة قوله والاجماع
وبل مثل العادة في صورة التخصيص مرة ام لا الا في قوله والتخصيص في الجملة والتخصيص الحقيقي في الجملة
ان في سنة التخصيص الى العادة يجوز وان هذه المسئلة مستغنى عنها بذكر التخصيص بالسنة والاجماع في لان فعل الثاني ان الذين
ليست من اهل الاجماع فعلم هذا المراد بالعادة عادة العوام لا الخواص في توسط اللام اه اختار مذهبنا لان دليل كل من قوله
الاطلاق اخص من القول فلا يتم التقريب ويكن حل الاطلاقين عليه فيكونه الخلاف لفظيا وقضية قوله انها اجماع ان قوله
ليست في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد كذلك
في ان العام لا يقتصر ان ان حكم العام لا يقتصر
على القول المعتاد بالعادة السابقة على وقوعه
في ما لا يخالف حكم العام بان لم يكن متعلق الحكم هو
الفعل المعتاد ولا على ما ورائه في ما يخالف
متعلق حكم العام للفعل المعتاد بان لا يكون
امثال الحكم العام مع العمل بالعادة فيقع في
الصورة تميز متعلق الفعل المعتاد ووجه
ان بل تخرج اي ترك العادة السابقة في الثاني
لان العمل بها يناقض العمل بمقتضى العام في قوله

انهم اصابها قد يغمى فانضمم به فقالوا انها ميتة فقال انما هم
الاهل وروى مسلم الاول بلفظ اذا روي الاهاب فقد طهر البخاري
الثاني بلفظ هلا استغنم باجابه الخ والسلم في الاصح ان
العادة تنك بعض الماصوبه او بفعل بعض المنه عنه بصيغة
العموم فخصص العام اي تفصر على ما عدا التروك والفعول ان
اقرها النبي صلى الله عليه وسلم بان كانت زمانه وعلم بها ولم يتكرها او
الاجماع بان فعلها الناس من غير انما عليهم والتخصيص في الحقيقة
التفصيل او الاجماع الفعلي بخلاف ما ثبت كذلك لان لم تكن في
زمانه عليه صلى الله عليه وسلم ولم يجمعوا عليها لان فعل الناس ليس بحجة
في الشرع وهذا لا يتوسط للامام الرازي ومن تبعه في اطلاق بعضهم
التخصيص نظر الى انها اجماع فعلي وبعضهم نظرا الى ان فعل
الناس ليس بحجة والاصح ان العام لا يقتصر على المعتاد ولا على ما ورائه
اي وراء المعتاد بل تطلق له اي للعام في الثاني العادة السابقة
عليه فتجوز على من تفرغ من قبل يقتصر على ذكر الاول لما لو كان عادتهم

وقيل بعتماه القائل هو الخفية حيث قالوا قال قدمت الطعام وعادتهم الطاهر انصرفوا الطعام اليه لان الروح العلى تخصص بالروح
 انقوت في لا يتبع اي لانا الصيغة عامة لفظة ولا تخصص فبقى على عموم كبري ان العمل يخصص عرفا في ان كقول الصحابة قد قال
 هذه المسئلة مكررة مع ما مر في بحث العام من ان الفعل المثلث لا يعم ويجازى بالرفع بان الفعل لا يصيغة له حتى يمكن يومه في المنة
 كذا القضاء اذ لا يصدر الاعم صيغة فيهم منها الراوي السندوم فيرويه كذلك قاله القاضي ويؤخذ منه ان المناسب ذكر هذه المسئلة
 في بحث العام في قوله اه عطف على كل وقية شمر مرتب لان قوله قد خص في قوة قضه وكفه في لان قاطعه دليل الملازمة الاليتية
 والرافعة مطبوعة والجواب مع الملازمة
 عادتهم تناول البرئ ثم نهي عن بيع الطعام بحسبه متفاضلا فقبل يقصر الطعام على البر
 ان اريد ظهور الحكم له وبغيره ومنع التقريب ان
 اريد ظهوره لان المنة كونه عاما عند من لا عند
 فقط وقيل بعم اى والاصح لا يعم هو
 مخصوص بالغير الشديد والفعل بالرفع
 فيكون كل بيع فيه احداهما باطلا بخلافه
 في عموم الاختصاص المندوم بين الاضافة
 غير ملحوظ ولوقال في اليوم للمانة اوله مع البنية
 ان الجواب ان الم يعم صريح السؤال اوله يجعل
 اخضع واصل التعميم والتخصيص جعل مساويا
 للسؤال لانهم ولا اخضع منه فلا يتجه ان كلامه
 مشرعيهم جواز الجواب بالاخص والاعم وهو
 ممنوع اذ يصح ان يسئل عن بيع الرطب بالتمر
 من كل احد ويقول فلما اذن بغير الفقهاء وان
 يقول في جوارب فروضات من ماء النجس في كل
 احد من كل ماء لان الكلام هنا في حل الجواب
 على السؤال لا في بيان ما يصح وقوم من الجواب
 ان التوبة

عام لا يجاز قلنا ظهور عموم الحكم بحسب ظنه ولا يلزمنا ابتداء في ذلك
 ونقد في الخ قول ابيه يرق ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الفرب
 رواه مسلم في كل غير مسئلة جواب السائل غير المستقل دونه اى
 دون السؤال تابع للسؤال في عمومه وخصومه اليوم كحديث الترمذي
 وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال انقص الرطب
 اذا بيع قالوا نعم قال فلا اذن فيم كل بيع للرطب بالتمر والتخصيص كالمقال
 للنبي صلى الله عليه وسلم قائل فروضات من ماء البحي فقال يحسب كذا فلا يعم غيره

في كل غير مسئلة جواب السائل غير المستقل دونه اى
 دون السؤال تابع للسؤال في عمومه وخصومه اليوم كحديث الترمذي
 وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال انقص الرطب
 اذا بيع قالوا نعم قال فلا اذن فيم كل بيع للرطب بالتمر والتخصيص كالمقال
 للنبي صلى الله عليه وسلم قائل فروضات من ماء البحي فقال يحسب كذا فلا يعم غيره

فلا بد من أن يكون هذا الموضوع ولو كان من السائل قال القاضي ان هذا السائل انتهى وقد قيل انه يكون الجواب نعم معرفة المسكون
ان معرفة من الجواب بطريق مفهوم الخالفة فلا بد ان معرفة فيه منافاة لكونه اخص لان خصصيته باعتبار المنطوق من انظر
ان جامع او غير فيكونه نعم فاذا لم تكن معرفة اه ان كان لم يكن لم يعرف في اللغة حتى يعلم منه حكم المسكون فلا بد ان يكون الجواب نعم
فلا بد ان هذا الخالفة لا تأتي من جوارها خارج والسؤال ان المسكون لان غيره داخل في قوله جوارها السائل قطع هذا التعليل بتأني
للاشارة الى السارد في العموم والخصوص لكن في كونه المثال الثاني المستقل نظر لانه ان قدر في الجوار قولنا ان جامعته فيه
لانجه انه جاري في جميع صور غير المستقل واللام لم يكن مستقلا في قوله في قوله لم يقل بقوله تنبها على ان ما ذكره الصنف قاعدة كلية
والجواب الامم سواء كان مستقلا او لا من مندرجاتها فذكره عن ابن القزويني
على سبب من اه تقديم السبب في السؤال والمستقل دون السؤال الا خفي جاز ان امكن معرفة المسكون منه كما
فلم تكن انشاء لان احسن نظام اللفظ
يعني ان اللفظ لعدم فيجيب العلة بالانضمام
ولم يوجد لان صورة السبب لا يصلح له وليس
شيخ اخر صار فادنا في لوروده فيه انه
فلو لم يكن مقصودا عليه لزم عدم مطابقة الجواب
للسؤال والسبب ونحو ان السائل اعطى السبب
لما في المطابقة والزائدة لفائدة لا تنفيها
مثلا حديث اه مثال السبب الذي هو سؤال
لكنه انما لم يكن اللام في قوله صلى الله عليه
وسلم ان الماء للعد لا قيل بناء على ان ما يوش
بضاعة كان جاري في البناء والافلازم
في الماء ولذا انصرف الشك للمعنى في الشيء ووجه
الماء وهذا من لطائف هذا او مثال غيره
ما روي انه صلى الله عليه وسلم من شاة ميتة فقال
ابا احباري في فقد ظمها فاحلها فآدم
وجود الخلاء عنك وجود القرنية لكتن
أضعفت من الخلاف عند عدمه لكن قال
التركيب على الخلاف حيث لا قرينة على قصه
على السبب او تقديم ابن القزويني

يقول الشيخ صلى الله عليه وسلم من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كما لا يخفى
في جواب من انظر في نهار رمضان ما ذاعليه فيفهم من قوله جامع ان
بغية الجامع لا كفارة فيه فاذا لم تكن معرفة المسكون فمن الجواب فلا يجوز
لما فيه البناء من وثق الحاجة والمشا واضح كان يقال من جامع في نهار
رمضان فعليه كفارة كما لا يخفى في جواب ما ذاعليه من جامع في نهار رمضان
وكان يقال لم قال جامع في نهار رمضان ما ذاعليه كفارة كما لا يخفى
والا لم ذكره في قوله في العام العار على سبب خاص في سؤال او غيره
معتبر عموم عن اكثر نطل لظاهر اللفظ قبل هو مقصود عن
لوروده فيه مثاله حديث الترمذي وغيره عن ابي سعيد الخدري قيل
يا رسول الله انوضا من بئر بضاعة وحي بئر يلقى فيها الجحش والحوم
الكلاب والنق فقال ان الماء طهور لا ينجسه شيء ان ما ذكره وغيره
وقيل ما ذكره وهو ان عن غيره فان لا نبت اي وجبت قرنية النعيم
فاجب اي او لا يعتبر العدم مالم لم تكن مثله قوله السارق والساقطة
فاقطعوا ايديهما سبب نزوله على ما قيل رجل سرق را حصفوان فذكر

والاشارة الى قوله تعالى
 والسمع وطعم الى قوله تعالى
 فممن ومنهم من لم يؤمن بالله الا
 عند الموت وهم يرجعون
 والاشارة الى قوله تعالى
 فمنهم من لم يؤمن بالله الا عند
 الموت وهم يرجعون
 والاشارة الى قوله تعالى
 فمنهم من لم يؤمن بالله الا عند
 الموت وهم يرجعون

فذكر الساقية قرينة على انه لم يرد بالساقية ذلك الرجل فقط وقوله تعالى
 ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها نزل كما قال المفسرون في شأن
 مفتاح الكعبة لما اخذه على رضى الله عنه من عثمان بن طلحة قهر بامر
 النبي صلى الله عليه وسلم الفتح ليصل بها فوضع فيها ركنين وخرج فسلم

سئل المصنف ليضم السدانة الى السقاية فنزلت الآية فزعه على عثمان
 بلطف بامر النبي صلى الله عليه وسلم فلم يمتنع عثمان ذلك فقل له على الآية فجاء
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم فذكر الامانات بالجمع قرينة على ارادة اليوم
 وصورة السبب التي ورد عليها اليوم قطعية الدلول فيه عند الاكثر

من العلماء المعروفين بها فلا يخصص منه بالاجتهاد وقال الشيخ الامام
 والد المصنف كغيره في ظنية كغيرها فيكون اجراهما منه بالاجتهاد كما لم يرد
 قول المصنف ان ولد الامة المستقرشة لا يلحق بيدها ما لم يقع نظر
 الى ان الاصل في الحاق الاقارب اخراهم من حديث الصحيحين وغيرهما

الدلول للفرش الدار في ابن امية زعمه وسعد بن ابى قاص وقد قال
 صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زعمه وفي رواية له داود هو اخوك

والاشارة الى قوله تعالى
 والسمع وطعم الى قوله تعالى
 فممن ومنهم من لم يؤمن بالله الا
 عند الموت وهم يرجعون

فمنهم من
العام المتقدم
في ذلك الوقت
الخاص بالوقت
منه من قبل
منهم من
العام المتقدم
في ذلك الوقت
الخاص بالوقت
منه من قبل
منهم من
العام المتقدم
في ذلك الوقت
الخاص بالوقت
منه من قبل

يا عبد قاتل والد المصن أيضا ويقرب منها أي من صدره السبب حتى يكون
تطوع الدخول أو طشيه فاص في القرآن ثلاثة في الرسم أي رسم القرآن بغير وضعه
مواضعه وأولم يترك في النزول عام للمناسبة بين التلا والتمثيل في قوله
تعالى ألم تر إلى الذين أوثنا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجحيت والطاغوت
فإنه لما قال أهل التفسير في الآية الكعب بن الأشرف وفوه من علماء اليهود لما
قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر حرضوا المشركين على الأخذ بشأهم وتجاهرت
النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن آهده سبيلا محمد واصحابه أم
نحن فقالوا انتم مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي صلى الله عليه وسلم
وأخذوا بالحق عليهم ان لا يكتموه فكان ذلك امانة لانهم لم يؤدوها
فثبت قالوا للكفاء انهم اهدى سبيلا حسدا للذي صلى الله عليه وسلم
الاية مع هذا القدر في التوعد عليه المصنف للامم بمقابلته الشغل على اداء
الامانة التي هو بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بانادته انه الموصوف
في كتابهم وذلك مناسب لقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات
لا اهلها وهذا عام في كل امانة وذلك خاص بامانة هو بيا صفة النبي صلى الله عليه وسلم

المعارض له اه قيده بقوله المعارض له ليشان قد نسخ العام ويرتبط المقدم بالثاني بان عقلا احدهما اه اشارة الى ان التقارن
 هنا حليم في قوله تعالى من مع العسير اقيم صاحبه او جهل تاريخها اه عطف على تقارنا او على قوله عقب وج جعل التقارن
 على ما يعي الحكم فان صورة الجهل في حكمه تغليب الاحوال العية على احوال التراجيح ولم يفسر لان تخصيص اول من النسخ ومن عليه
 قوله ان تقارنا كان النصيب ان التقارن ان يكونا ضارعا معا اه الاخر كان فاكخا له بان يكونا خاصيه ان كان الاولاد
 بالخاص معناه التفويت فيقبل العام من المعارضين على معنى بان خاص ان مثالا ان العمل بالعام يحتاج اليه ايضا ولم يذكر
 ان احتياج العمل بالخاص يستلزم احتياج العمل بالعام بالاولى قلنا الخاص ان فالعمل به لا يستلزم ان جميع بلامرجج بخلاف
 العمل باحد النصيبه فقياس العام والخاص
 عليها مع الفارق في المرجج ان خارج ان
 المرجج في الخاص موجود كما بينه لكنه ليس خارجا
 في الخاص عنه الخ ما ان المعلوم ان خاص عنه
 وقت العمل بالخاص كما يشعر بقوله فان جهل
 قوله كلكم ان القوة

بالهين البقاء العام نال الخاص في الرسم مزاح عن في النزول بث سني مدة
 ما بين بدري في رمضان من السنة الثانية والفتح في رمضان من الثامنة
 واما قال ويقرب منها كذا لانه لم يرد العام بسببه فلا فها مسئلة ان
 وروى منها قوله

ناظر الخاص عن العمل بالعام المعارض له اي عن وقتة نسخ الخاص العام
 بالنسبة لما تعارض فيه والآبان ناظر الخاص عن الخطاب بالعام
 دون العمل او ناظر العام عن الخاص مطلقا او تقارنا بان عقب
 احدهما الاخر او جهل تاريخها خصص الخاص العام وقيل
تقارنا تقارنا في قدر الخاص كالنصيبين اي لا مختلفين بالنسبة
 بان يكونا خاصين فيحتاج العمل بالخاص المرجج له قلنا الخاص اقرى
 من العام في الدلالة على ذلك البعض لانه يجوز ان لا يراود من العام
 بخلاف الخاص فلا حاجة للمرجج له ونالت الحنفية وامام الحرمين
 العام المتناظر عن الخاص ناسخ له كعكس مجامع المتناظر قلنا
 الفرق ان العمل بالخاص المتناظر لا يلغى العام بخلاف العكس والخاص
 اقرى من العام في الدلالة فوجب تقديمه عليه قالوا فان جهل
 التاريخ بينهما قالوا ف عن العمل باحد منهما او التساقل بها قول الامام

عندكم واما عندنا فنحمل الشيخ الخاص للعام بان يترافى الخاص وتخصيص بان يتقدم على العام لكن يحل على الثاني لانه اولى من الشيخ
وان كان اه العين عائد الى الخاص والعام بالاستخدام لوالى المتعارفين الغرض من الامر ولو قال كل من المتعارفين عام الى الخاص
شرح الملب لان اوله في الثاني عام اه اقول كونه ناسخا للمقدم بالنسبة لان المتعارفين هو الظن ان تاخرت وقت العمل
بالمقدم والافانظ كونه تخصيصا تاما ^{والثاني خاصا بالنسبة} يمكن ترجيحه بكونه في الصحيحين وبان في تناول من النساء
خلافه وان كان ضمينا وبان روى الاول وهو ابن عباس رضي الله عنهما خلافا لما سبق لكن المفسر في مذهبه ان الرتبة تغفل
وهو يقتضيه كونه الاول ^{لما جاء} بلا قيد الى الماهية المتأخوذة بشرط لا شيء من وحدة الى فتوح بحرف ورجلين ورجال معه

القديم عند الضم واما عند الامد وابن
الحاجب فمن منطلق لا يشعبه ما يستقل
عنها من تعريف المطلق ^{على الوعدة الثانية}
الى على الماهية مع الوعدة الشاملة على سبيل
البدل وقد نفى هذا عن صارق على النكوة الثانية

والجمعة في سياق الاشارة بخلاف تعريف
الامد وصار على الشايع في نوعه بخلاف
ما يستقله عنه ابن الحاجب الا ان يرد بالعدة
في ما صدقته وباشيع ما يكفر في الجنس
ترهاه النكوة ان ان من ما صدقته فان
النكوة في سياق النكوة ونحوه والشايع في نوعه
ليست من المطلق كما ياتي لانها دالة آشارة
الركب والشكل الاول وهو يدل على الوعدة
الشايع نكوة وقوله الآي والمطلق صفراء
فليس بمحمدا استدلالا بموجبهين طبيعيتين
مع الشكل الثاني ^{آي الوعدة}

سأل ذلك حديث البخاري من بدل دينة فانكوه ومديث الصحيحين
انه صلى الله عليه وسلم من قتل النساء الاول عام في الرضا والنساء
باهل الرمة في الثاني خاص بالنسبة عام في الحريات والمزنا

المطلق والمعيّن هذا صحتها المطلق الدال على الماهية بلا قيد
وصة او غيرها ونعم الايدي وابن الحاجب دلالة اي لالة المسح ^{في قوله الى ان الماهية باللفظ الالهي}
بالمطلق مع الاشارة الآتية في خواصها على الوعدة الشايع حيث عرفناه

بما ياتي عنها ^{في قوله} النكوة اي في نوع في وهما اي في ذهنهما انه هو لانها
دالة على الرمة الشايع حيث لم يخرج عن الاصل من الافراد الى النسبة

او الجمع والمطلق عند هذا كذلك ايضا اذ عرفه الاول بالنكوة في سياق
الاثبات والبناء بادل على شايع في جنسه ^{في قوله} يخرج الدال على شايع في نوعه

مخيرة مئونة قال المصنف في الفرق بين المطلق والنكوة سلك

هذا هو الذي عليه الجمهور

كان ذلك على وجهين
 الأول موضوع الغنصية
 الطبيعية والثاني موضوع الغنصية
 المكتسبة وفي كل واحد من هذين الموضوعين
 من حيث هو والثاني في الماهية من حيث
 على الفوق ولا يلزم عدم أن الفوق
 أن تقول إن الماهية لا يمكن أن تكون
 ثم لا بد من أن تقول في قولك قبل
 من أنه مقيد بالصفة فلا بد من
 بالملحق أن الفوق
 فليس بعد الاختصاص لأن ذكرها
 نظراً لأن ذلك هو الأصل في الكلام
 وأما ما كان مع الأول فليس
 وأما ما كان مع الثاني فليس

استكسب المنطقيين والاصوليين وكذا الفقهاء حيث اختلفوا فيمن قال

لامرئته ان كان حملك ذكر فانت طالق فكان ذكرين قيل لا تطلق نظر للتكرار

المشعر التاميد وقيل تطلق ملاحا الجنى انتهى ومن هنا يعلم ان اللفظ

في المطلق والنكرة واحد وان الفرق بينهما لا اعتبار ان اعتبر اللفظ

دلالة على الماهية بل لا يتبدى مطلقا وهم جنس فيهم لما تقدم او مريد

الوصلة الثانية من نكرة والآدى وابن الحاجب فيكون الاول في معنى

المطلق من امثلة الاتية ونحوها ويجعلنا الثاني فيدل على ان الوصلة الثانية هي على

الماهية بل لا يتبدى والوصلة ضربية اذ لا وجود للماهية المطلقة بالذات

واحد والآول موافق للكلام اهل العربية والتسمية عليه بالمطلق لمقابلة

المقيد وعدول المصنف من نقل عن الامدى وابن الحاجب عما قاله من

التعريف الا لزوم ان لا يثبت عليه قوله واليه لم يتعضا للبناء ومن ثم ان

من هنا وهو ما زعمناه من دلالة المطلق على الوصلة الثانية ان اجل

ذلك قال الامر بمطلق الماهية كالضرب من غير ان يكون امر جنسي من جنسها

كالضرب بسوط او عصا وغير ذلك لان المقصود الوجود ولا وجود للماهية

واما ما وجد في نياتها فيكون الامر بها امر جنسي لها وليس قولها ذلك بسبح

فيكون المقصود اهـ هذا شعب بان الوحدة ليست مدركا لتعريف المطلق بل من ضرورياته عند فهمها وهو مخالف لقولهم وعند غيرهما الخ
وبان قولها بان الامر بالمطلق امر لجزئي في ما قصد قائله من عدم وجود الكل الطبيعي في الخطاب خلافا لما يقيد قوله من عدم
الماضية اهـ من اقوال القائلين بوجود الكل الطبيعي في الحاسم وهو مردود بانها جزء من صفات الخارج فلا يقتضي وجوده في حقا
وهو دها فيه في بيعه تقييد الكتاب له لو قال فقيد تقييد الكتاب به وبالنسبة وتقييد صوابها لكان محصرا ووفق ما سبق
مع المحصر بل الاخصر كيجوز تقييد كل من الكتاب والنسبة به فيشبهان اهـ امرين او طريقتين او مختلفتين لكن مثل الشئ بالاول
لان في المطلق المشتب على الامر خلاف بل يجوز

حل المطلق عليه اهـ ان فيكلمه المطلق مقيدا
ولو قال بل قوله فهو خارج الخ من جهة والاعتقاد
لكل اللب لكان اخصرا ووضح وقيل بحل المقيد
بل هذا مقابل للشقوف الاربع المضافة بقوله
والا او مقابلا لقوله والاعم عدليه ككس
سياق المعنى وقول الشارح فلا يقتضيه لثوان
بالاول لكن الثاني السب لان قوله لان ان كان
جاء في جميع الصور في ذكره في العام اهـ لانه
من اضافة الصفة الى الموصوف فلا بد ان
ما هو من التقييد في العام لا ذكره فينبغي
ترك لفظ الذكر ان القوة

لوجود الماحية بوجود ضيقها لاشها جنة وغير الموجود موجود وقيل امر لكل
جاء في لاشها علم التقييد بالقيام وقيل اذن فيه اي في كل مرة ان يفعل
وخرج من العهدة بعد احد مسئلة المطلق والتقييد كالعام والخاص فاجاز
تخصيص العام به يجوز تقييد المطلق به وبالا فلا يجوز تقييد الكتاب
بالكتاب وبالنسبة والنسبة بالكتاب والتقييد هما بالقياس المعتمد
وفعل النبي عليه الصلوة والسلام وتفرجه بخلاف مذاهب الرازي وذكر

المعتمد
المعتمد
المعتمد

بعض جزئيات المطلق على الاصح وتزيد المطلق والتقييد انما اتحد
حكمهما في موجبهما بغير الجيم ان سبهما وانا عشتبي لان يقال في كفاية نظما
اعتق رقبة اعتق رقبة موصلة وتاخر التقييد عن وقت العمل بالمطلق
فان في المعنى تاسخ للمطلق بالنسبة الى صدقه بغير التقييد والآباء تاض
عن وقت الخطاب بالمطلق دون العمل ان تاض المطلق عن المقيد مطلقا
او تفاونا او جملنا بينهما حمل المطلق عليه اي على التقييد جمعا بهما في الجليل
وقيل المقيد تاسخ للمطلق ان تاض عن وقت الخطاب به لالتواضع
وقد العمل به بجامع التاض وقيل بحل المقيد على المطلق بان يلغى
التقييد لان ذكر المقيد ذكر لجزئي في من المطلق فلا يقتضيه لكان ذكره في من

وفي الموضوعات غلبوا وجوهكم وابدكم الى الملائق والوجوب لهما الحديث ^{فصلها}
 الحكم من مسح المطلق ونسب القيد بالملائق وافصح قطع الخلاف من انه لا يحمل
 المطلق على القيد او يحل عليه لفظا او قياسا وهو الراجح والجامع بينهما ^{هذا الوجه هو الصحيح}
 في المثال المذكور اثبتا كما في سبب حكمها والقيد في موضعين ^{هذه من صور اختلاف السبب في الحكم كما يشهد به ال}
 وقد اطلق في موضعين كافي قوله في قضاء ايام رمضان فعدة من ايام ^{في كلام بعض}
 ارض في كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صدم النخع فصيام ^{في صورة الحكم}
 ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم يستفهم في ما اطلق فيه عنهما ان لم يكن ^{في كلام بعض}
 اول ما يجبهما من الاعيان قياسا كما في المثال المذكور بان يبيح على الطلاق لانهما ^{في كلام بعض}
 تقيد بهما لتنافيها وتوابعها لا تنفك مرجه فلا يجب في قضاءهما ^{هذا الوجه هو الصحيح}
 تنابع ولا تنفي في اياها ^{هذا الوجه هو الصحيح}
 القياس لان وجوب الجامع بعينه وبغيره مقيده دون الاف قيد به بناء ^{هذا الوجه هو الصحيح}
 على الراجح من ان العمل قياسي فان قبل نفي فلا كذا الظاهر والمؤلف اى ^{هذا الوجه هو الصحيح}
 هذا مجتمعا الظاهر ما دل على الغنى ^{هذا الوجه هو الصحيح}
 مرجوحا كالاسد راجح في الخيلان ^{هذا الوجه هو الصحيح}
 راجح في الخارج المستفاد من مرجوح في المكان ^{هذا الوجه هو الصحيح}

اشارة الى ان
الخدمة خارجيا
بعض قول واحد الى
انكم يكون ملاذ لم يبع
تتم اواصل الله البيع
اشارة الى ان
وفي حصول ملاذ عند
لاستجالة ظاهر
الام وهو حل لكم
اشارة الى ان
الخدمة خارجيا
بعض قول واحد الى
انكم يكون ملاذ لم يبع
تتم اواصل الله البيع
اشارة الى ان
وفي حصول ملاذ عند
لاستجالة ظاهر
الام وهو حل لكم
اشارة الى ان

ومن البعيد تأويل الإضافة حديث ابن عباس وغير ذلك الجنب ذلالة أمه
بالرفع والنصب على التسمية أي مثل ذلالتها أو كذلالتها فيكون المراد الجنب المحيطة
الميت عنده وأحد صاحبه لا شافيه ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى
عنه أما على رواية الرفع وهي المحفوظة لكان له الخطاب وغيره من حلقه فإن يدرى
ذلالة الجنين خبرا لما بعده أي ذلالة أم الجنين ذلالة له يدل عليه رواية البيهقي
ذلالة الجنين في ذلالة أمه في رواية بن حاتم ورواية النصب لا تثبت
فإن يجعل على الظرفية كما في حديثك طلوع الشمس وقت طلوعها والمعنى
ذلالة الجنين حاصلة وقت ذلالة أمه وهو موافق لمعنى رواية الرفع الذي
ذكرناه فيكون المراد الجنين الميت وإن ذلالة أمه إلى أجلها أصلتها تبعاً لها
يثبت ذلك ما في بعض طرق الحديث من قول السائل عليه السلام يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنا نختل لأبلي ونفج البقر وإن شاء فتجده بطنها الجنين انفلقه أو نالها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوه إن شئتم فإن ذلالة ذلالة أمه فقط براءة السؤال
عن الميت لأنه محل الشك بخلاف الحي المأكول الذي لا يعلم من العلم أنه لا يلج إلا
بالتفكير فيكونه الجواب عن الميت ليطلب السؤال ومن البعيد تأويلهم كما
قولنا أنا الصدقات للفقراء والمساكين الخ على بيان المصنف أي محلة

٥٠
 في هذا التناول ثم انزلوا في
 التفسير في الشارح في التناول
 في هذا التناول ثم انزلوا في
 التفسير في الشارح في التناول
 في هذا التناول ثم انزلوا في
 التفسير في الشارح في التناول

العرف بدليل ما قبله ومنهم من يترك في الصيقات الخ ذوقهم الله تعالى على توضعهم

لما جلد عن اهلبيتهم ثم بين اهلها بقله انما الصيقات للفظ الخ اي هي

لهذه الاصناف دون غيرهم وليس المراد دون بعضهم ايضا بل كل العرف لا

صنف منهم ووجه بعده ما فيه من حرف اللفظ على ظاهره من استعجاب الاصناف

لغيرها لم اذ بيان العرف لا ينافيه فليكونا رادين فليكن العرف لبعض

الاصناف الا اذا افقد البلاء تلفظ به ومن السعيد تبادل بعض اصحابنا

حديث السنن الاربعة من ملك دارم محمد بن حنفية في رواية النسائي

وابن ماجه علق عليه على الاصول والفروع لما نقل عنه من انه انما يق

بمجرد الملك ما ذكره ووجه بعده ما فيه من عرف العام على العموم لغيره ما نقل

ان نقله العلق على غير الاصول والفروع بل المعنى وهو ان لا يعلق بوجه اعتنا

خلاف هذا الاصل في الاصل حديث مسلم لا يجزى له والد ان يجد ملكا

فيشتره فيعتقه انما يشتره من غير حاجته ان يبيعه الاعناق في الفروع ليعلم

تعالى تعالى وقا نواخذ الروحى ولدا جنى بالعباد مكرمون دل على نفي اجتماع

الولاية والعبودية والحديث قال الشافعي مكرور الترمذي لا يباع منه شيء عليه

وهو ظاهر عند اهل الحديث ثم رواه الاربعة من غير طريق عرق ايضا

وهو ظاهر عند اهل الحديث ثم رواه الاربعة من غير طريق عرق ايضا

وهو ظاهر عند اهل الحديث ثم رواه الاربعة من غير طريق عرق ايضا

وخرج المثل لا يصدق السابعة هنا الانتفاء بالعرض كما في لا اله الا الله فلا يخرج المثل لاننا نقول المثل في مقابلة البين وهو ما
 انفع دلالة فيلزم ان يكون له دلالة ايضا لكن لا تكون مقتضية ^{يقول لمن جرحه} ان الاستدلال على المعنى الثاني دون الاول
 يدل على ان الاول أظهر فلا يكونه العظيم ^{مبين} ان الملاءمة ان في بيته على المحور في اليد بذكر الكل وارادة الجزء فيه حقيقة في
 المعنى الاخرى في الاولين ^{لانه} انما يتعلق هذا الدليل بجار في اسناد التحليل الى المعنى نحو خلفت لكم بهيمة الانعام قلنا المرجح اه
 قضيت ان الاستدلال في الاول مقدر فغير اضمار ويمكن ان يكتب المحور في اسناد التحريم الى الام وان يحيط تحتية كناية عنه تحريم الاستدلال

لتردده بين وجه الكل والبعض اه اسند
 التردد الى الكلام تبينها على انه ليس في المسح و
 الرادى حاله لان المسح هو الاتصال والركن
 مجموع العضو المخصوص بل في الهيئة الزمنية
 سواء كان الاء للاتصال وهو صفة تتعلق
 المسح بالركن مثلا او بعضا او كانت للصفة
 خلافا لثبتي بل لو قيل فالسحر اركن
 لاهتمها لان نسبة الفعل الى المفعول به
 يوجب تعلقه به مستوعبا ام لا كما في رثيت
 زيد وانه يندفع ما قيل لا اركن فينا بين
 المسح والركن صفا والقطع واليد في السرة
 وان خصصنا هنا الاجمال في المسح بالركن

المجلد الثاني دلالة من قول ان فعل وخرج للمثل اذ دلالة له ومبين

لانضاح دلالة فلا اجمال في آية السرة وهو والساق والساق فافعلوا

ايديها لا في اليد ولا في القطع وخالف بعض الحنفية قال لان اليد

تطلق على العضو الى الكوع والام الرفق والي المنكب والقطع يطلق على

الابانة وعلى الجرح يقال لمن جرح يده بالسكين فقطعها ولا ظهور لولا

من ذلك وابانة الشارع من الكوع مبين لذلك قلنا لان عدم الظهور لولا

من ذلك فان اليد ظاهرة في العضو الى المنكب والقطع ظاهرة في الابانة وابانة

الشارع من الكوع مبين ان الملاءمة من المثل ذلك البعض ونحوه

عليكم امها نكم حرمت عليكم المبتنة ان لا اجمال فيه وخالف الكرخي

وبعض اصحابنا قالوا اسناد التحريم الى العية لا يصح لانه انما يتعلق

بالفعل فلا بد من تقديره وهو محتمل لا بد من اضافة الى جميعها

والامر صحيح لبعضها فكان مجمل قلنا المسح موجود وهو اليرق فانه في

بان المراد في الاول تحريم الاستدلال بوطء ونحوه وفي الثاني تحريم الاملاك

وامسحوا بروكم لا اجمال فيه وخالف بعض الحنفية قال لتردده بين

الكل والبعض مسح الشارع الناصية مبين لذلك قلنا لان

نورده

في الاول ما يروى من حديث النبي وهذا القيد مستدر كذا وفي قوله والاكثر الخ كما كره فلو قال وحشم بالجمع مضافا الى الخبر وروى بالا افراد متعونا
 كان اولي ^{بين} رجوعه الى بالصفية الى طبيب وبالجملة الى الخ ^{الصدق} الحكم قد تقدم العدد وكذا من الوجودات لاني لم تب
 الاعداد لتلازم الحكم او تعدد اللاحقة فاجزاء الثلاثة ثلث وحدات لا واحد اثبات وهذه القضية كما ذكروا سواء اريد بالثلاثة نفسها
 او اجزاءها او صفاتها في ان يفصل عنها اه اي عدم الامثلة السابقة من المصن منها بان الخ فلا يرد ان اول الامثلة هو
 القول لا قوله تعالى او بعض الذي بيده عقدة النكاح لانه وان استعمل في القرآن في قوله تعالى ثلاثة قروء الا ان المصن لم يذكر
 من تلك الحقيقة في فان تعدد اه اي فان تعدد دلالة اللفظ الذي هو حقيقة في معنى شرعي عليه بلا يجوز فرد الخ فلا
 وضحة في الاول روى بالا افراد متعونا والاكثر بالجمع مضافا وذلك زيد طبيب
 ما مر لترد ما مر بين رجوعه الى طبيب والزيد يختلف المعنى باعتبارهما

والثلاثة نوج وفرد لتد الثلاثة فيه بين جميع اجزائها وجميع صفاتها وان ^{صلة الحكم وعلته الصدق}
^{ان القوة}

تتبع الاول نظر الى صدق الحكم به اذ حمله على الثاني ليرجع كذبه والاصح

وقوعه في الجمل في الكتاب والسنة للامثلة السابقة منها ونفاذ

ويكن ان يفصل عنها بان الاول ظاهر في الزوج لانه المالك للنكاح

والثاني مقترن بمقتضى الثالث هو ظاهر في الاستداء والراجح ظاهر في

الا احد لانه محط الكلام والاصح ان المسع للفظ او صح من ^{اي الاضطرار}
^{منه}

المسع اللغوي وعرف المسع لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان

الشريعتين فيجعل على الشرعي وقبل لانه الشئ فقال انما هو محمل والاصح

يجعل على اللغوي وقد تقدم ذلك في مسألة اللفظ اما حقيقة او مجاز

وذكر هنا نونية لقوله فان تعدد المسع الشرعي للفظ حقيقة في اليم

بجوز محافضة على الشرعي ما لمكن آو هو مجمل لترده بين المجاز الشرعي

والمسع اللغوي اي يجعل على اللغوي تعدد الحقيقة على المجاز اقول ختار

منها المصنف شرح لمخففه الاول ما له حديث الترمذي وغيره الطواف بالبيت

بان يقال اه اهل كان يتم الخ فغير استعمال على مذهب السعد من جواز وجود طرقة التشبيه فيها وتوسع بالتشبيه البليغ عند
خبر ارمي قال انه صلوة لما شبه لها في اعتبار الخ او على غيره وسببه احتياجه الى القرينة ككونه مجازا شرعا وكونه طرقة
عليه ولم يعمد ببيان المقاييق الشرعية وهو الدعا في حيزه فيكونه الصلوة صفيقة وان كان في حيزها على الطوائف مجازا
هذا فاما ان اللفظ المستعمل اه مشروبا بهذا اللفظ فذلك مستلزم لاستعماله في معنى وفي معنيين واستعماله مترددا بينهما
وليس كذلك اذ ليس له الا الاستعمال الا في كماله كاشعره كلام الشافعي قال المعنى اللفظ المتردد في الاستعمال بين معنيين
ومعنى ليس احد صفا الخ كان اوضح واخص الخ أي قوله ويدقق اللفظ ولا ينافيه قول الشافعي ويعمل الخ الشافعي بان

التعبد من سلف المعنى لجواز ان يكون
مطابقا لقول من خالف المعنى بعده وهذا
يندفع ما قاله سم وغيره بذكر على ان النكاح
ظاهر ان المراد باللفظ هو العقد الاول
والاولى طرقة على الفعل ضرورة ان اشتراك
النكاح بينهما يستلزم اشتراك الانكاح بين
التزوج والابطاء قائما بقوله الآية لا
يعقد الخ لا بين زوج أصالة وكالته بالنسبة
الى الفضل الاول ولا بين زوج كذلك بالنسبة
الى الثاني معنيين أي متغايرين باللفظ
لتغاير محل العقد بين المشتركين في مطلق
العقد من وليرى قد يقال المتأخرين
قوله من وليرى هو المعنى الاول فهو غير محتمل
لمعنيين سواء يؤيد ما زاده الدارقطني
وهو البكرين وبها ابوها الآية

الآن الله اهل فيه الكلام تعذر فيه مسح الصلوة شرعا فيجب ان

يقال كالصلوة في اعتبار الفهارة والنية وفروعها او على المسح المفسر وهو

الدعا بخبر لا شأى الطوائف عليهم فلا يعتبر فيه ما ذكرنا وهو محتمل لتردده بين الآراء

والجواز ان اللفظ المستعمل لغية نارة والمعنيين ليس ذلك المعنى اعمها نارة

اخرى على السعد وقد اطلق محل لتردده بين المعنى والمعنيين وقيل

يتخرج العنيان لانه اكثر فائدة فان كان ذلك المعنى اعمها فيعمل به جزا

لوجوده في استعماله في ينفذ الآخر لتردده فيه وقيل يعمل به ايضا لانه اكثر فائدة

والتعبد بقوله ليس الخ ما ظهرك كذا قال في الظاهر انه مراد مع ايضا مثال

الاول حديث مسلم لا ينكح الحريم ولا ينكح بناء على ان النكاح مشترك بين

العقد والوطء فانه ان حل على الوطء استغنى عنه معنى واحد وهو ان

الحريم لا يحل ولا يوطئ اي لا يمكن غيبه من وطئه وان حل على العقد استغنى

منه معنيا بينهما فترى مشترك وهو ان الحريم لا يعقد لنفسه ولا يقدر لغرض

ومثال الثاني حديث مسلم النبي صلى الله عليه وسلم بنفسها من وبها اي بان تعقد لنفسها

او تآذن لوليها فيعقد لها ولا يزوجها وقد قال بعضهما لنفسها ابو حنيفة

وكذلك بعضهما بان كن اذا كانت مكان لا وافيها ولا حاكم ونقله يونس بن عبد الاعلى عن

جاء بين الدليلين اه علة القول فالحقول يعني انه لو جعل الفعل بياناً لزم التبع القول اذا تقدم القول بخلاف العكس باقلناه
ان بسبب ما قلناه من جمع الدليلين اولى من التبع لما فيه من الفاء اوحدها ^{تأخر الفعل فيه ففمن مع قوله الار مستغداً ما كان القول}
بالقول ان لا يجلجلى فيه يكون القول بياناً له ويتبعه كونه ناسخاً للفعل ^{لانقته بالاعتناء اه ان يحتاج الى العمل بالحاجة على ما}
المكلف الى بيان ما كلف به بخلاف تغيير المصنوع وقد يقال فلم يجب بالحاجة في قوله الآء وسيل المنع المختار كاه للمبين ظاهر
اي بدلول ظاهر فلان ان المبين نفس الظن فلا وجه لادخال اللام على المبين نعم لو قال سواء كانه المبين فالحاصل لكان انبى
بالاصطلاح واوفق بقوله الجمل وظاهره الخ

بين الدليلين وقال ابو الحسن البصري البيان هو التقدم منها لاني قسم انما
واحد معنيته مثلاً اه ^{المراد بالمشي والسير}
واشار الى الجمع بقوله مثلاً وعكس المتواطى
نظر للاغلب فيها ففعله مثلاً ^{فعله}
اليه فيها ويكن جعله قيد الواحد ^{يتمتع}
تأخيره عه صفاً في الاقوال الالته بال
متنوع تغليباً بناء على ان اكثرها كلفها من
المعتزلة فالمراد بالامتناع بالتمتع الى
الاشاعة عدم الوقوع والا الحجة ان القول
بامتناعه يقتضي القول بوجوبه وقابله
وهو مناف لذهاب الاشاعة من عدم
وجوبه شيء عليه تعالى ^{مطلق مقابلة}
للتفصيل في الاقوال الالته ^{لا خلافة اه}
اشارة الى الشرطية والمقدمة الرافعة مطورة
عند الخطابية متعلق بالمادة وبالاضلال
او بها لا بقاهاه ويلزم منه الاضلال نعم
المادة لا عكس كاه الجمل فالحمد والارادة
ابن التوفيق

لا نهالما قال الاستاذ ابو اسحق الاسفرائني لانه بالاعتناء القائلين بان
المؤمنين حاجة الى التطهير ليحققوا الثواب لا مثلاً وقا خيراً البيان عن وقت
الخطايا والوقت ان الفعل عاى واقوع عند الجمهور سواء كان المبين ظاهر وهو غير
الجلجلى عام بين تخصصه مطلق بين تقبيله والى حكم بين نسخ ام لا
وهو الجمل كثر ك ^{بين} احد معنيته مثلاً ومتواطى ^{بين} احد ما صدقته مثلاً وقيل
يتمتعوا خيره مظم لا خلافة فهم المراءى ^{الخطا} ان ثما الى الاقوال بنحو التاخير
غير الجمل وهو انه ظاهر لا يقاهاه الخطابية فهم غير امداد بخلافه في الجمل وكرابها

CTV

[illegible]

في اني اري انه ان ربيت في المنام افر امرت بذلك وروى الانبياء من قبل الوحي فيكونه حكما شرعيا فيقول تعالى له في علمه ان الاول
ان هذا الدليل جاز على تقدير جواز تاجير البيان انظم فليكن ان يكونه واما القيل الجوزي فمطلوب والاولى في توجب الدليل وهو في الحق ليعلم
وعلى المنوع الثاني انه لا يجوز في الحديث لان المتأخر ما انزل فهو القرآن فلا يلقى فيه شيئا من غيره ولا يفتيحه به اشارة الى ان دلالة
على القول كوجود قرينة فيمن انزل على من ذهب القائل بان الاول للمطالع الماهية في قطعها ارجاعا او قطعا سواء قبل لجواز تاجير
البيان او لا ثم الظن ان المراد بالبره من الجواز فيجوز ان الدليل فيبعد نفي الوقوع وهو اع من الوقوع في ان لا يعلم في حقه فلا يجازي

الكل واما السلب اليك فانما يصح مع جواز تاجير البيان في ان لا يثبت الله انه يضرر لقوله لا تعلم وحينئذ عائدته الى المكلف والمؤد بذلك المذكور من مصادرات المخصص ووصف كونه مخصصا يعني ان عدم العلم به بان لا يوجد للمكلف العلم بنبات المخصص فيصير وصفه انه مخصص او يخفى له العلم بنباته لا يوصف ان القوة في نفسه

بما في اجوبته استلهم وفيه تأخير بعض البيان عن بعض ايضا وقوله تعالى حكايته

عنه الخليل عليه الصلوة والسلام يا بني اني اري في المنام اني اذكرك الخ

فانه يدل على الاعتراف بانه قد سبق له في نسخة بقوله تعالى في نبأه في يخرج عظم

وعلى المنوع من التأخير المختار انه يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم تأخير التبليغ لما

اوحى اليه من قرآن أي غير التي وقت الحاجة اليه لا لشقاء الحمد والتأخير غير

في قيل لا يجوز لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك

أي على الاعتراف بان جوب التبليغ معلوم بالعقل ضرورة فلا حاجة للائمه

الا انهم قلنا فان لم يتأيد العقل بالنقل وكلام الامام في ان

والآل من يقتضيه في القرآن قطعاً لأنه متعين بتلاوته ولم يؤخر قطعي

علمهم بتلخيصه بخلاف غيره لما علم من انه كان قبل عن الحكم فيجوز تأخيرها

من قطعها في جواب ما صدر عن قديم السان وقد اخرج تبليغها في انشواك بيان

منه ويقف آخره الى ان ينزل الوحي والمختار على المنوع ايضا انه يجوز

ان لا يعلم المكلف الموجود عند وجود المخصص بالمخصص ولا بان المخصص

ان يجوز ان لا يعلم نبات المخصص في لا يوصف انه مخصص مع علم

بنباته لان يكتفى بالمخصص العقل بان لا يثبت الله له العلم بذلك فلا

يجوز ذلك في المخصص السمو لا فيه من اخص اعلامه بالبيان قلنا الحمد وتأخير

بجوز ذلك في المخصص السمو لا فيه من اخص اعلامه بالبيان قلنا الحمد وتأخير

الرفع بالمدح اه قد يقع الرفع بها سرفع بالعقل كرفع عقل الرجلين بسقوطها فلا يحسن التقابلية ^{ولا تارة} ^{توسيعه} قال كانه لان كلام
الامام وسوقه فان قيل لو جاز التحصيل بالعقل قبل كونه الفسخ بها قلنا نعم لان من انكسر شره حلاله سقط عنه عقل الرجلين
بالعقل يدل على انه اذا كان الفسخ معناه الشرع وبهذا يندفع القول بانه الناسب لتعسير ما يفيد الختم لان مقام الامام بعد
عنه المحل بمعناه الشرع لاننا لم نعقل اه اشارة الى صورة الشك الثاني وقوله ولا يفسخ الى كبراه قوله الاجماع يكونه
بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وانما لا يكونه بعده هذا وقضية ان الاجماع لا يكونه متعوضا وهم كذلك فينتج ما كان نتيجة
عليه انه لم لم يحكم بان الاجماع ناسخ لاستناده ^{وخطاب الرفع بالمدح والجنف والفضلة وكذا بالعقل والاجماع وذكرها في}
الى النص لظننا بالان من ان القياس ناسخ كذلك ^{على ما فيها بقوله فلا يفسخ بالعقل وقيل الامام الرازي من سقط حلاله}
والفرق بينهما بعينه لان الحكم دليل الملازمة ^{صحة ذكرها}
الاتية ومن اشارة الى المقدمة الرابعة والشرطية
ومرور على ما في احداهما بدون الاخر لتعقّب
الاخر بدون مقدمه وقوله انما الى حد ما
يجمع الملازمة تارة والشرطية اخرى ^{اذا روي}
كلمة اذا بغير لولا الاستدالية وما يقال انما بعد
كانت تلك لزوم ان ينتج رفع المقدم رفع
النتيجة وهو مال لا يبين في المنطق من دفع
ما به ينتج تلك النتيجة اذا كان المقدم والنتيجة
متساويين كما هو في اي سينا وهو هنا كك
كما يشوبه كلمة انما فيان بقاؤه شره
والنتيجة بقوله فاذا الى فان انتفا الحكم
ليس الخ ^{وانما هو مدلول اه الحكم لم يفسخ}
وهو مدلول اللفظ المشهور في العلم الا ان
يقول ان الخ اللفظ يقتضي تركه ولا يتم وعدم كونه مدلول
ولو قال على موصف كونه مدلول الخ كان اولي
في هذا مفسوخ اه ان يتم عشر مفسوخا
ما روي مفسوخ الخ وما يتم الخمسة لا اقل من
الثلاثة دون الحكم وهذا الثاني معنى عنه المثال
الثاني ^{ابن العلاء}

على ما فيها بقوله فلا يفسخ بالعقل وقيل الامام الرازي من سقط حلاله
صحة ذكرها
عقلها في طهارته من قول اي فيه وقيل اي عيب حيث جعل دفع وجب
بالعقل لتصور محله لتخالفه مخالف للاصطلاح وكانه لا يفسخ فيه وكا
يفسخ بالاجماع لانه انما يفسق بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لاسيما في اذ في حياة
الحجة في قوله دونهم لا يفسخ بعد وفاته ولكن مخالفتهم الى الجمهور للنص
في ما دل عليه نصنا ^{اللفظ دون} ناسخا له وقد استند اجماعهم في نحو ما في الصحيح في بعض
القولين تلافيا ^{وهما} او اقلها فقط وقيل لا يجوز لنتج بعضهم كلمة الخ عليه
وقيل لا يجوز في البعض في الخ لا يفسخ دون الحكم في الحكم مدلول
اللفظ فاذا قلنا انتفاء الزم انتفاء الآخر انما يلزم اذا روي في وصف
الدلالة وانما في فيه لم يراع فيه ذلك فان بقا الحكم دون اللفظ ليس وصف كونه ^{مدلول}
فانما يجب قوله لما دل على بقا الحكم دون اللفظ ليس وصف كونه مدلول فان
دلالة عليه صفة لا تزول وانما يرفع الناسخ العلم وقد في الاصل الثلاثة
قيل على من عارضه من العلم لانه لما انزل عشر في تعاطي معلومات فنتج
في مفسوخ الخمسة من قوله في الحكم وبقا الشك عنه عن عمر ^{في}

194.

[illegible]

لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكسبه النسخ والشيخ اذا رنبا

نا جميعها فاننا قد فرغنا من هذا نسخ التلاوة دون الحكم لا مرسلا

بجرح المحسنين طه الشخان وهما المراد بالشيخ والشيخة ومنع الحكم دون

ابتداء كثير منه قوله تعالى والذين يتوفون منك ويذرون ازواجهن حية

وان واجههم مشاعا الى الحول فنسخ بقوله تعالى والذين يتوفون منكم

پندرون از اجابت رجب ما بقسمت اربعه اشهر و عشر تا آخر

النزول عن الاول لما قال اهل النظر والبر نقد في التلوة ويجوز على

سخ الفعل قبل التمكن منه بابا لم يدخل وقتا او دخل وله مضى
 مع كسب الطعنة في الزور

يسمع وقبل لا يجوز لعدم استنفاد التكليف قلنا يكفي للفتح وجود

صل التكليف فيقطع به ودفع المسح قبل التمسح في قصة الذبيح

فان الخليل امر بفتح اسمها السلام لعنه تعالى فانه عيسى بن مريم
بن ادم و هو بذلك ولا ريب فيه ربا فالله بهم في القصة لان رواه محمد بن

من ذا من يدع عظمه وامن الله انما كان الله في ربه ان الله

من حال النساء في امثال الامم من سائر اقطار الدنيا والاوربية وان

لأن من سعى في الحق والصحة النسخ بقا أن إقراره وبسته وقيل لا يكون

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible]

توافق الكتاب والسنة أو نسخ السنة بالقرآن فمعه سنة عاضدة له تبين

توافق الكتاب والسنة هذا فمه المصنف من قول الشافعي رضي الله عنه

في الرسالة لا يفتح كتاب الله الا كتابته ثم قال وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يَنْخُجُهَا إِلَّا سَنَةٌ وَلَوْ أَحْدَثَ اللَّهُ فِي أَمْرِ غِيَا مَا سَقَى فِيهِ رَسُولَهُ لَسَقَى

رسوله ما حدث الله فيه يبين للناس ان لم يستمعوا سمعته لستم ايها القلة

للكتاب الناصح لها اذ لا شك في موافقته لما في نسخ التوجه في كصلاة

إلى بيت المقدس الثابت بنعله صلى الله عليه وسلم لم يقولوا لقائل فويل ورحمك

سُطر المجد الحام وقد فعله صلى الله عليه وسلم وهذا القمط الفرسى

الفهم والوجود والاول محل عليه في الفهم محتاج الى بيان وجوده في

يكونه الماد من مصدر كلام الشافعي انه لم يقع نسخ الكتاب الا بالكتاب

وإي كان ثم سنة ناسخة له ولا نسخ السنة الابالسة وإي كان

فانه كتاب ناسخ لها اي لم يقع النسخ لكل منها بالاخر الا وهو مثل كنوز

مما ضل له ولم يبال المصنف في هذا الذي فهمه وحكاه عنه يكون

تفاوت ما حکما غیره من اصحاب عنه من انه لا یقتضی نسخ السبق للکتاب ف حد

لقولي ولا الكتاب بالنسبة قيل جربنا وقيل في أحد القولين ثم اختلفنا

و بعض منظم اه اى عند الحكم بعدم نسخ كل منهما بالارض عظيم حيث قال انه من هفتوات الكلام لوقوع الخ فلا استعظام ببعض المنع وقوله
لوقوع سنده او ببعض المعارضة فقد كان القول جزءا منها وما فهمه الصنف هو ان على الاول بغير المقدمة المنوعة وعلى الثالث بجمع
المقدمة المذكورة من دليلها مستندا بان الدعوى نسخ كل بالارض بلا عارض وهو غير واقع وكذا التواتر بالاحاد وهذه الاربع
بتم اثباتها لا يستلزم التصديق بها من ضرب القرآن والسنة التواتر والاحاد في نفسها انما الماء من الماء الحمض اضافة فلا
يرد الفصل لعدم الحمض والامداد بالماء الاول المطهر ولو يتبعها واثباته المنع من ان يرد في رواية اه اشار به الى انه لا يمكن الجمع

بينهما فيلزم كونه احدهما ناسخا للآخر وجعل
الثاني ناسخا للاول ولم يعكس لادكون بقوله نسخ

هل ذلك بالجمع فلم يقع او بالعقل فلم يجز وقال بكل بعض وبعض منظم ذلك منه
لوقوع نسخ كل منهما بالارض لا تقدم بافهامه الصنف عنه دافع لحد الاستظهار

وسكت عن نسخ السنة بالسنة للعلم به من نسخ القرآن بالقرآن فيجوز
نسخ المتأخر في مثله والاحاد بمثلها وبالمتواتر وكذا التواتر بالاحاد

على الصحيح كما تقدم في نسخ القرآن بالاحاد ومن نسخ السنة بالسنة
نسخ حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم قيل له الرجل يجعل من امرته ولم يكن

ما لم يجب عليه فقال انما الماء من الماء مجديت الصحيحين انما اجلس بين
شعبها الا شربتم جهدا فقد عيب الفصل زاد السلم في رواية واه

لم ينزل لنا هذا عن الاول لارساء اوراود وعنده عن ابن كعب
رضي الله عنه ان الضميمة التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة خصها

رسول الله صلى الله عليه وآله اول الاسلام ثم امر بالفصل بعد ما ومن
نسخ القرآن بالقرآن ما تقدم من نسخ قوله تعالى مناعا الى الخوى بقوله

اربعة اشهر في عشر في يجوز على الصحيح النسخ للنسخ القياس لا سنده
الى النص فكانه الناسخ وقبل لا يجوز هذا من تقدم القياس على النص

الذي هو اصل له في الجملة في ثلثها ان كان القياس جليا بخلاف الحق لضعفه
و انما في ثلثها لا في ثلثها من ثلثها في ثلثها

و انما في ثلثها لا في ثلثها من ثلثها في ثلثها

و انما في ثلثها لا في ثلثها من ثلثها في ثلثها

و انما في ثلثها لا في ثلثها من ثلثها في ثلثها

و انما في ثلثها لا في ثلثها من ثلثها في ثلثها

و انما في ثلثها لا في ثلثها من ثلثها في ثلثها

و انما في ثلثها لا في ثلثها من ثلثها في ثلثها

و انما في ثلثها لا في ثلثها من ثلثها في ثلثها

بينهما فيلزم كونه احدهما ناسخا للآخر وجعل
الثاني ناسخا للاول ولم يعكس لادكون بقوله نسخ
هذا الخ في ويجوز على الصحيح ان يكون شرعا
على الصحيح عند الصنف من حيث الدليل فلا
ينافي كونه اكثر العلل على عدم الجواز
فكانه النسخ اه قال لم يقولوا انه النسخ
كأنه مستند الاجماع لحصول النسخ باثر
القلة بين الاصل والفروع وانما في
الشارح بالاول بخلاف الاجماع وهذا الجواب
عما اورناه على عدم نسخ النص بالاجماع
ان القوة

والعلة متصدرة اه قضيه ان القائل الاول والثالث يحلان بخلاف القياس الذي علمه مستند به ويحتمل ان يمارضها نص النسخ
 الا ان يقال مقابلة الرابع لها باعتبار الشرط الاول والابتنافه قوله بخلافه لان المخالفة بالنظر الى مجموع المتعاطفة لا الى
 كل منها فالمعطف مقدم على الربط في الانتفاء النسخ اه اشار الى المقدم من الافة والشرطية مطوية وقوله قلنا من الملامتها
 كان منوطا اه ان القياس الموجود تغير في زمنه صلى الله عليه وسلم كما لا يلزم اه في دوام النص ليلتزم الدليل ويحتمل عليه
 ان قياسه على النص كما افاده بقوله كما ان مع الفارق اذ ليس النص مستندا الى اوله ودوامه اه اجماعه اشارة الى ان الاصل
 هو القياس الجلي لان نسخ الاولين لا يكون جازا
 والرابع يجوز ان كان القياس في زمنه عليه الصلاة والسلام والعلة
 ان كان اصله واضح من النسخ في الانتفاء
 بقده بذلك لان كلام المصنف يوجب قول الامت
 يجوز نسخ القياس بالقياس مطم ولم ادون
 ونجانب نسخ اه في التفريع حيث اذ يلزم الجواز
 المذكور من التفسير لجواز ان يكونا متلازمان
 فلا ينفك نسخ احدهما عن نسخ الاخر الا ان
 يتم الاعتبار بينهما هو اللزوم بمعنى التسمية
 في الدلالة والانتقال من احدهما الى الاخر
 فيكون انفكاك كل واحد من الآخر ان الوجه
 في دوام حكم النص بان ينسخ وشرطنا نسخ ان كان قياسا ان يكون اجا
 منه وفاقا للامام الرازي وخلافه للامام في التفاضل بالمساوي فلا يكون الاد
 قياس وقيل لا يجوز نسخ لانه مستند الى نص في دوامه قلنا لا نسلم
 يلزم دوام حكم النص بان ينسخ وشرطنا نسخ ان كان قياسا ان يكون اجا
 منه وفاقا للامام الرازي وخلافه للامام في التفاضل بالمساوي فلا يكون الاد

جزا الانتفاء المقابلة ولا المساوي لانتفاء المخرج ويجوز ان يقول الامام
 ناطقة مرجح اذ لا بد من تأخر بقى القياس التام عن نص القياس المنسوخ به عن النص
 المنسوخ به كما لا يخفى ويجوز نسخ الفحوى أى مفهوم الموافقة بقسمه الاول
 والمساوي دون اصله اي المنطوق كعكس اي نسخ اصل الفحوى دونها على الصحيح
 فيها لان الفحوى واصل مدلولان مدلولان متغايران فجاز نسخ كل منهما وحده
 كنسخ فحوى ضرب الوالدين دون فحوى النافذ والعكس وقيل لا فيها الا الفحوى
 لازم لاصله فلا ينسخ واحدهما بدون الاخر لمتافاه ذلك للزوم بينهما
 وقيل واخرا ابن الحاجب يمنع الاول لامتناع بقاء اللزوم مع نفى اللزوم

فلان
 ان يكون
 الدليل في نسخ اصل
 المنسوخ دون الاصل
 لا يجوز
 القدر من ان لا يكون

فبقاؤهم لازم اه انما هم اذا كان لازم اعم ولم يلاحظ مع وصف لازم والام يوجد بدون المذوم ويجوز الشيخ به الاول فافهم
قوله والاكثر ان اه الملا يفصل بين الشيخ والشيخ عليه والملا يشهد كونه الشيخ فيه مصدر العلم في النوع به اه في تعلق البناء بالمنوع
او على تأمل الا ان جعل بمنع في ولو قال منع الشيخ به كان اوله في تسليم الاخر قد يقع لوضع الاستسلام لم يقل في النوع الصحيح
اقتل زيد ولا تخفف به واحرق ماله ولا تأكله مع انه يقول في بيان المحذور بفتح ان على من المحذور اصله وصف لان محذور
متبوع وملازم والمحذور تابع ولازم فالأكثر لاحظوا المذومية فيه والمتبوعية في اصله فحكموا بالاستسلام مع الحائزين
وانفاق الثاني لاحظوا الملازمة والتابعة
فحكم بعدهم والثالث لاحظوا التسمية والراعي
لاحظوا المذوم فيها في ويرجع المتبوع اه قد
يقال التبعية ليست في الحكم بل في الدلالة
ومما يقية بعد الشيخ وفيه ان نشأ التبعية
هو الاشارة الى في علمه تعلق الحكم بالكلية
فتكلم في الحكم فاذا استخرج احداهما بالغاء
العلمة استخرج الاخر في ان الامتناع انما هو
ان الثاني المحل يقول الشيخ بمنع على قول الأكثر
وقوله المصنف ونسخ الفخوري عن علي القول
الثاني المحل بقوله وقيل لا يستلزم واحد
الحج وانه سركه اه هذه السركية منقولة
لم لا يكون ان يكفه الصحيح عند المصنف
خلاف ما عليه الأكثر ويكفه قوله والأكثر
تنبيه على ان مقابله الصحيح هو قول الأكثر
استأنف القول

مخلاف الشيخ الاصل وقبل الشيخ الاصل لا يستلزم نظرا الى ان مذكور خلاف الشيخ
الفخوري واعلم ان استخدام نسخ كل منها للاخر بناء فاصح من جواز نسخ كل
منها دون الآخر فان الامتناع بين علي الاستخدام والجواز بين علي عدمه وقد سبق في الجواز
ان الجاب على الجواز هو مقابله والبيضاوي على استخدام وجم النص بينهما لانه ما عذر
مع قوله الامتناع في جواز نسخ كل دون الفخوري والفخوري دون الأكثر
على ان نسخ الاصل يفيد نسخ الفخوري الخ اشتمل على الممكن فيمن نكاه من الادهن لضم
من غير ان ان الخلاف الثاني يفرق على الجواز الاول ليس لك بل هو بيان لما أخذ

الاول وهو ما قبل غير ان الأكثر والماور علم ما قبل
نظرا على الجواز لانه على الشيخ الثاني الاستسلام وقوله

✓ 165

الضمفها ان غايته الضعف لكونه القيد مخي جالسيد من الامور السابقة بخلاف القوم فلما رد ان هذا الدليل جار فيها
كذلك بحجة انه لا يجري في ما اذا كان المنسوخ معنويا آخر وقال الشيخ اشارة الى الاعتراض على المصنف في عدم التمسك على الخلاف مع
قوله بلفظ القضاء قضيه ان لفظ قضيه في الآية الآتية انشاء وليس كذلك وقد يقول بان المعنى مقترنا بلفظ وفيه ان
لا يكون البناء بالنسبة الى المتعاطفين بمعنى واحد فالاولى ان يجعل قضيه فيها خبرا بمعنى الانشاء وورد ما تجزئ في قوله أو الخ
ما لا يكون بلفظ قضيه بالنسبة وعنه اه مخير او الفاصلة ولم يعبر بها اشارة الى ان الجمع بينهما لا ينافي النسخ ان الآية
ان الخلاف الاول انما يقول ان ما حاشته لم يخطأ قوله لو لم يخطأ
الضمفها ان غايته الضعف لكونه القيد مخي جالسيد من الامور السابقة بخلاف القوم فلما رد ان هذا الدليل جار فيها
كذلك بحجة انه لا يجري في ما اذا كان المنسوخ معنويا آخر وقال الشيخ اشارة الى الاعتراض على المصنف في عدم التمسك على الخلاف مع
قوله بلفظ القضاء قضيه ان لفظ قضيه في الآية الآتية انشاء وليس كذلك وقد يقول بان المعنى مقترنا بلفظ وفيه ان
لا يكون البناء بالنسبة الى المتعاطفين بمعنى واحد فالاولى ان يجعل قضيه فيها خبرا بمعنى الانشاء وورد ما تجزئ في قوله أو الخ
ما لا يكون بلفظ قضيه بالنسبة وعنه اه مخير او الفاصلة ولم يعبر بها اشارة الى ان الجمع بينهما لا ينافي النسخ ان الآية
ان الخلاف الاول انما يقول ان ما حاشته لم يخطأ قوله لو لم يخطأ

في الأظھر لما قاله الصفيّ الهندی من احتمالین له لأنّها ما بعده فترفع بانفعا

ولا يرتفع هو بارتفاعها وقيل يجوز وتبعيتها له من حيث دلالة اللفظ عليها

وعنه لا من حيث ذاته مثال لشيء اخر منه ما تقدم من نسخ حديث انها الماكن الماء

فان المشوخ مفترقه وهوان لا يغسل عند عدم الانزال ومثال شيخها معا

ان ينسخ وجوب الرأفة في السائمة ونفيه في العلوفة الدال عليها الحديث

السابق المأخوذ ويرجع الاصل في المعلوفة الى المال قبل ما راع عليه الدليل

العام بعد الشرع في تحريم للفعل ان كان مضمرة أو ايجابية له ان كان منفصلة

يُكْرِجُ فِي السَّاعَةِ إِلَى التَّعْدِمِ فِي سُلَّةٍ إِذَا نَسِيَ الْوَجُوبَ عَلَى الْجُزْأَيْنِ وَلَا

بحر النسخ بها إلى المخالفة لما قاله ابن السبكتة لضعفها عن مقاومة النص

وقال الشيخ أبو جعفر الشيرازي الصحيح الجواز لأنها في معنى النطق

وَيَجِبُ نَسْخُ الْأَشْيَاءِ بِمَا بَلَّغَ الْقَضَاءُ مَخَالَفَ بَعْضِهِمْ فِيهِ لِقَوْلِهِ إِنَّ الْقَضَاءَ

انما يستعمل في ما لا يتغير من وقف رباك ان لا تعبدوا الا اياه اى امر او بلفظ

الخبر عن المطلقات يترتب بانفسه ثلثة قرواى ليرتب بانفسه

استمر ابداه قضيه ما تقدم من زعمه طبيب ما من ان هذا الشاغل على ^{والاستمرار لا اثر له} لان ما ذكره بمنع صدور ما صدر ابداه وما قيل
تعتاده اذ ما عدم انقوى بين قوله اظلم الصدم الابدية والحد الصدم طليبا ابديا بناء على استخدام الاول للثاني او كون ابداه
في صومعا ابداه عند المطلب المستفاد منه صومعا فغيبه انه لا يلزم منه ابدية الصدم ابدية المطلب المجازم لجواز كونها
منه حيث انعدم رادها عنه وان التايد في صومعا ابداه عند القائلين بجواز نسخ ومنهم منس الحاجة قد انفع
لا المطلب كما اشار اليه انتم بقوله ويتبعه بغير رادها في جواز ان يتغيره هذا الجواب فيما كان الجواب لا اخبارا بالانقضاء
قبل انقضاء ولا يبعد جعله في حكم النفي

بل اذ خالفه في قوله لا لا يتغير بغيره لا يتغير ^{وخالفه الدقاق في ذلك نظر الى اللفظ} او قبله بالابد وعبر مثل صدور ابداه صومعا
اصلا كمال انشاء في احوال الجار الاضبا ^{بالنقص} لان تطفئه اذ ان وهو
فمنع ونقص فينزه الى ما تنزه به من غير
مطوية والنسخ المذكور بقوله قلنا في مقدمه
الها والالم يقط بالادليل ان تبا طاقا ما
عن صحيحه اذ راضع الى المكلف فلا يلزم تعلق
افعاله تعالى بالأغراض وبكس بناه على مذنب
الخصم لا نسخ الجواه قد ينفذ نسخ الخبر المحقق لا ينفذ
عليه تعريف النسخ لا ضد الحكم فيه وهو انما ينفذ
في الانشاء ^{يوسع الكفر} انما يحقق الكفر
لا يشر اليه بغيره وهذا الدليل لا يوجب النفي
انما اذا اعتريها بالنسخة الى ما وان واحد اذا كذب
في مخون يد قائم من ليس بقائم غدا وقيل
في النسخه استدرار على المصن حيث تركه بعد
القيود وادهم كلامه ان هذا القيل يجوز نسخه
ولو غير متغير وقد يقال تركه لان التفرق بين
الماضي والمستقبل من غير ان على النزاع بغيره
ان القوة بغيره شتمه بغيره كبريكم ليله الاقد
خاص جابر الاولى في خاتمة حصة مولانا
خالد قدس سره اللهم اغفر لي انما تظلم نفسي ظلمي
لا بعد ولا خسر ولا رجاء لي الا لا تقنط من
رحمة الله رحمة الله

وقيل لنا فاة النسخ للابد والتخيم قلنا لا سلم ذلك ويتبين بورد النسخ ان
المادة افعلا الى وجوده لا يقال لا زعم عرك ابداه الى ان يعطى الحق واشار الصم
بل الى الخلاف الذي ذكرناه وكذا الصدم واجب ستم ابداه اذا قاله انشاء فانه يجوز نسخ
خلافا لابن الحارث منعه نسخ دون ما قبله من صدور ابداه والفرق بان ابداه في بنا
قيد للفعل وفيه قيد للوجود والاسم لا اثر له ولم يصرح بغيره بما قاله ولما لم يصر
من كلامهم انه ليس على الخلاف وتقييدا لمصن له بالانشاء وهو مراده وان لم يصر
به لذكره منع نسخ الخبر بعد ذلك ويجوز نسخ اخبارا بغيره باخبارا بغيره

كان يوجب الاخبار بقيام زيد ثم بعد قيامه قبل الاخبار بقيامه لجواز ان يتغير حاله
منه القيام الى عدمه فان كان الخبر به ما لا يتغير كحدث العالم فتمنع المتغيرة ما ذكره
لانه تكليف الكذب بغيره انما عنه قلنا قد يدعو الى الكذب عن صحيح فلا يكون التكليف فيه نقضا
وقد ذكرنا فيها انما كان بغيرها الكذب منها اذا ظالم بالوديع او بطلان غيبا في عليه انما
ذلك وجازم الخلف عليه وانما ذكره على الكذب يجب لانسخ الخبر بعد لونه فلا يجوز وان كان ما
لانه يدوم الكذب في بوقعة الرهم الى انه هو حيث يبايش ثم بنقضاء ذلك على الله تعالى
وقيل كغيره يجب ان كان على مستقبل جوار المحل فيها بقدره قال تعالى بحول الله ما يشاء ويثبت

يتبعه ان يتبع ما يقدره وليس العجز عن الادراك بل ان كان القرب واسمى فلنقرب فلان ان اراد ان الاضمار النسخ
 تابع للمعروف كغيره وهو مستلزم للترجيح بل هو حجج او انه مع النسخ تابع لم تقدم في النسخ لعدم مطابقة لم هذا وكما هو
 ما اختيار الشق الاول والقول بان تقدم المحرر على النسخ دون النسخ في حجج كونه النسخ تابعاً ثم يقول لئلا اذ قال
 انشأه بهذا فخصيص انتهى فلا بد من دليل في من يبيضة المصنف وفتح الباب والياء مع كشد يد هاهن البيضة
 لانه ايضا كاحت والالكان اسم فاعل لا مفعول لانه لا يحمي منه اللازم بدون الجهد وصريح مناسب ولا من مجرد وهو ظاهر
 قوله المنيد ما قبلها اه فخطا به بغير قبل السقط
 نقل ثلثة اقوال ومعه نقل قولهم
 ببدل النقل اه مع قبيل ان يد افقه من
 الحان فلان ان دليل المعتزلة ثبت عدم
 جواز الانتقال له سهل الى ثقل الميزان
 عدم حوازه من ثقل الى ثقل فلان قرب في
 اول المصلحة اه منقول من النقل من البراءة
 الاصلية الى المكلف فانه ايقاع في
 العسر بعد اليسر وان لم يكن اليسر انشا
 ولا حكما شى عيا هذا وقد استدل على عدم
 الجواز بقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا
 يريد بكم العسر ونجى عليه بعد شمله
 على اليسر في الدنيا ان اللام للعسر واللام
 باليسر الاضمار في السفر والرضى وكولم
 العسر مطلق بثقل التكليف وقد وقع
 قد يقع الوقوع مستند بقول من قال اصل
 يطبقونه لا يطبقونه في نسخ النسخ
 بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
 بل لا بد له لم يقل وبدونه مع انه اخصر لانه
 صار في النسخ بالبدل المساب والاضاف
 فيتمتع بالخلاف فيها في وجع الامراه اشارة
 الى ان العمل بالنسخ هو ما يكرهه حكم شرعي لان
 العلم منه ومن الاباحة الاصلية لازم وفاقا
 هذا وقد استدل على النسخ بقوله تعالى ما نسخ
 من اية او ناسخا فانما نسخ منها او مضافا
 بخبره ان من الغفل الخ او المثل في الصلاة
 والاعمال في وقتها فثبت ان اليهود اخرجهم
 من مكة وعرضهم نسخ شريعة سيدنا محمد و
 سيدنا عيسى عليهما الصلوة والسلام لشريعة
 سيدنا موسى عليه السلام ان القواعد

والاضمار يتبعه بخلاف الخبر عن ماض وعلى هذا القول البيضاوي وقيل جوبه
 عن الماض ايضا جواز ان يقول الله لئلا تخرج في قوة الفسنة الاخرين عاما
 وعلى هذا القول الامام الرازي والابدي وكانه سقط من بيضة المصنف لفظة
 وقيل بعد جوبه المقيد ما قبلها مع حكايته في جوبه النسخ ببدل النقل وذاك
 بعض المعتزلة لا مصلحة في الانتقال من سهل الى عسر قلنا لا نسلم ذلك بعد
 تسليم رعاية المصلحة وقد وقع كسح النسخ بين صدم رمضان وانفية بيقين
 الصدم لان الله تعالى وعلى الذين بن يطبقونه فدية الخ في جوبه النسخ ببدل
 بلك ونال بعض المعتزلة لا اذ لا مصلحة في ذلك قلنا لا نسلم ذلك لك
 لم يقولوا فانما للشايع رضي الله عنه وقيل في كسح وجوب تقديم كسح
 على ما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم الرسول الخ اذ لا بد له لو جوبه
 فوجع الامر ما كان قبله فادل عليه الدليل العام من تحريم للفعل ان كان
 مخرقا او ابا حقه ان لا ينفذ قلنا لا نسلم انه لا بد له للوجوب بل بدله
 الجواز الصارفي هنا بالاباحة والاستحباب (مسألة النسخ) وان عند
 كل المسلمين وخالف اليهود عند المسيحية بعضهم في الجواز بعضهم
 في الوقوع واعترفوا بالمسيحية وهم اصحاب البيت الاصفهاني

في كل واحد من هذه المسائل او قد يقال لا وجه لوقوع النسخ عند عدم حلازم الا بقوله رساله عيسى عليه السلام ولا يجوز رساله نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
فلا يخفى ان النسخ عند عدم حلازم لا يمكن على النسخ بعض احكام شريعتنا لبعض آثر ولا فائدة فيه ففقدنا هذه الاثر في اخره مع قوله
فالحلف لئلا يتصل بين الفرع والفرع عليه وذكره بان هذا وظاهر استدلاله بان النسخ ابطال وهو غير جائز لقول
لعله تعالى لا ياتيه الباطل تأييد هذا القول ونتيجة عليه بعد تسليم ان النسخ ابطال ان من ياتيه كجاء القرآن وان معارض بقوله
تم ما نسخ من آية الا ان يجعل النسخ مجازا عن الابطال من نفي وقوعه نظر الظاهر كلامه فلا ياتيه فيه جعل الحلف لفظا لفظا
القيمة وشرعية نبينا اه قضيه انه
يكون نسخ شريعة نبينا لسائر الشرائع يجب
النظم ودليله المار لا ياتيه لا يثبت نسخ
استتم في لا يقع معه اه قيل لم نسخ حكم
المعنى مع نسخ حكم المنطوق كما مر بوجه وفيه
ان حكم المعنى اقوى من حكم القياس للقول
بانه منطوق هو بوقيل بانها قياسيه لم يكن
بينها فرق في رسم قوله الى لكن يقال لا يجب
نسخ حكم الفرع لكان أولى وان كل حكم اه انسخنا
مع البدلية او منفردا ولذا فرع عليه قوله
فيجوز الى يوم من التكليف اه ان لوصفها
ولا ياتي نسخ وجوبها والا لزم التمس وقد يجاب
بانه لا يجب على المختلف تخصيصا بل يلزم عليه
تعالى عادة توفيق النسخ للعبارة تفضلا
وفيه انه خرج بفعل الاعتقاد ان النسخ مطلق
تعالى فانه واجب على المختلف فتأمل آية
الفرع

المعروف ببعثة نبينا عليه افضل الصلوة والسلام لكن النبي اسمعنا
وهو العرب وسماه ابو سلم الاصفهاني من الغنلة تخصيصا لانه قصر الحكم
على بعض الزمان فهو تخصيص في الزمان لا الاشخاص ففقدنا في وجوده
حيث لم يذكره باسمه الشريعة فالحلف الذي حكاه الامدني وغيره عنه من نفيه
وقوله لفظي لا تقدم من تسمية تخصيصا الذي فيه المصنف عمن النسخ للاعتناء
به اذ لا يلحق به انكاره كلف وشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم كالحلف في كثير
الشريعة من قبله وهي عليه مغيبة لا يجب شريعته صلى الله عليه وسلم وكذا
على من ادعى فيها مغيبة عنه في علم اسرها الا وروى ناسخه كالحلف في اللفظ
فتأمل ان هنا تسمية النسخ تخصيصا وفتح انه لم يخالف في وجوده اعدى
المسلمية والختار ان نسخ حكم الاصل لا يقع معه حكم الفرع لانقاذ الغلبة
الى ثبت بها بانتفاء حكم الاصل وقالت الحنفية بيق لان القياس مظهر
لا يثبت ولم في قوله لا يقع منه التمسح قول بفهم نسخ حكم الفرع والختار
ان كل حكم شرعي يجب على كل الاحكام وبمعنى ان بعض كان وصح
الفرع لا يعتد له نسخ جميع التكليف لتوقفها على ذلك المقصود من تنقيح
وقوله على معنى نسخ النسخ والناسخ وحيثما استكليف ولا ياتي نسخها قلنا

المتنازع في المعنى اه لا تقام على نسخ ما عدا المعرفة النسخ والمنسوخ وعلمها بالامتنان والخلاف انما هو في اطلاق النسخ على ما فيها من كونها
ان يقال اراد الجمهور جواز نسخ التكليف المستمرة وتلك المعرفة غير مستمرة وجوبها فلا تراعى معني لانها عند حصة اه حصر الشكل الاول
والكبرى ومرو كل حصة كذلك لا يقبل حكمها التخليط مطوية والجواب من معنى الصوى ثم انه زاد قوله لا يتغير للملازمة ما يقال ان حصة
كل وصية ذات عند صوم وما بالذات لا يتخلف وحاصل دفع الاجتهاد ان ما بالغير قد يغلب على الذات فيختلف الذي له كبرودة الماء
قليل وان قوله لا يتغير الخ مستدركة في قبل تبليغه اي وبعد تبليغ جبرئيل اذ قبل تبليغه لا يثبت اجماعا وبدل عليه سنة الام

بانه لو ثبت قبل تبليغ الرسول لثبت قبل تبليغ
جبرئيل وهو بطم وفاقا وجوابهم بان التمسك
مع الفارق لان الرسول عليه السلام من جنس
البشر فيكون له جمعة بخلاف جبرئيل كالنائم
قضية التنظير ان مراد حرمه الامة على طاعتها
الوضع دون قطاب التكليف كونادة ركة
اشارة الى ان المراد الزيادة الغير المتصلة بالمتصلة
ليست شخا وان كانت مع حصة المنزلة عليه
كاجاب صلاة سادسة وقبل هو نسخ لا يطالبه
اجاب المحافظة على الصلاة الوسطى وتجب عليه
مع انه اعترض على المثال ان الحكم الحار الموصوف
بعد الوصف ولا يلزم من زواله رقة حكم الموصوف
بما دونها اي مقدار او وصفه فلا يخفى ان هذا
الدليل لا يجزى في زيادة الشوط نعم لو قال نظر الى
ان المطلق عنها يدل على الاضمار معها وبدونها
والتعقيب بنا فيه في حق حكم شرعي وهو فراء
الافراد المحددة عنها فكان اوضح ولم يندفع عما
ذكره بقوله قلنا في المقصود لتركها في المنعطف
ترك الركة الزائدة هو البرائة الاصلية و
ترك التعقيب بغير علم فحرم الايضاء الثابت
محدث لا ضرر ولا ضرر ان القوة

قلنا مسلم ذلك لكن لمصداها ينشئ التكليف بها فيصدق انه لم يبق تكليف وهو
فصل ان التمسك بمسألة في نسخ على غير مقتضى الاحتياط ويؤيد به ما ذكرناه
القصدي بنسخ جميع التكليف فلا نزاع في المعنى نعمت الغنم في نسخ وجوب
المعرفة اي معرفة الله لانها عند صوم حسنة لذاتها لا تتغير بتغير الزمان فلا يقبل حكمها
النسخ قلنا الحى الذي بطم والاجماع على عدم الوقوف لما ذكر من نسخ جميع

التكليف ووجوب المعرفة والتمسك ان النسخ قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم الامة
لا يثبت في حقهم لعدم علمهم به وقيل يثبت بغير الاستقراء الذمير لا يخفى الا

لانا نائم وقت الصلاة وبعد لتبليغ يثبت في حق من بلغه ومن لم يبلغه
من تمكن علمه فان لم يتمكن فعل الخلاف اما الزيادة على النص كونادة ركة او كرك
او صفة في رتبة الكفارة كالايمان او جلدات في جلد حد فليست بنسخ للمزيد
عليه خلافا للمخنفية في قولهم انها نسخ ومثارة الى المحل الذي تار منه الخلاف

ما يقال هل رفعت الزيادة حكما شرعيا فنحن نالا فليست بنسخ وعندهم نعم
نظر الى ان الامر ما دونها انقص تركها في رافعة ذلك للتحقيق قلنا لا اسم اقتضائه

تركها والقتض للترك غير يتناول على ذلك انه لا يعمل باخبار الاحاد في زيادتها
على ان كونادة التعقيب على الجدل الثابتة حديث صحيح بين البكر بالجوهر
مائة وتفرع على م وزيادة اعتبار الشاهد واليحيى على الرجل والرجل المرتقي

المرشد الى ان الحكم الزاين
لا يتغير حكمه
بما ذكرناه

كزيادة ركعتي ايه يصلح مثلاً للشيخ على القول المار كما ان مثلاً يصلح مثلاً للشيخ على هذا القول الا ان انفراد الفرد بالفعل هنا
موجود في الوضوء بخلاف افراده في ماسر ^{في} نسخها اي للعبادة بمعنى الباء منها فغيره ^{في} نسخها اي لنقص الوضوء الى ذلك النقص
اي الى الباء وقد يقال لو كان نسخها لا يقتضي حكمه الاول لئلا يكونه بدون علة الا ان جعل النقص النقص النقص الى التثنية
على حكم الباء ^{في} نقص الجزئ ^{في} ايه اي لا يتقارر الكل بانفسه بخلاف الشرط ونحوه عليه ان النزاع في نسخ الباء لا يجمع
فلا فرق بينهما لان الجزئ في الحقيقة شرط وموقوف عليه للاعتداد بالباء ^{في} بان يجمعوا ^{في} اي ولو ضا كان يجمع على حكم نص
معارض لنقص آخر لانه لو لم يكن الجمع عليه
ما كان المكان الاجماع خطاً ^{في} ابن القوي

الثابتة بحديث مسلم وابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قطع بالشاهد
واليمين بناء على ان المتواتر لا ينسخ بالاتحاد والى الاخذ المذكور عوداً ^{في} الاول
المفصلة والفرع ^{في} البينة اي التي بينها العلماء حاليين ان الزيادة فيها نسخ ^{في} او
منها ما تقدم من زيادة التعريب والشاهد واليمين ومن الاقوال المفصلة ان عوداً ^{في} الاول
الزيادة ان غيرت الزيادة عليه بحيث لو انقص عليه وجب استنافية كزيادة ركعة ^{في} الزيادة

في التعريب مثلاً في نسخ والاكثر زيادة التعريب في عدد الزيادة ومنها ان كذا
ان اخذت بالزيادة عليه اتصال اتحاد كزيادة ركعتي في الصبح في نسخ
والاكثر زيادة عشرين علة في عدد اخذت فلا في ذلك اختلاف في نفس جسد

العبادة او شرطاً كنقص ركعة او نقص الوضوء هل هو نسخ لها فقبل
نعم الى ذلك الناقص لحدوده او وجوبه بعد تحريمه قال الجمهور من ان الناقصة
لا في النسخ بل في او شرط فقط لانه الذي ينك ويقل نقصاً في نسخ خلاف نسخ
الشرط ولا فرق بين تسليمه بنفسه كالاستقبال والوضوء ويقل نقصاً ^{في} الفصل

ليس بنسخ اتفاقاً ^{في} خاتمة النسخ ^{في} يتعين النسخ ^{في} للشيخ بناؤه عند وطرق
اعلم بناؤه الاجماع بان يجمع على انه ما خلا قام عندهم على تأخره او قوله
صلى الله عليه وسلم هذا ما نسخ ^{في} لك اد هذا بعدك او كنت زويت عنك

الى نعم هو نسخ تلك العبادة الى
فلا بد من الناقص ما لا يوافق مقتضى
فلا بد من نسخ مقتضى مقتضى مقتضى

ويعتد بعد ذلك أي ما يفيد الترتيب بين النسخ والنسخ كقولهم عليه السلام هذا سابق على ذلك أو قبله أو متأخر عنه فلا يصح
 في كلامه وتفسير قولنا أو قبل ذلك بعد ذلك لا يبعد ذلك لا يبعد وقوع القصص إن ورد وثبت عليه فقول الراوي مع سابق أو قول
 الراوي مع سابق أي لا يبعد العمل بالمتأخر لا يبعد إذا تحقق السبق عنده وقد يقال هذا جواز الاختيار بالنسخ وقرئ كم ما بالإنشء بكسر
 كونه عن اجتماع خلاف السبق فنظير الراوي الأصله والى أن اللازم مع تأخر الموافق كونه كل من النصيبين تأسيلاً
 وهو جزيه التأكيدي وقد يقال لو تقدم الموافق لا فادركه الفعل بما حارعهما وهو ما لم تقدم البرائة الأصلية فقل
 منهما تأسيلاً على التقديرين **إلى أن الأصل أن فيما لم يعرف وقتئذ قاله والأكثر ما تقدم من ولا متأخر منها وفاقاً**
 أي لا أثر له في تأخره لجواز تقدم سائر ما

فأفعلوه كحديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها أو انصروا

على خلاف الأول أي أن ينكر الشيء على خلاف ذكره فيه أولاً أو قولاً

الراوي هذا سابق على ذلك فيكون ذلك متأخراً ولا أثر له لو افترقه أحد

النصيبين للأصل أي البرائة الأصلية في أن يكونه متأخر عن المخالف

لها خلافاً لما زعم ذلك نظر إلى أن الأصل مخالفة الشرع لها فيكون المخالف

هذا سابق على الموافق قلنا لا يلزم ذلك لجواز العكس وتثبت الاستين

في المصحف بعد الأخرى أي لا أثر له في تأخر نزولها خلافاً لما زعم نظر إلى

أن الأصل موافقة الوضع للنزول قلنا لكن غير لازم لجواز المخالفة كما تقدم

في آية علة الوفاة وتأخر إسلام الراوي أي لا أثر له في تأخر مريم وبارواه متقدم

الإسلام عليه خلافاً لما زعم ذلك نظر إلى أنه الظاهر قبلنا لكن على تقدير تسليم خلافه

لجواز العكس وقوله أي الراوي هذا ناسخ أي لا أثر لقوله في ثبوت النسخ به خلافاً لما زعم

نظر إلى أنه بعد اللفظ لا يبعد ذلك إلا إذا ثبت عنده قلنا ثبت منه جبراً أن

يكون عن اجتماع لا يوافق عليه لا النسخ أن لا قول الراوي هذا النسخ لا علم

أنه نسخ ولم يعلم ناسخه فان له أثر في تعيين النسخ خلافاً لما زعمها أن لم

الأثر لا يبعد الأصل وقد تقدم بيان ذلك **الكتاب الثاني في السنة**

لكن لا يظن أنه
 صحيح
 لأن
 الأصل هو
 الصحيح
 لأن
 القوة

الراوي هذا سابق على ذلك فيكون ذلك متأخراً ولا أثر له لو افترقه أحد
 النصيبين للأصل أي البرائة الأصلية في أن يكونه متأخر عن المخالف
 لها خلافاً لما زعم ذلك نظر إلى أن الأصل مخالفة الشرع لها فيكون المخالف
 هذا سابق على الموافق قلنا لا يلزم ذلك لجواز العكس وتثبت الاستين
 في المصحف بعد الأخرى أي لا أثر له في تأخر نزولها خلافاً لما زعم نظر إلى
 أن الأصل موافقة الوضع للنزول قلنا لكن غير لازم لجواز المخالفة كما تقدم
 في آية علة الوفاة وتأخر إسلام الراوي أي لا أثر له في تأخر مريم وبارواه متقدم
 الإسلام عليه خلافاً لما زعم ذلك نظر إلى أنه الظاهر قبلنا لكن على تقدير تسليم خلافه
 لجواز العكس وقوله أي الراوي هذا ناسخ أي لا أثر لقوله في ثبوت النسخ به خلافاً لما زعم
 نظر إلى أنه بعد اللفظ لا يبعد ذلك إلا إذا ثبت عنده قلنا ثبت منه جبراً أن
 يكون عن اجتماع لا يوافق عليه لا النسخ أن لا قول الراوي هذا النسخ لا علم
 أنه نسخ ولم يعلم ناسخه فان له أثر في تعيين النسخ خلافاً لما زعمها أن لم
 الأثر لا يبعد الأصل وقد تقدم بيان ذلك **الكتاب الثاني في السنة**

وهي اقوال اهل انفسها او جريتها اقوال اهل بناء على انها لم لغوهم كل ان ما صدر عن عليهم السلام صادق على الاقوال صدق الكل على المراتب
ومنها تقرير اهل قد يقال الاقوال من افعال اللسان فلو افترض على الافعال كقولهم المار بها الالفاظ التي رتبها بنفهم فيبندرج فيها
الاخبار يشهد اقربا نية دون القرآن في معصومين اهل فالتوبة في حديث الاستغفار انه وانفسهم في الغيوم سبعين مرة محمد لم
على الحق المفسر وهو ارجع الى درجته ازيد من درجته او من حسناته الابرار سينال المقربين ولو صغيرة المسالفة
متوجهة الى كل من الصغيرة والسعد كما اشار اليه الشئ ولو قد حصل لا فانه يصدر عنه مظهر لكي لا يكونه منطوقا عن منهم ما ذكره
الاشياء

ان من الانبياء نبيهم على ان المتفرع باعتبار
انظام صدور سلمة الحصول الاقوال الانبياء
لان سكوتهم الخ ولا نه لو لم يكن وليهم من زمانه
انبياء عنه وقت الحاجة وتقرير الحرام مع
القدرة على الانكار وعدم وجود الخاط على
السكوت ان قوله تعالى

في غير ذلك وتوقف حجية السنة على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم بدورها ذاك اجمع

الانبياء لزيادة الفائدة فقال الانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون

لا يصيد عنهم ذنب ولم يصغف سدا الى لا يصيد عنهم ذنب اصلا لا كبيرة

ولا صغيرة لا عدا ولا سدا وفاق للاستاذ ابي اسحق الاسفرائيني وابي

الفتح الشهرستاني والقاضي عياض والشيخ الامام والد المصنف المذكور

المرئى عن ان يصيد عنهم ذنب والامر على جواز عند ذكر الصغيرة عنهم

سدا الا الدالة على الحسنة كسنة لقمة والتطهيف بمرة ويتبعون عليها

وتقرير على عصمة نبيها صلى الله عليه وسلم منهم ما ذكره بقوله فانما لا يفر

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عدا كما باطل وسكوتهم ولو غيب تشبها على الفعل

بان عليهم مطلقا وقيل لا يفعل شي بغير الاكابر بناء على سقوط الانكار

عليه وقيل الا الكافر بناء على انه غير مكلف ما يفرض ولو كان منافقا لانه كافر

في اباطن وقيل ان الكافر على منافق لان المنافق في تحريم عليه احكام المسلمين

في الظاهر بل الجواز لا يفعل على دفع الحجج عنه لا سكوتهم صلى الله عليه وسلم على

واجيب بانه ان منع الصغر ان اريد بالخطاب اعلم من الحقيقة والحكم وانكر المظنة اعني وكل ما ليس بظن بل لا يخفى ان اريد بالمعنى
مقطعة هذا اذا كانت الصغر معدولة والقياس من الشغل الاول وعن مكره للندرة اه وعمل الاعضاء في الصغر مكره
او مكره واجب عليه لبيان الجواز او بياننا كقطع ان بالفعل كقطع الخ او بالقول كقول صلى الله عليه وسلم صلوا كما ترون
اصغر فانه بيان بفعل اللسان في آية وسرقة اه او مكره لكونه محل في آية او صغر متعلق بالقطع لسانا متعلقا
اي والتعب في بعض الصغر من جهة الاقتداء به كالحج الاول كالركوب في الحج لان المكره هو الركوب دون الحج فلا يجب لنا
اي من حيث الذات وان اخذ من حيث

انما هو او من حيث هو ودلالة فلا ينافي
احتجار الركوب في الحج مثلا فامتنع منه
وقد يستدل عليه بقوله تعالى لا تعدوا لكم
في رسول الله اية حسنة بناء على دلالة على
وجوب الاتية وهو الايمان بالمثل منه
وصدرة وقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله
فاتبعوا محبيكم الله لانه يفيد لزوم الاتية
والتمسك به الاتيان بالمثل كالتكليف ونحوه
عليها بعد تعليم بقوله فانها انما يدلان على
كون المنكر في الباطن له عليه الصلوة
والسلام واجبا علينا وهو مقتضى الطلب
فقط ان الغرض

على الفعل تفرير لم وكذا الفاعل اي غير الفاعل خلافا لمقتضى اوجبه الباندا
قال لان الكون ليس بظن حتى يتم واجيب بانه لا خطاب فيكون فعله
صلى الله عليه وسلم غير محرم للعصاة وغير مكره للندرة بفهم النون بضم
المضم اي للندرة وقوى المكره من التبر من امة فكيف شي خلافا
الاول مثل المكره او مندرج فيه ما كان من افعاله جليلا لان قيام الحقوق
والاكل والشرب او بياننا كقطع السارق من الكون بياننا محل القطع
في آية السقرة قال المضم روى باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم قطع
سارقا من الفصل ان مختصا به كذا يات في النسخ على اربع نون
فما فتح آنا البيان دليل في حقنا وغيره لسانا متعبد به وفيما
تروى من فعله بين الجليل والشعر كالحج راكبا تروى ناسخ من القول
في تعارض الاصل والظاهر فيحمل ان يلحق بالجبل لان الاصل عدم التشريع
فلا يستحب لنا ان يلحق بالشعر لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت لبيان
الشعريات فيسحب لنا وما سواه اي سدى ما ذكر فعله ان علمه صفة
من وجوب اودب او اباة فامتنع منه في ذلك في الاصح عبارة لان
ان لا قيل مثله في العبادة فقط وقيد لا مطلقا بل يكون كجهل الهنة

في حكمه المعلوم انه الاختصاص الغنيم بالاضافة عليه ولا والالم يصح التسوية في الحكم وقوله المعلوم ليس بقيد في القول ولو قال في الحكم وقوله المعلوم انه لا يقيد كونه سوى اه اي حتى يلزم جعل العقيم قسما في غير قولهم وتعلم استخدام واحبار الكون في هذه الاشكال بان البيان الاول بيان الجمل مثل قطع يد السارق من الكون بعد قول قوله تعالى فا قطعوا ايديهما والثاني بيان فعل لم يسم بجهه اجمال كما اذا شرب خاتما وقال الشرب كما سماح انتهى ومثله الاول بين على نسيب انما نزل باجمال آية الشريعة في خلاف ما لا يؤذن اه ان فانه ليس بواجب اصالة وان عرفت له الوجوب بالند رنلا

في ثباتي وتعلم صفة فعله بنص عليها كقولهم هذا واجب مثلا في تسوية يعلم الجبهة

كقولهم هذا الفعل مساو لكذا في حكمه المعلوم ووقوعه بيانا او امثالا لال على

وجوب اوند براد اباضة نيكين حكمه المبني او الممثل ولا اشكال في ذكر البيان

هنا مع ذكره قبل لان الجلام هنا في ما يعلم صفة الفعل من حيث هو بوجه

في بقيد كونه سوى ما تقدم ويخص الوجوبين غيره اما سانه ما الصلاة

بالاذان لانه ثبت بانسقاء الشريعة ان ما يؤذن لها واهية خلافها

لا يؤذن لها كصلاة العبد والاستنقاء كونه اي الفعل من مائة لولم

يجب التحنن والحنان لانه لا منها عقوبة وقد تخلف الوجوب من هذه الاما

لدليل كما في سجود السهو وسجود التلاوة في الصلاة ويخص التدبر في

قصد القربة عن قيد الوجوب وهو اي الفعل لمجرد قصد القربة

كثير من صلاة وهم وقراءة وذكر ونحو ذلك من النظومات وان

جهلته صفة فلهذا وجوب في محضه وحقنا لانه الا عوط وقيل للتدبر لانه

بالوقوف في الكل لتعارض اوجههم وقيل بالوقوف في الاولين مطلقا

لانها الغالب من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقيل بالوقوف فيها

في هذه النذور والاد انه لا يحكم بوجوبه
لانه الا عوط لم يستدل بقوله تعالى
وما اناكم الا نذرة فمنذوه بناء على ان
الامر للوجوب عالم بوجوده وان
الاد ما امر بوجوبه فغفوه يقابلته قوله
تعالى وما نهاكم عنه فانتهوا ثم ما ذكره
صفر كبر مطوية وم وكل ما يلاحظ
يجب القول به ويخبر منع كليتها مستندا
بان صدم يوم الشك ا عوط مع حرمته
ان قوله

في قوله تعالى
وما اناكم الا نذرة
فمنذوه
بناء على ان
الامر للوجوب
عالم بوجوده
وان
الاد ما امر
بوجوبه
فغفوه
يقابلته
قوله
تعالى
وما نهاكم
عنه فانتهوا
ثم ما ذكره
صفر كبر
مطوية
وم وكل
ما يلاحظ
يجب القول
به ويخبر
منع كليتها
مستندا
بان صدم
يوم الشك
ا عوط مع
حرمته
ان قوله

ويعبر عن القول اه اي فقول مطر قد لجميع الاقوال السابقة لا للوقف في الاولين والانتقال ان ظهر بدون لفظة بينها على ما
 ان قصد قضيت ان الترتيب بقصد الفعل لا بنفس والقول الاية مشعر بانها بالفضل ولذا افضل بين ظهوره قصد وعينه
 الذي هو هذا لان عدم الظهور يناسب الاباحة دون الوقف في الاولين وجعل التعيين لافادة الوقف في وقت الظهور
 بالاولى يناسبه المقابلة بقوله مطر وانما جاء القول الى اهل تنعاض الضملاان ظاهر قوله الاية لانه لا ينفع الفعل على
 الجواز المستمر تعاضهما وقد يقال لا تنعاضان لاختلاف الزمان الا ان يقترب به ما يدل على الاستمرار عالم يدل لانه اذا حذف
 مع المثال المذكور قوله في كل سنة وقد يقال

فيها فقط ان يظهر قصد القربة والافلا باهة وعلى غيب هذا القول سدوا ظن

لأنه أقول: يتجه عليه وعلى زيد القول الأخير

بعد تسلیم مقدماتہما ان مدار کو سے اسٹنٹا

لا فخر على العلم بنا فخره لا على قوله كما علم في فاته

ولذا كان الوقف أصح إلا أن يقال ترجيح

امریغ العلمیہ لاسیڈیم الحکم مائہ ناسیجہ

أَنَّ النَّوْءَ

قصد القربة اولا ونجاسة القربة للاباحة بان يقصد بفعل المباح بئنا

اجواز اللامه في ثاب عامد القصد كما قاله المصنف وقوله ان ظهر عدل الميه

عن قولہ لم یظہر الذی ھو ہوا کا رشتہ ہمارے خطبہ مشطوبہ علی الشافعی میں ہمارے

مَلْفًا بَدَلَهُ الْإِقْبَالَ وَإِذَا تَنَاضَى الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ أَيْ تَنَاضَى وَدَلَّ وَدَلِيلَ

على تكرار مقصود القول فان كان القول خاصا به صلى الله عليه وسلم لان

قال علي حبيب صدم عاشوراء في كل سنة و أفطاسية في سنة بعد القول

او قبله فاما من العقل والفضل بان علم الناس للبقع منها في

حقه وذلك ظاهر في ما خالف الفعل وكذا في تقديم لدلالة الفصل على

الجواز التسمي وأخصر بقوله ودل الخ عالم يدل فلا نسخ ح لكن في

تأخر الفعل دون تقديم لما تقدم من دلالة الفعل على العجز التي

فإن جعل المتأخر من القول والعقل مثالاً لها أي الأول الأصح هو

عنه ان يخرج احداهما الى الامم فيقيم الى ثلث الناربخ لاسنواهما

في احتمال تقديم كل منها على الآخر فيقول راجع القول لأنه اقوى ولأنه والفعل

لوضع لها وآفة فعل الخائبة منه وقيل بفتح انفعال لان اولي فكيف

المعنى اللغوي
بالفتح

وإذا لم يكن العلم بالشيء
فإنه لا يمكن أن يكون
دليلاً على شيء
وإذا لم يكن العلم بالشيء
فإنه لا يمكن أن يكون
دليلاً على شيء

بدليل انه مبين به القول ولا تعارض في حقنا حيث دل دليل على تأسيسه كقول
لعدم تناول القول لنا وان كان القول خاصاً بنا لان قال يجب عليكم صوم عام
لا آخر تقدم فلا معارضة فيه اي في حقهم صلى الله عليه وسلم بين القول والفعل

تناول القول له وفي الآية السابعة منها بان علم ناسخ للتقدم ان دل دليل على التناول
به في الفعل فان جهل الناس بحج فتاها الاصح يعقل بالقول وقيل بالفعل في

الوقف عن العمل بواحد منها لئلا يتقدم وانما اختلف النصيح كانه المنفصل
لانا متعبدون وما يتعلق بنا بالعلم بحكم الفعل به بخلاف ما يتعلق بالنية صلا الله
عليه وسلم اذ لا حجة في التي جميع فيه وآية رجم الامم تقدم القول فيه نصيا
في ان لم يدل دليل على التأسيس به في الفعل فلا تعارض في حقنا لعدم ثبوت
حكم الفعل في حقنا وان كان القول عاماً لنا له لان قال يجب عليكم صوم عام
عاشراً الا ان تقدم فتقدم الفعل او القول له ولا يثبت لآمرين ان المصلحة ان القوة
من القول والفعل بان علم متقدم على الآخر بانه يلحق في حقهم صلى الله عليه وسلم
وكان في حقنا ان دل دليل على تأسيسه في الفعل والا فلا تعارض في حقنا ابداً القوة
وان جهل الناس فلا قول اصحها في حقنا تقدم القول الا
ان يكون القول العام ظاهراً فيه صلى الله عليه وسلم لاننا لان قال يجب عليكم صوم عام

كذلك اشار بالكاف الى مرادف هذا المذهب او مع تنفصائته والمراد بالاول ما صدق فلا بد ان مدلوله مركب لا معنى له وهو لفظ مستعمل فلا
يصح التحليل به للمعنى وليس موضوعا اه ان باعتبار التسمية التي كبرت له معنى ان باعتبار المادة فلا بد ان هذا
الحكم معلوم من قولهم لا يكون له معنى اه فالمراد بالمتعل المستعمل بالقوة القريبة منه الفعل فيجب ان لا
وبدخل الموضوع المتعل بالفعل والى ما يقع اه بان لو حفظ الموضوع باو كلى والموضوع له فمقصودهم بقول الواضع
وضعت كل مركب كذا المعنى كذا اخلافا لا افاده البناء في من انكم حال من فاعل تعين وكلمة مع بمعنى بعض ولو قال الكلام
لفظ مفيد مقصود لذاته لكان اخصر
واحد صوم على راء الاخر ما تقدم فالفعل فخصص للقول العام في هذه تعنى
عليه او اخره او جهل ذلك ولا تنسخ لان التخصص اخص من الكلام
ولا هنا ان ينسخ العدة وانتجته بنفسه المركب انما صدق بالخير لئلا ينسخ الكلام
الى زيادة الفائدة فقال المركب اى من اللفظ اما هو بل بان لا يكون
له معنى وهو موجود كدلول لفظ هذا بان خلافا للامام الرازي في لغة
وجوده فان لا الترتيب انما يصار اليه للافادة فحيث انتفت
فجميع خلافا الى ان مثل ما ذكر لا يسج مركبا وليس موضوعا او مستعمل با
يكون له معنى والخيار ان موضوعا اى بالندى وقيل لا الموضوع
معدومه والتعبير عنه بالكلام قال والكلام بان تعين من الكلام اى كلمات
فصاعدا تعنى اسما ومفيدة مقصود الذاتا فخرج غير المفيد نحو
يتكلم بخلاف يتكلم رجل لان فيه بيان بعد ايهام وغير المقصود كالصادر
من النائم والمقصود لغية كصلة الموصول نحو جاء الذي قام اليه فانها
مفيدة بالغم اليه مقصودة لا ايضا معناه ولا اطلاق الكلام على النفس
كاللغات والاختلاف في انه حقيقة في ما قالها كماله وقالت المعتزلة
ان اى الكلام حقيقة في اللغات وهو المحدود بما تقدم لتبادره الى الازمان

الوجه انما هو على القول باللفظ المتناول لا بالاعتناء بالمادة
الوجه انما هو على القول باللفظ المتناول لا بالاعتناء بالمادة
الوجه انما هو على القول باللفظ المتناول لا بالاعتناء بالمادة

او صريح في غير المفيد اه في شرح التلويح
في غير المفيد كالتا حارة وتكلم رجل
ورجل يتكلم انتهى وقضية ان المراد بالمفيد
ما هو بالفعل واللام يخرج المثال الاول انه
لا فرق بين الاخرى وهو النظم وان وقعت
التمية بينهما باشار اليه اشد في بالقسم
اليه التباين واخلة على العلة التناقض تلو
قال بالغم الى ما قبله مقصودة لا ايضا
معنى الموصول لكان اول هذا وقد يقال
هو خارجة بتقدير المفيد لعدم صفة الكون
عليه فاخرجه بالمقصود لغيره فحصل الى
تأمل اى التوفيق

وإن النفس في أه وهو عن متبادر فتقول دون منطبق بقوله لتبادر لا بقوله في اللفظ لا هو ظاهر قوله دون المعنى ثم هذا وقد يقال القول
اشتمت الاشياء على هذا المعنى المتغير العبارة وإذا جعلوه من صفاتها تعالى فكلما المعنى له الهمية ينفي تبادر المعنى المتغير
بقوله صفات المعنى له أي تغيير عنه الوجود بالذات وإذا لم يقل بالذات فإن الوجود الكلي لا وجود له خارجا فلا يكون أثر اللفظ
في ذاته فظلمت ذكر الهمية أي في عين صدور الهمية في التكلم والجارها فيه به وجوده نظر وإن لم منه انصاف الذين
بها فلا ينقص نوع الاستفهام نحو علمي وقمعي لأن المقصود منه انصاف الفاعل بالحدث المستفاد من جودها وقد عرفت المص

في الخارج وان لم يتوصل اثره في الدنيا

وطلب نصيلا الى فصل الماصنة بغير
الحدث المتقاربه وهو الكلمة بحب

الحديث المتفق عليه وهو الكلمة بحيف

الوجود الاصلي فيندرج في الوجود نحو

از کفری کنذا و تحو کف و فی السهلی محو لا

یہی اصل الفظیہ و لا شرط فیہا

الطبع جبار ما كما سبق من التمثيل فاندفع

مالا با قاسم مصنف فیما لا یجمل ای کتب

الوضوح والاستقصاء مانع من توفر التشبيه

منحو کنت علیکم الصيام اذا استعمل مضغ

صوموا عن الله

في النفس وهو العيز القائم بالنفس المعبر عنه بأصداقات اللسان المجاز في اللسان

وهو المختار قال الأقفط ان الكلام في الفوائد وانما عملك ان اعلم الفوائد للطلاب

ومرة انه مشترك بين اللسان والنفس لان الاصل في الاطلاق الحقيقة فالاشارة الى النفس

الامام الرازي عليه المحفوظ من حجاب على القولين عن تبارك الله ما انه قد

يَكُنْ أَهْمَالُ اللَّفْظِ فِي مَعْنَاهُ الْمَجَازِيِّ أَوْ فِي أَصْلِ عَنِصْرِ الْحَقِيقِيِّ فَيُتَبَارَكُ

الأذهان والنفس تنسحب إلى النفس بزيادة الفهم وتكون اللذة على

الغظة لما في قولهم شعرائ الغظم الشعر وانما يكمل الاصول في المشالان

حجته فيه لا في الحق نفسه فان افاد ان اصدق الناس ابا دضع طلبا فطلب

ذكر الامتياز اى القيد لطلب ذلك استفهام نحو ما يند وطلب فحصلها او حصل

الکف عنها ای اللفظ المعید لذلك امر و نهی و لو کان طلب تحصیل مازک است

ملتمس ما لا يطلب منه رتبة و سائل اي دون المطلوب منه رتبة فان اللفظ

المفيد لذلك من ايجامرونها وقبل لا يلبس من الاول النساء وال...

سؤال اول اشار المصنف الى هذا الخلاف بقوله والا ان وان لم يقيد ما بالقرع

فما لا يحل منه الصدقات والكذب وما دل عليه نبينا انما اى سمع قبلهما هدي

قال الشيخ اه ان كماله في بيان مدعيه موضوع لتبيين الخاطب وتفسيره بطلب الاقبال توفيرا للارواح كما اننا نعرفه اشارة
 الى ان تشييع الخبيث بها باعتبار ما اظهرهم فلا يتوهم كون الالباء عنه تعاريفا وفاقيا لان كلامه الاربعة اه وتبينه بصفه
 من توهم في العلم بان علم كل احد بوجوده ضروري وهو خارج عن مطلق الخبيث من فيكونه ضروريا وبان كل احد يعرف بعين
 الخبيث وعينه وهدايتكم بالعلم بها وبكس الجوار ينظر ما ذكره في العلم على انه نتيجة على الدليل الثاني انه جازي في الانشاء فلم يجر
 ما يوافق تعريفه في طلب القيام بحصيله اه بل على من زعم ان صيغ المقود مع الاخبار بناء على ان لها خارجا جامع الكلام هو المقود
 والخجل والتعليق وانها صادقة وانما لو افترقنا له فلا يوضح قد يقال لو قال ما به يحصل مدلوله في الخارج لما كان اخر واضحا اي
 ما يحصل اه اشارة الى ان ما ذكره المصنف
 تفسير بالانضمام في انه خارج صدق في
 يقال هذا صارق على صيغ المقود فان
 مدلولها خارجا لما كان لا يتقصد مطابقتها
 له ويجازي بان صيغتها قيد محذوف هو محط
 الاشارة والشيء اي خارج يقصد مطابقته
 او عدمها واقول لاحاجة اليه لان قول صدق
 يدفع سواء كان صفة ما اذ صدق او
 مضادا اليه للخارج اي خارج هو سبب
 الصدق بان يقصد مطابقته في من تمام
 زبده آية شديدا ثم تغير المدلول بالمضاد
 لان مدلوله لا يقع والاشارة وهو ليس
 مورد الصدق والكلام بخلاف الشبهة
 الانشائية ولا يخرج اه اسم فاعل اى
 ليس للخبيث من يخرج عنه ما يعمل ان يكون
 مصدرا لمعيان الجود والزيد فالصدق
 اى والصدق فقط وكذا قولنا الكذب
 وبهذا ايمان من هذا الجمهور من ذهب
 الراغب مع الاعتقاد اعتقاد المذنب
 لدواعي يستلزم مطابقة الاعتقاد لان العلم
 انما يعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق الواقع
 فلو كان اما مطابق للخارج والاعتقاد كفى
 وكان مرجعا اعتبار جميع ما عثره النظام الخبيث
 في الصدق فيه عند الاحتياط وعلى الكلام
 في الكذب
 واما ما في حاشية الاعتقاد
 فتحتق الواسطة الاعتقاد
 صفة مشتركة بين الاعتقاد والمطابق للواقع
 وكذا الكذب
 واما ما في حاشية الاعتقاد
 فتحتق الواسطة الاعتقاد
 صفة مشتركة بين الاعتقاد والمطابق للواقع
 وكذا الكذب

في الاشوة زيد اه قضيت انه لو ثبت القيام لزيد ابن بكر بان الشال المذكور صادق وصوب بعد ومخالف لما قلته المناطقة
من انه يجوز صدق المختلفين بالاجاب السلب في قول زيد قائم في السوق ليس بقائم في المسجد ^{لغيبته عن مجلسه علم}
لقد ران وانما يلزم الشهادة على هذه الفروض لغيبته ^{التي هي} القضيستان المختلفتان بالاجاب والسلب
او المراد بقولهم ارتفاعان ان ارتفاعا عن الموضوع فلا بد من وقوع الكذب مستندا بان المختلفتين بالعدول وان يحصل
ارتفاعان عن الموضوع ^{فكذب} وبه اه ان مكذب وبه عليه فقيه صدق اخبار والاصالة المتعلق الى المجزئة كما في مال شريك
فلا يلزم كونه كذب متعديا وما قلناه من
ان اصله فهو مكذب فقيه انه كذب
الملك وسر بخلاف الجز فيعود المذمة
في ان الله خلق نفسه اه ان لم يخرج في
وجوده الى الغير كما قالوا ان معنى قولهم
واجب الوجود لذاته يستغناؤا عنه في
الوجود عنه الغير فالتشبيه بوضعي لقبوله
التأويل ان القول ^{بأنه}

في قيام زيد وصدق الصدق والكذب في الخبر المذكور لا ينفك زيد بكونه فيها
اذ لم يقصد به الاضباب بها ومن ثم ان من هنا وصدان المورد النسبة ان من
اجل ذلك قال الامام مالك وبعض اصحابنا الشهادة بتوكيد فلان ابن فلان
فلا تأشهادة التوكيد فقط ^{بأنه} اي دون نسب الموكل ووجه بناءه على ما ذكرنا

متعلق الشهادة بغير كاسياتي والذهب ان الراجح عندنا انها شهادة بالنسب
للموكل ضمنا والوكالة اه التوكيد اصلا لقضي شدة التوكيد القصود
لشبهة نسب الموكل لغيبته عن مجلس الحكم مستعمل في الخبر بالنظر الى امور
خارجة عنه اما مقطوع بكونه كاذبا لعدم خلافه في قوله مثل قول القائل
التي هي ان يرفعان او يرفعان او استدلالا على قول الفيلسوف العالم
قديم وكل خبر عنه صلى الله عليه وسلم او هم باطلوا اي اوقعه في الوهم اي

الذهن ولم يقبل التأويل فكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعصمة عنه قول
ابا طل ان نقص من من جهة راديه ما يزيل الوهم الحاصل بانقص من من الاله ^{او هو}

ما روي ان الله خلق نفسه فانه يومهم حدوده اي يوقع في الوهم اي الذهني
ذلك وتعدل العقل القاطع بما انه تعالى منزعه عن الحدود ومن الثاني
ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم

في وقت من رمضان

لا يبع من اليمين فخصيص هذا الحديث بثلثه وذهب ابي قال انها ورثت الى بيت كاتبة الماء او كان الحضر عليه السلام في الهواء
حيث لم يسمعوا قد يقال لو لم يكن فيه لفظ اليوم لكان تأييدا للتأويل بان المراد من هو موجود في هذا الوقت بل هو متبادر
من الحديث الا ان راويهم من الثاقب ما نقص منه سواء اصله التأويل ام لا لما رواه ابن لا يريد رواية ويكنى حله على ظاهر
باب يتعد منه الرواية ويكره المتأخر فقط كذا (او اقترناه ان او قصده اقترام فيصح مقابلته بالمتبادر ولم يقل او تنفي بثلث
سبب وضع الاحاديث التي وضعها في المتن لثمة والشمعة لترويح من صبرهم والتي وصفت للتقرب الى الخلق والاعوام
والعباسيين ما فصلت في محله ان يبقى ان كان ليشمل ما اذا روي عن الحديث فظنه حديثا ورواه لغيره ان الزيادة

في اخر حياته فلما سلم قام فقال ارسلكم ليلتكم هذه فان على راس سنة منها لا يبقى

من هو اليوم على ظهر الارض احد قال ابن عمر فوهل الناس في مخالفة

وانما قال لا يبع من هو اليوم يريد ان يختم ذلك القول قوله فوهل الناس

بفتح الهاء اي غلطوا في فهم المراد حيث لم يسمعوا لفظ اليوم ويوافقه

فيها حديث ابن سعيد الحذري لا تأتي مائة سنة وعلى الارض نفس منقوسة

اليوم وحديث جابر ما من نفس منقوسة اليوم ياتي عليها مائة سنة

وهو صفة يومئذ رويها مسلم وروى مسلم ايضا عن جابر ان ذلك

كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشئ وقوله منقوسة اي من لودة جهنم

به عن النخلة وسبب الوضع للخب تابان يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم

نسيان من الراوي لما رواه في غيره ظاهرا انه المروي او فترأ عليه

صلى الله عليه وسلم كوضع الزنادقة احاديث تخالف العقول

تفكير العقل عن شريعة المظهر او عطفه مع الراوي بان ينف

لشا الى غير ما رواه او يضع مكانه ما يظن انه يروي معناه ان غيرها

كان وضع بعضهم احاديث في التزيين في الطاعة والتعظيم من

المعصية ومن المقلد على الكذب على الصحيح من ذلك الرسالة

في الامانة او لا تصديق اه اي بلا شئ منها فان الكلام مع عدم السلب لا سلب لعدم كافي قوله تعالى ولا تطع منها انما او كفور فلما راد ان كلامه
يغيب ان لا يد مع العبرة تصديق وقد يدفع جعل او يفتح الواو وفيه انه يحكي كلامه في سلب عدم مطلق كذب العقل اه ان اراد
تجيزه مع قطع النظر عنه العادة فلم يكن يكونه النزاع لفظيا لان وارد العقل الاول عدم تجيزه مع ملاحظتها او مع النظر اليها
فقد كلف وهو على العقل لا يحكم العقل بمعونة العادة من الرواية اي باق الرواية لان المفروض انه وجد عند راد او مثلا دون
غير هذا والماد بالرواية ما يشك الكذب ليقض العادة اي العقل بواسطة العادة واعتبر من ان الاستفاد انما متعذر
وانما نقص لا يفيد القطع والاف فيه اه يعني ان مفهم هذه الحديث مقطوع به على التقديرين فلا يتوقف الاستدلال به

اي قوله انه رسول الله الى الناس بلا صفة او بلا تصديق العقل اه لان

على صحة حتى يد باسبغ عليه المصنف
وهو كما قال فيه جعل الى اختيار الشق الثاني
في منه القطوع بكذبه اه قضية الحكم بكونه
متوقفا لآحاد الحكم بان راد بعض الاصحاب
رضي الله عنهم فيكون منه القطع بكذبه القطع
بكذب الراوي وهو مناف لعدالتهم الا ان
يجل الرواية او القلط على السهو او النسيان
او القلط او راد المنقول احادهم الذي
قالوا تصديق اه اشارة الى ان قولهم بهذا
لشرايح مذاهبهم ويقول منه الى ان هذا
مردوا آحادا عندهم مشبهين له اه ان في
جواب الاعتراض عليهم بان سكوتهم كثر
عنه حتى يتوقف به الفرض وهم عالمون به بحال
عادك ان الله

الرسالة عن الله على خلاف العادة والعادة تقضي بكذب من يدعي مخالفا لها
بلا دليل وقيل لا يقطع بكذبه لتجيز العقل صدقه اما معنى النبوة اي الايمان
ايه فقط فلا يقطع بكذبه كما قاله امام الحرمين وما كتب اي فتش عنه من
الحديث ولم يوجد عند اهله من الرواية من المقتضى بكذبه نقضا انما
بكذب نافله وقيل لا يقطع بكذبه لتجيز العقل صدق نافله وهذا
مفروض بعد استقراء الاطباء اما قبل استقراءها لاني عند الصحابة فتجيز

ان يروى احدهم ما ليس عند غيره كما قاله الامام الرازي وبعض النسب
الا انبى على الله عليه من المقتضى بكذبه لانه روى عنه انه قال سيكذب
علي فان كان قال ذلك فلا بد من وقعه والآية كذب عليه وهو لما قال
المصنف حديث لا يعرف والمنقول احاد كذا ما توفرا لدواعي على نقله نازرا
كسقوط الخطيب على المنبر وقته الخطبة من المقتضى بكذبه لما افترقه
للعادة مثلا فانما قضية ان في قولهم لا يقطع بكذبه لتجيز العقل صدقه
وقد قالوا تصديق ما روده منه في امانة على رضي الله عنه نحو انت الخليفة
من بعدني مشبهين له بالام يتواتر بين العجائز كحديث الجذع وسلم الحج

في توقفه التام في نتيجة عليه ان الاحتياج الى التزكية جارية بل في كل عدد فليزم ان لا يتحقق التواتر اصلا لان يلزم عدم وجود
تزكية من كل واحد من التواتر على الاربعية بناء على ان الواجب تزكية اربعة فقط وانما لما ذكرنا ان في التواتر ما دونها فيه انه لا دخل
لكونها آحادا في العلم فلو قال لقوله تعالى تلك عشرة كاملة حيث وصفت بالكمال وليس ذلك الا لا فاتها العلم كان اولي و
اوفق بالبعد في علم اخبارهم وقد يقال ان اخبار كل منهم انما يكون عند خبره لان خبره لما لا يطوع عليه فلو لم يدل ذلك
على حصول اليقين من جهة الواحد لا يقال الصبر بذكره لغيره مما يشاهد في الفرائض فيجوز اخبار كل واحد من الخبرين لاننا نقول في كل
يحتاج الى اخبارهم لمعوان ان يعلم النبي صلى الله عليه وسلم بما فينبغيهم بدون اخبارهم بغيرهم في لان الله الاستدلال به معنى

على كونه من عطف على ان لا على الخاف
في ان يبين رجلا اه فيه تغليب لانه قال
يعجز المفسرين ان يثبتوا من الاربعية
لا تستلزم في خبرهم اه قد ثبت
بعد اخبارهم تعالى ما كفاية لا معنى لتوقفه
على اخبارهم عن انفسهم ان قوله

في عدد الجمع المذكور وفاقا للقاضي ابي بكر الباقلي والشافعية لاحتياجهم الى
التزكية في التواتر وابقا فلان في العلم وما زاد عليها اي الاربعية صالحة
لان يكون في عدد الجمع في التواتر من غير ضبط بعد ومعنى وتوقف انما

في الحجة هل تكفي وقال الاصطفي اقله اي اقل عدد الجمع الذي يفيد خبر
العلم عشرة لان ما دونها آحاد وقيل اقله اثنا عشر لعدم ايقاعه في قوله
قالوا وبمنا منهم اثني عشر نقيبا يفتوا قال اهل التفسير للكنفانيين
بالشام طليعة بني اسرائيل الامم من يجهاهم فيجهاهم انما هم ذلك
يرجع فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب
في مثل ذلك وقيل اقله عشرة لان الله تعالى قال ان يكن منكم عشرون
صابرون يفتوا ما تبين فتوقف بعث عشرين لما تبين على اخبارهم
بصبرهم فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب
في مثل ذلك وقيل اقله اربعة لان الله تعالى قال يا ايها النبي حسبك الله
ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا لما قالوا لاهل التفسير يبعين رجلا
كلهم عمر بن الخطاب بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم فاعضار الله عنهم بانهم كانوا
فليست يستدلوا بخبرهم عن انفسهم بذلك لا يطمئن قلبه فكونهم على هذا

منه في التواتر والصدق والظن بطريق
والله ما يليق بالصحة انما هو في التواتر
فقد اذ قد قيل هذا دليل على ان التواتر
منه في التواتر والصدق والظن بطريق
الصدقات ام لا في خصوصها انما ان في
انها بان يحصل العلم بدونها الشعور بان التواتر

اي في التواتر اسلام في رامة ولا عدم احتواء بل عليهم فيجب ان
يكونوا كفارا وان خوهم بلد كان يخبر اصل قسطنطينية بقتل
ملكهم لان اكثر ما نفع من استولى على الكذب في قيل لا يجوز ذلك لجواز
الكفار واهل بلد على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم والاصح ان العلم به
ان في التواتر خبري اي يحصل عند سماعه من غير احتياج الى نظر حصوله
لمن لا ياتي له النظر كالبله والصبيان قد لا يكتفي من الغزاة والامان اي
امام الحرمين والامام الرازي نظره وفرو امام الحرمين اي فيكون نظريا
كما افضحه انما الى التابع له اخذ من كلام الكعب بن قيس على قديرات
حاصلة عند السامع وهم الموقفة لكونه اخبر متواترا ان كونه خبر صحيح و
كونه بحيث يمنع تواتره على الكذب وكونه عن محسوس لا الاحتياج الى نظر
عقبة اي عقبة سماع التواتر بلا خلا في المعنى انه غير وري لان توقف على
تلك القديرات لا ينافي كونه من ورا وان ضروري على الامام الرازي خلاف ما
عجب به انهم سبوا ونظروا الى ان المراد واحد وقوله عقبة بالياء عن
قليلة جرت على ان لا تكون كما تقدم وتوقف الامم على القول بواحد من ضروري
والنظر اي انما عن دليلها السابق

رغبة لا يقال التوقف للتعماد من سبيل كونه النزاع معنويا عنده لكنه لا ينفك بالادس فالاول ان يفهم توقف كونه معنويا كما يشهد به اولئك فيها
ان لو كان من وراء العلم ضرورة بالضرورة والشارع للاختلاف فيه ويحجب عليه مع العاضة بانه لو كان نظريا لعلقت نظرية بالضرورة فلم ينفك
فيه ان براهمة البديهي من غير نظر فيها ولا سلم بدها عنها فلا يفتضح الوفاق لجواز الحفاء ^{بأن كانوا طبقات} أشار الى ان قوله والاربع
للإيجاب الظاهر كما يفيد مقابلة بقوله ان اخبروا الى السلب كماله لا يتحقق التوافق في كل الطبقات اه انكل اوردى لا يجوز عكس
نعم عليه بقوله ان في كل الى فلو قال المصنف في كل طبقة كان اخصر ^{محمل القرائن الشاذة} فيكونه متواترة في الطبقة الأولى دون
ما بعد ها وبهذا تناقض ما نقل آحادا ما تتوقف الدواعي على نقله تواترا فانه منقول احاد اذ الاول ايضا ولذا احكم بكذب
وتوقف الامدى عن القول بواحد من النظري والنظري ان لقا من دليلها ^{قوله ان علمه اه كان مراده انه اذا افرسته جماعة}
بغيره محسوس فحصل العلم بغيره لشخص فان

السابقين من حصوله لمن لا يتأتى له النقل وتوقفه على تلك المقدمات

المحققة له من غير نظر الى عدم التوافق بينهما ثم ان اخبروا الى اهل الحق ^{بأن جواسفاد ارضه او شيتها او زفتها او مسنن الدنيا بغيره}
المتواتر عن عيان بان لانا طبقة فقط فذاك في صريح والآي وان لم يجز

عن عيان بان لانا طبقات فلم يجز عن عيان الا الطبقة الاولى منهم فبذلك
ذلك ان كونهم جميعا بمنزلة نواظروهم على الكذب في كل الطبقات ان في كل طبقة
ليفيد خبرهم العلم بخلاف ما اذا لم يكونوا كذلك في غير الطبقة الاولى
فلا يفيد خبرهم العلم وتبين هذا يتبين ان المتواتر في الطبقة الاولى قد يكون
آحادا ما بعد ها وهذا محمل القرائن الشاذة لا تقدم والتصحيح من اقوال
ثالثها ان علمه ان المتواتر الى العلم الحاصل من كثرة العدد في سوابقه متوقف
للسامعين فيحصل لكل منهم وللقرائن الزائدة على اقل العدد الصالح له بان
تكونه لازمة له من احواله المتعلقة به او بالمجيب عنه او بالمجيب قد يختلف فيحصل
لزيد دون عمر مثلا من السامعين لان القرائن قد تقدم عند شخص دون اخر
اما الخبر المقصد للعلم بالقرائن التفصلة عنه فليس بمتواتر والقول الاول
يجب حصول العلم من كل السامعين مطلقا لان القرائن في مثل ذلك

بغيره او باطلا ^{آية التواتر}

للسامعين فيحصل لكل منهم وللقرائن الزائدة على اقل العدد الصالح له بان

تكونه لازمة له من احواله المتعلقة به او بالمجيب عنه او بالمجيب قد يختلف فيحصل

لزيد دون عمر مثلا من السامعين لان القرائن قد تقدم عند شخص دون اخر

اما الخبر المقصد للعلم بالقرائن التفصلة عنه فليس بمتواتر والقول الاول

يجب حصول العلم من كل السامعين مطلقا لان القرائن في مثل ذلك

في طريق الاستدلال قد يقال هذا الثاني لا يثبت بالضرورة بالضرورة البين بالغير الاضطراري وهو من الجواز ان لا يثبت له فيه الحكم ان الغرض
 حصول العلم لبعض الاشياء مع قطع النظر عن حاله وحال المتكلم وحال المخبر على وفق خبره أي على حكم موافق الخبر لا يدل دلالة
 قطعية على صدقه مع حيث السماع من الرسول صلى الله عليه وسلم ^{وإن كثيرا يدل له} قد يقال هذا هو الراجح لانهم اذ لم يظنوا السماع
 للاستناد اليه فيكونه السماع والحكم مجعلا عليها فيكونان صار قيتين قطعاً ناطقاً ^{بأن} لم يتصوروا صدق تعويضهم بالاستناد الى
 غيره وبترك بيان المستند في لعدم ظهوره اهـ هذا لا يجز في ما اذا صرحوا بالاستناد الى غيره فلا يثبت التعريب ويكفي جعل اللام في

قولهم لعدم الخ في تعينته من يتطابق قوله يدل
 لا بالنظم ^{وهم معصومون اقام دليل}
 المقدمة الرافعة مقامها وقوله قلنا جواب
 يمنع الرافعة ان يريد بالخطأ مطلقاً والملازمة
 اهـ اريد به الخطأ المتعلق للملازمة قاله
 بالخطأ في قوله لا تسلم الخطأ هو الخطأ
 لا مطلق الخطأ والا لازم عندك قوله وهم
 انما الى قوله ولا يلزم فان تدفع ما قاله البناء
 مناه ^{صدقه في نفس الامر اهـ} بل اللازم صدق
 محض النظم فيكونه الاجماع قطعاً بحجة هذا
 وقضية جوابه ان ضيق الخبر وحكم ظنيان و
 التحقيق ان الثاني قطع والاول ظني كما شربنا
 اليه ^{للاتفاق على اهـ} شاع الى الرافعة شرطية
 مطلوبة وقوله قلنا منع الملازمة وقد يمنع
 الرافعة مستند الجواز كونه من مذهبين بغير
 القبول وعدمه ^{ان القوة}

ظاهره لا يخفى على احد منهم والثاني لا يجب عليك بل ان يحصل العلم مطلقاً للكل منهم وليسهم فقط
 لجواز ان يحصل العلم لبعض بكثرة العدد كالقائمين والصحيح من اقول ان الاجماع
 على وفق خبره لا يدل على صدقه في نفس الامر مطلقاً وثالثها يدل ان تلقوه أي
 المجموع بالقبول بان صرحوا بالاستناد اليه فان لم يتلقوه بالقبول بان لم
 يتصوروا بالاستناد اليه فان لم يتلقوه بالقبول بان لم يتصوروا بالاستناد اليه
 فلا يدل لجواز استنادهم الى غيره ما استنبطوه من القرآن وثالثها يدل مطلقاً
 لان النظم استنادهم اليه حيث لم يصحوا بذلك لعدم ظهور مستند غيره وبه
 دلالة استنادهم اليه على صدقه انه لو لم يكن صدقاً بان كان كذباً لكان استنادهم
 اليه خطأ وهم معصومون منه قلنا لا تسلم الخطأ ح لانهم ظنوا صدقه وهم انما
 أمرهم بالاستناد الى ظنهم صدقه فاستنادهم اليه انما يدل على ظنهم صدقه ولا
 يلزم من ظنهم صدقه صدقه في نفس الامر وقيل ان ظنهم معصوم عن الخطأ
 وكذلك بقاؤه تنفرد الدواعي على ابطاله بان لم يبطله ذو الدواعي
 سماعهم له احاداً لا يدل على صدقه خلافاً للزبدية في قولهم بدلا عليه قالوا
 للاتفاق على قبوله قلنا الاتفاق على قبوله انما يدل على ظنهم صدقه وكل
 يلزم من ذلك صدقه في نفس الامر مثله قوله صلى الله عليه وسلم لعلي انفسكم مني

أمرهم بالاستناد الى ظنهم صدقه فاستنادهم اليه انما يدل على ظنهم صدقه ولا
 يلزم من ظنهم صدقه صدقه في نفس الامر وقيل ان ظنهم معصوم عن الخطأ
 وكذلك بقاؤه تنفرد الدواعي على ابطاله بان لم يبطله ذو الدواعي
 سماعهم له احاداً لا يدل على صدقه خلافاً للزبدية في قولهم بدلا عليه قالوا
 للاتفاق على قبوله قلنا الاتفاق على قبوله انما يدل على ظنهم صدقه وكل
 يلزم من ذلك صدقه في نفس الامر مثله قوله صلى الله عليه وسلم لعلي انفسكم مني

اعلم ابو ذر انك اراه آى من فعل هذا معنى قوله عليه الصلوة والسلام يصلح في ظني فلا بد ان اخبار بخلاف الواقع لكونه مطابقا للواقع
في وتاخير البيان انه قد يقال فليكن الخبر مما يتعلق بما لم يحن وقتها فلا بد من التاخير المحذور وكما علم بكذا به سيجب ان فليكن
مناط الاعلام على عدم العمل في الامور الدينية فيكونه يتعلق بها مع ذلك في الاعلام معاس مع الغارق وقوله الاتي
وان كان ديننا حيث نقنه اه إشارة الى دفع القول بان الشهادة انشاء فلا يصح بالكذب ولا استدلال بالادلة على
ان الصدق والكذب وطا فقه الاعتقاد وعدمها وعلى الكذب سواه اى وعلى احدىها وكان له يذكره اشارة الى ما مر على قوله ولا
عامل هذا ثم قوله اذا وجد من على وجه وقدره التفسير وان لم يقع أصلا الاعلام جائز فلا بد ان هذا مناف لما مر من انه صلى الله
عليه وسلم لا يفت احدا على باطل وبنائه
على المصوح مع حوز السكون على قول
الكاف وخو به يا باه ظاهرا قوله قولا واحدا
في بانواى التفصلة او لانه يتدرج فيه مالا
يعيد العلم وما يفيد باعتباره زان او العرفية
لكن في عدم ما يفيد في ذاته من الاصل منانة
لكونها مطنون الصدق ولو قيل بتوجه النفي
الى المعية فقط يخرج عنه التثني الاضحي
ان القوة وغيره

التي هي الله عليه يعلم حاله لافي القام الخلل وروى مسلم عن نسي بن صلى الله عليه وسلم من رفق
ان قد كونا الا حقا يخرج
يلحقون الخلل فقال لو لم تفعلوا الصلح قال فخرج شديدا فيهم فقالوا
لنحكم قالوا فقلت كذا وكذا فقال انتم اعلم امر بناكم وقيل يدل على صدق ان
كان محبا عن امر ديني بخلاف الدين فلا بد وفي شرح المختص على هذا التفصيل
بدله وتوجيهه ما يؤخذ ما تقدم واجيب في الدين بان سبق البيا او ناخيه
يدرج السكون عند وقدره المنكر لانه من افهام تغيير الحكم الا ان ناخيه
البيان عن وقت الحاجة في الثاني وفي الدينوي بانه اذا كان كذبا ولم يعلم به
النبى صلى الله عليه وسلم يعلم الله به عصمة له عن ان يقرأ احدا على كذبه لما علمه
بكتب المناهقين في قولهم له شهد انك لرسول الله من حيث تضمنه ان كلوا
وافتت السنهم في ذلك وادلان دينيا اما اذا وجد ما على اللذبة التقريب
كما اذا كان الخبر من بعد ان الله صلى الله عليه وسلم ولا ينفع فيه الانكار فلا بد ان السكت
على كصف قولا واحدا واما مطنون الصدق فخير الواحد ومعد ما لم ينس الى التواتر
واحد الكار به او اكثر انا العلم بالقرائن التفصلة ادلا ومنه حيث استفيض
وهو الشايح عنه صلح فخرج الشايح لاعمى عمل وقد يسر الى استفيض مشهورا دأله من

عدد روايته اى عنه ذلك الاصل لانه النبي صلى الله عليه وسلم والاثنان متافيا لكونه شافعا على امام محمد عليه في الرواية لانه عن المشرواه
 اى المعلوم الاثران للابن كونه التوضيح فها ولو قال مع قرينة الاثران على الموت والبكاء الى المكان حسن ان يوجد مع الاعفاء قد يقال لو
 اجتمع جميع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب بكونه ولد من يد يحرم العقل كونه مع عليه فيعلم ان لا يكون التواتر مفيد لليقين في بشرط
 العدالة قد يتم ان العدالة من القرائن الدالة على الصدق فلا يثبت بالدليل افادة خبر الواحد لليقين مطلق سواء كان بقرينة او لا
 لانه يجب اه صغر الشك الثاني وقوله انما يجب اه اشارة الى كبراه اعني ولا يشي ما لا يفيد اليقين مما يجب العمل به والمجوز منع
 الكبر في جعله واسطه ان من حيث انشاء
 واقلم من حيث عد روايه اى اقل عدد راوى المستفيض اثنان وقيل ثلاثة الاول
 ماضون قول الشيخ في التنبية وقل ما يثبت به الاستفاضة اثنان وبعبارة اخرى
 للماجب المستفيض بانما دقت على ثلثة (مسئلة خبر الواحد لا
 يفيد العلم الا بقرينة) كما في اخبار الرجل بموت ولله الشرف على الموت
 مع قرينة البكاء واحضار الكفن والنفس وقال الاكثر لا يفيد مطلقا
 وما ذكر من القرينة يوجد مع الاعفاء وقال الامام احمد يفيد مطلقا بشرط
 العدالة لانه يجب العمل به كما سياتي وانما يجب العمل بما يفيد العلم لقوله تعالى

ولا تقف ما بينك وبينه
 العلم ودم على تباعى الظن واجيب بان ذلك في ما المطلب فيه العلم
 اصول الدين كوحدة نية الله تعالى وتوحيده عما لا يليق به لما ثبت من العمل

بالظن في الفروع وقال الاستاذ ابو اسحق الصفار في كتابه في معرفة
 المستفيض الذي يحد من عند علماء الظن واجعله واسطة بين التواتر
 المفيد للعلم الفوري والآحاد المفيد للظن وقد مثله الاستاذ بما يتفق عليه
 ائمة الحديث وانما لم يفيد الواحد بالعدل لا يفيد به ابن الحاجب غير لانه لا حاجة
 اليه على الاول حيث يفيد العلم لان التعديل فيه على القرينة ولا على الثاني لانه لا يهمل في الاجماع

في ما يظهر قد يقال انظر الى الاستفاضة فلا حاجة الى اعتبار العدالة كما في التواتر كما يحتاج اليه النكاح
للقران وكلام الكمال صريح في ان هذا استدلال على التقيد بقضايا الأول وفيه ان الاستفاضة والقبول
مغتنم عن الاعتبار بعدالة الخلاف العتيق عليه فان أقام من الظن عند فقد التواتر على الصدق
فيعتبر العدالة نوع ان مشربا ان العدالة ليست قرينة الصدق وهو م في ما يشهد به أه كافي بذلك
رمضان وفي رد المحتار يشهد بها صدقها وبها فلا يخفى انه لا يكون في الشهادة وأخذ فكيف يجب
العمل بها وبك ان الخلق من الواحد على غير التواتر كما هو معروف من اشارة الامانة
الشرطية بدليلها فيجب ان لا يجب العمل بها
لم يغتنم لعدم الفائدة فيه وقوله لانه صلا
اشارة الى الرافعة ومنه يعلم ان تسمية هذا
الدليل سميا من غير ان الركبة من النقل
والعقل في تعطيلت ان خلقت اكثر
الوقائع عن الاحكام لعدم وفاء القران
والسنة المتعارفة بها لكانت لا يطم ويحجب
من الملازمة مستند اجازة العمل بالاحكام الشرعية
كما هو شأن ما ليس عليه دليل شرعي فتكون
حكمها ومنع الرافعة بانه لا يخالف عقلا في
خلوصه عن الاحكام في وانما يرجح أي لم
يرجح هنا صرحا والا فقد رجع في حق الحق
صريحاً وهذا تدبراً حيث قد رجع في مقتول
عن الامام اه قد يقال في جميع الامام بقوته
الاجلالية قائله فلو قال لان اشارة الى مخالفة
من نصب اصل السنة لان العقل يستظهر من
المنقول كان اولاً لا يجب العمل به في قوله
هنا وفي ما يأتي من قوله لكان اولاً لموافقة الدليل
في المنقول تكون قال الناصية بل لا يجب لموافقة
ما قبله في انه من التفصيل اه اشارة الى ان
الاطلاق بالنظر الى ما بعده لا ما قبله ايضا
والا لكان من انما لقدره المار اجاعاً في انما
يفيد الظن كان المراد بالظن ما عند العقيدة
في قوله عليه السلام او المراد بالظن الشعر فلا
يجوز ان المنع عنه اتباع غير العلم بمنع النقيض
واما مع الظن ابن القوي

اي على الثالث لا تنضم على الرابع في ما يظهر كالحاج اليه حيث يقال يفيد الظن
صحة العمل به اي في غير الواحد في الفتوى والشهادة اي يجب العمل
بما يفيد به الفقه وبما يشهد به الشاهد بشرطه اجماعا وكذا سائر الامور الدينية
اي بما يجب العمل به في غير الواحد كالا ضار بدخول وقت الصلوة او نجس
الماء وغير ذلك قبل سمع لا عقلا لانه مع العلم عليه لم كان بعث الاشارة
الى القبال والنواحي لتبليغ الاحكام كما هو معروف فلو لانه يجب العمل
بما يفيد لم يكن بعثهم فائق وقيل عقلا وان دل السمع ايضا من جهة
العقل وهو انه لو لم يجب العمل به لتعطيلت وقائع الاحكام المروية بالاشارة
وهي كثيرة جدا ولا سبيل الى القول بذلك وانما لم يرجح الاول لانه غير غير على
ما هو العقل عند اهل السنة لان الثالث منقول عن الامام احمد الفقيه
وابن سريج من ائمة السنة كعقولة وقالت الطاهرية لا يجب العمل به
مطلقا اي عند تفصيل الاتي لانه على تقدير حجية انما يفيد الظن وقد روي
عن ابن ابي عمير وزعم عليه في قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان يتبعوا
الظن قلنا تقدم جواب ذلك قريبا وقال الكرخ لا يجب العمل به في الحدود
لانها تدرك بالشبهة لحديث مسند ابى حنيفة ادرك الحدود بالشبهات

فلا يعمل بالاحاد وتلك كانت الحنفية مع الاستقضاء الوضوء ويحج عليهم ان يعلم منعون كحديث الغصه والغصه مع قولهم
يقضون الوضوء بها الا ان يقال انها لما تم بها العمل لان الغصه عند المصنف غايها والتمهته لا توجد الا نادرا
ثم سلموا ان الغصه او كيف ولو قضيت به لا قتلتم الامم خبر الواحد في تمامه في القتلوه لان المجتهد تنبيه على عدم قبوله
ان ما في بالنسبة الى المجتهد لانه لا يمنع في تقليد غير المجتهد له وما قاله فيه مروي في تقدمت الرواية ان حقيقة او على ما ينبغي
في حمل الخلاف ما اذا قل شيئا ثم روي حديثا خلافه وصرح بان حكمه قبل الفعل ولم ينس فانه يجوز فيه العمل بالاحاد او عارض
القياس بل بشرط هنا تقدم القياس نظريا اخذ من قوله او هذا لكم او لا ولعله لم يقبل او على وجهه ليشكل الكلام تقدم القياس

فلا يعمل بالاحاد فيه قلنا لا نسلم قضاء العادة بذلك او هذا لغيره راويه فلا

يجب العمل به لانه انما خالفه لدليل قلنا لا ظنه وليس لغير اتباعه لان المجتهد

لا يقلد المجتهد لما ساقى مثله حديث ابي هريرة في الصحيحين ان اشر الكلب

في انا واحدكم فليفسله سبع مرات وقد روي في الاخرين انه امر الفيل من

ولو غرث ثلاث مرات قال والصحيح عنه سبع مرات ويؤخذ من قوله او هذا لغيره

راويه ما هو جوابه من ان الخلاف في ما اذا تقدمت الرواية فان تضرعت اليه

يعلم الحاشي فيجب العمل به اتفاقا او عارضا القياس يعني لم يكن راويه

فقبها اخذ من قوله بعد ويقبل من ليس فيها خلافا للمنفية في مخالفتها

القياس لان مخالفته ترجح احتمال الكذب قلنا لا نسلم ذلك وثالثها ان الاقوال

في معارض القياس انه ان عرفت العلة بنص راجح في الدلالة على الخبر العام

للقياس ووجدت قطعا في الفرع لم يقبل ان الخبر العام لم يجان القياس

عليه ج او ظنا في الوقت من القول بقبول الخبر او عدم تقبله لتساوي الخبر والقياس

والا لان لم تعرف العلة بنص راجح باعرفت باستنباط او نص مساوفا

مرجوح قبل ان الخبرين ان الخبر العام من القياس حديث صحيح من اللفظ

للبيان لا يقتضي الابد ولا الغم من اتباعها بعد فانه نجح النظرين بعد

وتأخر جعل القياس معقولا او غائلا في
لرجحان القياس واجيب باننا ولا اصل
لحمل خبر الواحد مطلقا لكونه استثنائا عنه
وفيه ان هذا انما يتم لو قيل بان القياس في قطع
واما اذا قيل بعلية الظن فيه روي خبر الواحد
فلان ان الخبر اه رجحانه اما في صاعد النقص
المساو في ظن واما فيه فعدم المساو
الموجودة في القياس فيه فلما روي ان تساو
النص والحق يقتضي الوقت فلا يصح ارفاقه
في الشك الا فيه ان القول قد

فقبها اخذ من قوله بعد ويقبل من ليس فيها خلافا للمنفية في مخالفتها
القياس لان مخالفته ترجح احتمال الكذب قلنا لا نسلم ذلك وثالثها ان الاقوال
في معارض القياس انه ان عرفت العلة بنص راجح في الدلالة على الخبر العام
للقياس ووجدت قطعا في الفرع لم يقبل ان الخبر العام لم يجان القياس
عليه ج او ظنا في الوقت من القول بقبول الخبر او عدم تقبله لتساوي الخبر والقياس
والا لان لم تعرف العلة بنص راجح باعرفت باستنباط او نص مساوفا
مرجوح قبل ان الخبرين ان الخبر العام من القياس حديث صحيح من اللفظ
للبيان لا يقتضي الابد ولا الغم من اتباعها بعد فانه نجح النظرين بعد

فيما كان مروي في صحيحه راويه
ولم يكن راويه
اصف من راويه
الخبر

مرجوح قبل ان الخبرين ان الخبر العام من القياس حديث صحيح من اللفظ

للبيان لا يقتضي الابد ولا الغم من اتباعها بعد فانه نجح النظرين بعد

مخالف للقياس اهـ أي قياس الدين على سائر المتلفات في وجوب المثل والقيمة عند تلفه فلا بد ان قضيه كونه القياس كبيع القاعدة هي
 انه لا كلام فيه ثم المراد بالتلف اعم منه احكم فلا بد ان التمسك به لا لوجوبه مع عدم تلف الدين لانه يذهب طراوته بالحلب فهو حكم التلف
 فانفذ ان اعطى الدين للمنفعة التي طلبت منه حقها في تركه ولد ولدها في قوله لها يرضى اخذ من ذلك وعرضه عن المباحضه ما روي ان عمر
 رضي الله عنه علم في عهد الرحمن بن عوف في حيازة المحرم فلم يرضه بعد اذ لم يعمل به ^{في التثبت} اي تقوية الظن وعدله قول بعضهم
 طلب لتقوية الظن بالمراتب وقصر الخبر عن افادة النظر لانه منجبه عليه انه تقوية للجبايى حقيقة لان القبول بعد زوال الرب
 وحصول الظن وهما متوقفان على ما ذكره على ان الاستنباط من خبر العدل يقيد ^{اي القوة} أي القوة

بعد ان يجلبها ان شاء امسك وان شاء ردها وصاعا من تمر فرد التمر بدل

الدين مخالف للقياس فيما يقبل به التلف من مثله او قيمته وتصره البغم الناء
 ونفع الضامن صري وقيل بالعكس من صريح وقال ابو علي الجبائي لا بد في قبول
 حبه الواحد من اثنين يروا به او اعتضاده في اذ الان راو به واحدا كان
 يعمل به بعض الصحابة او ينشرونهم لان ابا بكر رضي الله عنه لم يقبل خبر الغيرة
 ابن شعبة انه صلى الله عليه اعطى الجدة السهم وقال هل معك برك فوافقه
 محمد بن حنبل الانصار فانفذه ابو بكر لها رواه ابو داود وغيره وعمر
 رضي الله عنه لم يقبل خبر ابي موسى الاشعري انه صلى الله عليه لم قال اذا
 احدكم ثلاثا فلم يؤمن له فليجمع وقال لم عليه البينة فوافقه ابو سعيد الخدري
 ان يقبل ذلك عمر رواه النخعيان ويقدم مقام التعدد الاعتضاد قلنا
 التمدد ليس لعدم قبول الواحد بل للتثبت لان عمر في خبره الاستئذان

انما سمعت شيئا فاحبب ان انكثت رواه مسلم وقال عبد الجبار لا بد
 من اربعة الزنا فلا يقبل خبر ما دونها فيه كالشهادة عليه وحكي هذا
 في المحصول عن حكاية عبد الجبار عن الجبائي ومنه عليه المصنف وشرح
 النهاج فسقط منه هنا لفظة عنه وهما ما يقيد لاطلاق نقله

وروي عن ابي حنيفة في خبره ما دونها فيه كالشهادة عليه وحكي هذا
 في المحصول عن حكاية عبد الجبار عن الجبائي ومنه عليه المصنف وشرح
 النهاج فسقط منه هنا لفظة عنه وهما ما يقيد لاطلاق نقله

في خبر الزنا اه فليجاء في خبر الزنا فلو ان شنا نقصان على الشك الثاني دون الاول لا احتمال اه علة عدم الاسقاط واما علة القبول
فان الفرع صاحب الشرط الرواية فيظن صدق ويجب العمل بجزءه ما لم يتحقق سبب الجرح فلا يرد ما قاله الناصر من ان القبول منوط
بظن الصدق لا احتمال لان قوله لا احتمال ليس علة للقبول فلا يكونه واصل اي لان كلامها مطلقون الصدق ومورد احتمال الكذب
لا يثبت الجرح لانه انما يكونه عند تحقق سببه فلا يرد قول الناصر هنا ان اصلها كاذب ان اراد كذبها فلا يجوز لبيان الاصل
سواء هو لا يقتضي الاسقاط اذا كان عهد اي وهذا ليس كذلك فلا يسقط العدالة وتقبل الشهادة وقد يتم اذا كان الدار

على ظن العدالة فليقبل الرواية ولا يؤثر فيه
تكذيب الاصل في قوله قد صحح اه اي ولو
ايد القول الاول المتعارف عنده بما بناء على
ذلك القول وهو عدم الشهادة صحت
اجتماعها بان قال ويؤيد هذا قولوا اجتماع
شهادة الخ لسل من دعوى المناقاة بعين
قول الامدري بالاسقاط وقوله بعدم روايتها في
الغادر بقوله ومنه ثم انه بل اقتضى عدم المناقاة
لان صحت ما يبدى شي لا حد التقابلين انه
انجب به من الاصل فيكس تطبيقه عليه ايضا
في ووجه عدم قبول اه هذا الوجه جار في ما قاله
الامدري ان وجهه جار وهذا لا يبعد
عمل الكلام الشك على الاحتياك بقوله لم يفسد على
نسبان الحاكم بحكمه اذا شهد اثنان انه حكم
لان عدم قبوله ليس وفاقا حيث يقبل عند
الامام ما كان واحد وبعض آخر من القوة

عنه كما شى عليه ابن الحاجب او حكايته قول اخر عنه وفي خبر الزنا مسئله الحكم

وفاقا للسمعاني وفلا في المناظرين كالامام الرازي والامدري وغيرهما ان

تكذيب الاصل الفرع في ما رواه عنه لان قال ما روينا له هذا لا يسقط الرواية

من القبول لاحتمال ان يكون الاصل بعد روايته للفرع فلا يكونه واحد

منها بتكذيبه للاخر جرحا ومن ثم اي من هنا وهو ان تكذيب الاصل

الفرع لا يسقط الرواية اي من اجل ذلك نقول لو اجتمعوا في شهادة لم ترد

ووجه الاسقاط الذي نفى الامدري الخلاف فيه ان احدهما كاذب والآخر

وتحمل ان يكون هو الفرع فلا يثبت مروية ولا ينافي هذا لقبول شهادتها

في قضيتها لان كلامها يظن انه صادق والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم

الذي يقول الامر اليه في ذلك على تقدير انما يسقط العدالة اذا كان

عدها ولو استوفى الصنف على الاول بما بناء عليه سلم من دعوى الزنا

بين النبي والبراء التي افهمها بناؤه وان شك الاصل في انه رواه

للفرغ او ظن انه ما رواه له في الفرع العدل جازم بروايته عنه فاولا بقبول

للمخبر فيه الاصل بالنيو وعليه اي على القبول الاكثر من العلماء لا نسقم

من احتمال ان يكون الاصل ووجه عدم القبول الضمان على نظيره في شهادة كفر

ان تكذب ان تكذب
انما هو الاصل وهو على
شأن ما شهد به للفرع وهو
الاعتبار في كل مسقط
في رواية يرد عليه

عن أبي القاسم في نسخة
 عن أبي القاسم في نسخة
 عن أبي القاسم في نسخة
 عن أبي القاسم في نسخة

ولو ظن الفقيه ولو شك الأصل فيها فالقول بالقبول ولو شك الفقيه في الرواية وجزم الأصل بنفيها أو ظن أو شك فيها فالقول في الأولين
 الرواية في الثالث التعارض والعدم الأصل لكن الأشبه القبول وبهذا تم التبعة المتصورة هنا وإن يارة العدول سواء وجدت
 في كتب الحديث أو لا ولا ينافي ما سبق من أن ما نقب عنه ولم يوجد عند أهله مقطوع بكذبه لأنه في أصل الحديث وما عدا ذلك
 من العدول فيده بقوله من العدول لا يفضل مثلهم ولأن الزيادة على عدول مذكور بقوله الآن ولو انفرد في قولنا خطأ
 أن جواز إقراره ببيان الوقوع لتأييده بترك العدول فلا يجزم أنه لو كان سببا لعدم القبول لم يقبل من الواحد أصلا لجواز كذبه
 وخطئه ونسبائه في أو كانت تتوزع فضته
 أن يارة ما تنوزع الدواعي على تعدل تارة مقبولة
 على الأول والرابع دون المختار ومن مخالفة لما مر من
 أن المنقول أحاد ما تنوزع الدواعي على تعدل
 قد تراعى مطلقا بكذبه لدلالة على عدم قبوله
 إجماعا وأجيب بأن الدواعي بالنقل هنا مطلق
 النقل وفيه أنه صادف بالنقل تارة في
 المختار فالأصل على النقل بغير التواتر
 أو المختار بيان هنا في خبر الحديث وما سبق
 في مجيئه فإن كان أن كانت تقيده لحمل القول
 في الأقوال السابقة أو لعدم القول المختار الذي
 أن واليه لم يقوله وإنما لم يكن في أي الزيادة

على شهادة الأصل وأجيب بالفرق بأن باب الشهادة أضيق إذ أغلبيته

المجيز والذكورة وغيرهما ولو ظن الفقيه الرواية وجزم الأصل بنفيها

ظنهم قال في المصنف في الأول تعين الزعم وفي الثاني تعارضها والأصل عدم

والأشبه القبول وزيادة العلة في ما رواه على غيره من العدول مقبولة

أن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدله لجواز أن يكفه النبي صلى الله عليه وسلم

ذكرها في مجلس سكت عنها في آخره أن لم يعلم تعدله ولا اتحاده لأن

الغالب في مثل ذلك النقص والآي وأن علم اتحاد المجلس فثالثها إلى الأول

الوقف عن قبولها وعدمه والأول الصبر لجواز غفلة غيره من زائدتها

والثاني عدمه لجواز غفلة من زادها والرابع أن كان غيره من غير من زاد

لا يفضل بغير الغاء مثلهم عن مثلها عادة لم تقبل أي الزيادة والأقرب

والمختار في الثاني للمنع أي منع الصبر أن كان غيره من غير من زاد الأول

أي مثلهم عن مثلها عادة أي كانت متوفرة الدواعي على نقلها وتبدل الزيد

هذا القول على الرابع وأن لم يكن الأمر كذلك قبلت فإن كان السالك

عنها أي غير الذكر لها أضبط ممن ذكرها أو صرح بنفي الزيادة على

يقبل كان قالها سمعها نعارضا أي الخبر فيها بخلاف ما إذا نفاها

عن أبي القاسم في نسخة
 عن أبي القاسم في نسخة
 عن أبي القاسم في نسخة
 عن أبي القاسم في نسخة

والراجح انه لم يذكر قول السطحي هذا وقد يجب ان تعرف الدواعي التي لا تتعلق بالاسناد فلا يجوز هنا وفيه ان جلالة الشئ
او التاييد لها مدخل في ذلك ولذا اوقف بعضهم من كبار التابعين وغيرهم ^{مثلا حديث ابي داود} قد بينا ان المدعى بالتعلق
احتمالان مع بعض الاول بدون البعض الثاني فلا يتجه ان قوله صلى الله عليه وسلم الحل منه بعد خبره فلا يصح التمسك لما لا
يتعلق به ^{ان القوي}

فقبيل الاسناد او الرفع لجوانان يفضل الشيخ ذلك مرة دون اخرى و
حكمية ذلك القبول على الراجح وكذا ان لم يعلم نقد المجلس ولا خارجه لان
الغالب في مثل ذلك التعذر وان علم خارجه فتاكت الاقوال الوقف عن
القبول وعدمه والراجح ان كان مثل السيلين او الواقفين لا يفضل عا
عن ذكر الاسناد او الرفع لم تقبل ولا قبل فان كانا اضبطا او ضحوا
بنفي الاسناد او الرفع على وجه يقبل كان قالوا ما سمعنا الشيخ اسند
الحديث او رفعه تمازى الصنيعا ومن في بعض الحديث جاز عند الا
^{في هذه الرواية}
الا ان يتعلق اي تحصل التعلق ببعض الاخرية فلا يجوز حذفه
^{الرواية المذكورة}
اتفاقا لا خلافه بالمعنى المقصود كان يكون غاية ان يستغنى كافي حديث
الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لم ينس عن بيع الثمرة حتى ترخى وهذا

مسلم لا يبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ^{الادوية}
مثلا بمثل سواو بسواو بخلاف ما لا يتعلق به يجوز حذفه لانه كخبر
وقيل لا يجوز لاحتمال ان يكون للفقهاء فائدة تفوت بالتفريق وقد هذا
من منع الرواية بالمعنى سببا مثلا حديث ابي داود وعنه انه صلى الله
عليه وسلم قال في الجح هو الطهور ما كانه الحل ميتة واذا حل الصحابة

فما قرينة أي قرينة شاهد هاهنا الشارع ولم يصرح بأنه شاهد هاهنا بهذا يفارق قوله إلا في وقبل أن صار الخ كمنهج لا خبر الدليل في التمسك
ويكون التعيين من ذلك ومن الأخبار بمشاهدتها ^{وتوقع أي في الجملة لا في الظاهر كما يشهد به قوله في القول نظر في الموافقة رأيه أن أراد}
بمحو موافقة فلا نسلم احتمالها أدل هو دليل رأيه فلا يحسن مقابلته بالقرينة إلا أن تحمل على القرينة الشاهد من الشارع حيث
فالأكثر على الظاهر أي أن تناقض المعنيين والافتحاض على القول بعد انقضاء المعنى المجازي والحقيق معاق وفيه قال الشافعي
قد يقال قول الشافعي في صحابي ضالعت ظاهر الحديث سواء كان روايا للحديث أم لا فلو قال وفيه وفي أمثال قال الخ لكان أوضح ^{بأنه}

فقبل أو الباقي مرويته على أحد محملية التناقضين كالحق بجملة على الظاهر أو الحيض فالظن

حمله عليه لأن الظاهر أنه إنما حمله عليه لقرينة وتوقف الشئ أبو إسحق الشيرازي

حيث قال فقد قيل يقبل وعندى فيه نظر أي لاحتمال أن يكون حمله لموافقة

رأيه لا لقرينة وإنما لم يمسأ والنائب الصحابي على الراجح لأن ظهور القرينة فيه

للصحة أوثق وإن لم يقتضيا أي المحملون فيك الشك في حمله على معنیه الذي ^{أي في قوله لا يبعد أن يكون حمله على معنیه الذي}

هو الراجح ظهور أو احتياطا لما تقدم فيحمل المروي على محمله كذلك واليقين ^{أي في قوله لا يبعد أن يكون حمله على معنیه الذي}

على حمل الراوي الأعلى القول بأن من فهمه يخصص على المنع من حمل الشك ^{أي في قوله لا يبعد أن يكون حمله على معنیه الذي}

على معنیه يكون الحكم كالزنا في الحملان لما قال صاحب البدع العرف ^{أي في قوله لا يبعد أن يكون حمله على معنیه الذي}

حمله على حمل الراوي قال ولا يبعد أن يقال لا يكون تأويله حمله على ^{أي في قوله لا يبعد أن يكون حمله على معنیه الذي}

غير انتهى فإن حمله أي حمل الصحابي مرويته على غير ظاهره كان يحمل اللفظ على

المعنى المجازي دون الحقيقة أو الآخر على التبددون الوجوه فالأكثر على

الظهور أي على اعتبار ظاهر المروي وفيه قال الشافعي رضي الله عنه كيف أنكر ^{أي في قوله لا يبعد أن يكون حمله على معنیه الذي}

الحديث بقوله لو عاصرتة لم يجزه وقيل يحمل على تأويله مطلقا لأنه لا يحمل

ذلك إلا لدليل قلنا في ظنه وليس فيه ابتداء فيه وقيل يحمل على تأويله

أن صار إليه لعله يقصد النبي صلى الله عليه وسلم من قرينة شاهدها قلنا

سواء كان الكذب لا يقبل فقبل ولم يسل لصرفها على الاختلال بالهدم والرمي وكثيرهما واثره مشعر بأنه لو لم يورث فيه قبلت روايته من الافاق
 كذلك مع شرفه كان قد قول مع هذا فتدبر لانها لا تخرج لانها جارية في صورة المبالغة دون ما قبله . لانه لم يعلمه اه عليه ما بعد منسوخ وبالايمان
 لا يقبل الاقدام على الكذب بل يجوز الكذب في حق قاص والافتراس عدم قبول الباطل لان الصياغة مظنة عدم الضبط والتحرر عنه
 الكذب بل كان اولى . لا انتفاء الحمد وقد يقال انتفاء محذور لا يوجب القبول لجواز محذور اخر فيه فح الاستدلال به فامل . فتعجب
 التعجب ما يضاف مشعر بأنه اذا تاب الفاسق لم يشترط في قبول روايته الاستبراء وعليه فيعزى بينها وبين الشهادة بان بار الشهادة اصدق
 لا يكف ببدعته قال الناصر مستغنى عنه بقوله او لا كافر ويجاب بان الماد بالكاف فيه من الابداع فلهذا لا يقبل روايته وماذا
 قلنا على ذلك ان ظنه ليس فيه اتباع فيه لان المجتهد لا يقبل مجتهدا فان ذكر
 مع تاويله ١٠٢ لا بداع لان القول لا يفتقر الى التوبة

دليل على انه من مسئلة لا يقبل في الرواية مجنون لانه لا يمكن

الاختراز عن الخل وسواء اطبق جندنه ام تقطع واثره من افاقة

وكافر ولو علم منه التدبير والتخبر عن الكذب لانه لا يوثق به في الجملة

مع شرف منصب الرواية عن الكافر كذا صي مبرزة الاصح لانه لم يعلم

بعدم تكليفه قد لا يحتج من الكذب فلا يوثق به وقيل يقبل ان علم

منه التخبر عن الكذب في كونه يصح المصنف بالتميز للعلم به فان غير المميز لا

يمكنه الاختراز عن الخل فلا يقبل قطعا لا المجنون فان تحمل الصبي فبلغ

فأدى ما تحمله قبل عند الجهر لا انتفاء الحمد والسابق وقيل لا يقبل

لان الصغر مظنة عدم الضبط والتخبر ويسمى المحفوظ اذ ذاك ولو

تحمل الكافر فاسلم فأدى قبل قال المصنف في شرح المنهاج على الصحيح وكذا

الفاسق يحل فينبوي يقبل ويقبل مبتدع لا يكف ببدعته

يحرم الكذب لانه فيه مع تاييله في الابتداء سواء دعا الناس اليه

أم لا وقيل لا يقبل مطلقا لا ابتداء المفسد له وثالثها اي الاقوال

قال الامام مالك يقبل الا الداعية اي الذي يدعو الناس الى بدعته

التمت

لأنه لا يؤمن أنه قد تم ان الكلام في معجم الكذب مع عدالة كونه مثلاً لا أن يضع الحديث أي والعوض على وفقها في
 الوضع على غير وفقها فلا يتجوز منع التعقيب مستنداً بأن هذا الدليل يثبت رواة الحديث الموافق لبدعته دون المخالف
 والمعرض عنها في لعظم بدعته يحتمل أن عظمها لا يناسب عدم القبول إلا أن يقال لو جبر الحاقها بالباطل والغير المنتم إلى الاسلام
 فيلحق به في الحكم في ما يخالف متعلق بقوله فلا فاقا ولم يفرقه عنه قوله القياس للملوكهم إن الحنفية لا يقبلون من ليس فقيهاً
 بتدريج مخالفة إلى المقتضى بأن يتجوز قد يقال هذا نصير عليه الساهل في الحديث إذا الساهل في غير ما لا يتجوز في
 احاديث الناس ويمكن حمل الكلام على الاحتباك في أن لم يكن له محله إذا انشأ الرواية بلفظ السوء مع انشراح أو نحوه
 وإما إذا كانت بلفظ التناولة كان اعطاه
 الشيخ اصطلاحاً فيقبل أن ضالطه
 يمكن فيه الاعطاء ولو خلت في الذي هو مكره
 يحمل الكراهة إذا لم يثبت عليه ابتداء والافهم
 البطل فيه ومحل تساؤل في الأكل إذا لم
 يضره الجوع والوجوب الأكل في عفت
 احتراق كل قواه إشارة إلى أن أفراد الجوع
 الموضوعة باللام أو الاضافة أحاد والمركبات
 الكلام في قوة عدم السلب أي لا يصدر عنه شيء
 منها لا سلب لعدم تقرر أن قوله تنفي منه
 ما ب أو كتاب الزايل المباحة ينفي العدالة
 وإن ارتكابه فروع من الصفات يتنفيها وإنه
 لا فرق بين غلبة الطاعة عليها وعدمها وتجه
 أن الأول منافاة لاشتراط الفقهاء المروية
 في الشهادة بضمومها وعدم اكتفائهم بالعدالة
 وعلى الأضرب من أنه ياباه ما قف في الفروع و
 نص شرح التلويح معه والعدل يتحقق ما به له
 ما به كبيرة ولم يصح على صغره أو اضر عليه و
 غلبت طاعته انتهى أي القوة وعظم

لأنه لا يؤمن فيه أن يضع الحديث على وفقها أي من يجوز الكذب فلا يقبل
 كفر بدعته أم لا وكذا من يخرجه وكفر بدعته لا يحسم عند الأكثر لعظم بدعته
 والآمام الرازي واتباعه على قبوله لأن الكذب فيه لا يقبل من ليس فقيهاً
 خلافاً للحنفية في مخالفاً القياس لا تقدم مع جوابه لا يقبل الساهل في
 غير الحديث بأن يتجوز في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن الخلط فيه بخلاف
 الساهل فيه فيه وتقبل من الساهل مطلقاً أي في الحديث أو غيره لأن
 الساهل في غير الحديث يحال الساهل فيه لا يقبل الكثير من الرواية وأن
 ندرت ساهل الطن للمحدث أي وإلى ذلك الكذب لكن إذا كان يقبل ذلك القدر
 الكثير الذي رواه من الحديث في ذلك الزمان الذي خالط فيه الحديثي فإن لم
 يمكن فلا يقبل في شيء ما رواه لظهور كذب في بعض لا تعلم عينه وشرح الرازي
 العدالة وهو ملكة أي هيمنة راسخة في النفس تمنع عن افتراء الكبار في
 صفات الخسة كسرة القيمة ونطعيف نمره والزائل الباهة أي الجائفة لا البتة
 في الطريق الذي هو مكره والآكل في السوق لغير سوق والبيع عن اقران
 كل فرد من أفراد ما ذكرنا فتارة الفرد من ذلك تنفي العدالة أما صفات الخسة
 ككذبه لا يتعلق بغيره ونظرة إلى أجنبية فلا يشترط السمع عن اقران كل فرد منها

الرازي
 في شرح التلويح
 في شرح التلويح

اي اتباعه الشارحة الى ان الهوى معطى على الاقوال في حاشية المضاف بناء على ان التباين من الغنى المصدر لا الهوى هو
منقول يبيع وحده حاشية المتق و قوله عند ظن يبيع وحده راجع الى الهوى والشئ متعلق بالهوى يبيع المتق هو الشئ من
الامور الثلاثة اذا وجه الهوى في نفسه مع ما ذكره المصنف في التبيين ملكة وقديم ما ذكره جابر في التقابان يتم التفرقة عن اتباع
الهوى والالتفات في الهوى فلا يكونه متعبا الا ان يتم في الاتقاء اقرب من ابتاعه من الملكة لان زواله اقرب من زوالها وهو المستور اه
فرضه قولهم بابل الشهادة اضيق من باب الرواية عدم قبوله في الشهادة بالاول وهو مخالف لما في الفرع من صحة عقد النكاح بالمستور اه
الكفا بطلان اه مشربان الشرط تحقق العدالة
وان ظن وجوده كان وصدمه ان الضيق ما يلزم
تحقق رفق وهو تحقق العدالة ومن هذا يعلم
ان تحليل القبول ما بالشرط ظن العدالة عزكم
في احتياط متعلق بنية كيب وقد يقال ما يقع
الوجوب احتياطاً به وقضية انه لو رد الكرامة
يسى الا لكفا او الوصية او التبرع
او كره الا لكفا في فرد واجاماً القبل بالاجاء
معارض بقول الجلال السبط فيه لا تقبل عند
المجاهير قد تقبل مطلقاً وقيل ان كان من رد
عنه فزهم من لا يرد عن غير عدل قبل والا فلا ان
القوة

منها فافتى ان الفرض منها لا تغني العدالة وفي نسخة قبل الرأى وهو النفس
اتباعه وهو خور من والنا المصنف فقال لا بد منه فان التقي للكبار وصغار
الحسنة مع الرأى المباهة قد يبيع هو اه عند وجوده لشيء منها في ركنه والعد
لن هو هذه الصفة وهذا صحيح في نفس غير محتاج مع ما ذكره المصنف لان
من عند ملكة تمنع عن اقران ما ذكره ينفق عنه اتباع الهوى لشيء منه والا
لدوق في الهوى فلا يكونه عند ملكة تمنع منه وتفرج على شرط العدالة ما ذكره
بقوله فلا يقبل المجهول باطنا وهو المستور لا انتفاء تحقق الشرط خلافا
لابي حنيفة وابن فورك وسليم اي الرازي في قولهم بقبوله الكفا بطلان
حصول الشرط فانه يظن من عدالة في انظم عدالة في الباطن وقال امام
الحري يوقف عن القبول والرد الى ان يظهر حاله بالبحث عنه قال فيجب
الا لكفا ان عاينته بالاصل اذا اراد هو التحريم فيه الى الظهور لانه
احتياطاً واعتراض ذلك المصنف مع قول الأبيار بالموصلة ثم التختانية
في شرح البرهان انه مجمع عليه بان البقي لا يرفع بالشك يعني فالحل
ان ثبت بالاصل لا يرفع بالتحريم المشكوك فيه لا يرفع البقي اي صحاح
بالشك بجامع الثبوت اما المجهول ظاهراً وباطناً فرد واجاماً لا انتفاء تحقق

تدبر في
تدبر في
تدبر في

في معروضا عما في شرح اللب مكانة الاجماع على عدم قبوله مجهول الظن والباطن ومجهول العبد مردودة بنقل ان الصلح وغيره فيها
قال الوجه قبوله نقل عن بعض اهل الحديث انه اذا قال الشافعي اظننا الثقة فان قال عنه ابي اليه وثبت فهو ابي اليه فذلك
او عنه اللبث فهو ينجس به فان اوعه الوليد فهو انما ساعته اوعه الا وراعي فهو عروب اليه سلمة اوعه ابي حنيفة فهو مسلم بن حنيفة
او عنه صالح فهو ابراهيم بن ابي محمد انتهى فاعلم هذا لا يكونه الموصوف بالثقة مع الشافعي مجهولا الا اذا نقل هذه الصنف عن غيره
في الا وهو كذلك ان الابعث البحث التام فيظن منه انه كذلك في نفس الامر في مثل ما تقدم المثل يفي العبد او صفة كما قيل
بهما في قوله تعالى ليس كذلك حتى ولو قال لما تقدم لكان اوله في محجاجة ان اوله بالثقة لكنه يتجه ان الجواب لا يجرب في حديث لا يتعلق

بالاحكام كما حاربت القصص له من اقدم قبا صلا على هذه وان لم يكن معناه بل بغير اسلامه او بعده عنه العلم وليس كذلك فله قال بدل قوله ما صلا معناه بل لما في اللب لكان اوله في مثل شعله العذر بالجهل او انما ولي او الاكرام وغيره في وقيل لا يقبل اشارة الى ان قوله في الاصح قبل لقوله يقبل لا القول او مقطوع فقط ثم قوله لا يتركاب اشارة الى ان صدر الشغل الاول وكرامه مطونة وتوجه انه ان اريد المفق له فالصنف منقذة كلف وصدر معناه واولها لم يوصيه قال كبرى منقذة ان القوة

العدالة وظنها وكذا مجهول العين كان يقال فيه عن رجل مردود اجماعا لانها م جهالة العين الى جهالة الخ الى انما افرده عما قبله ليس عليه قوله فان وصفه نحو الشافعي من ائمة الحديث الراوي عنه بالثقة كقول الشافعي كثيرا اضررت الثقة وكذلك ما لك من ائمة الحديث الراوي عنه بالثقة كقول الشافعي كثيرا اضررت الثقة وكذلك ما لك قليلا فالوجه قبوله وعليه امام الحرمين لانا وصفه من ائمة الحديث لا يصفه بالثقة الا وهو كذلك خلافا للصيرفي والخطيب البغدادي في قوله لا يقبل لجواز ان يكون فيه جرح لم يطبع عليه الوصف اوجب ببعد ذلك جدا مع كون الوصف مثل الشافعي او مالك محجاجة على حكم في ديني العرفا وان قال نحو الشافعي في وصفه لا ائمة كقول الشافعي اضررت من لا ائمة فذلك يقبل في الفقه القبر في وغيره مثل ما تقدم فليكن هذا اللفظ توثيقا وقال الذهبي ليس توثيقا ولا فهو في الا انما هو واجب بان ذلك اذا وقع عنه مثل الشافعي محجاجة على حكم في ديني

لان الما لم ياب بالوصف بالثقة وان كان دونه في ائمة ويقبل من اقدم جهالا على فعله فسق مظنون كثر البين او مقطوع كثر المح في الاصح سماعا اعتمد لا باعة ام لم يفتقد شيئا العذر بالجهل وقيل لا يقبل لان كتاب المفق والبر اعتمد لا باعة وقيل يقبل في المظنون دون المقطوع اما المقدم على المفق عالما بحرمة فلا يقبل قطعا وتدا ضرب في الكثرة فيقبل على ما توعد عليه بخصوصية الكتاب

ما نرى عليه من جهة علمه انه ليس بجايح ولا مانع قال ابن حجة الخفة كثير ما عدوه كباي ليس فيه ذلك كالتظاهر والظاهر الخبز وكثير ما عدوه صنارة
فيه ذلك كالصبيحة انتهى وكل ذنب اي هو الذنب اي ذنب كان فالعدم الاستغناء من كل معتبر بعد ربط التعريف بالمعروف فلا بد انما هو
فتأمل ظاهر كل معناه لان المتبادر كونه التعريف لعدالة الراوي المسلم بقدرية ما تقدم من عدم قبول الكافة في الرواية وقد يتم
في يكون كل معناه التعريف الثلث الاول اعم وعبر ما يقع لصدقه على الكف اما الاول والثالث فظلم واما الثاني فلان فيه عيب في الجملة
بان كان برادة لا كالقتل ان يظلم ولو لنفسه ولو كان مهذبا كالزنا المحصن وقاطع الطريق لم تحتم لان الانسان وان اهدر دمه لا
يباح لنفسه اراقته ابن القوي رحمه الله

يوجب عليه ان يشكك في
القول ان التعريف من الكبار
الزور والباطل عدل من الكبار
ولا صدق فيها

في الكتاب والسنة وقيل هو ما فيه حد قال الرافعي وهم الى ترجيح هذا اميل

والاول ما يوجب اكثرهم وهو الاوفق لما ذكره عند تفصيل الكبار وقال

الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني والشيخ الامام والالمصنف في كل ذنب ونقيا

الصغار تظن الى عظمة من عصيهم وجل وشدة عقابه وعلى هذا يقال في

الاصغر ان عظمته من عصيهم وجل وشدة عقابه وعلى هذا يقال في

تعريف العدالة بدل الكبار وصغار الخمسة اكبر الكبار وكبار الخمسة لان

لا يخرج كذا كذا من الخمسة

بعض الذين لا يقع في العدالة اتفاقا والمختار وفاقا لامام الحرمين

انها لا جريمة تؤذي بقلة اثرات من كملها بالدي وبرقة الدانة هذا بظاهرة بنا

صيغة الخمسة والامام انما ضبط به ما يبطل العدالة من المعاصي الشاملة

ولكن تلك الكبيرة فقط لا نقله المصنف استمر واحدا ثم هو اشمل من التعريفين الا

ولا كان ظاهر كل من التعاريف انه تعريف للكبيبة مع وجود الايمان بدراهم

في تعدد ما يلى الكف الذي هو اعظم الذنوب فقل لا يقتل اي عدلا ما لا

او شبه عدل بخلاف الخطاء لا صرح به شرح الرواية والزنا بالواي روى الشيخ

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ائلا الذنب الكبر عند الله

قال ان تدعو الله يداد هو خلقك قال ثم اي قال ان تقتل ولداك محانة

ان يطعم معك قال ثم اي قال ان ترائي حليلة جارك فائلا الله عز وجل

وهي من الذنوب التي لا يبرأ منها
فمنها ما لا يبرأ منها
وهي من الذنوب التي لا يبرأ منها
فمنها ما لا يبرأ منها

مضيق لما والنسل اه اي يوطئ في فرج ليس كمال النسل اصله فلهذا لا يمتدح الفيل ووطون وجبه الالبسة او الصغرة او الحاطة بقوانه
عندنا باده هذه القيد للحسن قوله كالمزناقي وهي المشتقة من ماء العنب اذا غل وفدت بالزبد وهذا مضيق على عدم
ثبوت اللفظ قياسا والافانج يطلق حقيقة على المشتد من خبز والعنب في اماش على الكراهة في الزواجر ما شرب الخمر فهو قطع منها
ككبيرة اجاعا ويلحق بذلك شرب السكر ما عداها وفي الحاقه عن السكر خلاصه والاصح الحاقه ان كان شافعا انتهى فعمل هذا قوله
فصغيرة قول مرصوح في ما اقتطع شرا اه هذا الدليل اخص منه الدر لا اختصاصه بفسبب الارض ويمكن الفرق بان الفصبة
في الارض يعظم ضرره بخلافه في غيرها

وقيد جماعة الفصبة اه ضعیف قال ابن حجر
المفتد عدم الفرق بين القليل والكثير في
كون غصبه كبيرة نعم الشيء التافه جدا الله
تقصي العادة بالمأخوذ بها كرابية يمكن
ان يقال ان مخد غصبه منفي وكذا التقييد
به في السرقة بل نقل عن ابن عبد السلام انه
قال اجمع على ان غصب الحبة وسرقها كبيرة
لكن اعترض من دعوى الاجماع في نعم قال الخليل
محله في الصغيرة اذا لم يحتمل الجاع بحيث يقطع
بكبيرة قاذرها والاف من كبيرة قال البلقيز
وحي كون قد من المملوكة مظ صغيرة وقصة و
لا سيما امهات الاولاد لما فيه من ابداء الالة
وسيدها وولدها واهلها قال ابن
عبد السلام اه قال الاذرع قاله محتمل اذا
كان صادقا والافنية نظم للجليلة على الله
بحمانه وتعالى بالخبر انتهى وهذا انما هو لو
نحو كونه ذنبا وليس كذلك ان الفرق

بالحق ولا يزنون الآية واللواط لانه مضيق لما والنسل كالمزنا وقد اهلك الله
قوم لوط وصحو اول من فعله بسببها لا فقه الله في كتابه العزيز وشرب الخمر

والزنا لم تترك لقلتها وهي المشتقة من ماء العنب ومطلق السكر انصافا في الخمر
وبغيرها لما اشتد من نقيع الزبيب المسح بالبند قال علي بن ابي طالب ان علي بن ابي طالب

عجل لي يشرب السكر ان يسقيه من طينته الخبائي قالوا يا رسول الله وما
طينته الخبائي قال عرق احد الناري واه مسلم اما شرب ما لا يسكر فقلته من عين

الخمر فصغيرة والسرقه والفصبة قال تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
وقال علي بن ابي طالب من اقتطع شرا من ارض ظالم طوقه الله اياه يوم القيمة

من سبغ ارضه رواءه الشيطان واظفطه لم وقيد جماعة الفصبة بان يبلغ قيمته
سبع مثقال لا يقطع به في السرقة اما سرقه الشيء القليل فصغيرة قال الخليل

الا لا بد ان السارق منه مكينة لا يقطع به عن ذلك فيكونه كبيرة والقيد في
قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية نعم قال الخليل فذن الصغيرة

والمملوكة والحرمة المتسكة من الصغار لان الايداء في فذ من دونه في الحرمة
الكبيرة كالمسيرة وقال ابن عبد السلام فذن المحصن في خلق بحيث لا يسميه

من سبغ ارضه رواءه الشيطان

من سبغ ارضه رواءه الشيطان

من سبغ ارضه رواءه الشيطان

إذا أنت تولد إه قبيد به ترتب قوله الآية بل هو واجب والألفا لعل أو انقل الموكد بزنا صاحب القدر كلام بعض أن مثلاً أن نقل
 أفضل كذلك فلو أفسد العز بوجه يورث إلى الغش لكأن أوله يعنى عند الناس وقع لا يتدعى من دلالة الحديث على أنها ليست
 كبيرة ومنه التناقض بينه وبين ما زاده البخاري فيمكن تأويله بأن الماد وكبير تركه والاعتناء عنه كالأقوله تعالى مرتبط بقوله نقل
 الكلام فلو اضطررنا فواجب عنه الآية لكأن أوله ولم يذكر النص الغيبة ضابطها أفهام الغير ما يكرههم الغتابه صلى الله عليه وسلم أو قسماً
 سواء كان الأفهام باللسان أم لا فالأخ لا يفتقر ولا يخفى لا منكرهم لها قال إنها صغيرة والمقدم من الزوال لا يجب أنها كبيرة مطم وقال
 بعضهم غيبة العلماء والصالحين كبيرة وغيرهم صغيرة أين القوة

الاله والحفظة ليس بكبيرة موصية للحد لا تنقل المفسدة أمان في الرجل زوجه

إذا أنت تولد يعلم أنه ليس منه فباح وكذا جرح الراوي والشاهد بالزنا إذا علم

بل هو واجب والنهيمة وهم نقل الكلام بعض الناس إلى بعض على وجه الألف دا

بينهم قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة نامرأه الشئخان ور ويا ايضاً

أنه صلى الله عليه وسلم لم يقرب من يقرب فقال إنها ليست بآن وما يعنى بآن في كبير يعنى

عند الناس زاد البخاري في رواية بلى أنه كبير يعنى عند الله إما أحد هاتين

يخشى بالنهيمة وأما الآخر فكان لا يستثنى من قوله أما نقل الكلام نصيحة للنفذ

إليه فواجب كالأقوله تعالى حكايه يا موسى إن الملا يا تمرؤن بك ليقتلوك

ولم يذكر النص الغيبة وهو ذكر الشخص أخاه بايكرهم وأه كان فيه والعاة

قرنها بالنهيمة لأن صاحب القدر قال إنها صغيرة وآقوه الراوي من تبعه

لعمري البلبون بها فقل من سلم منها ثم قال القلبية في تفسيره أنها كبيرة بلا ضلالت

ويشملها تعريف الأكثر الكبيرة بما توعد عليه فقصصهم قال صلى الله عليه وسلم لا عرج

حرث بقوم لهم أظفار من نحاس يخشون ووجوههم وصدورهم فقلت

من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء الذين ياكلون لحوم الناس ويقعون

في أعقابهم رواه ابو داود وفي التنزيل لا يغيب بعضكم بعضاً الا بحب احكم

فوتباح الغيبة في شرح اللب وتباح الغيبة في ستة مراضع مذكورة في علمها وقد نظرت في بيتي فقلت: تباح غيبة المستغيب وعن
سأله أخته لرفع شركه موصى متظلم مستلم في معنى نفسا مع الحذر انتهى ولا يخفى أن الغيبة في بعض هذه الصور قد نصير الغيبة
أو مندوبة وتفصلها الزواجر الأربعة في مجموع غير أنه ابن عبد السلام تكفي قضيتها حكما في الإجماع على أن غصب الحق وسرقته
كبيارة عدم التقيد هنا ولذا عده ابن حجر من الكبائر وقال القاضي في شرح اللب ولو كان الشهادة بالظن أي بالوادي
أي بالوالد والوالدة وابن عليا وبمن قرأته بصفة الجمع فينبئ الجحد والجدة صريحان ظاهر تميمهما من الكافيرين وإن عتقوا أحدهما
يصح كبيارة في نعم الجحد استعمل فقد أي حجة الزواجر أن الشافعي رحمه الله قال إن كان المشرك أكثر من ضعفهم لم أحب لهم أن يولوا

ان يا ابي لم اخيه ميتا و تباح الغيبة في معاصي من كورة في محلها و تارة الزور لانه
 الكتمان و هو اخفاء

صلی اللہ علیہ وسلم عنہا فی حدیث من اکمل الکبار ورواہ الشیخان وھل یقبی

الشهيد به يقدر نصاب السيرة ثم ردفه ابن عبد السلام في حرم القلعة بالفتح

بل قال ولو لم تَنْتَبِ الْاَفْلَسَاوَالْيَمِينِي الْفَاجِرَ قَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى مَنْ عَظَمَ عَلَى

مال امری مسلم بفتح لقی الله وهو عليه غضبان وله الشیخان وقال من قتل

حق امری مسلم بمینه فقد اوجب العلم الناری و عظم علمه الجنة فقال له رجل

و ابراهان شينايي را رسول الله قال و ابراهان فصيحا اراك رواه مسلم و طبرستان

الرَّحْمَنُ قَالَ صَلِّ عَلَى آلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاعٌ وَلَا سِدْرٌ وَلَا شَجَرٌ إِلَّا وَفِيهِ مِنْ آلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

محسنة في رواية يفتح فاعل ورمي القطيعة فعلة من القطع عند المرمى

و الرمم القاربة والعقوق اي للوالدي لانه صلى الله عليه وسلم عذ في

حديث من الكبار وفي آخر من اكبر الكبار رواهما الشيخان واما حديثهما

الحالة بمنزلة الام وحديث البخاري عم الرجل عند ابيه فلابد لنا على

انها كالو الدين في العقوق والغار من الخف لانه صلح الله عليهم

من السبع الموقبات ای المملکات رواه الشيخان لم يجب اذا علم انه اذا

يُضِلُّ مَنْ غَيَّرَ نَكَاحَهُ فِي الْعَدُوِّ لِمُتَفَاءِ أَعْرَازِ الدِّينِ بِتَبْعِهِ وَمَا لِي بِبَيْتِهِمْ

وتروا ابن عبد الله يتبع عليه انه نقل الاجماع على ان الغضب والوعش قليل كبري فكيف يتردها مع ان الكل ما لا يتم من عند الله
 الغضب الا ان يقع على من يحب غيره وضمان الكليل عبارة الله وضمانه ومما اول شتمها الخيانة في الكليل والبرزخ وعزها مطلق
 الخيانة كبرية ان لم يكن في الشئ النافذ قال الله تعالى ان الله لا يحب الخائنين من عنده من قتل للمسلمين فمما احتراز عن
 جمع التقديم وجمع التمايز وهذا وشمل تقديم كل ما تقدم بعضها من جمع بين صلاتين بدأ اصادق بان يصل الظهر في اخر الوقت ويشترط بعد
 في العشرة وقتة فيجعل الجمع بينهما على اطلاق احداهما عن وقتها والكذب على اه في غير تحليل حرام وختم حلال والا فمكلف ومثل الكذب
 على الله بل هو كبرية بنص الكتاب ويقار عليه الكذب على سائر الانبياء فصنفه ان باعتبار ذاته فلا ينافيه كونه كبريا بالاهرام عليه
 اي الكلمة مثلا قال تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلموا الآية وقد عده صليا
 عليه وسلم من السبع الموبقات في الحديث النبوي وتروا ابن عبد السلام في تقييده
 بنصب السرة وضمان الكليل او اللون في غير الشئ النافذ قال الله تعالى
 ويل للمطففين الآية والليل يشل النرجع عرفا املا في النافذ فصنفه لما تقدم و
 تقديم الصلاة على وقتها وناخيرها عنه من غير عذر لما شرط قال صلى الله عليه وسلم
 من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد اتى بابا من ابواب الكبار في زيادة الرتبة
 وآو له بذلك في كتابها والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
 من كذب على متعمدا فليتبو مقعده من النار رواه الشيخان اما الكذب
 على غيره فصنفه وحرب السلم بلا حق قال صلى الله عليه وسلم صنفان من امر
 من اصل النار لم ارهما قوم معاصم سيات كان تاب البقر يضر بولها الناس
 والناس كاسيات عاريات الخ رواه مسلم وسب الصحابة قال صلى الله عليه وسلم
 لا تسبوا الصحابي والذى نفسي بيده لو ان احدكم اتفق مثل احد ذهبا
 ما ترك مداهاهم ولا نصيفهم رواه الشيخان وروى مسلم عنه ابو سعيد الخدري
 انه كان يبي خالدين الوليد وعبد الرحمن بن عوف يشع فسبه خالد فقال
 صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اصحابي فان احدكم لو اتفق الى الخ

او ترتب مفعة عنه قال صلى الله عليه وسلم
 قد يتم ان الدر عظم القرب والدليل يفيد حكم
 القرب بالسياط وانه حرب السلم وهو شامل
 للتسليم المجزئ عن شامل للحا من الانس والناس
 في الحديث بالعكس فلا يتم التقريب الا ان يحل
 الاستدلال على ما فهم منه عن حاجب المقام هذا
 وقوله لم ارهما كناية عن بعدها بسبب الذنب
 عنه شرف حضرة صلى الله عليه وسلم او معناه
 لم ارهما في النار بل في الاسراء او في الدنيا فيجب
 مع بعده وقوله كاسيات الخ كاسيات
 في الدنيا عاريات في الاخرة او كاسيات
 اثوابا رقيقة عاريات بالوصف بالون المشرة ان
 القوم

والله اعلم بالصواب الذي يختص به ما لا يعلم الا الله تعالى في حقها الباطل او يطلع بها الحق سميت غمرا لانها تنفي صاحبها في النار لمحوه او لا يحل الكذب فيها ان قال الخ وقد يقال فيجعل على خبر كذا وكذا كما يشترط في تصحيح السبع بالبرقيات في حضور الاخصاء او لا ينقض بشهادة هؤلاء من غير ان لا يخصص حيث حكم بالبرقيات في بلد مخصوص في وقت معين في عن صوابه في حق قال في شرح اللب القصد منها اعتقاد غصدها من غير قصد
وهو يعلم انما هو انهم فلا حاشه الزيادة غالبها وجرانها في كل خاصه في قاصده لان ما عده من الامور المحتجته خارج بنف الزانو فيكون بعدا
احتمالها في وجوب المراسم فيمنع لتقصي توفيقه لرايه بالانشاءات لانها اخص بالانجيلي من منشاء النقص ودفعه اشتباه النقل بالنقل
فان الرواية هو الاول وهو اخص بالانجيلي من منشاء النقص ودفعه اشتباه النقل بالنقل

بالج على الحكم الشرعي هو بعيد في نفس الاخصاء
فانهم من الاخصاء من حيث هو بعيد ولو قلل بانه
مدلول الزامه لكان صوابا وهو التحقيق لان
الانشاء والخد فسان اللفظ المركب التام فكيف
يكفه المتعلق اضراره لو قيل بان الشهادة
تستلزم قضيه مفقوده مفقودها الاضمار به
لم تبعد لكنه الكلام مخصوص مدلول اشهد
وبهذا ينظر في قوله فلم يلج الشرع بعدم الخلاف
معنى به الاقوال الثلاثة ولا منافاة في
فيصح قول المصنف ان الشهادة اضرار عن حاشا
ولا ينافيه قوله واشهد انشاء الخ ان الزيادة

بيان المحتاج اليه منها وقت ذكره وقد قال ابي عباس هو الى السبعين اقرب
وسعيد بن جبير هو الى السبعة اقرب يعني باعتبار اضافة النواهي الى
(مسئله) الاضمار يعني شيئا عام للناس لا توافقه فيه الى الختام الرواية

وقيل في وجوب الاضمار عن خاص بعض الناس يمكن الترافقه الى
الحكام الشهادة وتحتاج بامكان الترافع الاضمار عن هؤلاء في النسخ
عليه لم يبين ان يرد في التعريف الاول غالبها حتى لا يخرج منه الخواص و
نفي الترافع فيه لبيان الواقع وماه المردى من امره في حق ما يرجع الى

الخبر بناء على ان لا يعمد الصلوة ولا تفرق الزمان من الصلاة واجبة
واذا حارم على هذا فها هو واشهد انشاء نعم الاضمار باليهوديه لا يحل
اضمار انشاء على المحتاج هو ناطق اللفظ لوجهه في المحتاج به والمتعلق في التنازل

ان على خلاف الرواية
التي ذكرها في قوله
تستلزم قضيه مفقوده
مفقودها الاضمار به
على ان الزيادة
لا ينافيه قوله واشهد
انشاء الخ ان الزيادة

والله اعلم بالصواب

في الاختلاف فيه اه قد يقال الاختلاف فيه يستلزم الاختلاف في سبب التعديل الا ان يريد الامام رضي الله عنه الاختلاف فيه محض اختلاف
 ما كان التعديل لتوقيض على فعل الواجب وترك الشهادة وعينه كما مر في تفسير بيان سببه فلا يخلو به بخلاف الجرح اذ يكون فيه الامتثال
 لشيء ما ذكره كان اوله ان من هذه اه قد تقدم معرفته انما تدفع احتمال عيب الجرح جرحا دون احتمال جرحه بالحق فيه لظن وجوده
 فيه فكيف يكون الاطلاق في الجرح مقدم اه محله اذ لا ينفك المعدل سبب الجرح على وجه يقبل كما قال الجرح انه قتل فلانا برم كذا
 وقيل للمعدل رتبة عليه بعدد الاعتراضات لا لاطلاع الجرح اه فضيلة انه لو اطلع المعدل على الجرح وقال انه تاب منه قدم التعديل

وهي كذلك كما فهم به النور لان معه زيادة علم
 في بطلان جميع اه ان اراد ان جميع كثرة المعدل
 فهو ما علة في الشك الا انه كما يقوله البعض او
 بغيرها فتعجب انه لا وجه لا اعتبار في جميع كثرتها
 في الاول دون الاخير في الشهادة اشار
 بقوله بالشهادة الى انه لو لم يعلم انه حكم بها له
 يكن تعدل الجرحان على ما لو افقعه وهدر
 الحكم يعلمه وقد كلف على العالم اه لو زاد بعد كذا لفظ
 منه كان اذ في ويستغنى عن قوله تعديله
 في الاصح الاول تاحض قوله في الاصح قوله
 قوله وسرواية من لا رور الا للمعدل ليضد جرحا
 الخلاف فيه كما افادة الشق معلوم وقيل لا يلح
 تعدل بل قد يقال بغيره كونه العمل لا ليل
 آخذ وافق رواية وفيه ان الظلام في العمل
 بالرواية لا على وفقها فلا احتمال لذلك الزيادة

فيه دون سبب التعديل وهو ان عكس الشافعي المحتاج في الشهادة واما الرواية فيكون

الاطلاق فيها للجرح لا لتعديل اذ عرف مذهب الجرح من انه لا يجرح الا بقتل
 ولا يلقى بمثل ذلك في الشهادة لتعلق الحق فيها بالشهادة وقيل الامام في
 الامام الرازي يكتفي به

والامام الرازي يكتفي به اطلاقها في الجرح والتعديل للعالم بسببها من ومنه ولا يكتفي بعين
 غير صور في القاض المتقدم اذ لا تعديل وجه الامام بسببها في الاصح

انه غير وان ذكر معه ابن الحاجب وغيره والجرح مقدم عند التعارض على التعديل
 ان كان عند الجرح اكثر من عدد المعدل اجماعا وكذا ان تساوبا عند الجرح

وعند المعدل او كان الجرح اقل عددا من المعدل لا لاطلاع الجرح على عالم يطلع
 عليه المعدل وقيل لا يثبتان من المالكية بطلان جميع في القسمين لا هو محله

في الاول بكثرة عند الجرح وعلى وزانه قل بفهم ان التعديل في الثالث مقدم
 ومن التعديل لشخص حكم بشرط العدالة في الشاهد بالشهادة من ذلك الشخص

اذ لو لم يكن عدلا عند الحاكم بشهادته وكذا على العالم بشرط العدالة في الشاهد
 برأيه كخض تعديله في الاصح والاعمال برأيه وقيل ليس بتعديل له والعمل برأيه

يكون ان يكون احتياطا ورواية من لا رور الا للمعدل الى عنه بان صح ذلك
 او عرف من عارته عن شخص تعديله كما لو قال هو عدل وقيل لا يجوز ان ينكر

انما انظر في الاختلاف في

منه لا انتفاء النصاب اه قد يقال انه منافي لقوله تعالى والكل يصح الفاسقون والحياب به تصدق بالمان الى بيته لا شهادة بشي
عليه سواء وجبت تلك التسمية شخصي احد اول فمنا اعم من قوله الا ان والابا عطاء شخصي تشبها بالبيع اي لنعمة بالبيع والشيخ اعني
الذي صحح بالحاكم فيكون استعاره كما في رثيت حاتم بن زيد اب جواد الشهرة حاتم بالجود في قوله حد ثنا كلمة في معنى اللام (الا فقصنا
المعصوم من الاضائة غير معتبر فلا يجز ان وجه الشبه يجب اشتراك بين المشبه والمشببه وهو هنا خاص بالفناء لا كالكذب فيه يستدل
على جوازها باخرجه ابن عدى عن البراء قال لم يكن فينا فارس الا المقلد فانه اراد بقوله فينا المسلمين والبراء لم يشهد بدار قاله البراء
ان الشخص الذي لم يطق عليه هذا فالله بالتحقق الما نصبة الكلية لا الحقيقة الجزئية فلا يجز ان كلامه مشوب بان لو ينفصل للوزن
يترك عادته وليس من الجرح الشخص ترك العمل بمرديه وترك الحكم بمشهوره لجواز ان يكون
الترك لعارض ولا الحد في شهادة الزنا بان لم يكن نصا بها لانه لا انتفاء النصاب ولا
في خبره التنبه من السائل الاجتهادية المختلف فيها كالحاج المنة لجواز ان يمتنع
ابا صفة ذلك ولا التدليس فيمن روى عنه بشي غير مشهورة له حتى لا يعرف اذا دخل
في ذلك وقال ابن السمعاني الا ان يكون بحيث لو سئل عنه لم يشهد فان منعه جرح له
لظهور الكذب فيه واجيب بنحو ذلك فترك الاستثنا اظهر منه ولا التدليس عطا
شخص اسم آخر فشيها كقوله لنا اخونا ابو عبد الله الحافظ نعم الذهن تشبها
للبصير في قوله حد ثنا ابو عبد الله الحافظ يعني به الحاكم لظهور المقصود ولا التد
بايهام التلق والرجلة الاول كقول من عاصر الزهر مثل ما لم يلقه قال الزهر مرها
اي مرفعا في الوهم اي الذهن انه سمع منه والثاني نحوه ان يقال حد ثنا وراء البنهر
مرها جيحون والمراد انهم مر كان يكون بالجزرة لان ذلك من المعارض الكذب
اما تدليس المتن وهم من يدري كلامه مرها حيث لا يميزان فمخرج لا يقع غيره في
الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم معصية الصحابي اي الشخص الذي ليس
صحابيا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من اجتمع مرنا بمحمد صلى الله عليه وسلم
ذكر لان او انني خرج من مجتمع به كافر فليس بصاحب لعداوته وقصلي بي الفعل و

ابا صفة ذلك ولا التدليس فيمن روى عنه بشي غير مشهورة له حتى لا يعرف اذا دخل
في ذلك وقال ابن السمعاني الا ان يكون بحيث لو سئل عنه لم يشهد فان منعه جرح له
لظهور الكذب فيه واجيب بنحو ذلك فترك الاستثنا اظهر منه ولا التدليس عطا
شخص اسم آخر فشيها كقوله لنا اخونا ابو عبد الله الحافظ نعم الذهن تشبها
للبصير في قوله حد ثنا ابو عبد الله الحافظ يعني به الحاكم لظهور المقصود ولا التد
بايهام التلق والرجلة الاول كقول من عاصر الزهر مثل ما لم يلقه قال الزهر مرها
اي مرفعا في الوهم اي الذهن انه سمع منه والثاني نحوه ان يقال حد ثنا وراء البنهر
مرها جيحون والمراد انهم مر كان يكون بالجزرة لان ذلك من المعارض الكذب
اما تدليس المتن وهم من يدري كلامه مرها حيث لا يميزان فمخرج لا يقع غيره في
الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم معصية الصحابي اي الشخص الذي ليس
صحابيا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من اجتمع مرنا بمحمد صلى الله عليه وسلم
ذكر لان او انني خرج من مجتمع به كافر فليس بصاحب لعداوته وقصلي بي الفعل و

في لم يصاحبها لا يبعد ان يقال فصل للجملة قوله مجتهد متنازع عاينه لقوله مودنا واجتمع في ليشمل الاعراض بها فلا بد ان ما ناله انما هو صاحب شامل لان
الرواية صارت حقيقة علمية في الاجتماع وان قيل بكونه ورجح الغاضض في اللب وشرحه حيث قال بكونه في صدق اسم التام على الشخص اجتماعه
معدونا بالصحابي في حياته هذا ما رجح ابن الصلاح والنووي وعنه ما في الروايات لا الى اللغة حتى يتبين ان الصحبة مع القليل والكثير
كالاربعة وانه لو حلف انه لا يصحبه حيث يصحبه لخط في التبليغ الاحكام علمه لقوله انما المقصود انما وقضيت لزوم كونه الرواية لو كانت
متعلق بالاحكام وليس كذلك فانه يشترط احدها فقط قيد الاشراط لا المشروط والا لقدم جمع الشرط هذا وأشار بقوله بفتح الحاء
الى ان هذا علمه من الاكتفاء باحدها واما ان كان غير مراد ان لا يقال به بل المراد اشتراط احدهما عند قائل والاخر عند اخر فقولنا وقيل

حكايته لقول ابن الفخر وسواء وجد مدله
او لا وقولهم التمثل على السلف تعنيدهما
بوافق الغالب فلا مقدم له لاحد الرابع في
ما جاء في طويل ان حقيقة او حكما فلا بد ان
التمثل ما يفتن وغير صحيح لحوار ان كلفه مدته
يوما لان ذلك الدم لشدة بمنزلة سنة في الطول
في كالف والتمثيل اه اصفاء مقتضات الربط
مقدم على العطف فلا بد ان كلام الله يقتضي
عدم الخصاء الشرط عند القليل في الفروقة
وصحيفة الف نظر من كلام المصنف ان الفروقة

بالحال ليشمل صاحبها وهو صاحب اجتماع وعده عن قول ابن الجاهل وغيره من رأى النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ليشمل الاصح من اول الصحبة كابن ام مكتوم والابن بري وغيره شيئا ولم يطل بهم الياء

ان اجتماعه به بخلاف التام مع الصحابة وهو صاحب فلا يكون في صدق اسم التام على
الشخص اجتماعه بالصحابي من غير طائفة الاجتماع به نظر العرف في الصحبة وان قيل
يكفي كالاول والثاني ان الاجتماع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القليل
اضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الاخبار فالاعرابي الجلف
بحر ما يجمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مؤسسا ينطق بالحكمة ببركة طلعت عليه الله عليه
وسلم وقيل يشترط ان يكون من الرواية او طائفة الاجتماع في صدق اسم الصحابي
نظرا لاطالة العرف وفي الرواية الى انها المقصود الاظم من صحبة النبي صلى الله عليه وسلم
في التبليغ الاحكام وقيل يشترط احدهما فقط يعني ان بعضهم يشترط الاطالة وهذا
مشهور وبفهم يشترط الرواية وله حديث لما حكاه بعضنا لآخرين وقيل يشترط في صدق
اسم الصحابي الفروقة النبي صلى الله عليه وسلم ان سنة ابن عباس على الاجتماع به لان
لصحبة النبي صلى الله عليه وسلم شرفا عظيما فلا ينال الا باجماع طويل يظهر فيه الخلق
المطهر عليه الشرف لا الفروقة المتعل على السفر الذي هو قطعة من العذاب والسننة
الثالثة على الفصول الاربعة التي يختلف فيها المراجع واعتد على التعريف بانه يصدق

يخلص من مائة ظاهرة (ان يسبح صحابيا سواء كان رتبة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ام قبله وسواء صاحبه بعد سلامه ام لا وفيه من لا يخلص
من لم يسبح عليه الصلوة والسلام بعد سلامه لا يسبح صحابيا لان الرتبة تبطل الاعمال ومنها الصحة وبانه لو بقي في قلبه تائب الصحة لم يزل
ولذلك لم يجر زوايا الشارع الى النقص بجريان خلاصته الاعتراض في تعريف المؤمن ومات مؤمنا أي حقيقة او حكما كما في حق من
قال النبي عليه السلام يموت مؤمنا كالعشرة المبشرة وكذا قوله بعد النواصي الصحابة بعد انقراضه فخصه ان يسميه من مات من
الصحابة في السنة الاولى من الهجرة مثلا بالصحابي متوقفة على انقراض جميع الصحابة وليس كذلك فلو قال بعد موته كان اخره ولم
ولو ادعى المعاصري الشخص لمعلوم المعاصرة بعد قوله يخرج بخور من الهند الذي ظهر بعد السجدة من الهجرة وادعى الصحة كما لو
اناعدل فيه انه قياس من الفارق لان شجرة العدالة بقوله يستلزم الدورية لانه متوقف على قبول قوله وهو متوقف على شجرة العدالة خلاص
على من مات مرثدا كعبد الله بن خططل ولا يسبح صحابيا بخلاف من مات بعد رتبة مسلما
كعبد الله بن ابي سرح وجابر بن عبد الله لان يسبح قبل الرتبة ويكنى ذلك في صحة التعريف
اذ لا يشترط فيه الاشارة عن المنا في المعاصر ولذلك لم يجر زوايا تعريف المؤمن عن
الرودة المعارضة لبعض أفرادها ومن زوايا متاخر المحدثين لالعراق في التعريف
ومات مؤمنا لا فارق عن ذكر ايراد تعريف من يسبح صحابيا بعد انقراض الصحابة لا
منقول من بعض المصنفين لان بين علي والقاضي ان الرتبة لا
والا لزم ان لا يسبح شخص صحابيا حال حيوته ولا يقول بذلك احد وانما كان ما اراده
من شأن التعريف ولو ادعى المعاصر للنبي صلى الله عليه وسلم العدل للصحة لم قبل وفارقا
للقاضي ابي بكر الباقلاني لان عدالة تمنعه من الكذب بذلك وقيل لا يقبل لادعاء
نفسه رتبة صوفيها منهم لا لوقال اناعدل والاكثر من العلماء السلف والخلف على عدالة
الصحابة فلا يبحث عنها في رواية ولا شهادة لانهم جاز الامتثال صلى الله عليه وسلم خرافة
قرئ رواه الشيخان ومن لم يزل منهم قادم كسيرة ابن نافع لم يقبضه وقيل هم كغيرهم
فيبحث عن العدالة فيهم في الرواية والشهادة الا من يكون ظاهرا العدالة او مقطوعا
لاشجين رضي الله عنهما وقيل هم عدول الاحبين قتل عثمان رضي الله عنه ويبحث عن
عدالتهم من حين قتل لوقوع الفتن بينهم من حينئذ وفيهم المنك عن خوضها
هم عدول الامن قائلين رضي الله عنه فهم فارق لحي وجرهم على الامام الحق وروايتهم

وأنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يروي
وأنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يروي

نہی

هذا المجموعه فانه لا يجوز الاعتراف بغيره عدالة بان على الراى عدم طيان القادح فلا يتجه ما يقال ان الجملة من غير مقتضى
تخييم احتمال طه بان القادح على ان الصحاحه كلهم عدول على الاعتراف بكتاب التبايعين خضى المرسى بكياهم لان اكثر راى اعترافهم
عدا صحابى يظن انه المحدث سيما اذا انفرد به عاضده او انتشاره ان غير جامع لشروط الاعتراف فلا بد ان الانتشار
ارجاع كيف يستدل بالمجموعه لانه لا يحصل انما يتم لو حصل من المجموعه قوة واثر لا يوجد في احد هاهنا كافي اجزاء الجبل فليكن
حكم المجموعه غير حكم الاجزاء وهل هناك ذلك او متقدم شا هدى فاسقى الارضين فاسقى فيه تردد اما رسل صفاراه واما
مرسل الصحابه لان يقول عه النبي صلى الله عليه وسلم فلم فان كان حاله يعلم انه لم يخضع لحد وصفه فان صحاح انه لم يحكم به صححه
والا فلا يلزم له

يكون من طوله قارح فان كان المرسلي لا يرى الا حسن عمله كان عرف ذلك من عادته
 الزهري رحمه الله العاقل في كفايته كما رآه جميع الناس وكان المرسلي

كتاب المسيب وابي سلمة بن عبد الرحمن يرويان عن ابي هريرة قبل مرسله

لانتفاء المحذور وهو صحيح فسنجد حكماً لأن إسقاط العدل كتركه وإن
 سمي أوله به أم لا لا يؤثر وهو الأول

عَصَدُ مَرْسَلِ كِبَارِ الثَّابِعِينَ كَفَيْسَ بْنِ أَبِي حَارِثٍ وَابْنِ عُثْمَانَ النَّهْدِي

والبراء العطار دوى ضعیف ورجح ای صالح للتمیج کقول صحابی اذ فعله ان

قول الأئمة من العلماء الذين هم صحابي أو أسناده من مرسله أو غيره ما يثبت على

ضعف او ارسال بان رساله آخر بوي من بن شيوخ الاول او فياين مع

أو انفسا له من غير نكاح أو حمل أهل البيت على ونفقة لأن المجموع من المال

وَالنِّعَمَ إِلَيْهِ الْعَاكِدُ لَهُ حُجَّةٌ وَفَا قَالَ لِشَافِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا حُجَّةَ الْمُرْسَلِ وَلَا الْحُجَّةِ

المتقى اليه لضعف كل منهما على انفراده ولا يلزم من ذلك ضعف المجموع لأنه يحصل

ملحقات الضعيفين قوة للظن ومن الشائع ضعيفان يغلبا قويا

امام رضا عليه السلام قال في حق علي بن ابي طالب رضي الله عنه
هو الذي وضع الراية الزاهية التي رفعها

فان تخرج المراسم العاصدة لا دليل في الباب سواه ومدلوله المنه عن شيه فانه

الانكفاء عن ذلك الشيء لأجله احتياطاً وقيل لإجالة انكفاءه لأنه ليس بمحبة

چند مسئلہ اکثر من العلماء علی جواب نقل الحدیث بالمعنی للعارف بحدیث

قال لان المقصود اه ان المقصود الاعم للمعنى فلا يراد ان الحرف ممنوع عن كسبه والتركيب بالفاظ الشريفة ايضاً مقصود وهذا وقد يقال الفعل
يتضمن الخطا طم الى رتبة كلام الاحاد فيكون متخفاً لذلك تامل لغوات الفصاحة اه ان بالاختيار فلا يراد ان هذا الدليل حجة
في صورة النسيان وهذا وقد يقال لغوات الفصاحة انما يضر في ما كان مع الفصاحة في ان كان موجبة اه لان الاضمار ما يربط العلم
اكثر فلا ينقل بالمعنى الا بعد العلم بعدم تفاوت التعيين قبل دلالة ليس على الاجتهاد مع بعض تفرقة لخلاف العمل وفيه نظر لان التعيين
موجب للخطا في الاعتقاد وهو قبح من الخطا في العمل فلا يجوز في بعض آحالة على الجهل ويمكن جعل قوله كحديث الخ تفسيرا
للبعض فلو قال فلا يجوز في جميع الكلام مع بقاء التركيب قيداً فاحذر من المتى لان معناه على وجهه ولذا قال انما يحظر
في شرح اللب قبل انما يجوز بلفظ وادق انتهى
فلهذا انه لا يجوز في غير سواد لم يكن لفظاً كما
كان التركيب او كان لكن غير وادق فاندفع
ما قاله انما قاسم في اذا لم يثبت اه النفي
متوجه الى اللفظ وقيد به فيصديق يتغير
نفس الكلام او اخبره بانها بهذا اللفظ
فلا يتجه ان تصور عدم الاتيان بقوله
ما به يتغير غير صحيح لانه تغيير لعدم البقاء
التركيب ويمكن القول بالاشتراك في اللفظ
فختلفت اه فقصته ان ما لا يكون ظاهر المعنى
لا المتشابه والمشتراك لا ينقل بالمعنى وفاقا
فيجوز بانه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم
ان اللفظ ^{هو} كسبه المحقق ^{المتغير} الحرف
مقصود مولانا عبد الكريم ^{في} قوله

الفاظ من مواقع الكلام بان ياتي بلفظ بدل آخر مثاله في المراد منه وفيه
لان المقصود المعنى واللفظ آله اما غير العارفين فلا يجوز له تغيير اللفظ قطعاً وسواء
في الجواز نسي الراوي اللفظ ام لا وقال الماوردي يجوز ان نسي اللفظ فان لم ينسبه
فلا لغوات الفصاحة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقيل يجوز ان كان موجبة
أي الحديث عما أن اعتقاداً فان كان موجبة عملاً فلا يجوز في بعض حديثه او
وغیره مفتاح الصلاة الطهور ونحوها التكبير وتجليلاً التسليم ^{الصحيح} ومديح
خمس الدواكل من فاسق يقتل في المل والحر والفر والمدينة والعرب والفاق
^{انما يتغير في اللفظ مع العهد ان اللفظ}
والكلب العقور ويجوز في بعض وقيل يجوز بلفظ مرادف وعليه الخطيب ^{المتغير}
بان يجوز بلفظ بدل مرادف مع بقاء التركيب موقع الكلام على حاله بخلاف ما اذا
لم يثبت بلفظ مرادف بان يضر الكلام فلا يجوز لانه قد لا يفى بالمقصود وصنعه
اي النقل مطلقاً ابن سبويه وتعلب والرازي من الغضبية وروى الشيخ عبد ابن
عمر عن الله عنهما احترازاً من التفاوت وانظرن الناقل عليه فان العلماء كثيراً ما يختلفون
في معنى الحديث المراد واجيب بان الكلام في المعنى الظاهر لا في ما يختلف فيه كما
ليس الكلام في تعبد بالفاظه كالادان والشهد والتكبير ^{الصحيح} مسألة
^{انما يتغير في اللفظ مع العهد ان اللفظ}
بحجج بقوله الصحابي قال النبي صلى الله عليه وسلم لانه ظاهر في سماعه منه وقيل

اذناي اي فقط كان على كافر عند رتبة النبي صلى الله عليه وسلم ثم سلم بعد وفاته فاذى اومح صحابي لظهوره في الشك لان الناس
 من حال الصحابي انه اناهم بنسبة اليه نساهم وان لانت ظهيرة ظاهرة بنسبة الواسطة الجواز ان يطلقها والجواز ان يكون
 اذناي والناهي بعض الولاة وقوله لاحتمال ان يكون اي والجواز ان يطلقها الراوي في كلام احتياكي لترك استيعاب في سمعة الخ ما ذكرنا
 لانه انما يتم اذا لم يصح ما به صلى الله عليه وسلم ولم يتبين المرجع اليه وكذا رخصه اه مشعربان الخلاف في رخصه اقرب من الخلاف في ما
 قبله وكلام القاضي في شرحه اللبس في انه ماسد لا مرنا وما بعده وانها قاصرة عن سمعة الخ في الاحتجاج لظهوره في سنة النبي
 اي عندنا وفي سنة سنة الخلفاء الراشدين
 وقيل لا ينجب به لاحتمال ان يكون بينه وبينه صحابي آخر قلنا ينجب عن عدالة عند الحنفية فكنا نفعل قضية تافهة
 عما قبله تافهة قوله كذا نفعل بدون عهد
 على لان الناس يفعلونه وهل هو متقدم
 على كذا لا يقطعون اذ في رخصه لا يقطعون
 في الشيء التافهة اي لا يقطعون اليد في رتبة
 الشيء الحق ومثله كذا لا يفعلون وهل
 وجه تافهة التقييد بالغير الذي لا يعدم له عند بعض
 فيكونه مثله كذا لا يفعلون كذا او صيغة
 النبي الذي هو عدل فيكونه مثله كذا لان الناس
 لا يفعلون كذا او مجرد عما كل تحت هذا والنظم
 انه لو قيد به بقولنا في عهد لان مقدما على
 قوله كان الناس يفعلون هو اجماع اه
 قد يقال لو كان اجماعا لا متفق على الفقه لان
 حصة علم الا ان يجعل اجماعا سكونا وحكما
 بجواز رخصه ان القوة به آخ آزر كتابا

الصحابة أو تابعي وكذا بقوله عن ابي عبد النبي على الاصح لظهوره في السماع منه
 ايضا وان كان دون الاول وقيل لا لظهوره في الدلالة عما سبق وكذا بقوله
 سمعة ام ونهى لظهوره في صدر امر ونهى منه وقيل لا لجواز ان يطلقها
 الراوي على ما ليس بامر ولا نهى تستحا او امرنا او نهينا او اوجب او حرم وكذا
 رخصه ببناء الجميع للمفعول في الاظهر لظهور ان فاعلها النبي صلى الله عليه وسلم
 وقيل لاحتمال ان يكون الامر والناهي بعض الولاة والآي في التحريم والخصم
 استنباطات قائله والاكثر يوجب بقوله ايضا من السنة لظهوره في سنة النبي
 وقيل لا لجواز ارادة سنة البلد فكنا معاش الناس نفعل في عهده صلى الله
 عليه وسلم او كان الناس يفعلون في عهده صلى الله عليه وسلم فكنا نفعل في
 عهده صلى الله عليه وسلم ولم لظهوره في تقرير النبي وقيل لا لجواز ان لا يعلم به فكنا
 الناس يفعلون فكنا لا يقطعون في الشيء التافهة قائله عايشه لظهور
 ذلك في جميع الناس الذي هو اجماع وقيل لا لجواز ارادة ناس مخصوصين
 وعطف الصور بالفاء للاشارة الى ان كل صدقة دون ما قبلها في الرتبة ومن
 ذلك ينفاد شكائية الخلاف الذي في الاول في غيرها وقد تقدم بيانا خاتمة

املاؤه وتعدني انه قضيت شواهد الحديث والاملاء وهذا انه يستبعد لوجود الاملاء به وانه بان يقال الاملاء هو الكتابة له والحديث هو التحدث
فيجتمعان وبغيره فان كان كذلك فاطلاق التواتر على الاملاء مسامحة فالاولى ان يقال الاملاء الحديث مع الكتابة وهو عدم على الحديث
وتبعد الاملاء بتعدني بالفاء في قوله عليه قد يقع هذا في ما قبله لا فانه يمكن الفاء من ضبط المتن والسند واحتمال غفلة الشيخ عنه
لعدم وقد يستدل على ترجيح قراءة الشيخ بقراءة عليه السلام على الاعتقاد بوردان التواتر منهم خمسة لخلاف ما بينا فلابق عليه في من
في عام قد مر على ما بعده لان العلم باهلية المجاز للرواية يمكن فيه بخلافه في ما بعده في فلان الترتيب المستفاد من الفاء ناظر الى المعطوف
والاخرى اجازة لخاص ما في خاص او عام في
فالاعلام ان مع الوصية الشرة بالاذن في الرواية
والاخرى ان لم تكن مستند وكذا الوصية
لا يوصى بكتاب اه اى يرويه عنه لاني شرح له
والعامة في الوصية ان اعطاه الكتاب يسط
الفرق من التواتر ان اعطاه بنعم وكذا
الوقت والهمة في ومنع ابراهيم في صحيح
مشو تر جمع مقابله وهو ما عجز به القاضي في
اللب حيث قال والمختار هو اللفظ المذكور
لا اجازة من ترجمته لفلان انتهى في
ما قامها السابقة وبارها ارفع من الرواية
والرواية بها جازة عند الشافعي رضي الله عنه
وعنه كذا الرواية باقياها خلاف فيها
تبعها ارفاقا قوسا في خلاف في الاجازة
وان لم يكن الخالف فيه هو المختار في الاجازة
في وهو الصحيح اى الخالف الصحيح وبما في
يستفاد منه الفاء لان الصحيح الشيخ في اجازة
من يوجد من نزل مستند نصيحة
ما بعده بالاولى اى العرف في ما بالثانية

مستند غير الصحابي في الرواية قراءة الشيخ عليه املاء في محلنا فقرأت عليه
اي على الشيخ فسمعه بقراءة غيره على الشيخ فالمناولة مع الاجازة كان يدفع له
الشيخ اصل ساعه او فرعا مقابلا به ويقول له اجزت لك رواية عنى فاف
من غيرنا وله الخاص في خاص فخاص اجزت لك رواية البخاري فخاص عام
فخاص اجزت لك رواية جميع سمعاني فعام في خاص فخاص اجزت لي اذكر
رواية مسلم فعام في عام فخاص اجزت لي عام في رواية جميع مروياتي فلفظا
ومن يوجد من نسله تبعاله فالمناولة من غير اجازة فالاعلام كان يقول
هذا الكتاب سمعاني على فلان فالوصية كان يوصى بكتاب لي غير عند
سفره او موته فالوجادة كان يجد كتابا او حديثا بخط شيخ معروف ومنع
ابراهيم الخزاز والشيخ الاصفهاني والنقاض المحيي والماوردي الا
باقياها السابقة ومنع قدم العامة منها دون الخاصة ومنع النقاض
ابو الطيب اجازة من يوجد من نزل زيد وهو الصحيح والاجماع على منع
اجازة من يوجد مطلقا اى من غير التقيد بنسل فلان وعطف الاسم
بالفاء اشارة الى ان كل اسم دون ما يليه في الرتبة ومن ذلك مع مكانة فلان
في الاجازة يستفاد مكانة فلا في ما بعده ووجد الصحيح والفاظ الرواية

از این هم گرچه خود بدویش قطعاً کاتب پرتشویش

فاما في قوله ان في نفس الجهمه وبذلك تعليل الاعتقاد بان الجهمه لاضافه الى الامه المنعوت عند الاطلاق الامه الاجامه لا بد ان يكون له
قولين اي والنفس منها اعتبار لا ان الامه حجه الاجماع ملحقه عنه فقيده الامه بالعدالة والامه فيها ملحقه بالمعاش وغيره في الدف القويم والمودع
كسحق النفس ظاهر بقول النفس في حق نفسه في ما لا يد عليه كسحقه في ما لا يد عليه مقبولة في حق النفس اي في حق نفسه و
غيره وقوله للمعاش في حق الجي اي في ما خله ولا في نفس القولين لعدم وجه في نفسه لعدم الامه في مضاف اريد المعنى وليس جمعا في حجه
ان التعريف غير صادق على اتفاق اثنين لكنه وارد على تعريف الجهمه ويدفعه جعل الجمع على ما فوق الواحد دون الواحد الا انهم انظروا في ما لو كان
اهل الاجماع اثنين والنظم انه ان اختلف قول الاثنين المتالفين فالنفسه بالاجماع وان تفاوتوا فالتعارف وبطلب الترميم من خارج

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

يعتبر وفاته أن يأتي ما خلفه في مخالفة بخلاف ما إذا لم يبينه أو ليس عنده
ما يمنع عن أن يقول شيئا من غير دليل ^٤ وعلم أنه لا بد من الكل لأن إضافة مجزئة
إلا الامة تفيد العموم وعليه الجمهور فنقض مخالفة الواحد وثانيها أن الاقوال
يضرب الاثنان دون الواحد وثالثها تضيق الثلاثة دون الواحد والاثنى والربعا
يضرب الثلاثة دون من لم يبلغه إذا كان غيرهم أكثر منهم وخامسها
نقض مخالفة من خالف أن سماع الاجتهاد في مذهبه بأن كان للاجتهاد
فيه مجال كقول ابن عباس بعدم القول فان لم يسمع لقوله مجازيا بالفضل فلا
نقض مخالفة وسادسها تضيق مخالفة من خالف ولو كان واحدا في اصول الدين
لمحطه دون غيره من العلم وسابعها لا يملك الاتفاق مع مخالفة البعض
اجماعا بل يملك حجة اعتبارا للاكثر ^٥ وعلم أنه أن الاجماع لا يقتضي بالصحة الصديق

نصفه فثبت انه من اولاد ابي جبريل الاجماع جابر في غيرهم فيبعد اتفاقهم اه فيه ان الاستصحاب من الاضطرار فلا يثبت قال التلوي
 نسبة على ان مقتضى الظاهرية ليس الا الاستصحاب انتهى ونسبة عليه انهم ذكروا اوله منها ان الصحابة اجمعوا على ان ملاق طبع فيه حملان جنود
 فثبت قيل بالاجماع من بعدهم لم يبق محالة ولزم التقيض لان كل اجماع حق ويحاي بان ما اجمعوا عليه فضية عرفية عامة فلا بد ان يحمل
 الاجماع ما دام ملاق طبع فيبعد انتفاء الحكم عند الاجماع الملاق من مجتهد الامة ان يفتي في الاتفاق الواقع في ذلك العصر وقيل لان
 مخالفتهم لهم ولم يثبت ان مخالفتهم بالاجماع جائز بل واجب فلا يثبت بخلاف الواحد الفاء داخله على الجواز والنتيجة والكل ما
 هو قطع لا يثبت على مطوية ويثبت عليه انه ان اراد قطع الدلالة فالكبر ممنوعة كيف الخ
 القطع المقنن يثبت به او قطعت الرواية فالصحة
 ممة ثم ان اريد بعدم ثبوت به عدم وجود العمل الفقيه
 ان الخلف الظن المنقول احاد يجب العمل به على
 الرجح فكيف لا يجب العمل بالاجماع القطع المنقول
 كذلك فمحدث الصحابي قد يقيم عليه
 المحدث الحديث انه لا يموت ويدفن فيها الامن
 كان مفضولاً في علمه تعالى فلا دليل فيه الا لا
 نص في مجتهد الامة في عصرهم وخالف الظاهرية فقالوا لا يخص بهم
 لكثرة غيرهم كثرة لا تضبط فيبعد اتفاقهم على شيء وعلم عدم انقاده
 في حياة النبي صلى الله عليه وسلم من قوله بعد وفاته ووجهه انه ان وافقهم فالجدة
 في قوله والا فلا اعتبار بقولهم دون ذلك علم ان الثابت المجتهد وقت اتفاق
 الصحابة مصيبهم لانه مع مجتهد الامة في عصره فان شأ بعد بان يصير
 الثابت مجتهداً لا بعد اتفاقهم فعمل الخلاف ان فاعتبار وفاته لهم مبني
 على الخلاف في انقض العصر ان اشترط اعتبار الاول وهذا الصحيح فلا ريب
 ان اجماع كل من اهل المدينة النبوية واهل البيت النبوي وهم طائفة
 وعلي والحسين رضي الله عنهم والخلفاء الاربعة ابي بكر وعمر عثمان وعلي
 رضي الله عنهم والشيخين ابي بكر وعمر واهل البيت مكر في المدينة واهل
 مصر الكوفة والبصرة غير حجة لانه اتفاق بعض مجتهد الامة لا كلام
 ان الاجماع المنقول بالاحاد حجة لصدق التعريف به وهو الصحيح
 في الكل وقيل ان الاجماع في الاخير ليس حجة لان الاجماع قطعي
 فلا يثبت بخلاف الواحد وقيل انه في ما قبل الاخير من السنة حجة اما
 في الاول فمحدث الصحابي انما المدينة لا كل من تنفي ضيقها وينصع

فلقول صلى الله عليه وسلم وقد عارضت اصحابي ما يحرم فبايعهم اقتديتم اهتديتم وكبريت عند رطله سلكا عند الحجة لكنهما ضعيفان بل موضوعان حتى قيل كل حديث فيه لفظ الجمل لا اصل له الا حديث واحد للتشاقق جميع انتفاء قد يقال بغير خلافهما فيقتضي الامم باتباع الخطاء ووجوب وهو بعيد لانهم كانوا بالحمية اه قد يقال ان هذا بعيد كونه اتفاق مجروح اهل الحريم واهل المصير حجة لا اتفاق احد على ان كونهم فيها كيف وانشروا المصير والشام واليمن وغيرها - لصدق مجتهد الامة علمه العلم لا العلم لم واما علمه فمدان دليل حجية صادق بكونه المجتهد اقل من عدد انتفاء لا انتفاء الاجماع اه قد يقال الاجماع ملزم للحمية ورضع الملام لا يوجب رفع الامم فلم يصدق بان التفرقة الخطاء صد الاجماع وهو منتف في الواحد لكان أولى وقيل يحتاج به قد يقال

لم يجز بقوله لم ان لا يوجد في الامة من دار بالعرفت وبنى من المكلف انتفاء كلامه اني مدد الحسن بن علي فقد حدث عن ابيهم فاستغنى عنهم الخطأ وجب بجمع انتفاءه واما الرابعة فلقول صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر واه الترمذي وغيره وحسنه امر بالاقداء فيتم بجمع الاضلافها والى ان لا ينفك كلام الرازي

بهما فيستغنى عنهما الخطأ واجب بجمع انتفاءه واما الخامسة والسادسة فلان اجماع من ذكر فيها اجماع الصحابة لانهم كانوا بالحمية وانشروا المصير واجب على تقدير تسليم ذلك بانهم بعض المجتهدين في عصرهم على ان في ذكر فخصيص الدعوى بغير الصحابة وعلم انه لا يترتب في الجمع على التواتر لصدق مجتهد الامة بما دون ذلك وخالف امام الحرمين

فشرط ذلك نظرا للعادة وعلم انه لو لم يكن في العصر الاجتهد واحد لم يجز به اذ قل ما يصدق به اتفاق مجتهد الامة اثنان وهوى عدمه بتدبر

الا حجاج به المختار لا انتفاء الاجماع عن الواحد وقيل يحتاج به وان لم يكن اجماعا لاخصا الا جهاد فيه وعلم ان انقراض العصر بموت اهل لا يترتب في انتفاء الاجماع لصدق تعريفه بقاء الجمعي ومعاييرهم

وخالف احمد وابن قريش وسلم الرازي فشرطوا انقراض كلام اهل العصر او غالبهم او علمائهم كلام او غالبهم اقوال اعتبار العامي والناذر

شأنهم غير العارفين

اولا عدم السلب على العموم واللازم يتدراك الشك في الاستفاد ان جعل الاحتمالات اربعا عند جمعها والاقتضائا بالنسبة الى كل منها اثنان اعتبارا وعدم اعتباره فينبغي على الاول ان شرطه وكذا في قوله وعلى الاخيرى وينجم عليه ان العكس اعني اعتبار النادر دون العام هو الاصح كما مر فكيف يجعل من عليه الثالث وهو قوله ضعيف وان بنا هذه الاقوال على اقوال اعتبارهما فيقتضي ان لا ينعى من عليه القول المعلوم من التعريف مع انه من على الاصح الذي هو صدر العكس الا ان يقال المقصود بناء الاقوال الاربع في المنقضى على القول باشرط الانقراض على اقوال اعتبارها واذا اشترط الانقراض وعدمهما سياتى بالنسبة الى تلك الاقوال لجواز ان يعتبر فيهما مثلا لحظا فلا

يشترط الانقراض او ما راجع وجوبه من
في شرط في الانقراض في الجملة قال في الجملة
لان الدليل لو لم يدل على وجوب انقراض المجتهد
فقط فلا يمتنع التعقيب في بانه يجوز ان يظهر
منقوض بما بعد الانقراض لجواز ان يظهر
للمجتهد ما يخالف اجتهاده فلا يلزم
اجمعوا عليه مع ان شرطه لم يمتنع
ان لا تضل كونه السكون لعدم الاجتهاد فلا
اجتهاد يظهر من لفظ الجمع عليه لم يسكت
اذ لا يصدر قد يقال ان المجتهد في لغة
دينهم لا يصدر عنهم اجتهادا أصلا الا بعد
امانة فلا يمكن بعد الاجماع حدوثه في لفظ
أصلا بشرط الانقراض ان ولو كان المنقوض
أكثر من السابق فهذا القول مغاير للقول بانقراض
الغالب في انه لا يشترط لان قوله صلى الله عليه وسلم
لا تجتمع امة على الضلالة تدل على عصبة اتفاق
الامة على الخطاء ولو كان لحظا لم يستقر الرأي
ان يعلم استقرار الرأي الخ وقد يقال بعد تحقق شرط
الاتية للسكون بعدم مجرى السكون فتقاربه الاولى ١٢
لان المجتهدين لشدة تقواهم لا يسكتونه
عن شيء الا بعد ظن حقيقة كبريت ان ما
اشارنا اليه في قوله تعالى جعلناكم امة وسطا
لفكرنا اشتراط على الناس بناء على ان سوق
الآية للارام الامم السابقة بقولهم وهذا ليس
الا لعصمة عن الخطا وفيه تامل والله اعلم

هل يعتبر ان لا يضر ان كما تقدم او يعتبر العام دون النادر والعكس
كما يستفاد من جمع المستلزم فينبغي على الاولين الاول والرابع وعلى الاخيرين
الثاني والثالث واستدلوا على اشترط الانقراض في الجملة بانه يجوز ان يظهر
لبعضهم ما يخالف اجتهاده الاول فيه مع جواز ابل وجوبا واجبيح
جواز الرجوع عنه للاجماع عليه وقيل بشرط الانقراض في الاجماع السكوني
لضعفه بخلاف القول في سابق وقيل بشرط الانقراض فيه اي في الجمع عليه
محملة بخلاف ما لا هيلة فيه كقتل النفس واستباحة الفرج اذ لا يصدر الا
بعد امانة النظر وقيل بشرط الانقراض ان يبقى منهم اى من المجعبي كثير بعد
العدا بخلاف التقليل اذ لا اعتبار به فالشرط ح انقراض ما عدا التقليل
وعلم انه لا يشترط في انقضاء الاجماع تمام الزمان عليه لصحة تعريفه مع تنقأ
التمام عليه لان مات الجميع عقبه بخبر يسقف او غير ذلك وشركه اى التام
امام الحرمين في الاجماع انظر لستقل لاي عليه لا القطع وسيل التبيين بينهما علم
ان اجماع الامم السابقين على امة محمد صلى الله عليه وسلم غير حجة في ملته هيبة
اخذ امة في التعريف وهو الاصح لاختصاص دليل حجة الاجماع بامة كحديث ابن
ماجه وغيره ان امة لا تجتمع على ضلالة وقيل انه حجة بناء على ان شرعهم شرع لنا

شعوب الدنيا امة واحدة
في الدين والشرع
اى ان كل قوم
من شعوب الدنيا
يدينون بالشرع
الذى شرعه الله

في قاطعاه هذا ان قاطعية مستند على من الغريقين بناء على حيوات التعارض بين القاطعيتين او قاطعية مستند
المفردة الزمنية الى قول الاخرين على قاطع وقد يقال ان اد القاطعية بحسب نظر القائلين فعدم جواز الفاتحة لم يجوز ان يظهر له
خطائه او في حد ذاته فلا يعقل مخالفة وحده على قاطع الحق خلافا المتبادر مع انه يجوز الفاتحة في مشروطية لعدم
يعني ان قولهم كل من شق الخلاف يجوز الاخذ به مطلقا عامة لفظا عرفية عامة معناه فاقضاء الحق لا يقتضيه وصف الموضوع
على قاطع في والخلاف يستلزم يقبل والمفهوم في الخلل لا يتبعهم ان التجوز لا يرجع على القول بعدم الاشتراط بل بعد استقراء خلا
يخبر ان استقرار الخلاف انما يقع بطول الزمان كما يشعر قوله المار بان قصدا في فنيانه بعد بان ما قد يغتنام والشرطية

المفردة من قوله ان طال وهو قص
الزمان ما زال الاتفاق من عندهم بعد
استقرار الخلاف كما ذكره لعدم جواز اجتماع
المقدم والنتالي الاعمال الاوضاع المتغيرة الا
ان على الطول على الزمان على من استقره في
لجواز ظهوره اذ يد عليه اخلافا من است

استقرار الخلاف يتحقق الاتفاق على جواز
الاخذ بكل من شق الخلاف والاتفاق
بينافيه ويجاب بان او بالفرق بين القول
المعبر عن الحقيقة في الاتفاق على وجوبه وقوله
الاقول في القولين الاولين ما هو بشرط

لا شيء اعني وجوب التمسك لا انقضاء الزمان
عليه والماليت المخلوطة والحدود متباينة
على ان الاقتصار على الاقل موجب لعدم
الاعتداد بآرائه في نحو الاختلاف في ركعات
الصلاة فكيف يكفر بمجموعه ان الزمان

من عندهم ان من غير المختلفين بعد استقرار الخلاف بان ما قد انشاغهم فاما
لاصح انه يمنع ان طال الزمان ان ما الاختلاف اذ لو انقضى وجه
في سقوط لظهور المختلفين بخلاف ما اذا قصر فقد لا يظهر لهم ولا يظهر لغيرهم

وقبل جواز مطلقا لجواز سقوط الخلاف لغير المختلفين دونهم مطلقا
وعلم ان التمسك باقل ما قبل حق ولا يمسك باجمع عليه مع غلبة ان
الاصول عدم وجوبه ياراد عليه مثاله ان العلماء اختلفوا في دين النبي

العاجية على قائله فقبل كد به السلم وقيل كضعفها وقيل كثلثها فاخذ به
الشافعي الملتفاني على وجوبه ونفي وجوب الزمان عليه بالاصل في ان دل دليل

جاء في المتن ان الزمان لا يمسك باجمع عليه مع غلبة ان
الاصول عدم وجوبه ياراد عليه مثاله ان العلماء اختلفوا في دين النبي

الاصول عدم وجوبه ياراد عليه مثاله ان العلماء اختلفوا في دين النبي

من الركائز اي بالفصل بين العاطل والعزل باجنبه وتعيين الشيء قبل تمامه ليس يلزم الركائز هو الحق الربوبية عن وعده قال
 القاضى السلمى المكلف اي بان يرد بالظن مطلقا في رد الملازم تفصيل الفاصل فغير مجاز الاول ولكنه ان كتابه التجديد في قوله
 يعقب فالظن على معناه الحقيقي وهذا والاخر ان يرد بفلمة الظن تعويته وتقريره من البقي بان لا يظن مع مقتضيه ولكن
 لو تضمنت لغيره وجوبها وهذا ايضا في المقيس اصل الظن اوله تكون تكليفه قضية ان الاجتهاد يذكره وعن المسائل التكليفية
 وهذا انما لم يرد اجتهاداً دائمة الشرح ثم انه مثله بالقضية الشخصية وهو في حكم الكلية تنبها على انها من مسائل العلم كما امر فلا
 يتجه ان مثله خارج بالمسئلة فاعلم بها بعد ذلك تكليفية فاسد وعلى ما قيل لم يقل وعلى خلافه لان السكوت على ما قيل ليس
 وظيفته الشارح زاده على غيره ولو اخر قوله مع بلوغ الكل وما عطف عليه
 عن قوله تكليفية سلمى من الركائز ولو قال هل يظن منه الموافقة بدل افاقا
 سلمى تكلف في تأويله بان يقال هل يغلب احتمال الموافقة اي يجعله غالباً
 اي راجحاً على مقابله واحترز من السكوت القصر بامارة الرضا فانه اجاع قطعاً
 ان السخط فليس اجاع قطعاً عما اذا لم تبلغ المسئلة كل المجتهدين او لم يعين
 ومن مهلة النظر فيها عادة فلا يكون من محل الاجماع السكوت وعما اذا لم تكن
 في محل الاجتهاد بان كانت قطعية او لم تكن تكليفية ففى عمار افضل من هذا
 او العكس فان كانت على القول في الاولى بخلاف العلم فيها وعلى ما قيل في ثلثة
 لا يدل على شيء واما فصل السكوت بامامى المطونات فالاول والخلاف في
 كونه حجة واجماعاً واتباعه بقوله وكذا الخلاف في ما لم يثبت شر ما قيل بان لم
 يبلغ الكل ولم يعرف فيه مخالفة قيل انه حجة لعدم ظهور خلاف فيه وقيل
 الاكثر ليس بحجة لاحتمال ان لا يكون غير القائل حاضر فيه ولو حاض فيه
 لقال بخلاف قوله ذلك القائل وقال الامام الرازى ومن تبعه انه حجة في ما
 تم به البلوى كنفى الوضوء بمس الذكوان لا بد من خوف غير القائل
 فيه ويكفى بالموافقة لانتفاء ظهور المخالفة بخلاف ما لم تم به البلوى فلا يكون

السكوت على خلافه للخلاف في كونه حجة
 اي لعدم العلم به التعريف لان الاتفاق
 فيه اعم من الظن والصرح ومنه القطع والظن
 على القول بان اجاع قيل انه حجة تفصيل
 للخلاف وشارح الى ان التسمية في مورد الخلاف
 في الحجية لان ما هنا ليس اجاع وفاقاً ولا في
 الاقوال هنا ثلاثة والراجح هنا عدم
 الحجية بخلاف الاجماع السكوت في الجمع عند
 القائل اي من بلغه الخبر واما عدم خوف من
 لم يبلغه محقق لا يمتثل لان انتفاء ظهوره
 قد يقيم اللزوم من الانتفاء المذكور احتمال
 الموافقة لا تحققها فكيف يتكفى حجة ان
 قوله

في كثر الجيوش اه قد يقال قضية كونه مجعاً عليه انه بمنهج خفية وهو عدم كيف وتدبير الحرب يخلف الجب الارزاق والاعطنة و
احوال العدو والان يقع انه اجماع موقت فمجموع لغة ما يقع مستند الاجماع لا بعده كحدوث العالم اى بعض العالم كماله
فان اثبات حدوث جميعها بالاجماع مستلزم للدور لانه موقوف عليه لاثبات الصانع بناء على مذهب جمهور المتكلمين
مع ان سبب احتياج الشئ الى العلة هو حدوثه وعلى ان عليه حسب الخارج في واللازم الدور قد يقع انما يلزم اذا كان
الاجماع للاثبات لا للاعتداد وهو عدم وان لم تعلم عينه قد يقع اذا لم يعلم عينه فكيف يعلم قوله اذ كونه موافقاً لم يتوقف
على العلم بموافقة كل واحد من احواد المسلمين لهم وهو محال وانه لا فائدة في الاجماع في حكمه

ضرورة ان الحق قوله سواء وافقه ام لا الا ان يجعل اتفاق المجتهدين على حكم
علامة لبقوله به في الابدان مستنداً وما
تدعى الاجماع هي سقوط الحق عنه وجعل حكم
قطعيّاً والى كان المستند ظنياً وحرمة
مخالفة فلا يخفى انه لو كان لازماً في الاجماع
لكان هذا الحق فيكونه الاجماع حشواً
بلا مستند خطاً اى صلاًم فلا يقدم عليه
عدل والاصح فاسقاً فلم يصحح الله للاجما
بان يلحقوا قد يقع لما لا يقبل التواتر
عن غير محسوس لا يقبل الاتفاق عنه
الهام في كمال الاجماع على كل اه ان يتساوى
عليه بما مع الاتفاق والمجارب بل لا يتساوى
وقد يستدل بان انتشار المجتهدين في الظاهر
يمنع نقل الحكم اليهم عادة فيمنع الاتفاق
ويجاء به لا يمنع في التواتر كما كتبه لا
في اوانه الاسلام بقلة المجتهدين وتفا
بلا رجع ولا بعد الجهد في الطلب اذ القوة

حجة فيه ولم يرد المصنف في شرحه على هذه الأقوال الثلاثة فيكون مراده
هذا الخلاف في اصل الحقية من غير رهاية للتفاضل السابقة في السكوني
وعلم انه اى الاجماع قد يكون في امر ديني كدبير الجيوش والحروب وامر
الرعية ودينى كالصلوة والزكاة وعقلى لا يتوقف صحة اى الاجماع عليه
كحدوث العالم وحق الصانع لشئ اى امر المأخوذ في تعريفه لذلك
اما ما يتوقف صحة الاجماع عليه كشيور الباري والنبوة فلا يمتنع فيه بالاجماع
بلا مستند خطاً اى صلاًم ولا يلزم الدور ولا يشترط فيه اى في الاجماع امام معصوم وقال الرافضى
بشروط ولا يخلو الزمان عنه واهل لم تعلم عينه والحق في قوله فقط وبغير تعمله
ولا بد له اى للاجماع من مستند والام يكن لتفيد الاجتهاد المأخوذ في
تعريفه معنى وهذا الصحيح فان القول في الدين بلا مستند خطاً وقيل جرحه
ان يحصل من غير مستند بان يلزمه الاتفاق على صوابه وادعى قائله وقيل
صحيحاً في ذلك كما قال المصنف معتمداً به على الامدى في قوله الخلاف في
الجواز دون الوقوع (مسئلة) الصحيح امكانه اى الاجماع
وقيل انه منعه عادة كالاجماع على كل طعام واحد وقول كلمة واحدة
في وقت واحد واجيب بان هذا الاجماع لهم عليه لا اختلاف شواهم

خلاص الحكم ان
والعقل لا يثبت ان الدين
فيها يتجلى عليه ان الله تعالى
وليس كما يكون على كل من
من بعد ما تبين من الدين
في العقل على سبيل ما
ان سبيل عام لا يثبت
منه وكل الف
عام ان سبيل عام
قد يثبت من سبيل عام
ان الله تعالى قد
الاجماع على ان
ان الفاعل على
في الاجماع
يتبع على سبيل
وقد يقال ان
وكون ان القائل
مجتبة فعل الاول
مجتبة فعل الاول
اشي لا يقتضيه
خطئهم ان الله
الدليل السليم
ناظر الى الغالب
بهي مسئلتين
وبعد يظهر ان
وارتاث ما كان
وانه انما هو
التفصيل
افره بالذكر
القول في
من ذلك التدهم
وقبل يحرم
على ان علم
ان القول
محمد صلى الله عليه
تدبره لان احداث
الاشي في علم
وفاها ان الله
والا ان الله
هو الجمعي
له يقول
في الاجماع

ودواعيرهم بخلاف الحكم الشرعي اذ يجمعهم عليه الدليل والتصحيح انه بعد
امكانه حجة في الشرع قال تعالى وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ الْآيَةَ تَعَدَّ
فيها على اتباع غير سبيل الدين يوجب اتباع سبيلهم وهدوهم ان يعلم
فيكون حجة وقيل ليس بحجة لقوله تعالى فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ انفس على الرد الى الكتاب والسنة قلنا وقد دل الكتاب على حجة كاشدة
والتصحيح انه بعد حجة قطعية فيها حيث اتفق المعتمدون على انه اجماع كان
صحيح كل من الجمعي بالحكم الذي اجموع عليه من ان يثبت منهم احد
العادة خطاه جلة لا حيث اختلفوا في ذلك كالسكون وما يندرج
فوقه على القول بان اجماع صحيح به ظني للخلاف فيه وقال الامام الرازي
الامدني انه ظني مطلقا لان الجمعي عن ظن لا يستحيل خطوهم والاحاط
عن قطع غير متحقق وخرقه بالمخالفة حرام للتعدد عليه حيث تعد
على اتباع غير سبيل الدين في الآية السابقة فلعلم تحريم احداث قد انما
في مسألة اختلف اهل عصرنا على قولين واحداث التفصيل بين مسئلتين
لم يفصل بينهما اهل عصرنا ان خرفاه اي ان خرق الثالث والتفصيل الا
بان خالفاما اتفق عليه اهل العصر بخلاف ما اذ لم يخرفاه وقبلها

[illegible]

العدول عنها في عدم التفصيل بين مسلمين يستلزم الاتفاق على
امتناعه واجيب بمنع الاستلزام فيها مثال الثالث الخارق ما حكم ان
حزم ان الاخ يقطع الجهد وقد اختلف الصحابة فيه على قولين قيل
يقطع بالجهد وقيل يشاركه كاخ فاسقاطه بالاخ خارق لما اتفق عليه
القولان من ان لا نصيب ومثال الثالث غير الخارق ما قيل يحل متروك
التسمية سهوا لا عمدا وعليه ابو حنيفة وقد قيل يحل مطلقا وعليه اشاعرة
وقيل يحرم مطلقا فالخارق بهي السهو والعمد موافق لمن لم يعرف
في بعض ما قاله ومثال التفصيل الخارق ما لو قيل بتعريض العمة دون
الخالة او العكس وقد اختلفوا في تعريضها مع اتفاقهم على ان العلة
فيه او في عدم كونها من ذور الارحام فتعريض احداهما دون الاخر خلاف
للاتفاق ومثال التفصيل غير الخارق ما قيل تجب الزكاة في مال الصبي دون
الحكمي لبايعه وعليه الشافعي وقد قيل تجب فيها وقيل لا تجب فيها قال الفصيح
مدافع لمن لم يفضل في بعض ما قاله وعلم من حرمه خوف الاجماع انه يجوز
اهداء دليل الحكم ان يظهره او تاويل دليله ليدل على موافق غيره او علم الحكم

Yvri

[illegible]

الحكم غير ما ذكره من الدليل والتأويل والملة يجوز تعدد المذكور استأنهم

بحق ما ذكرنا ذكره بخلاف ما اذا خرقه بان قالوا لا دليل ولا تاويل ولا علة

غیر مازکر ناه و قبل لایحیون اعدا ش مازکر مطلقا لانه من غیر سبیل التوبه

التوعد على اتباعه في الآية واجب بان التوعد عليه ما خالف بغير

لا عالم يتصرفوا له كما نحن فيه وقلم من حرمة خرق الاجماع الذى من شأن

الأئمة بعد ان لا يخفى قوه انه ينبغي ارتداد الائمة في عصر سمعنا في قه اجماع

ما قبلهم على وجوب استمرار الايمان والحق يصدق بالفعل والقول كما

یصدق الابعاء بها وقولای امتناع ارتدادهم سما الصحیح لحديث

التمنن وغيره ان الله لا يجمع اثم على ضلالة وقيل يجوز ارتدادهم شرعا

كما يجب عقلا وليس في الحديث ما يمنع ذلك لان تنقأ صدق الاثوت

الأرتداد واجب بان معنى الحديث انه لا يجوعهم عما ان يوجد منهم ما

يُضِلُّونَ بِهِ الصَّادِقَ بِالْأَرْثَادِ لَا اتِّفَاقَهَا إِلَى الْأَمَةِ وَفَعَلَ عَلَى جَهْلٍ

ما ای شیء لم یكلف به بان لم تعلمه بالفضل بای علمار و حذیفه فانه

يُتَمَنَّى عَلَى الْأَمْعِ لَعْدَمُ الْخَطَافَةِ وَقِيلَ بَيْنَهُمُ وَالْأَلَمَانِ الْجَهْلُ سَبِيلًا لَهَا

يجب اتباعها فيه وهو باطل وأجيب بفتح انه سبيل لاله الان سبيل

فيمتنع قطعاً ان لا يتناول الامتثال بدون العلم به قطعاً هذا الذي يقول مكلف التكليف في الحال وقد يقال يمتنع لامتناع تكليف الغافل وقيل
 ان المكلف ليس بغافل الا ان يعلم من الحكيم ثم الذي يقول قطعاً ان الامتناع من يمتنع به والافضل ما سبق من حكاية قول الجواب بقا الجمل من يمتنع
 وان المكلف يمتنع ويجوز ان يكلف الغافل في متشابهين قضية انه لو لم يكونا متشابهين كسائلين تتعلق احدهما بالكتابة والاخر
 بالجمع كان الاتفاقي عينا الخطاء اجماعاً وهو كذلك كما قال القائل فانه في العقل بان قوله متشابهين كمثل لا تقيد لا يتفق والخطاء
 قد يتفق لكونه في الوضعية الضلالتة وخطا الامتناع اجتهاد وليس ضلالتة والا لما لنا ما يجوز في الاول ان يقول بدل قوله لا يتفق لئلا يكون
 الخطاء سبباً لهم تامل في معناه بوجوب التماثل قضية ان الثاني ناسخ للاول وهذا الثاني لم يرد في وجهه بعد انقطاع الضرر وهو منقطع
 على انه يلزم اتباع غير سبيل المؤمنين في الاجماع الثاني بل في الاول اقيم في الاستحالة ذلك
 ان للزوم حقيقة التقيضين ولا يتصور خلافه
 الاجماع القطعي ومنه هذا يعلم ان بناء قوله لا
 يمتنع يعارضه على حرية فرق الاجماع كما في خلافا لما
 سينتج من التماثل وان موافقته او قد مر ان موافقة
 الاجماع ليجل لا تدل على صدقه وهو يستلزم عدم
 الدلالة على انه عنه فاذا ذكره هنا مستغنى عنه
 اختلعت الملاحظة الموضوعية فان وجد فلا
 ان وان ذلك الجبر متواتر لجواز عدم بلوغه الى
 المجتهد او عدم تنازه لهم ان الفرق ذلك

الشخص ما يختاره من قول ان فعل وعلم العلم بالشيء ليس من ذلك أمّا
 اتفاقاً على جهل ما كلف به فيمتنع قطعاً وفي التقيضات فريقتين
 في كل من سائلين متشابهين كل من الفريقتين فخطي في مسألة من
 السائلين ترد للعلماء مائة اخطات نظر الى مجموع السائلين
 فيمتنع ما ذكره لان اتفاق الخطا عنها بالحدث السابق ان لم يخطئ الا بعضهما
 نظر الى كل مسألة على حدة فلا يمتنع وهو الاقرب ورجحه الامدي وقال

ان الاكثرين على الاول علم من حرية خرق الاجماع الذي من شأن الامتناع
 لا يخبره انه لا اجماع ايضا اجماعاً قاطعاً للبصر في عبد الله في حق
 ذلك قال لانه لا مانع من كون الاول مغيباً بوجود الثاني وانه اي الاجماع
 بناء على كصحيح انه قطعي لا يعارضه دليل لا قطع ولا ظن اذ لا تعارض
 بين قاطعي الاستحالة ذلك ولا بين قاطع ومظنون لانها المظنون
 في مقابلة القاطع وان موافقة اي الاجماع خبر لا تدل على انه عنه
 لجواز ان يكونه عن غيره ولم ينقل لنا استغناء بنقل الاجماع عنه
 بل ذلك اي كونه عنه الظاهر ان لم يوجد غيره بمعناه اذ لا بد له
 من مستند كما تقدم فان وجد فلا لجواز ان يكونه الاجماع عن ذلك

بعد
 عليه السلام
 في حق
 عبد الله

لا يثبت له والارزاق منافاة ما بعد هالما قبلها وصف ليس كذلك ولو ترك منها اه قد يقال فلجملة ان كسر الزمرة والجملة غير معطوفة فلا
 مسامحة ولا حاجة الى تركها المعلوم من الذي اه ان المعلوم كونه من الذي يعلم كونه لا ضرورة في عدم قبول التشكيك فلا يثبت فيه قولنا ان
 ان الاحكام الشرعية نظرية لا تعرف الا بدليل سمح كافر قطعاً ان سواء كان فيه نقص او لا وهو من لعل لا في القلب وشرحه وعبارةها كافر قطعاً
 ان كان فيه نقص وكذا ان لم يكن فيه نقص في الاصح وقيل لا لعدم النقص يستلزم تكذيب اه الاستدلال لم اذا كان المجاهد جاهلاً بكونه
 مجعاً عليه لم لو قيل بانه كافر وقضاء لا ديانته لكان متجهاً جاحداً كافراً ان اذا لم يكن المجاهد مثلاً بتا وبلد غير قطع البطلان او
 بعيد عن العلم ومجست يخفى عليه ذلك والافلاك
 بجهل لانه ليس فيه تكذيب كما صرح به ابن حجر
 في التحفة في كثرته قضيت ما في التحفة ان
 الشك لا يكون في التكليف الا اتصال الصلة الفروقة
 فالعند صدق وقيل لا ولا يكفر جاحداً
 هل ولو كان المجاهد من الخواص فيجوز ان
 يقال لا لان الخفي بالنسبة اليه على اوثق لا منه
 لا انتفاء الظاهر من فيه لا بعد كذا بما في قوله
 كونه من الذين بالضرورة من الخواص والعموم
 غير قبول للتشكيك فالخفي بالضرورة كجود الصلوة والصوم وحرمة
 الزنا والخفي كافر قطعاً لان جمعه يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه وما ادعه كلام الامدني وابن الحاجب من ان فيه خلافاً ليس بمبرر
 لها وكذا الجمع عليه المشهور بين الناس المنصوص عليه كحل
 البيع جاحده كافر في الاحتمح لا تقدم وقيل لا يجوز ان يخفى عليه
 وفي غير المنصوص من المشهور تردد قيل يكفر جاحده لشهرته وقيل لا
 لجواز ان يخفى عليه ولا يكفر جاحداً الجمع عليه الخفي بان لا يعرفه الا الخواص
 كفضائل الجاهل بالجماع قبل الوقوف ولو كان الخفي منصوصاً عليه كاستحقاق
 بنت الابن الدس مع بنت الصليب فانه قضيه النبي صلى الله عليه وسلم
 كسواه البخاري ولا يكفر جاحداً الجمع عليه من غير الدين كوجوده بعد
 قطعا الكتاب الباع في الضمان من الأدلة الشرعية وهو

بعد عن العلم ومجست يخفى عليه ذلك والافلاك
 بجهل لانه ليس فيه تكذيب كما صرح به ابن حجر
 في التحفة في كثرته قضيت ما في التحفة ان
 الشك لا يكون في التكليف الا اتصال الصلة الفروقة
 فالعند صدق وقيل لا ولا يكفر جاحداً
 هل ولو كان المجاهد من الخواص فيجوز ان
 يقال لا لان الخفي بالنسبة اليه على اوثق لا منه
 لا انتفاء الظاهر من فيه لا بعد كذا بما في قوله
 كونه من الذين بالضرورة من الخواص والعموم
 غير قبول للتشكيك فالخفي بالضرورة كجود الصلوة والصوم وحرمة
 الزنا والخفي كافر قطعاً لان جمعه يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه وما ادعه كلام الامدني وابن الحاجب من ان فيه خلافاً ليس بمبرر
 لها وكذا الجمع عليه المشهور بين الناس المنصوص عليه كحل
 البيع جاحده كافر في الاحتمح لا تقدم وقيل لا يجوز ان يخفى عليه
 وفي غير المنصوص من المشهور تردد قيل يكفر جاحده لشهرته وقيل لا
 لجواز ان يخفى عليه ولا يكفر جاحداً الجمع عليه الخفي بان لا يعرفه الا الخواص
 كفضائل الجاهل بالجماع قبل الوقوف ولو كان الخفي منصوصاً عليه كاستحقاق
 بنت الابن الدس مع بنت الصليب فانه قضيه النبي صلى الله عليه وسلم
 كسواه البخاري ولا يكفر جاحداً الجمع عليه من غير الدين كوجوده بعد
 قطعا الكتاب الباع في الضمان من الأدلة الشرعية وهو

تقدم في الباب في قوله النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يثبت له والارزاق منافاة ما بعد هالما قبلها وصف ليس كذلك ولو ترك منها اه قد يقال فلجملة ان كسر الزمرة والجملة غير معطوفة فلا
 مسامحة ولا حاجة الى تركها المعلوم من الذي اه ان المعلوم كونه من الذي يعلم كونه لا ضرورة في عدم قبول التشكيك فلا يثبت فيه قولنا ان
 ان الاحكام الشرعية نظرية لا تعرف الا بدليل سمح كافر قطعاً ان سواء كان فيه نقص او لا وهو من لعل لا في القلب وشرحه وعبارةها كافر قطعاً
 ان كان فيه نقص وكذا ان لم يكن فيه نقص في الاصح وقيل لا لعدم النقص يستلزم تكذيب اه الاستدلال لم اذا كان المجاهد جاهلاً بكونه
 مجعاً عليه لم لو قيل بانه كافر وقضاء لا ديانته لكان متجهاً جاحداً كافراً ان اذا لم يكن المجاهد مثلاً بتا وبلد غير قطع البطلان او
 بعيد عن العلم ومجست يخفى عليه ذلك والافلاك
 بجهل لانه ليس فيه تكذيب كما صرح به ابن حجر
 في التحفة في كثرته قضيت ما في التحفة ان
 الشك لا يكون في التكليف الا اتصال الصلة الفروقة
 فالعند صدق وقيل لا ولا يكفر جاحداً
 هل ولو كان المجاهد من الخواص فيجوز ان
 يقال لا لان الخفي بالنسبة اليه على اوثق لا منه
 لا انتفاء الظاهر من فيه لا بعد كذا بما في قوله
 كونه من الذين بالضرورة من الخواص والعموم
 غير قبول للتشكيك فالخفي بالضرورة كجود الصلوة والصوم وحرمة
 الزنا والخفي كافر قطعاً لان جمعه يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه وما ادعه كلام الامدني وابن الحاجب من ان فيه خلافاً ليس بمبرر
 لها وكذا الجمع عليه المشهور بين الناس المنصوص عليه كحل
 البيع جاحده كافر في الاحتمح لا تقدم وقيل لا يجوز ان يخفى عليه
 وفي غير المنصوص من المشهور تردد قيل يكفر جاحده لشهرته وقيل لا
 لجواز ان يخفى عليه ولا يكفر جاحداً الجمع عليه الخفي بان لا يعرفه الا الخواص
 كفضائل الجاهل بالجماع قبل الوقوف ولو كان الخفي منصوصاً عليه كاستحقاق
 بنت الابن الدس مع بنت الصليب فانه قضيه النبي صلى الله عليه وسلم
 كسواه البخاري ولا يكفر جاحداً الجمع عليه من غير الدين كوجوده بعد
 قطعا الكتاب الباع في الضمان من الأدلة الشرعية وهو

[illegible]

انظر جعل الله تعالى في قوله لا يرد من القياس ما يمنع من كونه قياسا على غيره من القياسات
انما هو قوله لا يرد من القياس ما يمنع من كونه قياسا على غيره من القياسات
انما هو قوله لا يرد من القياس ما يمنع من كونه قياسا على غيره من القياسات
انما هو قوله لا يرد من القياس ما يمنع من كونه قياسا على غيره من القياسات

انما هو قوله لا يرد من القياس ما يمنع من كونه قياسا على غيره من القياسات
انما هو قوله لا يرد من القياس ما يمنع من كونه قياسا على غيره من القياسات
انما هو قوله لا يرد من القياس ما يمنع من كونه قياسا على غيره من القياسات
انما هو قوله لا يرد من القياس ما يمنع من كونه قياسا على غيره من القياسات

قوله الحاجي بما تدعو الحاجة اليه او الى خلافه فان المسئلة مأخوذة من
ابن الركيل وقد قال قاعدة القياس الجزئي اذ لم يرد من النبي صلى
عليه وسلم بيان على وفقه مع عدم الحاجة اليه في زمانه او عموم الحاجة الى
خلافه هل يعمل بذلك القياس فيه خلاف وذكره صورا منها ضمان
الدرك ذكره كما تقدم وهو مثال للشق الثاني من المسئلة ومنها وهو
مثال للاول صلاة الانكسار من مات في مشارق الارض ومغاربها
وعسكرها وكفنوا في ذلك اليوم القياس يقتضي جوازها وعليه الرواية
لانها صلاة على الغائب والحاجة داعية لذلك لنفع الصلوة والصلي عليه
ولم يرد من النبي صلى الله عليه وسلم بيان لذلك ووجه منع القياس في كثر
الاول الاستغناء عن عدم الحاجة وفي الثاني معارضة عدم الحاجة لم
والجواب في الاول قال لا مانع من ضم دليل الاخر وفي الثاني قدّم القياس على
عدم الحاجة ومنع آخر من القياس في العقليات قالوا الاستغناء بها عنه
بالعقل ومن اجاب قال لا مانع من ضم دليل الى دليل آخر مثال ذلك
قياس البارئ تعالى على خلقه في انه يورثه لجامع الوجود اذ هو علته الروية
ومنعه آخر من في النسخ الاصل الى بقاء الشيء على ما كان قبل ورود الشيء بأن

جنة العلم في
 بيان ان التبعي ما قبله لا يقع
 ما في غيره من التبعيات انما يقع
 انما ان التبعي في العلم لا يقع
 والاربع كون التبعي في العلم لا يقع
 بالتبعي في العلم لا يقع
 انما ان التبعي في العلم لا يقع
 بالتبعي في العلم لا يقع
 انما ان التبعي في العلم لا يقع
 بالتبعي في العلم لا يقع

فلا يجوز لانقضاء اعتبار الجماع بالنسخ وقيل يجوز لان القياس مظهر حكم
 الفرع الكهن ونسخ الاصل ليس نسخ الفرع خلافا للمعهم جواز
 القياس في المستثنيات المذكورة وقد تقدم توجيها وليس النص على
 العلة لحكم ولو في جانب الترك امر بالقياس اي ليس امر به لافي جانب
 الفعل نحو اكرم زيد العلم ولا في الترك نحو الخمر حرام لاسكانها خلافا
 للبصر اليه الحسين في قوله انه امر به في الجانبين اذ لا فائدة لذكر العلة الا
 ذاك حتى لو لم يرد التعبد بالقياس استفيد في هذه الصورة قلنا لا سلم
 انه لا فائدة فيه الا ذلك بل الفائدة بيان مدرك الحكم ببلل او رفع
 في النفي والتثنا وهو قول ابي عبد الله البصري التقصيد اي انه
 امر به في جانب الترك دون الفعل لان العلة في الترك المفسدة وانما
 يحصل الفرض من انعدامها بالامتناع عن كل فرد ما تصدق عليه العلة
 والعلة في الفعل المصلحة ويحصل الفرض من حصولها بفرد قلنا قوله
 عن كل فرد ما تصدق عليه العلة ممنوع بل يكفي عن كل فرد ما يصح عليه
 المعلن وان كانه اي القياس اربعة مقبض عليه ومقبض ومعنى مشترك
 بينهما وحكم للمقبض عليه يتعدى بواسطة المشترك الى المقبض ولما كان يعتبر

وهو العلم في
 بيان ان التبعي ما قبله لا يقع
 ما في غيره من التبعيات انما يقع
 انما ان التبعي في العلم لا يقع
 والاربع كون التبعي في العلم لا يقع
 بالتبعي في العلم لا يقع
 انما ان التبعي في العلم لا يقع
 بالتبعي في العلم لا يقع

وهو خلق
الفرق الاول
خلف العلى في الثاني
في ما ليس بربك لا يقدر ولا القدرة على
تخلفه في ما هو بربك لا يقدر ولا القدرة على
تجيب ان منع عليه الحكم بان بعد هذه الآية
الكلمة الاولى الاستدلال بان بعد هذه الآية
الحكام او القوت وتسمى دفعه الى العلم
وقد مضى عليه بانها والاصل بان العلم
وان فيه ما يقتضيه العلم بانها والاصل بان العلم
حيث تسمى حكم القوت لان ما تقدم مضى علم
يعيد جوارحه لان ما تقدم مضى علم
والاصل بانها والاصل بانها والاصل بانها
ولذلك بعد قوله بانها والاصل بانها
لم يجز الاول
يعني ان الحكم لا يعدم العلم
تكون تسمى من اشراط العلم
تسمى الخ ثم انما العلم لا يعدم العلم
العلم وقوله وكذلك
الى قوله

271

[illegible][illegible]

ان القوم يدعون على هذه الاقسام
 بخلاف انما في ان القوم يفتن
 فيه بطلان الادلة وافتقار القياس
 فالافتقار في قول القياس الادلة
 للموصوف الا للصفة ان القوم
 اى بان ترجع الاصل لوصف
 اوصاف فيه كل ما صالح للصفة
 لان القائل بعلية احد هـا
 لا يدعى كل من افتقار الاعد او
 يكون الادوية من حيث
 العلة للمحال الذي ذكره و
 لا ينافي ذلك ما كان فيها
 ان القوم
 الاول وان الاعد من مقتضاه
 ليصدق صحتها ان هذا شرط
 الفرع وليوفق اللاحق القوم
 ما يفتن اعداءه فتفتن
 بالفتن اعداءه ان القوم
 ان كان انقلاب منصب الخ
 كان لم يفتن قومه الا في ذلك
 اشتاق الاعد الى الرفع
 وقوله واجب منع من دليله
 ان القوم

فصلا ووجهه ان الدليل لا يثبت المدعى الا اذا سلم عن المعارض ولا يقدم القاطع
على خلافه اى خلاف الفرع في الحكم وانا اذا لصحة للقياس شي مع قيام الدليل
القاطع على خلافه ولا يقوم خبر الواحد على خلافه عند الاكثر فيقدم عندهم
على القياس كما تقدم في مجته وليست الفرع الاصل وحكم الاصل في ما يقصد
من عيني او جنسي اى عيني العلة او جنسها بالنسبة الى الاول وعيني الحكم او جنس
بالنسبة الى الثاني مثال المساواة في عيني العلة قياس النبيذ على الخمر يجامع
الشدة المطربة فانها موجودة في النبيذ بعينها انما لا تشخصا ومثال المساواة
في جنس العلة قياس الطرف على النقص في ثبوت القصاص يجامع الجنائها فانها
جنس لا تلافها ومثال المساواة في عيني الحكم قياس القتل بمقتل على القتل
بحد في ثبوت القصاص انه فيها واحد والجامع كون القتل عمدا عدوانا
ومثال المساواة في جنس الحكم قياس بضع كصغيرة على ما لها في ثبوت الولاية
للاب بجامع الصنف فان الولاية جنس للولايي النكاح والافان ^{والجمعة} فانها
المذكور ما ذكر ان لم يساو في ما ذكره القياس لانقطاع العلة عن الفرع في الالة
وانقطاع حكم الاصل عن الفرع في الثاني على ان شرط الاول في العلة مستغن عنه
ما تقدم من شرط وجود تمام العلة في الفرع ولولا ان هناك من جنسها او جنسها

[illegible]

هذا شرف
جعله التفسير بالبيع
و اما اذا اراد بيع الفرض
الحصول للشارع فلا
يوجب التنازل من البعث
بعث التكلف
انما يكون اذا اراد بيع الفرض
الحصول للشارع فلا
يوجب التنازل من البعث
بعث التكلف

انما يكون اذا اراد بيع الفرض
الحصول للشارع فلا
يوجب التنازل من البعث
بعث التكلف
انما يكون اذا اراد بيع الفرض
الحصول للشارع فلا
يوجب التنازل من البعث
بعث التكلف

مراده وبعده ابن الحاجب في ذلك قال المضموع من معاشر الشافعية انما
نفسر العلة بالمعرف ولا نفرضها بالبيع ولشد النكير على من فسرها بغير
لان الرب تعالى لا يبعثه شي على شي ومن عزم الفقهاء عنها بالبيع
اراد ان يباعه للمكلف على الامتنال فبني عليه ابي رحمه الله تعالى وشي
بيانه وقد تكون العلة دافعة للحكم او رافعة له او فاعلة الامرين الى دفع
والرفع مثال الاول العدة فانها تدفع حل النكاح من غير الزوج ولا
ترفعه كالمكانت عكسها ومثال الثاني الطلاق فانه يرفع حل الاستمتاع
ولا يدفعه لحول النكاح بعده ومثال الثالث الرضاع فانه يدفع حل النكاح
ويرفعه اذا طر عليه وتكون العلة وصفا حقيقيا وهو ما يتعقل في نفسه
من غير توقف على عرف او غير ظاهر منضبطا كالطمع في باب اربا او وصفا عرفيا
مطرد لا يختلف باختلاف الاوقات كالشرف والخسة في الكفاية وكذلك
في الامح وصفا لغويا كتعجيل حرمة النيب بان يسهل حرما لا مستند من ما لعب
بناء على ثبوت اللغة بالقباض ومقابل الامح يقول لا يعطل الحكم الشرعي بالامر
اللفظي او حكم شرعي سواء كان المعلول حكما شرعيا ايضا كتعجيل حوزة رهن
المتاع يجوز بيعه ام كان امرا حقيقيا كتعجيل حياة كسرة بجره بالطلاق

انما يكون اذا اراد بيع الفرض
الحصول للشارع فلا
يوجب التنازل من البعث
بعث التكلف
انما يكون اذا اراد بيع الفرض
الحصول للشارع فلا
يوجب التنازل من البعث
بعث التكلف

انما يكون اذا اراد بيع الفرض
الحصول للشارع فلا
يوجب التنازل من البعث
بعث التكلف

فقطه
او حذر لا متع دین
مستحقه لغو قال جرد دانه را این
الان اخضر اولر این افره دانه
بعضی از تعلیماتش باجماع او در تعلیم
کهون ظاهره و باطنی و علی الحرفه فاسد
بدان اعمی کهوند و در الحکم الشریع
ممنوع بود
ای علم عدم المعدوم بلکه
علم تعلیم المعلوم علی العلم و قد
و بالعلوم و کونها مقدره عند یقین
و انتفاء و غیره یبطل حصول
لانتفاء علی یبطل العلم بانتهائه
کعلیه الخایع فی انتفاء العلم
کونه مقدره فی انتفاء العلم
الاولی و کون العلم بالکافی الاولی
علیه بالاحسن و خارج بالکافی
آیا افره دانه

أي قائلين فعل
استوفيت ما كان العمل
نوعه فما علمه تكون أجزاها
تتم للآزدي فعملها معقول لا يرد
على من لا يقع ثباتها عليها
أي الشبهة بل لا يقع بسبب الشبهة للعلمية ليس
العلم إلا بالاحتكاك بسبب العلم ولا يرد
فلا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
العلم فلا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط

في شرح من الاجزاء حكاه الشيخ ابو اسحق الشيرازي في المأثور عن بعضهم

في شرح التبع وحكاه عن حكايته الامام في الحصول بلفظ سبعة

وكاذا تصحفت في نسخة كما قال المصنف قال اي الامام ولا اعرف

لهذا المحرجة وقد يقال محجة الاستقراء من قائله وتاثير العبد عند

حذف المعداد المذكور كما هنا جازن عدل اليه المصنف عن

الاصل اختصارا ومن شرط الايقاف بها اي بسبب العلم

على حكمه تبعث الكلف على الامتنال وتصلح شاهدا لانا طه الحكم بالعلمة

كحفظ النفوس فان حكمه ترتب وجوب القصاص على علمه من القتل

العبد الى اخره فان من علم انه اذا قتل اقتضى منه انكف عن القتل وقد

يعدم عليه توطينا لنفسه على تلفها وهذه الحكمة تبعث المكلف من

القائيل وولي الامر على امتثال الامر الذي هو الجواب القصاص

بان يمكن كل منهما وارث القتل من الاقتصاص وتصلح شاهدا لانا طه

وجوب القصاص بعلمه فيلحق في القتل بمقتل بالقتل بمحبة في

وجوب القصاص لاشترائها في العلمة المشتملة على الحكمة المذكورة وقوله

تبعث على الامتنال اي حيث يطلع عليها ويبقى انه يجوز التعديل بما

فقد روي ان
وصفا ضابطا لحكمة مقتضى
عنه اي ان القوة
اي دليل التعليل الحكم بالعلمة
في حقيقة علمه العلمة
فكلمه علمه كلفا بالوضع
والوصف علمه كلفا بالوضع
التكليف بالقوة

ولا يرد ان لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط

أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط

أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط

أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط

أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط
أي لا يرد أن لا يكون له شرط العلم بل شرط

والاكتفاء بالثبوت على ما في المتن
والاكتفاء بالثبوت على ما في المتن
والاكتفاء بالثبوت على ما في المتن
والاكتفاء بالثبوت على ما في المتن

لا يطلع على حكمه ومن ثم ان من هنا وهو شرط اشتمال العلة على الحكمة

المتكورة اي من اجل ذلك كان مانعها وصفا وجوبا بحيث يحل بحكمها
كالتدوين على القول بانه مانع من وجوب الزكاة على الدين فانه يجب

وجوده يحل بحكمة العلة لوجوب الزكاة العلة بملك النصاب
ويع الاستغناء بملكه فان الدين ليس مستغنيا بملكه لاحتياجه

الى وفاء دينه به ولا يفرغ من المثال عن اللاحاق الذي الكلام فيه ومن

شروط اللاحاق بها ان تكون وصفا ضابطا للحكمة كالسفر في جوار كسر

مثلا لا نفق الحكمة كالمشقة في السفر لعدم انضباطها وقيل يجوز

كونها نفس الحكمة لانها المشروعة لها الحكم وقيل يجوز ان انضبطت

لانقضاء المحذور ومن شروط اللاحاق بها ان لا تكون عدما

في الشبوت وفاقا للامام الرازي وخلافا للامام في هذا انقلب

على كسبه سحوا وصوابه ما قال في شرح مختص وفاقا للامام وخلافا

لل امام الرازي اي في تجويزه تعليل الشبوت بالعدوى لصحة ان يقال

ضرب فلان عبدا لعدم امتثاله امر واجيب بمنع صحة التعليل بذلك

اي انما يصح بالكف عن الامتثال الذي هو امر شتوني والخلاف في عدم النص

على ما في المتن
انما هو بمنع
الامر من ان يكون
الامر من ان يكون

لا يملكه إلا الله تعالى
مؤيد الحق في الخلق
العلم في الخلق
في الخلق

عذرتي هذا انما
الساكن على ارضي القبراني و
صاحب و فني ان الكلام صا
الحكمة ان القوة و

[illegible]

ان لا يكون ثبوتها متأخر عن ثبوت حكم الاصل سواء فسرت بالباعث ام العرف
لان الباعث على الشيء او العرف له لا يتأخر عنه خلافا لقوم في تجويزهم تأخر
ثبوتها بناء على نفيها بالعرف كما يقال عرفي الكلب نجس طعابه لانه مستفاد
فان استقدروا انما ثبت بعد ثبوت نجاسته ومنها ان لا يعود على الاصل
استنبطت منه بالابطال لانه منشؤها فابطالها له ابطال لها لتعليل
الحنفية وجوب الشاة في الزكاة بدفع حاجة الفقير فانه تجوز لأخراج
قيمة الشاة مفض الى عدم وجوبها على النعيبين بالتخيير بينهما وبين
تجنيها وفي عودها على الاصل بالتخصيص له لا التعميم قولان قبل مجوز
فلا يشترط عدمه وقبل لا فيشرط مثاله تعليل الحكم في آية او لا مستمسك
بان الامس مظنة الاستمتاع فانه يخرج من النساء المحارمة فلا ينقض
لمسه الوضوء كما هو ظاهر قول الشافعي والثاني ينقض عملاً بالعموم
وتعليل الحكم في حديث ابى داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم لم يمتنع عن
بيع اللحم بالحيوان بانه بيع الربوي باصله فانه يقتض جواز البيع
من ما كوله وغيره كما هو احد قول الشافعي لكن اظهرهما المنع نظر للعموم
ولا اختلاف الترجيع في الفرع اطلق المصنف القولين وقوله

[illegible]

بالتعميم
فلما رأى عبد الله
هوانه مع
وغيره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

[illegible]

42

بمشتاد التعمية اه اي مشتاد جعل الحى يتعدى يا من الاصل الى الفرع وقد يقال ان التعدية من ثلث القياس لا محقة له والجواب ان
 محقة اسم مضطرب وقد يجاب بانه ان التعدية تمنع المحل واللاحاق فمن نفس القياس واخرى بان محقة اسم فاعل صفة للتعلم وتحت
 على الاول مع انه معناه ان لا يقال لنفس الشيء عرفا انه محقق له ان اللاتيق ان يقول الخارج لان العلة مشتاد القياس الذي
 وعلى الثاني مع لزوم الفصل بين الصفة والوصف انه لا يوافق قوله فكذلك مشتاد الخ البهم المشترك اه قضية انه لو لم يشترك له
 يكلف به وهو كذلك لان الكلام في ما هو مشتاد اللاحاق صفة او رتبة بالهم للكان العام مساويا للمجتمد في اثبات الاحكام
 بان يعلم مساواة فرع الاصل من اصول في وصف عام في الجملة قال لا يجوز اه مشتاد شرط التعليل لا اللاحاق الا ان يقال
 من امرين مثلا مشترك بين المقيس والمقيس عليه لان العلة مشتاد التعليل محقة

بنوع التعليل الى تضمين
 قد بقدر لا منافاة بينهما لانه صفة وصف باعتماد
 الوجود المحل محقق باعتبار الترابط بعقل
 به اه بالضرورة ليعادق قوله لا يجوز فترده
 قضية موضوعة وصدق الانية لا شفاء
 الموضوع في فلا حاجة اه فاعل صفا قول
 الفقهاء في الزيادة نقص في الحديث على البر
 ونفاى عليه ما في معناه مع المطعومات عين
 صحيح قاله الشهابي في شرح القاضى في شرح
 اللب مقابل المختار فليكن قولهم متبنا عليه
 وما يقع انه في يلزم الترجيح بلا مرجح مندفع
 بان التخصيص علمه فخصص مرجح لكونه
 أصلا من القوة

للقياس الذي هو الدليل ومن شأن الدليل ان يكون معينا فكذلك مشتاد محقق
 له والخالف يقول البهم المشترك يحصل المقصود ومن شروط اللاحاق
 بالعلة ان لا يكون وصفا مقدرا وفاقا للامام الرازي قال لا يجوز التعليل
 به خلافا لبعض الفقهاء مثاله قولهم الملك مع ما مقدس شىء في المحل
 انه اطلاق التعريفات انتهى وكأنه يتعارض في كون الملك مقدرا ويجعل
 محققا شرعا ويرجع كلامه الى انه لا مقدس يعمل به كافتقاره عنه التبرير
 فينبغي اللاحاق به كما قصده المصنف ومن شروط اللاحاق بالعلة
 ان لا يتناول دليلا حكم الفرع بعمومه او خصصه على المختار للاستغناء

مع انه يلزم الترجيح بلا مرجح بالنظر
 الى انق الاول دون الثاني
 ان القوة

حيث ان القياس بذ لك الدليل مثاله في العموم حديث مسلم
 الطعام بالطعام مثلا بمثل فانه دال على علية الطعم فلا حاجة في اثبات
 سرية التفاح مثلا الى قياسه على البرجى مع الطعم للاستغناء عنه
 بعموم الحديث ومثاله في التخصيص حديث من قاذور عرف فليتوضنا
 فانه دال على علية الخارج النجس في نقص الوضوء فلا حاجة للنحو الى
 قياس الفنى او العرف على الخارج من السبيل في نقص الوضوء

وهو ضعيف اه اعتذر به السافيه في قولهم بعدم نقص الرصد والاعراف والقين في العلة التي فيها بالمنتظمة بوجه مقابل
الصحيح فانه قال بشرط القطع في حكم الاصل الذي استنبطت العلة منه بان يكون تقديم القطع بالانيف عن كون الدليل قطع
المتي وحله على قطع الدلالة لا بداهة قدم من كتاب الخيزر ومثل الكنايس الاجماع القطع في ولا اتقاء لواخره عن قوله
ولا القطع لكان السب ولم ينجح الى زيادة لفظ القطع فيه كانه يقدر تقديمه لادنى لفظ بها ضعف الظن بعلميه
العله عن مدعاء متصرف على لزوم الاصل لالامكان او وقوعه في بعض الادقاسه تامل في من النص متعلق بالمنتظمة
وقوله في الاصل متعلق بمقدومه صفة النص وقوله بان على تصدير المخالفة ابن القوي رحمه الله

وقوله في الأصل متعلق بمقدرة صحة النص وقد بان من على صحة النص
حيث وصف ان اعتبر فيه مناهة مقتضاه
لتقصص علة المستدل بالنسبة الى الاصل واما
بالنسبة الى الفرع فقد لا يكون مناهيا فيكون
عدم اشتراط انقضاءه مبنيا على التعليل بطلبه
وقد يكون مناهيا عند مثل في القياس المركب
الاصل فلا يقبل بالنظر اليه وبقيت نظره
الى الاصل ومن هذا يعلم ان ترجيح عدم
الانقضاء لا ينافي ترجيح مقابلة بقوله ولا
لا تكون المستنبطة معارضة الخ ولا ما ذكره
من عدم قبول القياس المركب الاصل
ان القوة

لا يجوز المشقة معارضة الحق ولا مادونه
 مع عدم قبول انقياس المركب الأصل
 ان القوة ~~في~~
 احد اليمينين
 انقياس انقياس الاول
 والافضل للمعنى عليه وفي
 انقياس الدليل المختص بالقرع فان قيل
 بان تعدد الدليل في صفة ان في دوا الاول تكمل التوفيق

ما كتاب او سنة متواترة ولا انتفاء مخالفة من صلب الصحابي اي مخالفتها
 ولا القطع بوجودها في الفرع بل يكفي الظن بذلك وبحكم الأصل
 لانه غاية الاجتهاد فيها يقصد به العمل ^{اصول الدين المتقوة} والمخالفة كانه يقول
 الظن يضعف بكثرة المقدمات فربما يضل فلا يكون وامان صلب
 الصحابي فليس بحجة وعلى تقدير حجتيه من صلب الذي خالفته العلة

المستنبط من النص في الاصل بأن على صوبها يجوز ان ينشد
 فيه الإدليل أخ والحق يقول انظارا استداده الى النص المذكور
 اما انتفاء المعارض للعلّة بالبيع الاّ في لم يفتى على التعليل بعلتي
 ان قلنا يجوز وصورأى الجمهور كما تقدم فلا يشترط انتفائه
 والا فيشترط والمعارض هنا بخلافه فيما تقدم حيث وصف
 بالنافي وصف صالح للعلية كصلاحية المعارض بفتح الراء

ابن الفؤاد رحمه الله

لا ينفذ الاصل لان كل منهما يدل على رتبة البر في التفاضل اي والحكم في نفسه لا ينفذ الاصل وعندنا ليس يكون انتفاء الحكم
 فيه في ثبوت مدعاه او وهو حكم الفرع فكيف يمكن التعامل او العزم مدعاه الفاضل من الخ فان دفع قول الناصر هذا مع
 على اشتراط انتفاء المعارض واما على عدمه فيجوز كونه كل منهما علة انتهى وصدمي على ان المدعى هو احد الوصفين بالفضل الى
 الاصل وليس كذلك وتدل عليه قد تقدم ان كان النزاع بالنسبة الى حكم الفرع فالحق مع هذا التفاضل والا فلا وفيه ان
 المعارض هو ابطال حكم الفرع كما يحصل بنفسه عنه يحصل بالمعارضته كونه بالاول صريحا وبالثانية ضمنا ليعتقد انتفاءه قد
 يتم اذا حصل التمسك بغيره من حيث ان السندك اشبه بالثاني من بل مظهر لان التعارضين يستلزم لتساؤل وضربها
 وثالثها يلزم انه الاول وثالثها ان البرية
 تكون منطوقه موافقا للاول وبغيره للثاني
 كما هو ثابت لانه ينص عليه قد يقال
 القول الاول عدم لزومه من حيث انه معارض
 فالنزع بينه وبين الثالث لفظي يشهد لانه
 الاخص الاوضح يشهد باعتباره معارضين به
 ابن القوي رحمه الله كما تبه عبد الكريم

لها وان لم يكن مثله من كل وجه غير مناف بالنسبة الى الاصل ولكن
 يؤول الامر الى الاختلاف بين المناظرين في الفرع لا الطعم مع
 الكيل في البر فكل منها صالح لعلية الربا فيه لا ينفذ الاخر بالنسبة
 اليه ولكن يؤول الامر الى الاختلاف في التفاح ^{بين المناظرين} مثلا ففقدنا هو
 من يولى كالبه بعلته الطعم وعند الخصم المعارض بان العلة الكيل
 ليس يولى لانتفاء الكيل وكل منها يحتاج في ثبوت مدعاه من
 احد الوصفين الى ترجيحه على الآخر والا يلزم المعترض من دفع القول
 الذي عارض به اي بيان انتفائه عن الفرع مطلقا لحصول
 مقصوده من هدم ما جعله السندك العلة بحج المعارضه
 قبل يلزمه ذلك مطلقا ليعتقد انتفاء الحكم عن الفرع الذي هو
 المقصود وثالثها يلزمه ذلك ان صرح بالفرق بين الاصل والفرع
 في الحكم فقال مثلا لا ينفذ الا انتفاع بخلاف البر وعارضه عليه الطعم
 لانه ينص عليه بالفرق التزمه وان لم يلزمه ابتداء بخلاف ما اذا
 لم يصح به ولا يلزمه ايضا ابتداء اصل يشهد للمعارض به بالأعتبار
 على المحتمل قبل يلزمه ذلك مع تعبد معارضته لأن يقول العلة في البر الطعم

يقول بعد لعل الماء يخرج انما يخرج كونه العلة في المخرج هو الكمال او الوزن فلا يدل على علوية المخرج وان التعدد في مخرجها فلو قال به ليدحض به
المتقدم بان نظامهم متناقض فكان اوقات الخفاف في مصدره اذ يخرج على انهارا فجمعت الى منع صلاحية علة التمدد للعلوية بسند جواز
كون العلة ما ابداه المخرج والافنا لما عرفت عن مقتولته بلا دليل في كان بقوله اه مثال في غير اذ المخرج عن مقتضات فلو قال مما مضى
المخرج كان اولى في شي متناقض فيه للتعدد والكمية وقوله بان كمال صفة العارضة في والتمسجه اه قد يقال القبح واظهار الخلل
لان لم يلغ القضية بالضرورة سلطان ما ابداه العرض وصف ظاهره ومنضبط فلو كنتم عن ذكره بان المخرج كان اولى في شي متناقض
اي الاستغناء عن العلوية وهو يبطل عليه وصف العارضة سواء ادى ان جزء العلة او تمامها لا امتناع على منها مع استغناء وصف التمدد

لأن هذا الدفع مبني على امتناع التعليل بعلمين وبقدر
يُندفع ما قاله سم إن قوله باستقلال الحارة دون القوت

دون القوت بدليل الملح ^{شفا} فالتفاح ربوي ورو هذا القول بان بحر العارضة

بالوصف الصالح للعلية لاف في حصول المقصود من الهدم والمقتل

الدفع أى دفع المعاوضة بأوجه بالنوع أى منع وجود الوصف المعاوضة

في الأصل كَانَ يَقُولُ في دفع معارضة الفتوة بالكيل في شئ كالجود

لَا تَسْمُ إِنَّهُ مُكَلِّلٌ لِّأَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا دَرَسُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ

اذناك صوزونا او معدودا والقدر في عليّة الوصف المعاصر

بيان خفاؤه او عدم انضباطه وبالمطالعة للمعنى بالتأثير

الشبه لما عارض به ان لم يكن دليل الاستدلال على العلم به سببا باقيا

مناسبا او شيئا يحصل معا حنة النبي بملكه جلال السجدة

فادرج فيه واعاد الصف الباء للرفع (ياهم) نحو الباء اي في حين

فقد ومن أمثلة أن يقال لمن عارض الحق بالباطل

كان الانسان نظيره عام كما انك ما الاحظ اذا لم يتعرف من السند للفقير

سان میں استقلال الطعم المعارض بالکلیل فی صوفی مجددیہ الطعم

بالطعام مثلاً بل والسفلى مقدم على غيره فان تعرض للنوم فقال

2

[illegible]

الحكم مع انتفاء الانعكاس شرط بناء على امتناع التعليل
 بطلان علم ان عدم الانعكاس لا يتنب عليه الانقطاع و كان ذكره
 نقوية للاول ولوا بدى العتري في الصورة التي وصف فيها

[illegible]

معلوم خرج عما نحن فيه من القياس الذي
يقتضيه الحكم المعاشرة والقياس الذي

ولو قال المستدل للمقضى ثبت الحكم في هذه الصورة مع انتفاء صفك

الذى عارضت به وصفها لم يكف في الدفع ان لم يكن اى وجه
معها، وهو انتقال وصف المرض عنها وصف السهل فيها

لاستقراها في انتفاء وصفها بمجلافا ما اذا وجد وصفها مستدل

المصنف كما تقدم وقيل لم يكف مطلقا ببناء على جواز النعيل

بعلين وقال المصنف في انتفاء وصف المستدل بزيادة عما عد
الكفاية الذي اقتصر عليه وعندى أنه أي المستدل ينقطع

بما قاله لا يعترف فيه بالفاء وصف حيث ساوى وصف المعارض

الحكم مع انتفاعه والانعكاس شرط بناء على امتناع التعليل

بعلين على ان علم الانعكاس لا يتب عليه الانقطاع وكان ذكره
تقوية للاول ولوايدى العتري في الصورة التي وصفه فيها

وقد اتى في هذا الاثر على ما راجع المصنف من امتناع التعليق بعلمين لانه اذا على واحد منهما لم يحن لم بعد الغائه التعليق بالآخر غير ذل
فائدة في اورد عوى من سلم اه الاول والاخير الاوضح ان يقول اورد عوى ضعف الغنى اذا سلم او وجود المظنة ثم لم يرد عوى سلم
صو المستدل في الكلام من انما المظهر مقام الغنى وقوله لوجوده متعلق بالمعلل والغنى فيه عائد الى الحكم اي المعلل ووجود الحكم
بالمظنة ووجوده متعلق بالمظنة والطرح للخلف وقال القاضى صدقته لقدم سلم والغنى للخلف وقوله متعنت الغنى مضمون
لقول عوى من يغنى اذا جعل المعارض الخلف مظنة شئ لا مظنة ولم المستدل ووجودها في محل الحكم لم بعد الغاء الخلف
بضعف الحكمة فيه في صورة لعدم تأثير ضعف الغنى والحكمة في المظنة ^{ابن القوي} ^{ابن القوي}

السؤال ما اي وصفاً تخلف الغنى سمى ما ابداه تعدد الوضع لتعد ما وضع
اي بنى عليه الحكم عنده من وصف بعد آخر وزالت فائدة الانفاء ^{ابن القوي} ^{ابن القوي}

وهي سلامة وصف المستدل عن القبح فيه وهذا اوضح من قول
ابن الحاجب فسد الانفاء ما لم يبلغ المستدل الخلف بغنى عوى ^{ابن القوي}

قصوره اورد عوى من سلم وجود المظنة المعلل بها الوجود لا
ضعف المعنى فيه الذي اعتبره المظنة له بان لم يتعرض المستدل ^{ابن القوي} ^{ابن القوي}

للخلف أصلاً او تعرض له بد عوى قصوره اورد عوى ضعف مع
المظنة فيه خلافاً لما زعموا اي الدعيون الغاء للخلف بناء في
الاولى على امتناع الفاصر وفي الثانية على تأثير ضعف الغنى في
المظنة فلا تزول عند هذا الزام فيها فائدة الانفاء الاول أما

اذا انفى السند للخلف بغنى الدعيين فبني فائدة الغائه الا
مثال تعدد الوضع ما يأتي فيها يقال يصح امان العبد للحر ^{ابن القوي} ^{ابن القوي}

كالجتماع الاسلام والعقل فانها مظنتان لاظهار مضلته الا
من بذل الامان فيعرض الخنو باعتبار المحرمة معها فانها مظنة
فراغ القلب للنظر بخلاف الرقية لا اشتغال الرقيق بجد ميسر

ابن القوي في قوله انما المظهر مقام الغنى وقوله لوجوده متعلق بالمعلل والغنى فيه عائد الى الحكم اي المعلل ووجود الحكم بالمظنة ووجوده متعلق بالمظنة والطرح للخلف وقال القاضى صدقته لقدم سلم والغنى للخلف وقوله متعنت الغنى مضمون لقول عوى من يغنى اذا جعل المعارض الخلف مظنة شئ لا مظنة ولم المستدل ووجودها في محل الحكم لم بعد الغاء الخلف بضعف الحكمة فيه في صورة لعدم تأثير ضعف الغنى والحكمة في المظنة
ابن القوي في قوله انما المظهر مقام الغنى وقوله لوجوده متعلق بالمعلل والغنى فيه عائد الى الحكم اي المعلل ووجود الحكم بالمظنة ووجوده متعلق بالمظنة والطرح للخلف وقال القاضى صدقته لقدم سلم والغنى للخلف وقوله متعنت الغنى مضمون لقول عوى من يغنى اذا جعل المعارض الخلف مظنة شئ لا مظنة ولم المستدل ووجودها في محل الحكم لم بعد الغاء الخلف بضعف الحكمة فيه في صورة لعدم تأثير ضعف الغنى والحكمة في المظنة
ابن القوي في قوله انما المظهر مقام الغنى وقوله لوجوده متعلق بالمعلل والغنى فيه عائد الى الحكم اي المعلل ووجود الحكم بالمظنة ووجوده متعلق بالمظنة والطرح للخلف وقال القاضى صدقته لقدم سلم والغنى للخلف وقوله متعنت الغنى مضمون لقول عوى من يغنى اذا جعل المعارض الخلف مظنة شئ لا مظنة ولم المستدل ووجودها في محل الحكم لم بعد الغاء الخلف بضعف الحكمة فيه في صورة لعدم تأثير ضعف الغنى والحكمة في المظنة

فيلزم المستدل الحرية بنبوت الأمان بدورها في العبد المأذون له في القتال
اتفاقا فيجب المتضمن بان الأذن له خلف الحرية لانه مظنة لبذل نفسه
في النظر في مصلحة القتال والأيمان ويكفي في دفع المعارضة رجحان وصف
المستدل على وصفه بمرجح لكونه انبى من وصفه أو أشبه ببناء على

منع التعبد للعللة الذي صحه المضم وقول ابن الحاجب لا يليق بني على

ما رجع من جوان التقد ونجحت ان يكون كل من الوصفين عللة وقد
بالزعم ان المكون للمعارضة في هذه الاطراف لا يفتقر الى رجحان
المتضمن على المستدل باختلاف جنس المصلحة في الاصل والفرع وان
يكون الاصل والفرع في نفس الموضوع
يتم ان الاعراض في هذه
مفصلة في الاعراض
مع انه لا يمنع للاعتراض
والجواب فالاولى في الورد
اي الفرع في

الحكمة في حرمة اللواط الصيانة عن رذيلته وفي حرمة الزنا
المرتب عليها الحد دفع اختلاط الانساب المؤدى هو اليه
وهما مختلفان فيجوز ان يختلف حكمهما بان يفصل الشارع الحد
على الزنا فيكون خصوصه معتبرا في عللة الحد فيجواب عن هذا
الاعتراض بحذف خصوص الاصل عن الاعتبار في العللة
بطريق فيعلم ان العللة هو القدر المشترك فقط لا تقدم في كثر

واما العلة اه الاولى والعلة اذا كانت لازمة لا يربط لا بعد اما بما قبلها الا ان جعل مقابلا لمخدوف اعني اما العلة التي هي
 لشروط الحكم فمعلوم من جملة ان ما كان لانت علة اه قضية ان احد الاخرين لا يكون علة لشروط الحكم لان انتفاء الحكم لا يكون
 معلوما الا لا محذور حتى يتجه ما قاله الشهاب من منع الحر سبب جواز كون العلة انتفاء المقتضى واحاب عنه ثم بان
 اذا للامتناع فتقيد ان لا يكون معلولا لاحدهما وفيه ان الثاني في الشرطية حقيقة قوله فلا يلزم الخ والشرطية المتصلة بالهبة
 البسيطة تفيد تحقق الثاني على بعض الاوضاع مع التقدم وايضا هذا ما ذكره فلا يلزم اه لانه اذا انتفى الحكم مع وجود
 المقتضى منع علة اه في واجيب بانه اه هذا لا يوجب على قول المتن من تصحيح امتناع تعدد العلة الا ان يجعل علم الجواب

الاولى وهو غي مناسب من حيث ان
 المتن هنا مدع وان ناسب من حيث ان مانع
 في فلا يجب عليه اه اي يصح القول بان علة
 لعدم وجوب الرجوع عدم الاحصان وقد يقال
 اذا لم يوجد المقتضى لم يلزم حل الزاني والقائل

لا مانع خصوص الزنا فيه واما العلة اذا كانت وجود مانع او
 انتفاء شرط بان كانت علة لانتفاء الحكم فلا يلزم من كونها كذلك
 وجود المقتضى الحكم وفاقا للامام الرازي وخلافا للجمهور في قولهم

يلزم وجوده والابان جازا انتفاؤه لان انتفاء الحكم حينئذ لانتفاء
 للمافرض من وجود مانع او انتفاء شرط واجيب بانه يجوز ان يكون
 لما فرض ايضا لجواز دليلين مثلا على مدلول واحد والمانع كالبوة

القائل للمقتول فلا يجب عليه القصاص وانتفاء الشرط لعدم
 احصان الزاني فلا يجب عليه الرجوع **مسألة العلة**

اي هذا يبحث الطوف الدالة على علة الشيء الاول ومنها
 الاجماع لا لاجماع على ان العلة في حديث الصحيحين
 لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان تشويش لغضب

للفكر وقد اجماع على النص كابن الحاجب لنقد ما
 عليه عند المعارض على الأصح الآتي وعلى البضاوي

لان النص اصل للاجماع **الثاني** من مسالك العلة

النص الصحيح بان لا يجهل غيب العلية مثل علة كذا

المتن هنا مدع وان ناسب من حيث ان مانع
 في فلا يجب عليه اه اي يصح القول بان علة
 لعدم وجوب الرجوع عدم الاحصان وقد يقال
 اذا لم يوجد المقتضى لم يلزم حل الزاني والقائل
 على ما هو بالعمدة وح تغفل العلة لها بعيد
 الدالة اه اشارة الى ان اضافة المالك
 للدال الى موصوف المدلول على ان العلة اه
 ان العلة لسببية الغضب لحرمة الحكم بين اثنين
 تشويش الخ وهو ضابط لحكمة البطل عن الحق
 فالاجماع هنا دليل على العلة لظن الوضع
 واما علة نفس الحرمة فهو الغضب لا يشترط
 في ملك الاياه فاهنا وما فيه لا يتوارد ان
 على حمل فاندفع قول الناصر ان ما هنا لا يثبت
 وان التشويش ليس ضابطا للحكمة تشويش
 الغضب اه قد مر في بحث العائكة على
 الاصل بالتعم ان العلة تشويش الفكر
 وانما يشترط في الغضب ان يكون لائقا ما هنا
 وما بان في التقدم اه لدلالة على قدح في
 النص نحو ضعفه او نسخ في وعكس البضاوي
 ان في الجملة اذا لاجماع في كلام ثالث الا ان
 ابن الفهم

والى واذن اذ ما بين على قول الاخصى بان حرف التعليل دأما او على ان اللام انعقدت عليها على تقدير كونها مصدرية للتعليل
 بخلاف ما عطفه اه النور المستفاد من الحانقة متروكة الى الاشارة او الى المشار اليه لكن بالنسبة الى الاشارة لا المثل
 قد يتقضى بقوله والظاهر ان انعقدت اه اضرها عطف الظاهر لا احتمال تقدير عطفها لالقاء التعليلية في المثال قالوا
 اضرها لان التعليل مع مجازى لها بناء على ان حقيقتها الاصلاق والمعاني الباقية راجعة اليها فاردى ان يعبره
 لا احتمال غلط الراى في فهم العلة وهو في الضميمة ابعد ولذا افرق بينه وبين غيره في الحكم ان المحكوم به او متعلق الحكم لان
 المحكوم متعلق بالفتح ابن القوي رحمه الله

هذه هي العلة في بعض النسخ
 واللام في الاصل هي
 من الضابط ووجه وضع المثال
 العلة والحكمة وبيان المثال
 لان قوله انه بعث حكمة والعلة من الموت
 في الاصل ان انعم الله

المسب كذا فن اجل كذا فنحوي وأذن نحو قوله تعالى من اجل

ذلك كتبنا على بني اسرائيل ان لا يكون دولة بين الاغنيا منكم

اذن لادقناك ضعف الحياة وضعف المات وفيما عطفه المضم

بالفاء ضنا وفي بعد اشارة الى انه دون ما قبله في الرتبة بخلاف

ما عطفه بالواو والظاهر بان يحمل غيب العلية اعتمالا لاجزائها

كاللام ظاهرة نحو كتاب انزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات

الى النور فقدرة نحو ان كان كذا افعوله تعالى ولا تطع كل

حلاف مهين الى قوله ان كان ذامال وبنين اى لان قالبا

نحو فبظلم من الذين هادوا احرنا عليهم طيبات احلت

لهم اى منعناهم منها الظلم فالفاء في كلام الشارح وتكون

فيه في الحكم نحو قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما

وفي الوصف نحو حديث الصحيحين في الجرم الذي وقصته

ناقته لا يمشوه طيبا ولا يتخمره وراسه فانه يبعث يوم

القيامة مليئا فالراوى الفقيه فغيره وتكون في ذلك في الحكم فقط

كقول عمران بن حصين سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فنجده

اللام في الاصل هي
 من الضابط ووجه وضع المثال
 العلة والحكمة وبيان المثال
 لان قوله انه بعث حكمة والعلة من الموت
 في الاصل ان انعم الله

ابن القوي رحمه الله

ابن القوي رحمه الله

في الوصف الذي اياه اى بل ما هو متعلق الحكم وهو السجود الماخوذ من شجب غلبا في كلامه لفظ الاصوليين انها في كلام الراوى
تدخل على الحكم بغير انه استدلال على دخول في كلام الشارع على الحكم والوصف بان ابا عبد الله مع النبي متقدم تصديق متاخر وصورته
وذلك على الوصف لتاخره خارجا وعلى الحكم لتاخره ذهنا وهذا الدليل جار في كلام الراوى فلهذا انقصر اسم على ما ذكر لعدم
وجوده مثلا في الوصف في فناء آية اى فيصح عدوها مع ذلك النص وان جعلها البصائر من قبيل الآباء
فما لفتها المصنوع غير تارة في لفظ التعليل اى لا فائدة من غير التعليل فلا ينتقص بكونه لانه اذا كانت مصدرية لم يند
معنى على انه دال على التعليل بواسطة اللام المقدسة في وحيه آية اى اذا وقعت بعد جملة هذا وتقدم ان دلالة التعليل
بغيره السابق والظاهر في الدال عليه بوضع ولو مجازيا تامل في الاصوليون آية اى كثرهم فلما نافية ذكر الامام والامامى لانه
في لوم ابا عبد الله قد يقع هذا راجح ورواه ابو داود وغيره ومن قال من المتأخرين انها في ذلك في الوصف
في التعليل راجح فلا يكون نصا ظاهرا
فيه وتبين ان اى اصطلاحا فلا
مما حجة في توفيق الآباء الذي هو محبة اللغة
صفة الشارع بالاقران على انه يكن جعله
مصدر المجهول فيكونه صفة الوصف
ولو كان الحكم انما يربط بالتعليل قوله
وقيل فلا بد ان توفيق صادق على ما كانت
الوصف والحكم مستطاب مع عدم كونه
ابا وفاقا بغير انه ينبغي تقديره او نظيره بعد
قوله اقران الوصف وتكون حكم والام لا توافق
قوله اقران هذا او نظيره في لوم يكن آية دليل
لكون الآباء من ممالك اللغة من جهة التوفيق
والعيب في قوله يكن عائد الى الوصف على حذو
المضاف اى لوم يكن اقران به لتعليل الحكم
بالوصف لان الحكم ولو كان بدل قوله للتعليل
الحكم لعل الوصف كان اوضح حيث
يشارة ان انما يلاحظ النظر حيث يشارة
والا فنصر على المذكور ومثل له بقوله صلى الله عليه
لعمري ان الله عنه وقد سئل عن قبلة الصفاة
هل تعد الصوم ابرئيت لو تضمنت عباء
ثم مجتبه البفس اى لوم يكن آية اشارة
الى ان غير قوله يكن عائد الى الوصف من حيث
الاقران في لا يلفظ آية اشارة الى دليل اللام
وارادة مع وبقولها مطوية اى القوة في

فقط لان الراوى يحكى ما كان في الوجود لم يرد بالوصف فيه الوصف الذي
يتب عليه الحكم كانه الاول في الفاء في ما ذكر للسببية التي هي بمعنى العلية
وانما تكن الذكورات من الصريح لجبرها في التعليل كالعاقبة
في اللام والتعدية في الباء ومجرد العطف في الفاء لان تقدم في مجت
الحروف وحيه اى من الظاهر ان المكورة المشددة تخو رب
لا تدر على الارض من الكافرين ديارا انك ان تدرهم الآية واذا
مخوضت العبد اذ اشأى لاسائته وما مضى في الحروف اى في مجتها
ما يرد للتعليل على المذكور وهذا هو بعيد وصحى وعلى وفي ومن فتراج
وانما فصل هذا عما قبله بقوله وحيه لانه لم يذكره الاصوليون واحتمل
ان لفظ التعليل لان تكونه لمجد التاكيد كما يكونه اذ وما مضى لفظ التعليل
كما تقدم في مجت الزوف **الثالث** من مسا العلة الايمان
اقران الوصف للفظ قبل او السنتي حكم ولو كان الحكم مستطابا لا يكون ملفوظا
لوم يكن للتعليل هو الوصف او نظيره لنظر الحكم حيث يشارة بالوصف والحكم
الى نظيرها اى لوم يكن ذلك من حيث اقران الحكم بالتعليل الحكم به لان ذلك الاقران بعيدا
من الشارع لا يليق بفصاحته

على وصفه كان
الملك ما سماع الادراك
مجازا حتى قيل صدقة روية
والا فلو كان السؤال اه فم
السؤال بالاجابة كان اولي ثم ذكر الامام طه
في قوله فلو كان على قوله لو فلفظة في شرط
القياس الاستثنائي الذي يستعمل في شرط
الشرط مطلق وكذا كره اه اعاد القاض
الى ان الربط مقدم على العطف واللام صديقا
في انحصاره في ما ذكره وصف آخذ فقط
فقط او مع ولا يجوز ان يكره الحكم
على صفة المثال وكرهه صفا دون النفس
كل منهما عن الاخر فلو كان على كرهه
تكره على ان علة كرهه او كره احداهما
والشوش على علة لعلة كرهه او كره
ولكان الاخر في حكم المذكور كونه معلوما
وشبه به ثلاثة امثلة ان لعلة كل منها اه اي علية
دون ثلاثة امثلة ان لعلة كل منها اه اي علية
فخصص ما اعطى اذ علة مطلق الاعطاء والتقال
او الحصر بنسبة آية الدعوى

بضمها حته وانبانه بالانفاظ في مواضعها الحكمه اي الشارح بعد كانه
وصف كافي في حديث الاعرابي واقعت اهلي في شهر رمضان فقال
اعتق رقبة الخ رواه ابن ماجه واصله في الصحيحين فآخره
بالاعشاق عند ذكر الوقاع بدل على انه علة له والاخلاد السؤال عن
الجواب فكانه قال واقعت فاعتق وكذا كره في الحكم وصفه لولم
يكن علة لم يفد ذكره كقوله صلى الله عليه وسلم لا يحكم احد بيني
اثنين وهو غضبان رواه الشيخان فتقبيده النع من الحكم
بجالة الغضب المشوش للفكر بدل على انه علة له والاخلاد ذكره عن
الفائدة وذلك بعيد وكنتريقه بين حكمين بصفة مع ذكرهما او ذكر
احدهما فقط مثال الاول حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
جعل للفريس سمرمين وللرجل اي صاحبه سمرما فتفريقه بين هذين
الحكمين بان في الصفتين لولم يكن لعليته كل منهما لكان بعيدا ومثال
الثاني حديث الترمذي القاتل لا يرث اي بخلاف غير المعلم
ارثه فالتفريق بين عدم الارث المذكور وبين الارث المعلم بصفة
القنل المذكور مع عدم الارث لولم يكن لعليته له لكان بعيدا او

بلى لعلية اذ قد يقال فليكن لبيان عمل الحق ونجته ان لا كان كذلك لم ينبذ الالف من قول اكرم الجاهل واهن العالم لان جليلين يكونون في كل
زمن مائدا واهن على اولادهم فيمنه المنظمة تقدر شيئا الى لعلية هو منظمة لتقديسها وهو الاشتغال بما يتيسر السطح الى المجردة وليس الوصف
هو العلة والاشتغال به هو نعيم ان متعلق الحق لا وصف مقترنه به وان كان في بعضها اذ يعنى ان التقدير في بعض الاشياء لا ينافى كونه
ملفوظا لان المفظوظ مقابل المستنبط لا المقدر فمختلف الترتيب لان الرتبة في الصورة الاولى كونه اياما وفي العكس عدم كونه اياما
والمرجح في الاول هو الاثبات كما يفيد قوله في تعريض الايام ولم يستنبط وفي الثانية هو النفي كما يفيد قوله قبل والمستنبط وفي
سبعة اليه بقوله والاصح تنزيلا للمستنبط

سبحان الله تعالى وتعالى والاصح
تنزيله للمتنبيط

أى بتسمية الملقوف فلا بد أن هذا الدليل
حار في صورة المنطوق لا لا ملقوف

فها ر فله مستلزم انه يعيد بعد كل سنة

الحمل والصحة علة والآخرة معلولان فيصحب

مثال الاول وكذا الثاني كما اشار اليه بقوله

كامل العقد للانتفاع في شرح قول المصنف

في القوم وبصحة العقدين أي

القوة

بالإيمان وبين الواخذة، وعند تعقيدها لولم يكن لعلمية التعقيد

لِلْوَحْدَةِ لَكَانَ بَعِيدًا وَكَتَرْتِيبَ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ نَحْوَ أَرْبَعِ الْعِلْمَاءِ

فترتب الأكرام على العلم لولم يكن لعلمية العلم لمكان بعيدا وكيفية

ای اشاعہ ما قد یفوت الطلب نحو قوله تعالى فاسعوا الی

ذَكَرَ اللَّهُ وَذَرَّ الْبَيْعَ فَالْمَنْعُ مِنَ الْبَيْعِ وَفَتْهُدَا الْجَعْفَةَ الَّتِي قَدْ

نفوذها لولم يكن لمظنة نفوذها كان بعيداً وهذه امثلة لما

التيقة، عما انه انما هو ان يكون له الصف والحكم مملوطيناً

الشيخ العلامة أبو بكر بن محمد بن عثمان بن كثير

المبعضها نقد و على هذا القسم ليس باباء قطعاً و في الأصل

اللفوظ والحكم المستنبط وعليه وفيه أكثر العلل خلاف مختلف التمسك

كما افادته عبارة المصنف قيل اشها اياما فمزجلا للتسبب منزلة

المعروف فقد ران عند التعارض على المستنطق بلا ابراء وقيل لما

والله اعلم بالصواب

ایماء والاھم ان الاول ایماہ لاسلام الوصف للعلم بخلاف الثاني

لجوان كون الوصف ^{الاول} ^{الاول} مثال الاول قوله تعالى واحل الله البيع

فحله مستلزم لصحبه والثاني كتقليد الربوبات بالظن او غيره

الحكمة واخذ في ترتيب الحكم على الوصف او ذكر الوصف مع الحكم فافقت في كل الوجهين

ومثال النظم الحديث: نسج ينجح إذا أمرته فالت يا هادي

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

519

[illegible]

إِلَٰهَهُ فَيَاخُذُ بِهِ وَلَا يَكْبُرُ نَفْسَهُ فَإِنْ كَانَ الْحَمْرُ الْإِبْطَالُ أَيْ كُلُّ مِزْمَا قَطْعِيًّا
الْحَمْرُ الْإِبْطَالُ وَهُوَ الْإِبْطَالُ

فقطعی ان فهذا الملك قطع و الآباء ان كل منها ظنيا و احدهما قطعيا

والأرضيا قطع وهو ان الفخ حجة للناظر لنفسه والناظر غيره

عند الآلة لمصوب العمانظر وقبل ليس محجة مطلقا هو اربطاً الى

والتساجدة لها ان اجمع على تعبير ذلك العلم والاصل وعليه امام

الحرمان من اعداد بطلان الباقي الى خطاء التجميعي ورابعها

حجة الناظر لنفسه دون الناظر غيره لان طنه لا يقوم حجة على نفسه

فان ابدى العرض على حصر المتبدل الظن وصفه انما على اوصافه

لم يكلف بيان صلاحية التعليل لان بطلان الحم باي دأته

أدى رفع الحجب والجلوس المصغر بالجلوس التمثيلي

لا في الاصل من نسخ المجلد ولقد بايعت النسخة به ولا يفسد

الاستدلال بابداثة حتى يعجز عن ابطاله فان غاية ابدائه منع مقدمه
 زعم النعمانيات القدر

من الدليل والمستدل لا يقطع بالمنع ولكن يلزم دفعه ليقم دليله

فيلزمه أبطال الوصف البداء عن ان يكون علة فان عجز عن ابطاله

القطر وقد تنفقان! التناظر ان عا ابا الماعدا وصفه به

ان انفسهم الى الله

أوصاف الأسرى مختلف 20 (١٦) مجلة العلوم الإنسانية

من فلتدرك
 يدك ثم يطلبا الأوصاف
 حفر مناداة قد
 أوصى إذا كان النفس ما ذكره
 والأفندي كونه العلة في
 السند في حصر نيجر انه
 كونه الدليل على من الدعوى
 المدعى عنه الظن بالثبوت
 بالشرط المذكور بالثبوت
 ان كان الاول مبنيا على
 الظن المحكم والبرهان
 على حصوله كما هو مقتضى
 دليله بالانتماء لظننا
 الا فلا
 من فلتدرك
 يدك ثم يطلبا الأوصاف
 حفر مناداة قد
 أوصى إذا كان النفس ما ذكره
 والأفندي كونه العلة في
 السند في حصر نيجر انه
 كونه الدليل على من الدعوى
 المدعى عنه الظن بالثبوت
 بالشرط المذكور بالثبوت
 ان كان الاول مبنيا على
 الظن المحكم والبرهان
 على حصوله كما هو مقتضى
 دليله بالانتماء لظننا
 الا فلا

فإنه هو ما يجب أن من حيث ترتيب الحكم عليه فلا بد أن الجواب والدافع مشروعين لا الوصف فلا يصح قوله ما يجب أن في هذا قوله من أنه قد يقال
تعليل النفع والضرر على الحكم والمصلحة الراجعة إلى العباد وهم ما نقول بها الإشاعة ^و وهذا مع الأول متقاربان وهذا مع الأول متقارب هذا قوله التقارب اتحاد المصدق وتغاير المقدم ونفعه عدم قرب المواقف من الأول
ولم يستدل كذلك ولذا قال القاطع في شرح اللب بعد أن عرفه بالقبول إلا في وجهه بأنه قول المحققين في الأول متقاربان مع الأول
فحصل عقلاؤه من استحصل فغا على الوصف وكلمة ما مفعول أو من الحصول فغا على ما وقوله من حصول مصلحة إضافة الحصول
للصفة إلى الموصوف وهو متحقق عنه ولو تركه كان أولى ^أ اعتبر من غير أن يلائم في الجملة فلا بد أن التمثيل للملائم بالسفر صحيح
لا كلام من الصف والصفة بوجه بدون الآخر
كأن في الوصف الشد في المحض وفي الترتيب
في الصف في يقينا أو قلنا لو قال بدل قوله
يقينا أو قلنا أو قلنا أو ما لا يعدم إيجاب
الكان أخيه وأولى في أكثر من المقدمين قضيه
أن كلام الحصول وعدم متيقن هنا إذ لو لم يكن
كلم لم يصح الحكم بأن المقدم من أقل فالأدفع
أو قلنا أو قلنا فغية مصلحة وقس عليه ما يليه في
محملاه وكان في ذكر قوله محملاه أو فغية أخرج
بدل شكاد وهما متقننا وهذا محتمل لأن كل
أهم مكان يفتح الميم أو هم فاعل كسره فكل
يتأوه نتيجة عليه أن تدارك أربابا المتضمنين
متم كسب والشاربون أقل كما هذا ظاهر ولو لم
فلا لا تدارك على الشرر لا تكاسل في اجراء الحمد ولو
أجرى المكان نادرا ^أ ابن القوي ^أ
دونه ^أ

في فعل مثله فمما سببه الوصف للحكم الترتيب عليه موافقة لمادة العقلاء في
فهم الشيء أن ما يلائمه وقيل هو ما يجب لأننا نفعاً أو بدفع عنه ضرراً قال
المحصل وهذا قول من يعمل احكام الله بالمصالح والآول قول من يأباه
والنفع المنة والضرر اللام وقال أبو زيد الدبوسي من الحنفية هو ما لا يوصف
على العقول لتلقته بالقبول من حيث التعليل به وهذا مع الأول متقاربان
وقوله الخم في ما هو لك لتأنيقاه عقلاً بالقبول في قارح وقيل هو وصف
ظاهر منضبط يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يحصل كونه مقصوداً
للمشارع في شرعية ذلك الحكم من حصول مصلحة أو دفع مفاسد فأن كان
الوصف خفياً أو من منضبط اعتبر ملازمه الذي هو ظاهر منضبط وحق
المظنة لم يكن هو العلة كالسر مظنة للشقة المرتب عليها التي خص
في الأصل لكنها لا منضبط لا اختلافاً لها المحجب الأشيا من الأحوال والأزمان
نيط الزحف بمظنتها وقد يحصل المقصود من شرع الحكم يقينا أو ظناً كالبيع
يحصل المقصود من شرعه وهو الملك يقينا والقصاص من يحصل المقصود من
شرعه وهو الأثر جازعه القتل ظناً فان التمتع من غير من القديس عليه
وقد يكون حصول المقصود من شرع الحكم محتملاً كاحتمال انتفاؤه سوا كذا في قان حصول

هذا في تقدير وصف
ظاهر في الحكم
بذلك الأثر
أثر القوي

قال رجل سلمه ببيعها وقوله منه باشتراها وجره للرجل وقوله في المجلس ظرف لكل من اشتراها وبيعها ^{ووجه معرفته ان في الاستبراء الواجب}
قله وان علمه استبراء الامه قد يكتسبه امتياز ولد الملك الشفيعه ^{وله ان الشك في المنعقد يحتاج ما اذا اشترى الحق زوجته الامه}
في نفسه ^{فانها لان هذا الاستبراء يستلزم الاصح} ^{ويستلزم ان كراهه منه على ان الامه من النكاح طهه بالفاء معطوف على ما يليها ما يليه لان}
الحفظ الذي اياه الحان فيه مقتضائهم لان الكليات المودة هنا محصورة في ما ذكره قال القاضيه وهذا انما يكونه اذا كان العطف
مقدما على الربط فليكن بالعكس ^{في قتل الكفار قضيه ان الحكم قتل الكفار وعلته الكفر وقد يتم هذا يقتضي قتل الذم وفوقه وقيل}
العلم هنا الحايه وفيه انه يقتضي ان لا يقتل المرتد الا ان يحمل على ما يوم الحكيم ^{في الشرع لم يقتض ان في الشريعة الغراء فان حفظ}
النفن واليه اعتمد في كل امله لكي لم يشروع له ^{النسب فانت قطعاً في هذه الصورة للقطع عادة بعدم بل في التزوج حين وقد}
القصاص فيه كذلك حفظ العقل فان تركته ^{هذا السر لم يكن في الام السانقه ولا في ابتداء}
شريعنا الشريفة ^{في القوم}

يعتبره وقال لا عبرة بمظننه مع القطع بانتفائه فلا حقوق وما اى والحكم الذي

فيه تعبد كاستبراء الجارية اشتراها ببيعها لرجل فنه في المجلس اى

مجلس البيع فالقصد من استبراء الجارية المشتراة من رجل وهو معرفة

بدانها رجحها منه المبوقه بالجهل بها فانت قطعاً في هذه الصورة ^{لأنه}

الجهل فيها قطعاً وقد اعتبره الحنفية فيها تقديره حتى يثبت فيها الاستبراء

وعينهم لم يعتبره وقال بالاستبراء فيها تعبداً لما في المشتراة من امرئ لك

الاستبراء فيه نوع تعبد كما علم في محله بخلاف حقوق النسب والناسب ^{والحكمة المقصوده من الخ}

من حيث شرع الحكم له اقسام ضروري فحاجي فتعسني عطفها بالفاء ^{منه}

ليفيد ان كلامه مادون ما قبله في الرتبة والضرورة وهو فصل الحاجة ^{فان}

اليه الى حد الضرورة لحفظ الدين المشروع له قتل الكفار وعقوبة الداهي ^{فان}

لا البدع والنفس اى حفظها المشروع له القصاص فالعقل اى حفظه

المشروع له مد السكر والنسب اى حفظه المشروع له حد الزنا فالمال اى حفظه

المشروع له حد السرقة وحد قطع الطريق والعرض اى حفظه المشروع له حد

وذكر المصنف في هذا الموضع
قد وقع في المحققين وقد وقع في المحققين
في الرتبة المأخوذة من المصنفين
في الرتبة المأخوذة من المصنفين
في الرتبة المأخوذة من المصنفين

حد الفدية في هذا الموضع كالمصنف في الموضع
في رتبة المال وعطف كلامه في الرتبة قبله بالفاء لا فائدة ان يدون ما قبله
في الرتبة ويلحق به اي بالضرورة فيكون في رتبته مكملة كحد قليل المكر

فان قبله يدعوا الى كثرة المفردات لحفظ العقل فبدل في حفظ
بالمنع من التقليل والحد عليه كاللينة والحاجي وهو يحتاج اليه ولا

يصل الى حد الضرورة كالباع في الاجارة المشروعة للمالك المحتاج اليه
ولا يفوت بفواته ولو لم يشترع من الضروريات السابقة في عطف البيع

الاجارة قبل الفاء لان الحاجة اليها دون الحاجة الى البيع وقد يكون الحاجي
في الاصل ضروريا في بعض الصور كالا حارة لثبته الطفل فان ملك

المنفعة فيها وهو ثبته يفوت بفواته ولو لم يشترع الاجارة حفظ
نفس الطفل ومكمله اي الحاجي كحياز البيع المشروع للثروة في كل

البيع ليسلم عن الغبن والتخسني وهو ما استحسنه عادة من غير
احتياج اليه قسما غير معارض القواعد كسلب العبد اهلية

الشهادة فانه غير محتاج اليه لان ثبته له الاهلية ماضية لكنه
متحقق في العادة لنقص الرقيق عن هذا المنصب الشريف الملتزم بخلاف

على المصنف
في الموضع
في الموضع

على المصنف
في الموضع
في الموضع

الحكمة

تختص بالعدل
 يلزم التماثل في جميع
 المصلحة والفساد وفيه
 الجبهة مختلفة فلا تنافي
 ان لا من ضرورة واللازم
 في قوله ببقائها واللازم
 فاسد وهو ضرورة وقد يقال
 ان موافقة شرطه بعدم
 ان موافقة شرطه بعدم
 لا يوجب كونه مختلفا
 ان موافقة شرطه بعدم
 لا يوجب كونه مختلفا
 ان موافقة شرطه بعدم
 لا يوجب كونه مختلفا

اصل لها في ذلك (ومستلخ) المناسبة تختص ما ي بطل بمصلحة تلزم
 الحكم راجحة على مصلحة او مساوية لها خلافا للامام الرازي في قوله ببقائها
 مع موافقة على انتفاء الحكم فهو عنده لوجود الما فيه وعلى الان لا انتفا
 القضي (المسألة) من مسالك العلة ما يرب بالشبه كالوصف فيه
 المرحن بقوله الشبه من لزيم الناسب والطرد اي ذو منزلة يبي
 من لزمها فانه يشبه الطرد من حيث انه غير مناسب بالذات وبشبه
 الناسب بالذات من حيث التماثل الشرع اليه في الجملة كالذكورة والالا
 في القضاء والشهادة قال المصنف وقد تكاثرت التشايع في تعريف
 هذه المنزلة ولم اجد لاحد تعريفها صحيحا فيها وقال القاضي ابو بكر
 الباقلاني هو الناسب بالنسب كالطهارة لاشتراط النية فانها انما تنسب
 بواسطة افعالها عبادة بخلاف الناسب بالذات كالاسكار لحرمة الخمر ولا
 يصار اليه بان يصار الى قياسه مع امكان العلة المتشابهة على الناسب
 بالذات اجماعا فان تعذر ان اي العلة بتعذر الناسب بالذات بان
 لم يوجد غير قياس الشبه فقال الشافعي رضي الله عنه هو حجة نظرا
 لشبهه بالناسب وقال ابو بكر الصيرفي واسحق الشيرازي حجة ونظر الشبه

جندف
 اي ذو منزلة اشارة
 الطرد مع توقف
 عند التقاض
 اشتطت في الطهارة
 واجبة او مندوبة
 ويجازيان الما بالعبارة
 وانما البيت كذلك
 ان واده بتعذر العلة
 فان تعذر المكان
 على الشبه ما علم
 قبل الخاتمة
 ان حجة شرطه
 في قوله لا يبي
 ما عدا الشبه
 تعطل

كما لا يبي الا في حق

في تنقيح المناظر ينبغي ما ينطبق به الحكم من العلة وهو ان يدل الحق كقصته في المثال والاق في هذا وشمل الفصل لاجماع راس
وتفهمها بالاجتهاد متعلق بحدود معينه اشارة الى ان تنقيح المناظر لا يكون الاظنما بخلاف الفاء الفارق قاله القاضي ونحوه ان
حذف المتخصص من الفاء الفارق في المثال الا ان الفاء الفارق بين الاعراب وغيره مثلا فكل منها يكون قطعيا وظاهريا لمواز
حصول البقعة من الاجتهاد فيقال (او يكون اوصافه لم ينشأ او اوصافه تكون معطوفا على وصف لان اذا دل الحق على التبدل
بها لا يكونه لاسقاط بعضها وجه فانه مع القول بان الظاهر ترك تكون لمعطوف على الوصف في حديث القاضي كما في مثل في مقام
اللبا ولكن من جهة اخرى ان الوصف بالحكم فيه بمطلق الافطار اي في رمضان فيذكر الكفارة في الافطار نحو الاكل والشرب بخلافها

واخرجني على ابي حنيفة بان يترك في الكفارة
وهو عينه واجيب بان هذا استدلال لا يمكن
وفوق سبها بان القياس الحاق مجاميع مفيد
لغلبة الظن والاستدلال الحاق بالفاء الفارق
المفيد للقطع كالحال في الفارق في احاد
صورها الاضافة بمطابقة الجملة الاحاد و
الرد بصور العلة صور مجملها كما يتوهم المثال
فلا يخفى ان كلامه يقتضي عدم كونه اثبات العلة
في صورة تحقيق المناظر وليس كذلك لو قال
في صورة خفي وجودها فيها لكان اوضح
اخذ المال اى من حرز مثله ثم هذا من الكل
الاول كغير مطويع فالمراد بالاثبات الاستدلال
عليه بغير منطوق اى القوة في كونه
العبد الا ان المالك عبد الكوثر ابن محمد
تسليم في العلة السبب قيل ان الصحيح برفعة
من العشر الثاني من جهاد الادوية خاتمة جوف
مولانا خالدة كره في بلدته سليمان اللهم اغفر
ولو الذر وارحمهما لما ربياه صغيرا ٣٣٠

دون المناظر لانه الاول في مقام الدفع والثاني في مقام الاثبات

(التاسع من مسالك العلة تنقيح المناظر وهو ان يدل

نص ظاهر على التعليل بوصف يحد في خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد

وبناط الحكم بالاعم او نكته اوصاف في كل الحكم فيحد في بعضها عن الاعتبار

بالاجتهاد وبناط الحكم بالباية واصله انه الاجتهاد في الحدف

والنصيب ويمثل لذلك حديث الصحاحين في الواقعة في نهار

رضان فان ابا حنيفة هو وما لكما حد فاخصصها على الاعتبار

وانا ط الكفارة بمطلق الافطار كاحد في الشافعي غيرها ورضا

المحل كونه الواجب اعلى بيا وكونه المطويع من وجه وكونه الوطية في القبل

عن الاعشار وانا ط الكفارة بها اما تحقيق المناظر فاثبات العلة

في احاد صورها لتحقيق ان التباين وهو من ينشئ القصور ويأخذ

الاكفان سارق بانه وجد منه اخذ المال خفية وهو السرقة فيقطع

خلاف المحنفة وتخرج اى في مج المناظر في بحث المناظر وقرن

قرن بين الثلاثة كعادة الجدلي (العاشر) من مسالك العلة

الفاء الفارق بان يبيى عدم تباين فيثبت الحكم لما اشتر كافيته كالحاق

بيان التكنية في حجة ههنا في
ان الراجح والاربع في المثال كالحاق العلة

344

منه امر على ان يكون
المعنى عليه منقذتين
او في الصريح تعلم فلا يخرج ان السكت
مشتركة بين الاصل والفرع والثابت بالحدث
حكم الاصل فلا يصح مثل تنقض
الفرع فقط ولا يصح اننا طرانا ما لا يرد فيه
ظنيا وقطعا وبما ينفي عن الصدوقان لما في
الظاهر الى القائلين انهما
فقد لا ينفك الاصل عن الفرع
ولا يلزم ان يكونا معا في كل
الاصل فلهذا لم يذكر في المتن
ولذلك خلاف ما قيل في المتن
لأنه اذا كانا معا في كل
الاصول فليس هناك اختلاف
بينها وبين الاصل بل هي
اشياء واحدة لا فرق بينها
وبين الاصل بل هي اشياء
واحدة لا فرق بينها وبين
الاصول بل هي اشياء واحدة

كلما كان الامة بالعبد في السراية الثابتة بمحدث للصحة من أين اعتق مشرطاً

وَعَبْدٌ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ مِنَ الْعَبْدِ قِيمَةُ عَدَلٍ فَأَعْطَى شَرْكَاءَهُ

مِصَصَهُمْ وَعُتِقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَالْأَفْقَدُ عُنِقَ عَلَيْهِ مَا عُنِقَ فَالْفَارِقُ

بين الامة والعبد الانثرة ولا تاثير لها في منع السراية فتثبت السراية

فهرها مشاركت فيه العبد وهوى الفاء الفارق والدران والطره على

الاولية ترجو تلاشتها الى ضرب شبه اذ فصل الظي في الجملة لا مطلقا

والله اعلم بالصواب

منه ان الله الزاوية خاغمه وبقدره الكرمه

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَدَأَ الْحَيَاةَ فَلَمْ يَكُنْ لَهَا كَالِفٌ

فيهما قيل لم يسميها اما الاول فلان الصياغتين موزونة بقية ما قاله غيرنا

وعلى تقدير علية الوصف يخرج بقياسه من عهد الامم قبله

الوصف علة واجيب بانه انما تعقب عليه ان لولم تخرج عن طريق

الامر لا بقياسه وليس كذلك واما الثاني فكلما في العجوة فانها انما دلت

على صدق الرسول العجيب عن معارضته واجيب بالفرق فان العجيب هناك

من الخلق وهنالك الخمر والقوادح الى هذا بمعناها وهي ما يفيد

Journal of Management Studies, 36(7), 809-826.

منه انما قيل
الاول فان قيل لا يصدق
ولو كان الخلف لما لا يصدق
فقد شرط تسليمه ان لا
يكون الزوال سببا
يوجب القبح بخلافه
عند فسخ شرطه لا عند
كونه احد الانواع
للأداة وقد ذكر ان
الوجه في هذا وجه

في الدليل من حيث العلة او غيرها (صغرها) يخلف الحكم عن العلة بأن وجب
في صورة مثلاً بدون الحكم وفافاً للشافعي رضي الله عنه في انه قاض في العلة ق
سماه النقص وقالت الحنفية لا يصدق فيها وسموه تخصيص العلة وقيل
لا يصدق في العلة المستنبطة لان دليلها اقتران الحكم بها ولا وجوده في
صورة الخلف فلا يدل على العلية فيها بخلاف النصوصه فان دليلها
النقص الشامل لصورة الخلف وانتفاء الحكم فيها يبطله بان يرفع عن العمل
به والحنفية تقول بخصيصه ويحجب عن دليل المستنبطة بان اقتران الحكم
بالوصف يدل على علية في جميع صورة كدليل النصوصه وقيل يمكن ان
لا يصدق في النصوصه ويصدق في المستنبطة لان الشارع لم ان يطبق
العام ويريد بعضه مؤخر بيانته الى وقت الحاجة بخلاف غيره اذا
علل بشئ ونقص عليه ليس له ان يقول اريدت غيره كدليل باب ابطال
العلة وقيل يصدق فيها الا ان يكون الخلف لما لا يصدق شرط الحكم
فلا يصدق وعليه اكثر فقهاءنا وقيل يصدق الا ان يرد على جميع المذهب
كالعرايا وهو بيع الرطب العنب قبل القطع بنحو ان يربب فوات
جوازها وانما كل قول في علة حرمة الربا من الطم والقوت والكيل

في صورة مثلاً بدون الحكم وفافاً للشافعي رضي الله عنه في انه قاض في العلة ق
سماه النقص وقالت الحنفية لا يصدق فيها وسموه تخصيص العلة وقيل
لا يصدق في العلة المستنبطة لان دليلها اقتران الحكم بها ولا وجوده في
صورة الخلف فلا يدل على العلية فيها بخلاف النصوصه فان دليلها
النقص الشامل لصورة الخلف وانتفاء الحكم فيها يبطله بان يرفع عن العمل
به والحنفية تقول بخصيصه ويحجب عن دليل المستنبطة بان اقتران الحكم
بالوصف يدل على علية في جميع صورة كدليل النصوصه وقيل يمكن ان
لا يصدق في النصوصه ويصدق في المستنبطة لان الشارع لم ان يطبق
العام ويريد بعضه مؤخر بيانته الى وقت الحاجة بخلاف غيره اذا
علل بشئ ونقص عليه ليس له ان يقول اريدت غيره كدليل باب ابطال
العلة وقيل يصدق فيها الا ان يكون الخلف لما لا يصدق شرط الحكم
فلا يصدق وعليه اكثر فقهاءنا وقيل يصدق الا ان يرد على جميع المذهب
كالعرايا وهو بيع الرطب العنب قبل القطع بنحو ان يربب فوات
جوازها وانما كل قول في علة حرمة الربا من الطم والقوت والكيل

انما لا يصدق في المستنبطة لان دليلها اقتران الحكم بها ولا وجوده في
صورة الخلف فلا يدل على العلية فيها بخلاف النصوصه فان دليلها
النقص الشامل لصورة الخلف وانتفاء الحكم فيها يبطله بان يرفع عن العمل
به والحنفية تقول بخصيصه ويحجب عن دليل المستنبطة بان اقتران الحكم
بالوصف يدل على علية في جميع صورة كدليل النصوصه وقيل يمكن ان
لا يصدق في النصوصه ويصدق في المستنبطة لان الشارع لم ان يطبق
العام ويريد بعضه مؤخر بيانته الى وقت الحاجة بخلاف غيره اذا
علل بشئ ونقص عليه ليس له ان يقول اريدت غيره كدليل باب ابطال
العلة وقيل يصدق فيها الا ان يكون الخلف لما لا يصدق شرط الحكم
فلا يصدق وعليه اكثر فقهاءنا وقيل يصدق الا ان يرد على جميع المذهب
كالعرايا وهو بيع الرطب العنب قبل القطع بنحو ان يربب فوات
جوازها وانما كل قول في علة حرمة الربا من الطم والقوت والكيل

320

الربا لا تعلل الا باحد هذه الامور الاربعة وقبل يقدر في العلة الخاطئة
دون المبيحة لان الخط على خلاف الاصل فتقدر فيه الاباحة بخلاف العكس
وقبل يقدر في المنصوصة الا اذا ثبتت بنظام عام لقبوله للتخصيص
بخلاف القاطع ويقدر في المستنبطة ايضا الا ان يكون التخلف لثبوتها

اولا كانت منصوطة بالاي قبل التاويل لم يقدرح والاقدرح الا في لغة
النصوطة بالاي قبل التاويل في هذا الجمع بين الدليلين وقول المنص
عنه في النصوطة بالاي قبل التاويل لم يقدرح هو لازم قوله فيها

في القدر معنوي لا لفظي خلافا لابي الحاجب في قوله انه لفظي
على تغير العلة ان قدرت بما يستلزم وجوده ووجود الحكم وهو من
الوثر فالتخلف قاذح اذ بالباعث وكذا بالمرت فلا ومن فروعها

2. مدرسة الفقه

لوجود المانع اهـ فيجوز ان المانع المانع المفسد ومن انما توجد بوجود الحكم فليست موعده موجودة فهذا هو انتفاء الحكم لا انتفاء علته بل العلة
المقاومة لها قاله الناصب اقول انه علة لمفسد ان ولا يشترط لوجود المانع علة او فاعله لئلا يوجد المانع في وعدها عطف على التعليل بعلتين
لان المانع لم يطف على المناسبة او المفسد ان فيجوز اهـ ان لا يوجد لزم التناقض لا انتفاء التخصيص لبقاء العلية والتخلف لغرض ان
لم يكن انتفاءه اهـ الاو كثر كقول انتفاءه من يكونه من يكونه راجع الى احد الاو كثر ولا يجزى ان التناقض ان يترك بعد قوله من وجود العلة
ان لم يكن وجودها من حيث المستدل وعند من يرى اهـ ان يترك التخلف ان لم يكن المانع لم يقدح ولا يبعد حمل المانع على الاو كثر
المانعة عن قدح التخلف في مثل انتفاء الشرط وامتناع الاستثناء وعندها وليس للمعترض ان يرتبط بالحد الاول وبيان

طريقه كانه قول الآتي وليس الاستدلال الى

بيان لطريقه الجوارح لا فلا زاد بعد قوله
على وجود العلة قد انتفاء الحكم لم ينجح الى
قوله الآتي وليس له الخ وقيل له ذلك انظم
ترجيحه لان وجود العلة اما عذراء مقدمه
وقد تقرر في علم اراء المناطقة ان اقامه العلة
على الدعوى والاثبات المقدمة المنة من الزمان
الموجبه وما ذكره الاكثر من الانتقال مدفع
بانه لا يمنع منه اذا كان للامام ان الزمان

ان لا يحصل انتفاءه ان
يخرج قوله من
علة لمفسد فلا
الافلاو

قوله ارات العلية في غير ما حصل فيه التخلف والخرام المناسبة مفسد

فيحصل ان قدح التخلف والافلاو لكن ينفي الحكم لوجود المانع وغيرها
بالرفع اي عن المذكورات كتخصيص العلة فيمنع ان قدح التخلف والافلاو

وجوابه اي التخلف على القول بانه قادم منع وجود العلة فيما عترض به

او منع انتفاء الحكم عن ذلك ان لم يكن انتفاءه من هب المستدل

والافلاو بانه الجواب بمنعه وعند من يرى المانع اي يعتبرها بالنفي وقد

التخلف حتى اذا وجدت او احدها لا يقدح عنده ببيانها فيحصل جواب

على ايد بيانها او بيان واحد منها وليس للمعترض بالتخلف الاستدلال

على وجود العلة في ما عترض به عند الاكثر من النظر ولو بعد منع المستدل

وجودها للانتقال من الاعتراض الى الاستدلال المؤدى الى الانتفاء

وقيل له ذلك لستم مطلوبين من ابطال العلة وقال الامدي له ذلك

ما لم يكن دليل اولى من التخلف بالقدح فان كان فلا وتوضح لمض

۳۲

[illegible]

بلفظه لم يسلم من ابراهيم نفيهاى ابقاعه في الوهم الى الذهن وما هذا ان
 الحاجب من انه يمكن مالم يكن حكما شرعيا اي بان كان عقليا قال المصنف

لم يوجد لغيره قال وجهه ان التخلّف في القطع قايح بخلاف الشرع لجواز
 الثلاث صحة الحكم صحة المنظر صحة التكملة
 وان المرام من انه لا يمتنع معارضته
 في التكملة ووفقى به وان التكملة
 لا يمتنع معارضته

بالموجود محل النفي ثم منع وجودها وذلك الحل فقال له المعارض

منتقض عليك يا ائمة حيث وجد في محل النفي دورها على مقتضى

قال علي بن عيسى

لان ائمة مصدره في

عند الناقض ان التوبة

منعك وجودها فيه فالصواب انه لا يسمع قول القرض لان نقله من

نقض العلة إلى نقض دليلها والانتقال ممنوع وإشارة الصواب إلى دفع

قول ابن الحاجب وفيه اى في عدم اتمام نظراى لان القدر في الليل قد

والدليل فلا يكون الانتقال اليه متنعاً وليس له ان يعترض الاستدلال على

تَخَلَّفَ الْحَكِيمُ إِذَا عَرَضَ بِهِ وَلِيٌّ بَعْدَ مَوْتِهِ الْمُسْتَدِلِّ فَيُخَلِّصُ لِقَدَمِ الْأَسْقَالِ

من الاعراض الاستدلال المؤدى الى الاشتغال فوقه انما هو ان لم يطل

فلا تفرحوا به الا السعدان المودون الى الاستار وقيل له ولد ليوم سعيد

هذا بطلان العلة والثالث انه ذلك ان لم يكن دليل اولى من الخلف بالفتح

مان كان فلا وجب الاخذ زعمنا ان من الحلف بان يذكر في الدليل ما يخرج

عَلَيْهِ لِيَسْلَمَ عَنِ الْأَعْرَاضِ عَلَى الْمَنَظَرِ مُطْلَقًا وَعَلَى النَّاطِقِ لَفْظًا لَا مَا اسْتَهْصَرَ

وقيل يجب عليه اه اي على الناظر نفسه كما هو التفسير المستدل فاعلم ان الناظر في كونه الرجح مفصلا بين الناظر والناظر دون القولين الاخرين ^{لأنه} تقدم كليا لا يخفى ان التقدم بالطبع تقدم المحتاج اليه على المحتاج وليس للمحتاج اليه لورود كل منهما على نسبة بديهي فالاول لا يعلم بشرقا ^{لأنه} بخلافه كالتباهي اه قضية ان المراد بالهيئة القضية الشخصية وبالهيئة الهيكلية ولا يبعد تسمية الاولى بالهيئة واثباتية من الهيئة فالمراد بالاشتغال من امر ما يكتسبه بالانقضاء او باخفاء ^{لأنه} نقض الغنى اه اي نقض جزء منه الغنى والغناء جزء الاخر وقوله اسقاط وصف الخ اي ونقض الباع فخر كلام احتياكا فلا يخفى ان الجملة قوله نقض الغنى وكذا اثره بالاسقاط على صحيح لان كلامهما جزء الكسر لا نفسه ^{لأنه} يتعلق به اه اي وثلاثين ثم تعلم بالكسر فيكون المعنى كونه قارضا من على الصحيح في نفسه

من الشكيات كالعرايا فصار كالمذكور فلا حاجة الى الاخرين عنه وقيل يجب

عليه الاحتراز منه مطلقا وليس على المذكور كالمذكور وقيل يجب عليه الاحتراز

من الاثباتية مطلقا اي مشهورة او غير مشهورة فلا يجب الاحتراز

عنها للعلم بانها غير مرادة ودعوى مشهورة معينة او مبهمه بالاثبات اي ^{لأنه} لا ينفك عن الاثباتية قبل الصورة لانه قد تقدم بالاثباتية الخ ان الزعم

اثباتها او نفيها تنقضي بالاثبات والنفى العامي بدو بالاثبات

الراجع الى النفى لنقدم عليه طبعا وبالعكس اي الاثبات العام او النفى ^{لأنه} ان الزعم

العام فينتقض بصورة معينة او مبهمه بخلافه كالتباهي او الانسان قالا

يناقضه لا شيء من الاثبات كالتباهي وخلافه ليس بكاتب او انسان تاليس

بكاتب يناقضه كل انسان كالتباهي (ومنها) الكسر هو قارح على الصحيح

لأنه نقض الغنى اي المعلن به بالغاء بعضه كاقال وهو اسقاط وصف

من العلة اي بان يبيى انه ملغى بوجود الحكم عند انتفائه ومقابل كصحيح

يقول اه ذلك غير قارح وصرح بقارح ليعلم به الجار والمجرور وقوله

امامه ابداله اي الاثبات بدل الوصف بغيره او لا المعلوم من ذكره مقابل

بيان الصورة في الكسر كما يقال في اثبات صلاة الخوف هو صلوة فيجب

قضاؤها لو لم تفعل فيجب اداؤها كالا من فلك الصلوة فيه لا يجب قضاؤها

فخصص الصلوة بغيره أي بثبوت الحكم مع انتفاء الوصف الزم سرقة النفس كما أن النقص يصدم الحائض بانقضاء الحكم مع ثبوت
الوصف الذي هو تحلف الطهر فهذا انتفاء حكمه قبل انتفاء ولا حقه فالأولى تأجيله صحتها وطوره أنه لم يوفقه عنه الثاني تنبيهه على أنه لم يفسد
مدفعه بعد ثبوت الاشتراط بانها تقتضي تقديمه على الأول الضيق واجب الأداء منقوص بالتحقق المتطوع به إذا انسحب بالجماع إذ يجب قضاءه
دون إراشه لأن الأول محل وجوب الأول على ما يكون بعد الشروع ثم ينقض قد يتم كمن النقص قبل الانقضاء بصلوة التمام لوجوب
قضاؤها دون أدائها ولا يكون من أنكره من تحلف الطهر وهو منطبق أن الظاهر أن الكل على الجزأ بالنبذة الإظهار بغض التوفيق
والظهور أنهما لا يمتثلان بغيره بالنبذة المرجوح التوفيق وما يؤخذ من المثال وعرفا الكسرة وفرضه أن الحاجب ينقض
لزم تفعل يجب أدائها فيعرض بان خصوص الصلوة ملغى ويبين بأن الحج واجب
الأداء لا لقضاء بل لخصوص الصلوة بالعبادة ليندفع الاعتراض وكأنه قيل
عبادة الحج ثم ينقض هذا القول بصدم الحائض فانه عبادة يجب قضاؤها
ولا يجب أدائها بل بحجم أو لا يبدل خصوص الصلوة فلا يفي علة الاستدلال
الأول يجب قضاؤها فيقال عليه وليس كل ما يجب قضاؤه يؤدي دليله الحائض
فانها يجب عليها قضاء الصوم دون أدائه كما تقدم وقد عرف البيضاوي
كالامام الرافض الكسرة بعدم تأثير أحد جزئي العلة ونقص الآخر وهو
منطبق على ما تقدم بصورته وعبر عنه أن الحاجب كالأمدى بالنقص المكور
وعرفا الكسرة بوجود حكمه العلة بدونه العلة والحكم يجب عن بنقض المعنى
أي الحكم والراجح أنه لا يقدح لأنه لم يدع العلة وقيل يقدح لاعتراضه
القصور مثله أن يقول الخفي في العام بسفره سافر فيخص كيف
العام حكمه المشقة فيعرض عليه بنى الحرفة الشافعية الحضر كن يحمل
الاتقال ويضرب بالمعاول فانه لا يترخص فيه (ومضاهم) أي من القواعد
العكس أي تخلفه كإتيان وهو أي العكس انتفاء الحكم لانقضاء العلة فإن
ثبت مقابله وهو ثبت الحكم لثبوت العلة أبدا المستحيل بالمرء فابطل في

أشارته إلى أنه عليه السلام في قوله لا يبدل خصوص الصلوة فلا يفي علة الاستدلال
أشارته إلى أنه عليه السلام في قوله لا يبدل خصوص الصلوة فلا يفي علة الاستدلال

صحيح في رويته على العلة
صحيح في رويته على العلة

صحيح في رويته على العلة
صحيح في رويته على العلة

ان الوصف اه فشره بذلك لئلا يتوهم ان هذا القدر مبنى على كون العلة كذا المعنى
 كما في ماعود القم الثاني او صدرت ولم تؤثر فيه فلا بد ان القدر غير حجة ريفية لان الوصف فيه مناسب لكنه مستغنى عنه بغيره
 ان ما يدعى ان قياس المعنى فلا يتجه انه اذا كان قياس المنهج القدر فيه بعدم اثبات وجوده التام فيه لانه انما يرد اذا كان قياس المعنى
 في الواقع فلا يتجه في المقصود لانه يستلزم كون النفس والاجزاء خطا وهو محال في الوصف فظيفة المصدر للصفة ان يكون
 تأثير الوصف في حكم الاصل او الفرع متغنيا بان لا يتناسبه ولو قال عدم تأثير الوصف لكان اضر داولا بكونه طوبا لا انساب قوله الا انه
 ولا شبهة ان يزيد او ينقصها ولا شبهة ان هذا الوصف لا شبه فيه فليس مناسب الا بالذات والبالشبع وهذا لا يناقض المكان قياس الشبه
 فلا يتجه ان يمكن ههنا ان يتم اصبغ مترادف ثلاثية
 والرابعة وشبه بالاولى كذا فالحق بها فلا يتوهم في
 الشبه وعدم التقييم اشارة الى القدر تختلف
 العكس ايضا عدم التاثير اي عدم معلومية تاثير
 علة المستدل لعارضة بعلة ادراكها المعترض
 وعدمها موصود ان في بعض صور التوهم التسليم
 فيكون التعليل بعدم الزوجة متفوضا بمختلف العكس
 بناء على جواز ان تلك العارضة مبنية على جواز
 تحققها او انتفاءها فتقبل العارضة ان لم يجز
 ولا تقبل ان جواز فلا بد ان الصادر ان يقول
 على منع التعليل الخ لان العارضة مبنى على منع
 في الترتيب لئلا يتوهم بناء على جواز الترتيب الخ
 والاشبه بوضع واستغنى عنه قوله حيث يستدل الخ ان التوهم

علا وجوده لم ينتف وجوده وانما ينتفي العلم به ومنها اي من القوادح عدم
 التاثير اي ان الوصف لا مناسبة فيه للحكم ومن ثم اي من ههنا وهو نفى
 المناسبة فيه اي من اجل ذلك اختص بقياس المعنى لاشتماله على المناسب
 بخلاف غيره كالشبه فلا يتاثر فيه وبالمسبطة المختلف فيها فلا يتاثر
 في المقصود والمسبطة الجمع عليهما وهو اربعة القسم الاول عدم
 التاثير في الوصف بكونه طوبا كقول الحنفية في الصبح صلاة لانقص فلا ينفذ
 اذا ما كالمغرب فعدم القصر في عدم تقديم الآذان طوبا لا مناسبة ولا شبهة
 وعدم التقديم موصود في ما بقى وحاصل هذا القسم طلب الدليل على علية الوصف
 والثاني عدم التاثير في الاصل بابداء علة حكمه مثل ان يقال في بيع الغائب
 صبيح غير مرفق فلا يصح كالطيط الهواء فيقول المعترض لا اثر لكونه عن مرفق
 في الاصل فان الجحج عن تسليم فيه لان في عدم الصحة وعدمها موصود مع ضرورة
 وحاصله معارضة في الاصل بابداء غير ما علل به بناء على جواز التعليل بعلة
 والثالث عدم التاثير في الحكم وهو ارب ثلاثة لانه اما ان لا يكون لذكوه اي
 الوصف الذي شملت عليه العلة فائدة كقولهم اي الخصم الحنفية في المرتدين
 المتلفين ما لنا في دار الحرب حيث استدوا على نفق الضمان عنهم في ذلك مشركون

في دار الحرب اهـ من اذ دار الحرب من هذا علم لصحة التمثيل قبل الاول فدار بالفناء التعليلية وفيه لا وجه لعدم العلم بما قلناه من ان البنية
الى الاصل والفرع وانما علمنا فانها من البنية الى الفرع فقط فيكون الاستدلال من الحنفية الزاها اذ من اوجب اهـ هذا الوجه يقتضي
التفوية ما ينظر الى الفرع دون الاصل فدللت التفسير بهذا وعبارة شرعي اللب لان من نفي الصانع نقاه وان لم يكن مدار ومن اشبه
اشبه وان لم يكن مدار الرب انتهت ومن ادعى ان التاكيدية موقفا ما ينظر الى الشك فيه فدللت كلام الصنع فانها لم تقو فيه في شق
الاشبه بـ سواد حصصه اهـ فلا يجبه ما يقال ان قوله اذن من الفرع علمه يكون طريبا عند الحنفية فيكون ان يقول اذن نقاه نقاه وان لم
لم يكن مدار الحرب فشق الاثبات وصدمني اوجب الصانع الى مستدرك ^{ويذكر اهـ اي بدو به وان لم يكن المقصود بالبناء}
شقي ونفي لتقدم الاثبات عليه شرعا في تناقض كونه اهـ اي بن شرع من النعمة وهو دار الحرب
هنا وعدم القصر في الاول وما يقال ان القصر
في الاول في تمام العلم وهنا في جزئه من دفع بان
العلم في الاول قوله صلوة لا تقصر في الجزء الاول
وهو الصلوة ليس على القصر في غير القصر
اي حقيقة او حكما اياها الاستحباب بالجزء فلا يلزم
سحب باطراف حج واحد ثلث مساحت كذا واما
في الجمار فكيفية سبع ربات ولو بحج واحد
سواء في ضرورة عدل قوله ضرورة فتقوله المثلثة
أحسب منه على اعتبار قسم القسم والا فلا قسم الاولية
أثنان في الافتراء اهـ ان وهو الرابع كما شاع
أطلاق عدم التأثير في القواعد وفي حرج النجس
في شرع اللب حيث قال بعد ذكر ما في فائدة وقبل
عدم التأثير لا يكون قد جاز ما له فائدة بعينها
اي القوة وانما كتبه الدليل القوي في الاعفاء الموطأ
في حرج الجمار ^{بجانبه} ان العلم الاصل من بشر النجس
من جاز الاول في خالفه حقيقة مدانا فانما ذكره
في بلدة سليمان سنة ١٣٤٣ هـ في تاريخ العرفاء في

ان كالحج المبركة في رسم
الشيخان في الحج فانه
عبادة لم ينفذ بها من
واحدة فيها الا في السنة

انفوا ما لا في دار الحرب فلا ضمان عليهم كالحج التلطف ما لا ودار الحرب عليهم
اي المصدم طرعا فلا فائدة كذا اهـ اذن اوجب الصانع من العلماء في التلطف
الرب مال المسلم كالتأفية اوجبته وان لم يكن اي التلطف في دار الحرب وكذا
نقاه منهم في ذلك كالحنفية نقاه وان لم يكن التلطف في دار الحرب اي سواء
الكان في دار الحرب ام في دار الاسلام في الشقي والمناسب لقوله عندهم شق التلطف
كما اقتصر عليه في زيادة هو شق الاثبات تقوية للاعتراض وبداية لتقدم
على النفي ويرجع الاعتراض في ذلك الى القسم الاول لانه ان المقترض بطالب المستدل
بنا تبركوا في التلطف في دار الحرب او يكون له اي لذكر الوصف المشتمل على العلة
فان في ضرورة كقول معتبر العدة في الاحجار بالا حجار عبادة متعلقة
بالاحجار لم يتقدمها معصية فاعتب فيها العدة كالحجار فقوله لم يتقدمها
معصية عدم التأثير في الاصل والفرع لكنه مضطرب لذكره لتلا يتقضى
ما علة لولم يذكر فيه بالرجح للمعصية فانه عبادة متعلقة بالا حجار لم يعتب
فيها العدة او غير ضرورة فان لم تقصر الضرورية بان مع الاعتراض بحجها لم تقصر
هذه بطريق الاول والافتراء اي وان اشتقت الضرورية فتقبل بغيرها
ايضا وقبل لا مثاله الجملة صلوة فلم تقصر في اقامتها الى ان الامام الاظم

استقصاء الفرض
لان مقتضى الفرض
ان يكون في الباء ما
لا يكون في غيره
فان مقتضى الفرض
ان يكون في الباء ما
لا يكون في غيره
فان مقتضى الفرض
ان يكون في الباء ما
لا يكون في غيره

كالظاهر فان مفروضا حقا لو حذف ما علة لم ينقض اي الباء منه
كامنة السلة اي كانت

بشيئ لكنه ذكر لتقريب الفرض من الاصل بتقوية الشبه بينهما اذ الفرض

اشبه به من غيره والرابع مع عدم التاثير في الفرض مثل ان يقال ان

توزيع المنة لنفسها من وجبت نفسها بغير كفو فلا يصح كالموز وجبت

بالبناء للفقير اي من وجهها الذي بغير كفو وهو اي الرابع كالثاني اذ لا

اثر في مثاله للتقيد بغير الكفو فان المدعى ان توزيعها نفسها

لا يصح مطلقا كما لا اثر للتقيد في مثال الثاني بكونه غير مرئي وان كان

نفى الاثر هنا بالنسبة الى الفرض وهناك بالنسبة الى الاصل ويرجع هذا

الى المناقشة في الفرض وهو اي الفرض تخصيص بعض صدور الزا

بالحجاج كما فصل في المثال المذكور اذ المدعى فيه منع توزيع المنة نفسها

مطلقا والاستدلال على منعها بغير كفو والاصح هو انه الى الفرض مطلقا

وقيل لا وثالثها يجوز بشرط البناء اي بناء غير محل الفرض عليه كان يقاس

عليه بجامع او يقال ثبت الحكم في بعض الصدور فليثبت في باقيةها

اذ لا قائل بالفرض وقد قال به المنصبة في المثال المذكور حيث جوزوا

توزيعها نفسها من كفو او منها الفلك هو دعوى المعترض ان ما

الدليل اخص من الاستدلال هنا
لان مقتضى الفرض ان لا يتبعه حكم
كذلك على الجرح لا يتبعه حكم
الاصح في الاصل ان مقتضى
الاصح في الاصل ان مقتضى
الاصح في الاصل ان مقتضى
الاصح في الاصل ان مقتضى
الاصح في الاصل ان مقتضى

[illegible]

اولا مع الايمان انه بان لا يكون نتيجة قياس المستدل على من ذهب مرجعا ثم يلوغ توجه النسخ الى الابطال فلو قال اوجع اطراف لاصحها ثانيا
 اخص واولى وفيها مشقة بان مرجعا ومقابلها حالان من مذهب المستدل لا يخلو من ذهب اه ان المانع من ذهب المستدل
 قاله القاضى وبه ينفذ في قوله ان كل ربيع ما قبله ثم المباد بالضرورة كون نتيجة قياس المعترض من ذهب المستدل فيكون الوجهان
 سدوا لاصطلاحها لان فلا يتقدم اى سوا وكفى فيه اقل ما يطلق عليه الا كما ذهب من ذهب المعترض اولا ثم مع الجمع فليس فيه توهم
 لغيبه واولا لا تلام ان بان لا ينافى نتيجة القلب لذهب المستدل لكن لا يلزم بناء فيه اى عدم رتبتهما فسر الجمل بانه لا ينافى ما تقدم
 عندهم من اشتراط علم الزوج والاشهادين بالزوجة فلا يشترط فيه اه الاول فلا يثبت فيه كاذب القلب لان اللازم من صحة شدة
 خيارها الاشتراط في بلية تولى الصوم او عدمها
 لان الاشتراط لازم لصحة ونفى اللازم ملزم لنفى
 اللازم فليس من رفع اللازم رفع الملزم ف
 وصية ان من القلب لا يخلو من ذهب المستدل
 بالاشهاد كاذب شرح القلب وارجح انما انما لا يلزم
 القلب فلا يتقدم ان خلاف القاضى في خصوص
 عدمه من العلم ان لا قلب المساواة وهو
 ان يكونه للاصل مكان اصلها منتف عن الزرع
 وفاقا والاضمنتان فيه باني الخفي فيسبب المتك
 قياس على الاصل فيقول المعترض فيجب التسوية
 بين الحكمي في الفروع كما وصفت في الاصل و
 مثال المضم نوع خضاء والافصح ان يقول مثله
 قوله الخنف في المكاة ماله للطلاق مكلف فيجب طلاقه
 المختار فيقول ان يقع فيصح الاقرار والابتناء
 منه كالاصل مع ان اقرار المكاة غير معتبر وفاق
 (ابن القوم)

مع الابطال مرجعا مثل ان يقول الخنف المشروط للصوم في الاعتكاف لبت فلا
 يكون بنفسه رتبة كوقوع عرفة فانه رتبة بغيره الا حرم فكذلك الاعتكاف
 يكون رتبة بغيره عبادة اليه وهي الصوم اذ هو المتنازع فيه فبقا
 من جانب المعترض كالمشا في الاعتكاف لبت فلا يشترط فيه الصوم كونه لا
 يشترط الصوم في وقوعها فلهذا البطلان لذهب الحكم الذي لم يصح به
 في الدليل وهو اشتراط الصوم (الثاني) من تسع القلب القلب لا يخلو
 من ذهب المستدل بالضرورة لان يقول الخنف في مسح الرأس عضو وضوء
 فلا يكفي في مسحه اقل ما يطلق عليه الاسم كالوجه لا يكفي في غسله ذلك
 فيقال من جانب المعترض كالمشا في عضو وضوء فلا يتقدم غسله بالربع
 كالوجه لا يتقدم غسله بالربع او بالاشهاد لان يقول الخنف في بيع الثا
 عقد معا وشتر فيصح مع الجهل بالمعوض كالشكاح يصح مع الجهل بالبرجوة
 اى عدم رتبته فيقال من جانب المعترض كالمشا في فلا يشترط فيه خيار الرتبة
 كالشكاح ونفى الاشتراط بلية في الصحة اذ القائل بها يقول بالاشتراط و
 منه اى من القلب فيقبل فلا فاللقاضى الى بكر الباقى في رتبة قلب
 المساواة مثله قول الخنف في الوضوء والغسل طهارة بالماء فلا تجب فيها

44

[illegible]

من ابطال مانع انتفاء الواجب ووجود الشرط والمقتضى وثبت القضا

منوف على جميع ذلك والختم تصديق القرع في قوله للمبدل ليس هذا

أَيُّ الْبُذَى نَفَيْتِهِ بِأَسَدٍ لَكَ تَعْرِيفًا مِنْ مَنَافَاةِ الْقَتْلِ لِلْقَصَاصِ

تَأْخُذَنِي فِي نَفْيِ الْقِصَاصِ بِهِ لِأَنَّ عَدَالَتَهُ تَمْنَعُ مِنَ الْكَذِبِ فِي ذَلِكَ وَقِيلَ

لا يصدق إلا ببيان مأخذ آخر لانه قد يعارض بما قاله ويرهاست

المتدل عن مقدرة غير مشهورة مخافة المنع لها الوصح بها فريد بسكونه عنها

القول بالموجب لا يقال في اشتراط النية في الموضوع والفعل ماهو قوله

يُشْرَطُ فِيهِ النِّيَّةُ وَالصَّلَاحُ وَتَسْكُتُ عَنِ الصَّنَفِ وَهُوَ الرُّضْوَةُ وَالْفَسَلُ قَرِيبَةٌ

فَيَقُولُ الْمُعْرِضُ لِمَ اِنْ مَا هُوَ قَرِيبٌ يَشْتَرِطُ فِيهِ النِّسْبَةَ وَلَا يَذْكُرُ اَنْتَاطَهَا

في الضمير والفل فان صرح المتكلم بانها قربة ورد عليه منع ذلك

وخرج عن القول بالموجب وأهزر بقوله غير مشهورة عن المشهورة

ففي كالمذكورة فلا يثبت فيها القول بالموجب (ومضها) أي من القول

القدح في المناسبة المناسبة الوصف المعتبر وفي صلاحية إضفاء

والنظر في المقصود من شرحه وفي الانضباط للوصف العقل به والظاهر
 له بان ينفي كلام الاربعة وجوابها اي جواب القدر فيها بانها لها
 مثال الصلاحية المحتاجة الى البيان ان يقال خيم التحريم بالمصاهرة
 مؤبداً صالح لان يفيض الى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم
 فيقتضيه بان ليس صالحاً لذلك بل للافضاء الى الفجور فآفة النفس
 مائلة الى المنع فيجاب بان تحريمها العبد يستباب الطمع فيها بحيث
 تصير غير مشتهة كالآدم ومنهها اي من الفروع الفرق بين الأصل
 والفروع وهو راجع الى المعاضضة في الأصل والفروع وقيل بينهما
 اي الى المعاضضة في الأصل والفروع معاً لان على الأول ابداء خصوصية
 في الأصل تجعل شرطاً للحكم بان تجعل من علته أو ابداء خصوصية في
 الفروع تجعل مانعاً من الحكم وعلى الثاني ابداء الخصوصيتين معاً
 مثلاً على الأول يشق ان يقول الشافعي النية في الموضوع واجبة
 لا يتم بجامع الظهارة عن مدنية فيقتضيه الخنع بان العلة في الأصل
 الظهارة بالقراب وأن يقول الخنع يقاد المسلم بالذي كفر المسلم بجاء
 القتل العمد والعدوان فيقتضيه الشافعي بان الاسلام في الفروع مانع

فيما كان في حكم
 انما كان في حكم

الحكم الى المقصود من شرحه وفي الانضباط للوصف العقل به والظاهر

له بان ينفي كلام الاربعة وجوابها اي جواب القدر فيها بانها لها

مثال الصلاحية المحتاجة الى البيان ان يقال خيم التحريم بالمصاهرة

مؤبداً صالح لان يفيض الى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم

فيقتضيه بان ليس صالحاً لذلك بل للافضاء الى الفجور فآفة النفس

مائلة الى المنع فيجاب بان تحريمها العبد يستباب الطمع فيها بحيث

تصير غير مشتهة كالآدم ومنهها اي من الفروع الفرق بين الأصل

والفروع وهو راجع الى المعاضضة في الأصل والفروع وقيل بينهما

اي الى المعاضضة في الأصل والفروع معاً لان على الأول ابداء خصوصية

في الأصل تجعل شرطاً للحكم بان تجعل من علته أو ابداء خصوصية في

الفروع تجعل مانعاً من الحكم وعلى الثاني ابداء الخصوصيتين معاً

مثلاً على الأول يشق ان يقول الشافعي النية في الموضوع واجبة

لا يتم بجامع الظهارة عن مدنية فيقتضيه الخنع بان العلة في الأصل

الظهارة بالقراب وأن يقول الخنع يقاد المسلم بالذي كفر المسلم بجاء

القتل العمد والعدوان فيقتضيه الشافعي بان الاسلام في الفروع مانع

مانع من القود وقد ذكر الأمدى ^{عليه} التذكير لجميع الفرق إلى ما تقدم أن ^{مسمى} مسمى
 المعارضة في الأصل ابتداء قيد في العلة ومن مسمى المعارضة في الفرع ابتداء
 مانع من الحكم ولم يذكر ذلك المصنف فأحال معنى الفرق على ما لم يذكره بخلاف
 الأمدى والصحيح أنه أي الفرق قاصح وإليه قيل أنه سؤالان بناء على
 القول الثالث فيه لأنه لا يؤثر في جمع ^{مطابق} السند وقيل لا يؤثر فيه وقيل لا يؤثر
 على القول بأنه سؤالان لأن جمع الأسئلة المختلفة غير مقبول وكذا المصنف
 عن جواب الفرق وما يجاب به من كون المبدئ في الأصل جزء من العلة في الفرع
 مانع من الحكم ومقتضى المصنف لسئلة تتعلق بالفرق قوله والصحيح أنه
 يمنع تعدد الأصول لفرع واحد بأن يقاس على كل منها للانتشار أي انتشارا
 البحث في ذلك وإليه جواز علتان لمعلول واحد وقيل يجوز التعدد مطلقا
 وقد لا يحصل انتشار قال المحيرون للتعدد ثم على تقدير وجوده لفرق بين
 الفرع وأصل منها كقوله القدر فيها لأنه يبطل جمعها المقصود وقيل لا يكره
 لاستقلال كل منها وثالثها يكره أن قصد الإلحاق بجميعها لأنه يبطله بخلاف
 ما إذا قصد بكل منهما ثم في اقتصار السند على جواب أصل واحد منها حيث
 فرق المخرج بين جميعها قولان فيلزم في الحصول المقصد بالدفع عن واحد منها

وقيل لا يكتفى لانه التزم الجميع فلم يه الذبح عنه روى اي من القدر اذ قد
 الوضع بان لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة لاعتبار في ترتيب الحكم عليه
 كان يكون صالحا ضد ذلك الحكم او نقضه كالتقي التخفيف من التغليظ
 والنوسيع من التضييق والاثبات من النفي وعكس الاول مثل
 قول الحنفية القتل عدا جناية عظيمة فلا يكتفى اي لا تجزئ كفاية كالردة
 فاعظم الجناية يناسب تغليظ الحكم لا تخفيفه بعدم وجوب الكفاية
 والثاني مثل قولهم الزكاة وجبت على وجه الاتفاق لدفع الحاجة
 فكانت على الترافي كالدنية على العاقلة فالترافي الممتنع لا يناسب
 دفع الحاجة المضيق والرابع كان يقال في المعاطاة والمحق لم يجد
 فيها سوء الرضا فلا ينعقد بها بيع كافي غير المحقق فالرضا الذي هو
 مناط البيع يناسب الانقضاء لا عدمه روى اي من فساد الوضع
 كقول الجامع في قياس الاستدلال ثبت اعتباره بنقض او اجزاء في تقويض الحكم
 في ذلك القيس مثال الجامع ذي النص قول الحنفية الرقة سبع ذوناب
 فيكون سبعة نجسا كالنكاح فيقال السبعة اعتبارها الشارع علمه للظاهر
 دعى الماد فيها للطلب فامتنع والا فري فيها سبعة فاجاب بقيل له فقال السبعة سبعة

رواه الامام احمد وغيره ومثالي الأجماع قول الشافعية في مسح الرأس في
الوضوء يستحب تكراره للاستنجاء بالماء حيث يستحب الإيتار فيه فيقال المسح
في الخف لا يستحب تكراره اجماعا فيما قيل وأن حكى ابن كج أنه يستحب تثليثه كمسح
الرأس وجوابهما أي مسح فمسا الوضع بنقضه بكونه كذلك فيفرض كون اليد
صالحا للاعتبار في ترتيب الحكم عليه كان يكنى له جرحان ينظر استدلال فيه
من احدهما والمقرن من الآخر كالأثر تضاف ودفع الحاجة في مسألة الركا
ويجاب عن الكفارة في القتل بأنه غلط فيه بالقضاء فلا يغلظ بالكفا
وعن المعاودة بان عدم الانقضاء بما رتب على عدم لصيغة الاعا الرضا
ويقرب كذا الجامع معتبرا في ذلك الحكم ويكون تخلفه عنه بان وجد مع
نقضه لما في مسح الخف فان تكراره يفيد كسفه (ومنها) أي
من القوادح فمسا الاعتبار بان يخالف الدليل نصا من كتاب أو سنة
أو اجماعا لان يقال في التبيين في الاداء صوم مفروض فلا يصح بنية من
النهار كالقضاء فيعرض بأنه يخالف لقوله تعالى والصائمون والعائت
الاية فانه رتب فيه الاجل العظيم على الصوم كغيره من غير تعرض للبيان
فيه وذلك مستلزم لصحة دونه وكأن يقال لا يصح الفرض في الحيوان

لعدم انضباطه كالمختلطات فيقتضيه بانه مخالف لمحدث مسلم عن ابي رافع انه
 صلى الله عليه وسلم استسلف بكراً وربةً ببيعاً وقال ان خيار الناس هم
 قضاء والكبر بفتح الباء الصغيرين الابل وآل ربيع بفتح الراء ما دخل
 في السنة السابعة وكان يقال لا يجوز للرجل ان يغسل زوجته الميتة
 لحمة النظر اليها كالأجنبية فيعترض بانه مخالف للاجماع السكوني في تفصيل
 علي فاطمة رضي الله عنهما وهو اعم من فساد الوضع لصدقة حيث يكفل
 الدليل على الهيئة الصالحة لترتيب الحكم عليه وله اي للعرض بقنا الاعتبار
 تقديم على النواحي في المقدمات وتأخير عنها الجامعة لها من غير
 مانع في التقديم والتأخير جوابه الطعن في سنده اي سند النص
 باريال او غيره او المعارضة له بنص آخر فينساوياً ويسلم الاول أي
 منع الظهور له في مقصد العرض او التاويل له بدليل (ومضاهي)
 من القوادح منع علمية الوصف اي منع كونه العلة وليس المطالبة
 بتصحيح العلة والاصح قبوله والا لادى الحال الى تمسك الميتة باشاء
 من الاوصاف لا من النوع وقيل لا يقبل لادائه الى الانقضاء يمنع كل
 ما يدعى عليه وجوابه باثباته اي باثبات كونه العلة بمسلك من

من مسالكها التقية (ومنه) أي من المنع مطلقا منع وصف العلة أي
 منع أنه معتبر فيها وهو مقبول جزئيا كقولنا في أفنا الصوم بغير الجماع
 كالأكل من غير كفارة الكفارة شرعت للزجر عن الجماع المحذور ^{الجماع من نادر هو محقق فيقال لأن لم أن الكفارة شرعت}
 الصوم فوجب اختصاصها به كالحديث فانه شرع للزجر عن الجماع بمحصن ^{لأن جرحه صحيح}
 بل عن الأفعال المحذورة فيه أي في الصوم بجماع أو غيره وجوابه
 ببيان اعتبار الخصوصية أي خصوصية الوصف في العلة كالمبين
 اعتبار الجماع في الكفارة بأن الشارع رتبها عليه حيث إجاب
 بها من سألته عن جماعه كما تقدم وكانت المعترض بهذا الاعتراض
 ينتج المناط بخلاف خصوص الوصف عن الاعتبار والمستند بحقيقة
 بليته اعتبار خصوصية الوصف ومن المنع منع حكم الأصل وهو
 مسموع لأن يعلق المنع الإجازة على منفعة ^{عقده} فتبطل بالموت كالنكاح
 فيقال له النكاح لا يبطل بالموت أي بل ينتهي به وفي كونه قطعاً للمستند
 مذاهب أصحابها أخذوا من المنع الآتي لا لوقوف القياس
 على ثبوت حكم الأصل والثاني نعم للانتقال من إثبات حكم الفرع إلى
 هو بصدده إلى غيره ثالثها قال الأستاذ أبو إسحق الأسفرائني

يكون قطعاً له ان كان ظاهراً يعرفه أكثر الفقهاء بخلاف ما لا يعرفه الآخر
 وقال الغزالي يعتبر عرف المكان الذي فيه البحث في القطع به أن لا وقال
 الشيخ أبو إسحاق الشيرازي لا يسمع لأنه لم يعرض المقصود هناك عنه
 ابن الحاجب لا تمدى على ان الموجود في المخصص والمعهود ^{بما كان بيت} للشيخ كما قاله
 المصنف السام ثم على السماع وعدم القطع قال المصنف فأن دل أي
 المستدل عليه أي على حكم الأصل أي أتى بدليل عليه لم ينقطع المرفق
 بجود الدليل على المختار بل له ان يعود ويعترض الدليل لأنه قد لا يكون
 صحيحاً أو قبل ينقطع فليس له ان يعترضه وجهه باعتراضه عن القصد
 وقد يقال في الآتيان بمنوع مرتبة لا نسلم حكم الأصل سلماً ذلك
 ولا نسلم انه ما يقاس فيه لم لا يكون ما اختلف في عوار القياس فيه
 سلماً ذلك ولا نسلم انه محال لا يقال انه تعبد سلماً ذلك ولا نسلم
 ان هذا الوصف علم لم لا يقال العلة غيره سلماً ذلك ولا نسلم وجوده
 فيه أي وجود الوصف في الأصل سلماً ذلك ولا نسلم انه أي الوصف
 متمم لا يقال انه قاصر سلماً ذلك ولا نسلم وجوده في الفرع فهذه
 سبعة منوع تتعلق الثلاثة الأولى منها بحكم أصل والأربعة الباقية

بالعلة مع الاصل والفرع في بعضها فيجاب عنها بالدفع لها بما عرف من الطريق
 في دفعها ان اريد ذلك والا فيكلف الاقتضا على دفع الاخيرة منها
 ومن ثم اي من هنا وهو جوازها المعلوم من الجواب عنها اي من
 اجل ذلك عرف جواز ايراد المعارضات من نوع لا نقوض ان المعارضات
 في الاصل او الفرع لانها كسؤال واحد مرتبة كانت او لا وكذا يجوز
 ايراد المعارضات من انواع لا النقض وعدم التأثير والمعارضة وان
 كانت مرتبة اي يستدعي تأليها تسليم مطلقة لان التليم تقديري وقيل
 لا يجوز من انواع لا انتشا وثالثها التفصيل فيجب في غير المرتبة
 المرتبة لان ما قبل الاخيرة المرتبة مسلم فذكره ضائع ودفع بان تسليم
 تقديري كما قال المصنف لا تحققة مثال النوع ان يقال ما ذكر انه علم
 منقوض بكذا ومنقوض او معارض بكذا او معارض بكذا ومثال الا
 غير المرتبة ان يقال هذا الوصف منقوض بكذا وغير مؤثر لكذا ومثال
 الانواع المرتبة ان يقال ما ذكر من الوصف غير صحيح في الاصل والفرع

سلم فهو معارض بكذا (ومعترض) اي من القواعد اختلاف الضابط
 في الاصل والفرع لعدم الثقة فيه بالجامع في جميع اقسامه كما يعلم
 والمراد بالاضابط الوصف المشتمل على الحكمة المقصودة كما في قوله
 على الحكمة المقصودة كما في قوله
 وهو الاضابط بين الانصافين في قوله
 ان السادة بين الانصافين في قوله
 والمراد بالاضابط الوصف المشتمل على الحكمة المقصودة كما في قوله
 على الحكمة المقصودة كما في قوله
 وهو الاضابط بين الانصافين في قوله
 ان السادة بين الانصافين في قوله
 والمراد بالاضابط الوصف المشتمل على الحكمة المقصودة كما في قوله
 على الحكمة المقصودة كما في قوله
 وهو الاضابط بين الانصافين في قوله
 ان السادة بين الانصافين في قوله

هذا اعتراض على المساواة بين الزوجين في الإفضاء
فكأنه يقول قلنا ان الجامع بينهما وبين الإفضاء
أن يكونا معاوية
منه في الشهادة

من الجواب كان يقال في شهود الزور بالقتل تسبوا في القتل
فيجب عليهم القصص كاللكره غيره على القتل فيعرض بان الضابط لا يصل
الاكراه وفي الفع الشهادة فابن الجامع بينهما وان اشتركا في الإفضاء
إلا المقصود فابن مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل في ذلك
وجوابه بانه أي الجامع القدر المشترك بين الضابطين كالسبب
في القتل في تقدم وهو منضبط عرفا وبان الإفضاء سواء أي
افضأ الضابط في الفرع إلا المقصود مساو لا فضا الضابط في الأصل
إلا المقصود كحفظ النفس ما تقدم لا الغاء التفاوت بين الضابطين
بأن يقال التفاوت بينهما ملغى في الحكم فانه لا يحصل الجواب به
لأن التفاوت قد يلغى في العالم بقتل الجاهل وقد لا يلغى كما في
الحر لا بقتل بالعبد والاعتراضات كلها راجعة إلى المنع قال ابن
الحاجب كالكثير الجدل بين أو المعارضة لأن غرض المستدل من إثبات
مدعاه بدليله يكن لصحة مقدمته لتصلح للشهادة له وللسلامة
عن المعارض لتنفذ شهادته وغرض المعارض من هدم ذلك بطلان
بالفتح في صحة الدليل يمنع مقلداته أو معارضته بما بقا وبه وقال

وقال المصنف لبعض الجدلبيين انها راجعة الى المنع وحده كما أنقص
 عليه هنا لان المعارضة منع الملة عن الجراية ومقدّمها بكر الدال
 ويجوز فتحها كما تقدم او ثل الكتاب اى المتقدم او المقدم عليها
 الأسنفساء فهو طلبعة لها طلبعة الجيش وهو طلب ذكر
 معنى اللفظ حيث غريبة او اجمال فيه والاصح ان بيانها على المعنى
 لان الاصل عدمها وقبل على المتدل بيان عدمها ليعلم ليله
 ولا يكلف المعنى بالأجمال بيان تساوى المحامل المحقق للأجمال
 لعرض لك عليه ويكفيه في بيان ذلك حيث تبرع به ان الاصل عدم
 تفاوتها او عورض بان الاصل عدم الأجمال فيبين المتدل
 عدمها اى عدم الغريبة والأجمال حيث تم الاعتراض عليه بما بان
 يبين ظهور اللفظ في قصوده كما اذا عرض عليه في قوله الوضوء
 فربما يلجج فيه النية بان قبل الوضوء يطلق على النظافة وعلى
 الافعال المخصصة فيقول حقيقة الشرعية الثانى او فى اللفظ
 يحتمل منه بفتح الهم الثانية قبل او بفتح محتمل منه اذ غاية الامراته
 ناطق بلفظه جدد بلفظ ولا محذور في ذلك بناء على ان اللفظ صيغة

ورد بان فيه فتح باب لا ينسك وفي قبيل دعواه الظهور في مقصد
 بكسر الصاد فاعمالا لاجال لعدم الظهور في الآخر ^{المستدل} خلاف أي لو وافق
 المستدل المعترض بالاجال على عدم ظهور اللفظ في غير مقصد وأني
 ظهوره في مقصد فقبيل يقبل دفعا للاجال الذي هو خلاف الأصل
 وقيل لا يقبل لان دعوى الظهور بعد بيان المعترض الاجمال لا
 اثر لها وانه كانت على وفق الأصل ^{روضاها} اي من القواعد
 التقسيم وهو كون اللفظ المورّد في الدليل مترددا بين امرين مثلا
 على السواء احدهما ممنوع بخلاف الآخر الماد والمختار ووروده
 لعدم تمام الدليل معه وقيل لا يرد لان لم يعترض الماد وجوابه أن
 اللفظ موضوع في الماد ولو عرفنا لا يكون لفظة أو انه ظاهر ولو يعترض
 في الماد لا يكون ظاهرا بغيرها ويبقى الوضع والظهور ثم المنع لا يعترض
 الحكاية اي حكاية المستدل للاقوال في المسئلة البحوث فيها هي مختارها
 فلا يستدل عليه بل يعترض الدليل اما قبل تمامه لمقدّمه من ان يعلم
 اي بعد تمامه والاول وهو المنع قبل التمام لمقدّمه اما منع مجرد أو منع مع
 المستند والمنع مع المستند كلاهما كذا ولم لا يكون الامر كذا أو لا

اولاً نسلم كذا وانما يلزم لو كان الأمر كذا وهو اى الاول بقسميه
 من المنع المجرد والمنع مع السند المناقضة اى يسع بذلك فان اوجب
 المانع لا انتفاء المقدرة الى منعها فغصب اى فاجتباجه لذلك
 يسع غصباً لانه غصب ليلتصّب المستدل لا يسمعه المحققون من النظر
 فلا يتحقق جواباً وقيل يسع فيستحقق والثاني وهو المنع بعد تمام
 الدليل اما مع منع الدليل بناء على تخلف حكمه فالنقض الاجمالى
 وصورة ان يقال ما ذكرت من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم عنه
 في كذا او وصف بالاجمالى لان جهة المنع فيه غير معينة بخلافه ليلتصّب
 الذى هو منع بعد تمام الدليل لمقدرة معينة منه او مع تسليم اى
 الدليل والاستدلال بما ينافى شبيه الدلول فالمعارضة فيقولون
 صورته بالاعتراض للمستدل ما ذكرت من الدليل وانما دل على ما نلت فنذكر
 ما ينقضه اى ينفي ما نلت ويذكره وينقلب المعترض به استدلالاً والعكس
 وعلى المنع وهو المستدل الدفع للاعتراض به عليه بدليل ليس عليه الا على
 ولا يكفيه المنع فان منع ثانياً فلما مر من المنع قبل تمام الدليل وبعد
 تمام الخ وهكذا اى المنع الثانى ابعاض الدفع وهم لا يخفوا المعلل

على شريك العتق الوس وعنفها عليه لا تقدم وحدث الصحيحين في
 الغاء الفارق والثاني كقياس العتق على العتق في النوع من التضحية
 الثابت بحدث السن الأربع أربع لا يجوز في الأصح العتق ^{في}
 البين عتقها الخ والخف خلافة وهو لان تأثير احتمال الفارق فيه قويا
 كقياس القتل بثقل على القتل بحدث في وجوب القصاص ^{منه} قد قال أبو
 بعدم وجوبه في الثقل وقيل الجلي هذا أي الذي ذكره الخفي الشبه والواضح
 بينهما وقيل الجلي القياس الأول كقياس الضرب على التانيف في التحريم
 والواضح المساوي كقياس سراح مال النسيم على كلمة في التحريم والخفي الأول
 كقياس التفاح على البرة في باب الربا لا تقدم ثم الجلي على الأول ويصدق
 بالأول المساوي فليتامل وقياس العلة ما صح فيه بها لان يقاوم
 النبذ كالحمل للأسكار وقيل الدلالة ما جمع فيه بلا ريبها فاقترعها فيهما القائل
 للعلة وكل من الثلاثة يدل عليها وكل من الأخيرين منها دون ما قبله كما
 دلت عليه الفاء مثال الأول ان يقال النبذ حرام كالحمل بمجامع الواحة
 المشتقة وهو لازم للأسكار ومثال الثاني ان يقال القتل بثقل يوجب
 القصاص لا القتل بحدث مجامع الأثم وهو أثر العلة الخ في القتل العمد

تقطع الجماعة بأقوالهم وتقتلهم بحدائهم
 وجميع منادوا القصاص في الخطأ وارتدادهم
 حكم القطع حكم القتل عند موت القصاص من القتل
 وتقتلهم بحدائهم وتقتلهم بحدائهم
 حكم القطع حكم القتل عند موت القصاص من القتل
 حكم القصاص من القتل عند موت القصاص من القتل
 حكم القصاص من القتل عند موت القصاص من القتل

العدوان ومثال الثالث ان يقال ت قطع الجماعة بال واحد لا يقتلونه به
 بجماع وجوب الدين عليهم في ذلك حيث كان غير عدي وهو حكم للغة
 التي هو القطع منهم في الصورة الأولى والقتل منهم في الثانية وحاصل
 ذلك استدلال بأحد موجبي الجنائية من القصاص والدين انفراق
 بينهما العمل على الآخر والقياس في معنى الاصل هو الجمع بنوع الفارق
 ويسمى بالجلي كما تقدم كقياس البعد في اثناء صبه في الماء الواكد على
 البعد فيه في المنع بجماع أن لا فارق بينهما في مقصود المنع ^{المراد} التاكيد
 بحديث مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم نهى ان يبال في الماء

الكتاب الخامس في الاستدلال

وهو دليل ليس بنص من كتاب او سنة ولا اجماع ولا قياس
 وقد عرفت كل منها في ما تقدم فلا يقال التعريف التمثل عليها تعريف
 تعريف بالجهول فيدخل فيه القياس الاقتراني والقياس الاستثنائي
 وهما نوعان من القياس المنطقي وهو قول مؤلف من قضايان تسلمت
 لزمن عنه لذاته قول آخر فان كان اللازم وهو النتيجة او فنيصة مذكرا

مذكور فيه بالفعل فهو الاستثنائي والآلا اقتراني مثال الاستثنائي
 ان لان البني مكر فهو حرام لكنه مكر ينتج فهو حرام او ان لان البني
 مباح فهو ليس بمكر لكنه مكر ينتج فهو ليس بمباح ومثال الاقتراني
 كل بني مكر وكل مكر حرام ينتج كل بني حرام وهو من كونه بالحق
 لا بالفعل ويسمى القياس بالاستثنائي لاشتماله على حرف الاستثناء
 لكن وبالاقترااني لاقتران اجزاء ويدخل فيه قياس العكس وهو
 اثبات عكس حكم شئ لثبته لتعاكسها في العلة لما تقدم في حديث مسلم
آياتي اجدنا شهوته وله فيها اجر قال اريدتم لو وضعها في حرام
الان عليه وزر ويدخل فيه قولنا معاشر العلماء الدليل يقتضي
ان لا يكون الامر كذا اختلف الدليل في كذا اي في صورة مثلا لمع
 مفقود في صورة التزاع فتبقى صحي على الاصل اقتضاه الدليل مثله
 ان يقال الدليل امتناع تزويج المرتبة مطلقا وهو ما فيه من اولها
 بالوطء وغيره الذي تاباه الانسان لشرورها فهاضد هذا الدليل في
 تزويج الولي لها فجاز لك الالعقل وهذا لمع مفقود فيها فيبقى تزويجها
 نفها الذي هو محل التزاع عا ما اقتضاه الدليل من الامتناع وكذا

يدل فيه انتفاء الحكم لانتفاء مدركه أى الذى به يدرك وهو الدليل بان لم يجد المجتهد
 بعد الفحص الشد يد فعدم وجدانه المظن به انتفاؤه دليل على انتفاء الحكم
 خلافا للأكثر كما ساقى قالوا لا يلزم من عدم وجدان الدليل انتفاءه وصورة
 ذلك كقوله لنا للخصم فى ابطال الحكم الذى ذكره فى مسألة الحكم يستدعى دليلا
 والا لزم تكليف الغافل حيث وجد الحكم بدون الدليل المفيد له ولا دليل
 على حكمك بالسبب فانما سببها الادلة فلم نجد ما يدل عليه أو الاصل فأتت
 الاصل المستصحب عدم الدليل عليه فينتفع هو أيضا وكذا يدل
 فيه قولهم أى الفقهاء وجد المقتضى أو المانع أو فقد الشرط فهو
 دليل على وجود الحكم بالنسبة الى الاول وعلى انتفائه بالنسبة الى باعده
 خلافا للأكثر فى قولهم ليس بدليل بل دعوى دليل وانما يكون دليلا اذ اعني
 المقتضى والمانع والشرط وبى وجود الاول وبى ولا حاجة الى بيان فقد
 الثالث لانه على وفق الاصل سلسلة الاستقراء بالرجوع على الكل
 بان تنفع جزئيات كل ليستثبت حكمها له ان كان تاما أى بالكل أى كل الجزئيات
 الا صورة النزاع فقطع أى من دليل قطيع فى اثبات الحكم فى صورة النزاع
 عند الاكثر من العلماء وقيل ليس يقطع لاحتمال مخالفة تلك الصورة لغيرها

لغيرها على بعد واجب بان منزل منزلة العدم أو كان ناقصا أي بالكثرة
 الجزئية الخالية عن صدق النزاع قطعي فيها لا قطعي لاحتمال مخالفتها
 لذلك المستقر ويصح هذا عند الفقهاء الحاق الفهم بالأغلب مسألة
 في الاستصحاب وقد اشترطنا ^{عندنا} حجة دون الحنفية فنقول لتحير محل
 النزاع قال علمائنا استصحاب العدم الاصيل وهو نقي بانقائه العقل
 ولم يثبت الشرع كوجوب صوم رجب حجة جزئية واستصحاب العدم أي
 النص الى ورود المغير من مخصوص ناسخ حجة جزئية فيعمل بها الى ورود
 وقد تقدم ان ابي سريج خالف في العمل بالعام قبل البحث عن المخصص
 واستصحاب ما دل الشرع على ثبوت لوجود سببه كثبوت الملك بالشاء حجة
 مطلقا وقيل حجة في الدفوع بما ثبت له دون الدفوع بما ثبت كاستصحاب
 حياة المفقود قبل الحكم بموته فانه دافع للارث منه وليس بمرافق لعدم
 ارضائه من غيره للشك في حياته فلا يثبت استصحابه له ملكا جديدا
 اذ الاصل عدله وقيل حجة بشرط ان لا تعارضه ظاهر مطلق وقيل
 ظاهر غالب قبل مطلقا وقيل ذو سبب فان عارضه ظاهر مطلقا او
 بشرط على الخلاف قدم الظاهر عليه وهو الرجوع من قولنا انشائي في

تعارض الأصل والنظم والتقييد بذى السبب ليخرج بلى وقع في ماء كثير
فوجد متغير واحتمل كون التغير به وكونه بغيره ما لا يضر كطول المكث فان
استصحاب لظاهرة الأصل عارضه بخاسية الغالبة ذات السبب
فقدت على الظاهرة على قول اعتبار الظاهر كما تقدم الظاهرة على قول
اعتبار الأصل والحق التفصيل أي سقوط الأصل ان قرب العهد
بعدم تغيره واعتماده ان بعد ولا يمتنع باستصحاب حال الاجماع في
محل الخلاف أي اذا اجمع على حكم في حال واختلف فيه في حال آخر
فلا يمتنع باستصحاب تلك الحال في هذه خلافا للمنا والصرح في
وابي سعيد والامدي في قولهم يمتنع بذلك مثاله الخارج بنجس من
غير السبيل لا ينقض الوضوء عندنا استصحابا لما قبل الخروج
من بقاء الجمع عليه فزعم ما ذكر ان الاستصحاب الذي قلنا به دون
الحنفية وينصرف الاعم اليه بثبوت امر في الزمن الثاني لثبوت في الاول
لفقدان ما يصلح للتغيير من الاول لا الثاني فلا ركاة عندنا في ما
حال عليه الحول من عشرين دينارنا فقصه تروج رواج الكاملة با
لاستصحاب اما ثبوت أي الامر في الاول لثبوت في الثاني فمطلوب أي

اي فاستصحاب مقول كان يقال في المكيا ل الموجود الآن كان على
 عهد ^{صلوات} باستصحاب الحال في الماضي وقد يقال فيه اي في الاستصحاب
 المقول ليظهر الاستدلال به لولم يكن الثابت اليوم ثابتا امس ^{لما}
 غير ثابت امس اذ لا واسطة بين الشبوت وعدمه فيفيض استصحاب
 امس الحال عن الشبوت فيه بانه الان غير ثابت وليس كذلك لانه
 مفروض الشبوت الآن فدل ذلك على انه ثابت امس ايضا ويوجد في
 بعض النسخ بعد لانه الآن وهو مفقود وليس في نسخة المصنف ^{مسئلة}
 لا يطالب الناق بالشيء بالدليل على انتفاءه ان ادعى علما خيرا ورعا
 بانتفاءه لانه بعد الله صادق في دعواه والفرور لا يشبه حتى يطلب
 الدليل عليه لينظر فيه والآي وان لم يدع علما خيرا ورعا بان ادعى علما
 نظريا او ظاهريا بانتفاءه فيطالب به اي بدليل انتفاءه على الاصح لان
 المعلوم بالنظر او المظنون قد يشبه فيطلب دليلا لينظر فيه ويجب
 الاخذ باقل المقول وقد مر في الاجماع حيث قيل وان التمسك
 باقل ما قبل حق وهل يجب الاخذ بالاخف في شيء لقوله تعالى
 يريد الله بكم اليسر ولا التعقل فيه لانه اكثر ثبوتا واحوط او لا يجب

شيء منها بل يجوز كل منهما لان الاصل عدم الوجوب هذه اقوال اقربها الثاني
 مسألة اختلفوا ان العلم اهل لان المصطفى صلى الله عليه وسلم متعبد بفتح
 الباء كما ضبطه المصنف اي مكلفا قبل النبوة بشرع ففهم من نفي ذلك
 ومنهم من اثبتوا واختلف المقتب في تعبيد ذلك الشرع بتعبيد من قبله
 فقيل هو نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل ما ثبت
 انه شرع من غير تعبيد لغير هذه اقوال مرجعها التاريخ والمختار كما قاله
 كثير الوقف تاصيله عن النفي والاثبات وتفريعا على الاثبات عن تعبيد
 قول من اقواله والمختار بعد النبوة المنع من تعبد بشرع من قبله لان له
 شرعا يخصه وقيل تعبد بالم ينفع من شرع من قبله يتصحا با لتعبد به قبل
 النبوة مسألة حكم النافع والمضار قبل الشرع اي البعثة مرتبة او ائلا
 الكتاب حيث قيل ولا حكم قبل الشرع بل الامر موقوف الى وروده وتعبد
 الصحيح ان اصل المضار التحريم والمنافع الحل قال تعالى خلق لكم ما في
 الارض جميعا ذكره في معرض الامتنان والبركات الابا الجاني وقال صلى الله
 عليه وسلم في ما رواه ابن ماجه وغيره لا ظهر ولا ضرر اى في ديننا اى لا يجبر
 ذلك قال الشيخ الامام والد المصنف الاموالنا فانهما من النافع و

والظاهر ان الاصل فيها التحريم لقوله صلى الله عليه وسلم ان دماءكم واموالكم
وامراضكم عليكم حرام رواه الشيخان فيخص به عدم الآية السابقة وغيره
سالت عن هذا الاستثناء مقابل الصحيح اطلاق بعضهم ان الاصل
في الاشياء التحريم وبعضهم ان الاصل فيها الحل مسئلة الاستثناء قال به
ابو مينة وذكره الباقر من العلماء منهم الحنابلة خلاف قول ابن
الحاجب قال به الحنفية والحنابلة وفرضه بدليل ينقدح في نفس
المجتهد تقصير عنه عبارته ورد بانه اي الدليل المذكور ان تحقق عند المجتهد
فحسب ولا يفي قصور عبارته عنه قطعا وان لم يتحقق عنده فردود
قطعا وفرض ايضا بعد واعنى قياس القياس اقوى منه ولا خلاف
فيه بهذا المعنى فان اقوى القياسين مقدم على الاخر قطعا او بعد ول
عن الدليل الى العادة للصحة كدخول الحمام من غير تعيين زمن الكثرة
وقدر الماء والاجرة فانه معتاد على خلاف الدليل للصحة وكذا شر الماء
من الشفا من غير تعيين قدره ورد بانه ان ثبت انها الى العادة حق
لجوازها في زمنه عليه لصحة والسلام او بعد من غير انكاره ولا من غيره
فقد قام دليلها من السنة والاجماع فيعمل بها قطعا والاى وان لم

تثبت صحتها دلت قطعا فلم يتحقق معنى الاستحسان ما ذكر يصلح محلا
 للتراع فان تحقق استحسانا مختلف فيه من قال به فقد شرع بتشديد الروا
 كما قال الشافعي رضي الله عنه من أحسن فقد شرع أي وضع شرعا من قبل
 نفسه وليس له ذلك استحسان الشافعي الخليف على المصحف والخط
 في الكتابة لبعض من عوضها ونحوها استحسانا في المنفعة ثلاثين دها
 فليس منه أي ليس من الاستحسان المختلف فيه ان تحقق وانما قال ذلك
 لما أخذ فقهية مبينة في محالها سئل قول الصحابي المجتهد على صحابي
 غير حجة واما ما ذكره غيره كالنابغ لان قول المجتهد ليس حجة في نفسه
 قال الشيخ الامام والامام المصنف كالامام الرازي في باب الاخبار من المصنف
 الا في الحكم التعبدى فقله فيه حجة لظهور ان مستند فيه التوقيف من
 النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه روى عن علي رضي الله عنه
 صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجرات ولو ثبت ذلك عن علي
 لقلت به لانه لا محذور للقياس فيه فالظاهر انه فعله توقيفا في تقليده
 أي الصحابي ان تقليد قوله بناء على عدم حجته قوله قولان المحققون كما قال
 امام الحرمين على المنع لارتفاع الثقة بما ذهبه اذ لم يدون خلافا من ذهب كل

لحديث أقندوا بالذنين من بعد أبي بكر وعمر سنة الترمذي وقبل قول الخلفاء
 الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي أي قول كل منهم حجة بخلاف غيرهم لحديث
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين الح صححه الترمذي وهم الأربعة
 كما تقدم في الإجماع بيانه وعن الشافعي أعلينا قال القفلا وغيره لا
 لنقص اجتهاده عن اجتهاد الثلاثة بل لانه لما آل الأمر اليه خرج الى
 الكوفة ومات كثير من الصحابة لأنوا يستشبههم الثلاثة لما فعل أبو بكر
 في مسألة الجدة وعمر في مسألة الطاعون فكان قول كل منهم قول كثيرين من
 الصحابة بخلاف قول علي وقضية الجدة انها جازت الى أبي بكر تسئل
 ميراثها فقال لها ما لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شيئا فارجمي حتى أسأل الناس فأخبره المغيرة بن شعبه
 ثم محمد بن مسلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاها السد فانفذه أبو بكر لها
 رواه أبو داود وغيره وقضية الطاعون ان عمر رضي الله عنه خرج
 الاثام فبلغه ان بدو بلاء أي طاعونا فاستشار من دعاهم من الصحابة
 في الرجوع فاختلفوا ثم دعا غيرهم من مشيخة قريش فجزموا بالرجوع
 ففرم عليه عمر رضي الله عنه ثم جاء عبد الرحمن بن عوف فقال سمعت

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقصروا
عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخربوا منه محمد الله عمر ثم انصرف رواه
الشيخان اما وفاق الشافعي زيد في الفرائض حتى تردد حيث ترددت الرواية
عن زيد فلذلك لا تقلد اباا وافق اجتهاده اجتهاده وقد قال
صلى الله عليه وسلم اعلم امة بالفرائض زيد بن ثابت صحابي الزمدي وكذا الحاكم
على شرط الشيخين (مسألة) الا لهما ايقاع شيء في القلب يتبعهم الله
كما فتحها الى بطيى له القصد يخص به الله تعالى بعض اصفياه وليس
بمحبة لعدم ثقة من ليس معصوما بخواتمه لانه لا يابى بسبب كشيئا
فيها فلا يابى بعض الصدوق في قوله انه حجة في حقه اما المعصوم كالتابع صلى الله
عليه وسلم فهو حجة في حقه وحق غيره اذا تعلق بهم كالوجي (خاتمة) قال
القاضي حايى من الفقه على اربعة امور ان البقي لا يرفع امره
حيث استصحابه بالنك ومن مسائله من يفتى في الطهارة وشك في ذلك
ياخذ بالطهارة وان الضمير بال ومن مسائله وجوب رد المعصوم وضمانه
باللف وان الشقة تجلب التيسير ومن مسائله جواز القصر والجمع واللفظ
في الضمير وان العادة محكمة بفتح الكان المشددة ومن مسائله اقل

المحيضة والكثرة قبل زيادة على الأربعة وأن الأمر بمقاصدها ومن مسائله
 وجوب النية في الطهارة ورجوع المصنف الأول فان الشيء إذا لم
 يفسد البقي عدم حصوله **الكتاب السادس في النسخ**
 والتراجع بي الأدلة عند تعارضها يمنع تعادل القاطعين
 أي تقابلها بان يدل كل على مناه في ما يدل عليه الآخر إذا لم يزد ذلك
 لثبت مدلولها فيجتمع المتنافيان فلا وجود لقاطعي متنافيين
 كدال على حدوث العالم ودال على قدمه وعدل عن قوله ابن
 الحاجب تقابل الدليلين العقليين محال في ما قاله ليناسب قوله تعالى
 الترجمة وبسبيل قوله القاطعي العقليين والنقليين لا يصح بها في شرح
 النماذج والعقائد النفا أيضا والكلام في النقليين حيث لا نسخ بينهما ولما
 ان يقول لا بعد في ان يجزئ بينهما الخلاف الآتي في الامارين المجزئتين
 فيها وكذا يمنع تعادل الامارين أي تقابلها من غير مرجح لاحدهما في نفس
 الامر على الصحيح هذا من التعارض في كلام الشافعي والمجذون وهو الأكثر
 بقوله لا محذور في ذلك وينبغي عليه ما سياتي إما تعادلهما في ذمهما المجتهد
 فواقع قطعا وهو منشا تردده كثر في الشافعي والآتي فان توفيق التعادل أي

اى وقوع في وهم التجسّد في ذاته تعادل الاما تهم في نفس الامر بناء على جواره حيث
 محجّ عن مرجّح لاحدهما فالنخبير بينهما في العمل او التساؤل لهما في رجوع الزعم
 او الوقوف عن العمل بواحد منهما او النخبير بينهما في الواجبات لانه قد يخبر فيها
 كما في فصال كفاية اليه في التساؤل في غيرها اقوال اقربها ان قطا ملهم
 كما في تعارض اليقين وكنت المضم هنا عن تعادل القطع والظن لظهور
 ان لا مساواة بينهما لتقدم القطع كما قاله في شرح الشرح وهذا في التقليل
 واما قول ابي الحاجب لا تعارض بين قطع وظن لا انتفاء الظن اى عند القطع
 بالنقيض كما تمه المضم وغيره وهو في غير التقليل كما اذا ظن ان زيدا في الدار
 لكنه مكبر وخدم بباها ثم شهد خارجا فلادلالة للعلامة المذكورة على
 كونه في الدار حال مشاهدته خارجا فلا تعارض بينهما بخلاف التقليل فان
 الظن منهما باق عدا لانه حال دلالة القطع واما تقدم عليه لقوته وان نقل
 عن مجتهد قولان متعاقبان فالمتأخر منهما قوله ان السمر والتقدم مرجع عنه
 والاى ان لم يتعاقبا بان قالها معا فاما اى فقوله منها المستمر باذنية المستمر
 بنزججه على الآف كقوله هذا أشبه وكيفية عليه والآى وان لم يذكر
 ذلك فهو متردد بينهما ووقع هذا التردد للشا فوض الله عنه في بضعة

عشر مكانا ستة عشر أو سبعة عشر كما زود فيه القاضي أبو حامد المروزي وهو
 دليل على علو شأنه علما ودينا انا علما فلان التردد من غير ترجيح ينشأ عنه
 امضا النظر الدقيق حتى لا يقف على حالة وأما دينا فانه لم يبال بدكره ما
 يتم دونه وانه كان قد يعاب في ذلك عادة بقصد نظرهما عابيه به بغيرهم
 ثم قال الشيخ أبو حامد الأسفاني مخالفاً لابي حنيفة منها أرجح من
 موافقة فان الشافعي انا خالفه لدليل وعكس القضاة فقال موافقة
 ارجح صحة النور لقدرته بتعدد قائله وأعرض بان القوة انا منشأ من دليل
 فذلك قال المصنف والاصح الترجيح بالنظر فما اقتضى ترجيحها كان هو
 الراجح فان وقفه الترجيح فالوقف عنه الحكم برجحاه واهد منها وان
 لم يعرف للمجهول قول في مسألة لكن يعرف له قول في نظريهما فقول في نظريها
 قول المخرج فيها على الأصل ارجح ارجحها فيها الخافا لها بنظريها وقيل ليس قول
 فيها لاحتمال ان يذكر في باقي المسلمين لو رجع في ذلك والاصح على الاول
 لا ينسب القول فيها اليه مطم بل ينسب اليه مقيداً بانه مخير حتى لا يلحق بالمتقدم
 وقيل لا حاجة الى تقييده لانه قد جعل قوله ومعه معارضة نصي آخر للنظر بما
 ينص في ما يشبه على خلاف ما نص عليه فيه اى من النصير المتخالفين في مسئلتين

مسئلتين متشابهتين تختلفان في طرق ^{نقل} وهو اختلاف الاصحاب في الذهاب
 في المسئلتين فقام من يقرب النصيب فيهما ويفرق بينهما ومنهم من يخرج
 نصيب كل منهما في الاخر فيحكي في كل قولين منصوصا ومنه على هذا فتارة
 يرجح في كل نصيبها ويفرق بينهما وتارة يرجح في احدها نصيبها وفي الاخرى
 المخرج وبذلك ما يرجح على نصيبها والترجيح تقوية احد الطرفين برده ما
 سيأتي فيكون ارجحا والعمل بالارجح واجب بالنسبة الى المبرجوح فالعمل به يمنع
 سواء كان الرجحان قطعا ام ظاهريا وقال القاضي ابو بكر الباقلاني الامارح
ظنا فلا يجب العمل به اذا لا ترجح بظن عندك فلا يعمل به احد منهما لفقد الترجح
 وقال ابو عبد الله البصري ان رجع احدهما بالظن فالتمييز بينهما في العمل
وانما يجب العمل عندك وعند القاضي بالارجح قطعا ولا ترجح في القطعيا
لعدم التعارض بينهما اذ لو تعارضت لاصبح المتناهيان لا تقدم والناسخ
 من النصيب المتعارضين فانسخ للمقدم منهما آتيه كانا اوضحيه او آية
 وخبر بشرط النسخ وان نقل التأخر بالاحاطة عمل به لان دوامه بان لا يعارض
 مظنون وتبعضهم احتمال بالمنع لان الجواز يؤيد لا اسقاط المتأخر بالاحاطة
 في بعض الصور والاصح الترجيح بكثرة الأدلة والرواة فاذا اكثر احد المتعارضين

بموافقه او كثرت رواته راجح على الآخر لان الكثرة تفيد القوة وقيل لا
 كالينتين والاصح ان العمل بالتعارضين ولو من وجه اول من الفا اهلها
 بتجميع الاض عليه وقيل لا فيصا الى التجميع مثله حديث الترمذي
 وغيره اما اصاب ديع فقد طهر مع حديث ابى داود والترمذي وغيرهما
 لا تنفعوا من الميتة باصاب ولا عصب الشامل للاصاب المدبوغ
 وغيره فحملناه على غيره مما بين الدليلين وروى مسلم الاول بلفظ اذا
 ديع الاصاب فقد طهر ولو كان احد المتعارضين سنة قابلا لكتاب
 فان العمل بهما من وجه اول ولا يقدم في ذلك الكتاب على السنة ولا السنة
 عليه ظلالا لراعيهما فزاعم تقديم الكتاب استند الى حديث معاذ المشتمل على
 انه يقضي بكتاب الله فان لم يجد فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضا
 رسول الله بن ذلك ^{صلى الله عليه وسلم} رواه ابو داود وغيره وزعم تقديم السنة استند الى قوله
 تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم مثاله قوله صلى الله عليه وسلم ^{صلى الله عليه وسلم} اجمعوا على
 ما روه الخ لم ينسوا رواه ابو داود وغيره مع قوله تعالى قل لا اجد في ما اوحى
 الى محرما الا قوله او لم خشيتم فكل منها يتناول خشيتم بالجر وحملنا الآية على
 خشيتم بالسبب المتبادر الى الاذهان مما بين الدليلين فان تعدد العمل

العمل بالمنفعة ضيقين أصلا ولم المناظر منها في الواقع فتأخر المتقدم منها
والآل وان لم يعلم المناظر منها في الواقع يرجع إلى غيرهما لتقدير العمل بها
منها وان تقارنا أي المنفعة ضمان في الوجود من الشارع فالختيار بينهما
في العمل بواحد منها ان تقدير الجمع بينهما وتقدير التجميع بان تساويان
كل وجه فان امكن الجمع والتجميع فالجمع أولى منه على الأصح لما تقدم وان جهل
التأخر بين المنفعة ضيقين أي لم يعلم بينهما تأخر ولا تفارق وامكن الترخيص بينهما
بان يقبله يرجع إلى غيرهما لتقدير العمل بواحد منها والآل وان لم يكن الترخيص
بينهما تخير الناظر بينهما في العمل ان تقدير الجمع بينهما والتجميع لما تقدم في
المقارن بين هذا كله في اذات ارباب العلوم والفنون فان كان احدهما
أهم من الآخر مطلقا او من وجه كما سبق في مسألة اخذ بحث التخصيص فليكن
(مسألة) يرجح بعلوم الاسناد أي قلة الرأى بين الراوي للجمعة وبين
النبي صلى الله عليه وسلم وفقه الراوي ولغة ونحوه لقلة احتمال الخطأ مع
من الاربعة بالنسبة إلى مقابلاتها وورثه ضبط وفطنة ولورور الخ المجمع
باللفظ والراجح بواحد ما ذكر بالمعنى ويقظته وعدم بدعة بان يكتفى حسن
الاعتقاد وشهرة عدالة لشدة الوثوق به مع واحد من ستة بالنسبة إلى مقابلاتها

وكونه منكم بالاختيار من الجهد في حج على الزكي عنده بالاختيار لان النية
 اقوى من الخبة او اكثر من كين ومعرفة الغيب قيل ومشاهدة لشدة
 الوثوق به والشهقة في زيادة المعرفة والاصح لا ترجع بها وصرح
 التزكية على الحكم بشهادته والعل بروايته فيقدم خبره من صرح بن كينه
 على خبره من حكم بشهادته وخبره من علم بروايته في الجملة لان الحكم والعمل
 قد بينان على الظاهر من غير تزكية وحفظ الروي فيقدم مروي ^{فظ} الحما
 له على مروي من لم يحفظه لاعتناء الاول بمرويه وذكر السبب فيقدم الخبر
 المشتمل على السبب على ما ثبت على لاهتمام راوي الاول به والتعويل على
 الحفظ دون الكتابة فيقدم خبر الموعول على الحفظ في يرويه على خبر الموعول
 على الكتابة لاحتمال ان يراو في كتابه او ينقص واحتمال النسيان والاشتباه
 في الحفظ كالعدم وظهور طريق روايته كالسماع بالنسبة الى الاعجاز
 فيقدم السمع على المجاز وقد تقدم ذكر طرق الرواية ورايتها آخر الكتاب الثاني
 في سماع من غير حجاب فيقدم السمع من غير حجاب على السمع من وراء حجاب لان الاول
 من طرق الخلل في الثاني وكونه من الكابر الصحابة فيقدم خبر اصدعهم على خبر
 غيره لشدة ديانتهم وقد كان على رضى الله عنه كلف الرواة وتقبل رواية العترة

من غير تكليف وكونه ذكراً فيقدم خبره لأن ذكره على خبره لأنه لا تضبط منها في الجملة
 خلافاً للاستاذ أبي إسحق الفرائني قال واضبطه جنس الذكراً أما زاعى
 حيث ظهرت في الأحاد وليس كذلك فإن كثيراً من النساء اضبط من كثير
 من الرجال وثانها يرجح الذكر في غير أحكام النساء بخلاف أحكامهن لأن
 اضبط فيها وكونه ذكراً فيقدم خبره على خبر العبد لأنه لشرف منصبه
 يحترز عما لا يحترز عنه الرقيق وكونه مشافاً للسلام فخبه مقدم على
 خبر متقدم للسلام لظهور تافخ خبره وقيل متقدم على ما قبله
 لأن متقدم الاسلام الاصلية فيه اشد تحتراماً من متافره وابن
 الحاجب جنم بهذا في التجميع بحسب الروى وبما قبله في التجميع بحسب
 الخارج ملاحظاً للجهتي لأنه تناقض في كلامه لما قيل وكونه متعملاً
 بعد التكليف لأنه اضبط من التحمل قبل التكليف وغير مدلس لأن
 الوثوق به اقوى من الوثوق بالدلس المقبول وقد تقدم بيانه في
 الكتاب الثاني وعين ذي السمي لأن صاحبها يتطرق اليه الخلل بان
 يشاركه ضعيف في احدهما ومباشراً لمرويه وصاحب الوراقه
 المرويه فان كلامها اعرف بالحال من غيره مثال الاول حديث

الترمذي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة خلافاً وبني بها
 خلافاً قال وكنت الرسول بينهما مع حديث الصحيحين عن ابن
 عباس أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وفي رواية البخاري
 عنه تزوج ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال وماتت بسرفاً
 مثال الثاني حديث أبي داود عن ميمونة تزوجني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خلافاً بسرفاً رواه مسلم عن يزيد بن الأصم عنها أنه صلى الله
 عليه وسلم تزوجها وهو حلال مع خبر ابن عباس المذكور وتروى
 أبو داود عن سعيد بن المسيب قال وهم أبي عباس في تزوج ميمونة
 وهو محرم ورواها باللفظ لسلامة الرواية باللفظ عن طريق الحل
 في الرواية الممنوعة وكون الخبر لم ينكره راوينا الأصل كما في النهاية المحصورة
 وهو من إضافة الأعم إلى الأخص كسجد الجامع وهو نادرة فلا
 يتبادر بالذهن إليها ولو زاد الـ في راوي أو حذفه لكان أصح
 كما قال في شرح النهاية والمغني إن الخبر الذي لم ينكره الراوي الأصل
 وهو شيخنا مقدم على ما أنكره شيخنا راويه لأنه قال ما رويته لأن الظن
 الحاصل من الأول أقوى وكونه في الصحيحين لأنه أقوى من الصحيح

في غيرهما وان كان على شرطه تليق الامة لها بالقبول والقول فالفعل ^{للتقرير} قائم
 فيقدم الخبر الناقل لفعل النبي صلى الله عليه وسلم على الناقل لفعله
 والناقل لفعله على الناقل لتقريره لان القول اقوى في الدلالة على
 التبرع من الفعل وهذا اقوى من التقرير والفصح على غيره لنطق الخل
 اليه به بافعال ان يكونه مرديا بالمع لا اذ اند الفصاحة فلا يقدم على
 الفصح على الاصح وقيل يقدم عليه لان صلى الله عليه وسلم افصح العرب
 فيبعد نقطة بغير الافصح فيكونه مرديا بالمع فينطق اليه الخل قوله
 بانه لا بعد في نقطة بغير الافصح لاشياء اذا خاطب به من لا يعرف غيره
 وقد كان يخاطب العرب بلغاتهم والشملى على زيادة فيقدم على غيره
 لما فيه من زيادة العلم كجبر التكبير في العيد سماع خبر التكبير فيه اربع
 رواها ابو داود واحمد بالنسبة الحنفية بتقديم الاقل والاول منه
 للافتتاح والوارد بلفظة قرشي لان الوارد بغير لغتهم محتمل ان يكونه
 مرديا بالمع فينطق اليه الخل والمدني على الملك لما فيه عنه والمدني مادي
 فبعد الهجوة والكي قبلها والمشتبه على شأن النبي صلى الله عليه وسلم لما فيه
 عالم شريف بذلك والمذكور فيه الحكم مع العلم بما فيه الحكم فقط لان الاول

اقرب في الاهتمام بالحكم من الثاني مثاله حديث البخاريين بدله فاقبلوه
 مع حديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهي عن قتل النساء
 الصبيانيات الحكم في الاول بوصف الردة المناسب ولا وصف في الثاني
 فحملنا النافية على الحرمان والمنفرد فيه ذكر العلة على الحكم فيقدم
 على حكمه لانه أدل على ارتباط الحكم بالعلة من حكمه قاله الامام في
 الحصول وعكس النقشواني ذلك معترضاً على الامام قائل ان
 الحكم اذا تقدم تطلب نفى السامع العلة فاذا سمعها ركنت
 اليها ولم تطلب غيرها والوصف اذا تقدم تطلب نفى الحكم
 فاذا سمعته قد تكفي في علة بالوصف المتقدم اذا كان شديداً
 كما في السابق الآية وقد لا تكفي به بل تطلب علة غيره كما في اذا قمتم
 الى الصلوة فاغسلوا الآية فيقال تعظيماً للعبود وما كان فيه تهديد
 او تأكيد على الخالي عن ذلك مثال الثاني حديث ابي داود وصححه ابن
 حبان والمحكم على شرط الشيخين ايما امرئة تكلمت نفسها بغيب اذن ولها
 ففكاها باطل ففكاها باطل ففكاها باطل مع حديث مسلم الا يتم
 احق بنفسها من ولاتها وما كان عملاً مطلقاً على العموم في السبب لا

السبب لان الثاني باحتمال ارادة قهره على السبب لا قبل بدلك دون
المخلق في القوة الا في صورة السبب فهو فيها اقوى لانها قطعية الدخول
عنه الاكثر لا تقدم والعام الشرطي كمن وما الشرطيتين على المنكوة
المنفية على الاصح لا فادته للتعليل دونها وقيل العكس بعد التخصيص
فيها بقوة عمومها دونها وهي تقدم على الباقي من صيغ العوم لا المعروف
باللام او الاضافة لانها اقوى من في العوم اذ تدل عليه بالوضع
في الاصح لا تقدم وهو انما يدل عليه بالقرينة اتفاقا والجمع المرفوع
باللام او الاضافة على ما ومن غير الشرطيتين لا استغنائيهما
لانه اقوى منهما في العوم لا امتناع ان يخص الى الواحد ووزنها
على الراجح في كل ما تقدم والكل ان الجمع المرفوع وما ومن على الجنى
المرفوع باللام او الاضافة لا احتمال العهد فيه بخلاف ما ومن
فلا يحملا منه والجمع المرفوع فيبعد احتمال له قالوا وما لم يخص على ما
خص للضعف الثاني بالخلاف في حجية بخلاف الاول قال للضعف
كالهندي وعندكم لان ما يخص من العام الغالب والغالب أولى
من غيره والاقل تخصيصا على الأكثر تخصيصا لان الضعف في الاقل

دون في الكثر والاتضاء على الإشارة والاباء لان المدلول عليه بالاول مقصود
 يتوقف عليه السكوت او الصحة وبالثالث مقصود لا يتوقف عليه ذلك
 وبالثاني مقصود كما علم ذلك في محله فيكون الاول اقوى ويرجح ان
 الإشارة والاباء على المفهومين اي الموافقة والمخالفة لان دلالة
 الاولى في محل النطق بخلاف المفهومين والموافقة على المخالفة ^{للفهم}
 الثاني بخلاف في حجية بخلاف الاول وقيل عكس لان المخالفة تفيد
 تاسيسا بخلاف الموافقة والناقل عن الاصل اي البرائة الاصلية على
 المقرر له عند الجمهور لان الاول فيه زيادة على الاصل بخلاف الثاني
 وقيل عكس بان يقدم تاخير المقرر للاصل ليفيد تاسيسا لما افاده
 الناقل فيكونه تاسيسا له مثال ذلك حديث من صد ذكره فليست وضعا
 صحيح الترمذي وغيره مع حديث الترمذي وغيره انه صلى الله عليه وسلم
 سأل رجل من كره أعليه وضوء قال لا انا بضعة منك والمثبت
 على الناف لا اشتاء على زيادة علم وقيل عكس لاعتضاد الناف بالأصل
 وثالثها سواء لتساوي مرجعيهما واربعا يرجح المثبت الا لا الظاهر
 والعناق فيرجح الناف لهما على المثبت لهما لان الاصل عددهما وحكي

وحج ابن الحاجب مع هذا عكسه أي رجع المذهب لما على الناف لهما والنهي
 على الأمر لأن الأول لدفع المفسدة والثاني لجلب المصلحة والاعتناء به في
 المفسدة أشد والأمر على الإباحة للاحتياط بالطلب والتجسس المتضمن
 للتكليف على الأمر والنهي لأن الطلب به لتحقيق وقوعه أقوى منهما
 وخبر الخط على خبر الإباحة للاحتياط وقيل عكسه لاعتناء الآباء
 بالأصل من نفي الحج وثالثها سائر التاويل مرجحها والوجود والكل
 على التنبه للاحتياط في الأول ولدفع اللوم في الثاني والتدب على
 المباح في الأصح للاحتياط بالطلب وقيل عكسه لموافقة المباح للأهل
 من عدم الطلب وليس في هذا مع قوله قبل والأمر على الإباحة لكرار الآ
 المار بالأمر فيه الإيجاب لا الطلب وهما خلاف في حقيقة تقدم في
 مسألة جواز الترك وناف في الحد على الموصي له لما في الأول من اليس
 وعدم الحجج الموافق لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر وما جعل ^{عليكم}
 في الدين من حرج خلافاً لتقدم وهم المتكلمون في ترجيحهم الموصي
 لإفادته التام ليس بخلاف الناف والمعتدل معناه على ما لم يعقل
 معناه لأن الأول أدنى إلى الانقياد وأفيد بالإقبار عليه والوضعي

على التكليف في الاصح لان الاول لا يتوقف على الفهم والتمكن من الفعل
ببلاغ الثاني وقيل عكسه لترتب الثواب على التكليف دون الوضع و
الموافق دليله اصح على ما لم يوافق لان الظن في الموافق اقوى وهذا
داخل في قوله في تقديم والاصح التي جميع بكثرة الادلة وذكره طهطا لما
بعد وكذا الموافق مرسل او صحاحيا او اصل المديني او الاكثر من
العلماء على ما لم يوافق واحدا ما ذكر في الاصح لقوة الظن في الموافق و
قيل لا يرجح بواحد ما ذكر لانه ليس بحجة وثالثها في موافق الصحابي ان
كان اي الصحابي حيث تميزه النقص اي فيما تميزه فيه من ابواب الفقه
كزيد في الفرائض من فيها حديث ارضكم زيد وقد تقدم ذكرها
ان كان اي الصحابي احد الشيخين اب بكر وعمر مطلق وقيل الا ان
بجانبها معاذ في الحلال والحرام او زيد في الفرائض ونحوها ان نحو
معاذ وزيد كغيره القضا فلا يرجح الموافق لاحد الشيخين لان
المخالف لهما يميزه النص في ما ذكر وهو حديث ارضكم زيد واعلمكم
بالحلال والحرام معاذ واقضاكم علي قال الشافعي رضي الله عنه و
يرجح موافق زيد في الفرائض معاذ فيها ففيها معاذ في احكام غير

غير الفرائض فليحذف تلك الاحكام يعني ان الجنبين المتعارضين في مسئلة في
 الفرائض يرجح منها الموافق لزيد فان لم يكن فيها قول فالموافق لمعاذ
 فان لم يكن له فيها قول فالموافق لعل والمتعارضين في مسئلة في غير الفرائض
 يرجح منهما الموافق لمعاذ فان لم يكن له فيها قول فالموافق لعل وذكر
 الموافق للمثلاثة على هذا الترتيب لتيسر كذا تلك المأخوذ من الحديث
 السابق نقول الصادق صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين يدي علي عليه
 وقوله اعلمكم بالجمال والحلم معاذ يعني في غير الفرائض وكذا قوله اقصاكم
 على يعني في غير الفرائض واللفظ في معاذ اصرح منه في علي فقدم عليه في
 التواتر وغيرها والاجماع على النص لانه يؤمن النسخ بخلاف النص
 واجماع الصحابة على اجلاء غيرهم كالتابعين لانهم اشراف من غيرهم ومأخوذ
 الكل الشامل للعموم على ما خالف فيه العموم لضعف الثاني
 بالخلاف في حجية ما احتواه الامدي وان لم يسلم المصنف كما تقدم
 والاجماع المنقضى عنه وما الى والاجماع الذي لم يبق بخلاف على غير ما
 ان مقابله لضعفه بالخلاف في حجية وقبل المبعوث بخلاف اقوى من
 مقابله وقبلهما سواء والاصح تاول المتواترين من كتاب وسنة

وقيل يقدم الكتاب عليها لانه اشرف منها وثالثها تقدم السنة لقوله تعالى
 لتبين للناس ما نزل اليهم اما المتوازن من السنة فتساويا قطعاً
 كما لا يتبين ويرجح القياس بقوة دليل حكم الاصل كان يدل في احد
 القياسين بالمنطوق وفي الاخر بالمفهوم لقوة الظن بالدليل وكونه
 اى القياس على سنن القياس اى فرعته من حيث اصله فهو مقدم على
 قياس ليس كذلك لان الجنس بالجنس شبهه بقياسنا مادون ارشى الموضحة
 على ارشها حتى تحمله العاقلة مقدم على قياس الحنفية له على غرامات
 الاموال حتى لا تحمله والقطع بالعلم او الظن الاغلب بها اى برصدها
 وكون مسلكتها اقوى لما ذكره مراتب النص لان الظن في القياس المشتمل على
 واحد ما ذكره اقوى من الظن في مقابلة وترجح علة ذات اصلين على ذات
 اصل وقيل لا بالخلاف في الترجيح بكثرة الادلة وذاتية على حكمية لان
 الذاتية الزم وعكس السمع لان الحكم بالحكم شبهه والذاتية كالطعم والاسحاس
 والحكمة كالحية والنجاسة وكونها اقل اوصافا لان القليلة اقل وقيل
 عكس لان الكثرة شبه اى اكثر شبهها والمقتضية احتياطاً في الفرض لانها
 السبب مما لا تقتضيه ذكر محل الفرض لانه محل الاحتياط اذ لا احتياط في السنة

وان احتيط به كما تقدم وعامة الاصل بان توجد في جميع جزئياتها اكثر
فائدة مما لانتم كالطعم العلة عندنا في باب الربا فانه موجود في البر مثلاً قليلاً
وكثيره بخلاف القوة العلة عند الحنفية فلا يوجد في قليله فجزءه يبيع
المحضنة منه بالمحضنين والتفق على تعليل اصلها الماخوذة منه لضعفه
مقابلها بالخلاف فيه والموافقة الاصول على موافقة اصل واحد
لان الاول اقوى لكثرة ما يشهد لها قيل والموافقة علة اخرى ان
جوز علان شيء واحد وقيل لا بالخلاف في التجميع بكثرة الادلة وما
ايها القياس الذي ثبتت علمه بالاجزاء فالنص القطعيين فالظنيين
ان بالاجزاء القطع فالنص القطع فالاجزاء الظن فالنص الظن فالاياء
قالبر فالمناسبة فالشبه والدوران وقيل النص بالاجزاء الى اخر ما تقدم
وقيل الدوران فالمناسبة وما قبلها وما بعدها كما تقدم فكل من المعطيات
دون ما قبله فالنص يقبل الشك بخلاف الاجزاء ومن عكس قال النص افضل
للاجزاء لان محجية انما ثبتت به ورجحان الاياء على البر والمناسبة على الشبه
واضح متعارفها السابقة ورجحان البر على المناسبة بما فيه من ابطال ما
لا يصلح للعلية والشبه على الدوران بقوله بالمناسبة ومن رجع الدوران

عليها قال لانه يفيد الطرد العلة وانعكاسها بخلاف المناسبة ويرجح ان
 او الشبه على ما بين من الكسك واضح من تعارضها ويرجح قياس المعنى على قياس
 الدلالة لما علم فيها في بحث الطرد وفي خاتمة القياس من ثم قال الاول على المعنى الثاني
 والثاني على لازم مثلا وفي المركب عليه ان قبل اي المركب لضعف بالخلاف
 في قبوله المذكور في بحث حكم الاصل وعلى الاستاذ ابو حنيفة الاسفرائيني
 فرجح المركب وقد قال به على غيره لقوته باتفاق الخصمين على حكم الاصل فيه
 والوصف الحقيقي فالعلة فالشرعي لان الحقيقي لا يتوقف على شيء بخلاف
 العرف والعرف متفق عليه بخلاف الشرعي لا تقدم وان عبر هناك بالحكم
 الشرعي لان وصف للفعل القائم بصورة الوجودي مما ذكر كفا لعدم
 البسيط منه فالمركب لضعف العدم والمركب بالخلاف فيها ولا منافاة
 بين الحقيقي والعدم لانه من العدم المنافي لا تقدم والباعثة على الامارة
 لظهور مناسبة الباعثة والمطرودة المنفكة مما المطردة فقط لضعف الثانية
 بالخلاف فيها ثم المطردة فقط على المنفكة فقط لان ضعف الثانية بعد
 الاطراد اشد من ضعف الاول لعدم الانعكاس وفي التعمية والقاهرة
 اقوال ادهار جميع المتعمية لانها انيد بالاقاربها والثاني القاهرة لان

لان الخطأ فيها اقل ثالثها سواء تساويها في ما يتفرع من بطلان الأولى
 في المتعمدية وعدمه في القاصرة وفي الأكثر فدعا من المتعمدين قولان
 كقول المتعمدية والقاصرة ^{لأن} الثاني التاويل هنا لا يتقارن وعلته ويرجع إلى
 من الحدود السمعية أي الشرعية كحدود الاحكام على الأقل منها لان
 الاول أخص لا مقصود التوفيق ^{الشرعي} مع أم الحدود العقلية كحدود المأهبات
 وإيها كانت كذلك فلا يتعلق بها النوض هنا والثاني على العرض لان
 التوفيق بالاول يفيد كنه الحقيقة بخلاف الثاني والعرض من اللفظ
 على غيره يتجوز أو يشارك لنطق الخل لا التوفيق بالثاني والاعم على الفهم
 منه لان التوفيق بالاعم أفيد لكثرة المسح فيه وقيل يرجع الاخص إلى المأمور
 في الحدود وموافقة نقل السمع واللفظ لان التوفيق بما يجال فيها إنما يمكن
 لنقل عنها والاصل عدمه ورجحان طريق الكتاب إلى الحد على الاخر لان
 الظن بصحة أقوى من الاخر والرجحان لا يخفى لكثرة ما جادوا مشارها غلبة
 الظن أي قوته وسبق كثير منها فلم ينفذ هذا من السكائر منه تقديم بعض مناهم
 المخالفة على بعض وبعض ما يحل بالغنم على بعض المجاز على الاشتراك و
 تقديم المعنى الشرعي على العرفي والوضوح على التفسير في خطابك مع وتقديم

بعض صور المناسب على بعض وعين ذلك الكتاب
السابع في الأجزاء

الاجتهاد المأد عند الإطلاق وهو الاجتهاد في الفروع
استفاد في الفقه الواسع بان يدل تمام طاقته في كثر في
الأدلة لتحصيظ نظم بحكم من حيث انه فقيه فلا حاجة الى
قول ابن الحاجب شرعي في ج استفاد غير الفقيه استفاد
الفقيه لتحصيظ قطع بحكم عقل والظن المحصل هو الفقه
المعروف في أوائل الكتاب بالعلم بالاحكام الخ فلو عرفت
بالظن بالاحكام كان حسن والفقيه في التوفيق بين المتين
للفقه مجازا شائعا ويكون بما يحصل فقه حقيقته ولذا قال
المصنف والمجتهد الفقيه لما قال في ما تقدم نقله عنه في أوائل
الكتاب والفقيه المجتهد لان كلامهما يصدق على ما يصدق عليه
الآخر ولتحقق شروط ذكرها بقوله وهو ان المجتهد او فقيه
من حيث ما يتحقق به البالغ لان غيره لم يكمل عقله مع تغير قوله
العقل لان غيره لا يثبت له يثبت به لما يقوله من غير أي

أي ذو ملكة هي الهيئة الراسخة في النفس يدرك بها المعلم أي ما من شأنه أن
 يعلم وهذه الملكة العقل وقبل العقل نفس العلم أي الإدراك ضروريا
 كان أو نظريا وقبل ضروريا فقط وصدق العاقل على ذي العلم النظري
 على هذا العلم الضروري الذي لا ينفك عنه من أن كعلمه بوجود نفسه
 كما يصدق لذلك على من لا يتأقن منه النظر لا الأبهة فقيه النفس أي شديد
 الفهم بالطبع لمقاصد الكلام لأن غيره لا يتأقن له الاستنباط المقصود
 بالأجتهاد وأن تلك القياس فلا يخرج بانكاره عن فقاهة النفس
 وقيل يخرج فلا يعتب قوله وثالثها ألا الجلي يخرج بانكاره لظهور جبر
 العارف بالدليل العقلي أي البرائة الأصلية والتكليف به في حجة
 كما تقدم أن أصحاب العلم الأصلي حجة نيتك به إلى أن يعرف عن
 دليل شرعي ذو الدرجة الوسطى لغة وعربية من نحو وتعرف واصولا
 وبلاغته من معاني وبيان ومتعلق الأحكام بفتح اللام أي متعلق
 به بدلالة العلم عليه من كتاب وسنة وإن لم يحفظ المتن أي المسموع
 في هذه العلوم لبياني له الاستنباط المقصود بالأجتهاد أما علمه
 بآيات الأحكام وأحاديثها أي مواقعها وإن لم يحفظ فلتأنيها

المستنبط منه واما علمه باصول الفقه فلانه يعرف به كيفية الاستنباط وغيرها
 ما يحتاج اليه واما علمه بالباطن فلانه لا يفهم المراد من المستنبط منه الا بالسنن
 عربي بليغ وقل الشيخ الامام والد المصنف هو المجلد من هذه الكتب
 ملكة له واحاط بمعظم قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم
 بها مقصود الشارع فلم يكلف بالتوسط في تلك العلوم وطم اليها ما ذكر
 ويعتبر قال الشيخ الامام والد المصنف لا يقع الاجتهاد الا للكونية صفة
 فيه كونه خبير بمواقع الاجماع كمن لا يخفى فانه اذا لم يكن خبيراً
 بمواقف قد يخفى بمخالفته وخرقه حرام كما تقدم لا اعتبار به والناحية
 والمنسوخ ليقدّم الاول على الثاني فانه اذا لم يكن خبيراً بهما قد يعكس
 واسبب النزول فان الخبر بهما ترشد لانهم المراد بشرط المتواتر والاخا المحقق لهما
 المذكور في الكتاب الثاني ليقدّم الاول على الثاني فانه اذا لم يكن خبيراً به قد يعكس
 والصحيح والضعيف من الحديث ليقدّم الاول على الثاني فانه اذا لم يكن خبيراً
 بهما قد يعكس حال الرواة في الرواية ليقدّم لقبول على المردود فانه اذا لم يكن
 خبيراً بذلك قد يعكس في نسخة وسيرة الصحابة ولا حاجة اليه على قول اكثر بعد التمام
 كما تقدم ويكفي في الخبر مجال الرواة في زماننا الرجوع الى ائمة ذلك المحدثين

المتقدم بل وحقه

كالامام احمد والبخاري وسلم وغيرهم فيعتمد عليهم في التخييج لتفقد رعا
 في زماننا الابواسطة وهم أولى من غيرهم فالخبر بهذه الامور عتبة وهذا
 في المجتهد لما تقدم وبني والنا المصنف انها شرط في الاجتهاد ولا يفت
 فيه ومخطاها ولا يشترط في المجتهد علم الكلام لان كان الاستنباط لمن
 يجزم بعقيدة الاسلام تقليدا ولا تفاسير الفقهاء لانها انما تكون بعد
 الاجتهاد فكيف يشترط فيه ولا الذكورة والحرية لجواز ان يكونه
 لبعض الناس في الاجتهاد وانه يكون ناقصات عقل عن الرجال
 وكذا البعض البعد بان ينظر حال التفخ عن خدمته السيد وكذا
 العدالة لا يشترط فيه علم الاصح لجواز ان يكونه للفاقة قوة الاجتهاد
 وقيل يشترط ليعتمد على قوله وللمبحث عنه المعارض لا المخصص المقيّد
 والناسخ عنه اللفظ هل معه قرينة تعرفه عنه ظاهره انه التورية
 الصارفة ليلم بالاستنباط عنه طرق الحديث اليه لو لم يبحث وهذا
 اولى لا واجب ليوافق ما تقدم من انه يتمكّل بالعام قبل البحث عنه
 المخصص على الاصح وفيه حكاية هذا الخلاف في البحث عنه صارف
 صيغة افضل عنه الوجوب المعتبره وحكامه يعقدهم في كل معارضه ودون

اى دون المجتهد المتقدم وهو المجتهد المطلق مجتهد المذهب وهو المتمكن
 منه يخرج الوجهة التي يبنيها على خصوص امامه في المسائل ودونه اى
 دون مجتهد المذهب مجتهد الفنيا وهو المتبحر في مذهب امامه المتمكن
 من ترجيح قول له على اخر اطلاقها والصحيح جواز تجرى الاجتهاد بان
 تحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الابواب لا فائض بان
 يعلم ادلتها باستقراء منه او من مجتهد كامل وينظر فيها وقول المانع محتمل
 يكفيه في ما لم يعلمه من الأدلة معارضه لما علمه بخلاف من احاط بالكل
 ونظر فيه بعيد جدا والصحيح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم
 ووقوع لقوله تعالى ما كان لنبى ان يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض
 عفا الله عنك لم اذنت لهم عوتب على استيفاء بدر بالبداء
 وعلى الاذن لمن ظهر نفاقهم في الخلف عن غزوة تبوك ولا يكون
 العتاب في ما صدر عن وحى فيلزم منه جهاد وقيل يمتنع له القدرة
 على اليقين بالنسخ من الوحي بان ينتظم والقادر على اليقين في
 الحكم لا يجوز له الاجتهاد جواز بان انزال الوحي ليس في قدرته وثباتها
 الجواز والوقوع في الاراء والخروج فقط اى والمنع في غيرها جاعلا بين

بين الأدلة السابقة والصدور ان اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ
 نثره بالنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد وقيل قد يخطئ ولكن يسهل
 عليه ريعا لما تقدم في الايتين وتبشأ عنه هذا القول بعد المنصم بالصدور
 والاصح ان الاجتهاد جائز في عصره صلى الله عليه وسلم وقيل لا للفقرة
 على اليقين في الحكم بتلقيه منه واعرض بان لو كان عنده وحى في ذلك تلقى
 للناس وثالثها جائز باذن صريح قيل او غير صريح بان سكت عن سأل
 او وقع منه فان لم ياذن فلا واربعا جائز للتبعيد عنه دون الوتر
 لسهولة مراجعته وخامسا جائز للمؤلة حفظ المنصم عن استغناء
 الرعية لهم لو لم يخبرهم بان يراجعوا النبي صلى الله عليه وسلم في ما يقع لهم خلاف
 غيرهم والاصح على الجواز انه وقع وقيل لا وثالثها لم يقع للمخبر في فطره
 صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره واربعا الوقف عن القول بالوقوع وعدمه
 واستدل على الوقوع بان صلى الله عليه وسلم حكم سعد بن معاذ في بني
 ونظيرة فقال تقتل مقاتلتهم ونسبي ذريتهم فقال صلى الله عليه وسلم
 لقد صككت فيهم بحكم الله رواه الشيخان وهو ظاهر في ان حكمه عن اجتهاده
 (مسألة) المصيب من المختلفين في العقليان واحد وهم

من صادف الحق فيها لتعينه في الواقع كحدوث العالم وثبوت البراري وصفاته
 وبعثة الرسل ونافذ الاسلام كله او بعضه كنا في بعثة محمد صلى الله عليه
مخطئ آثم لان لم يصار الحق وقال الجاحظ والعربي لا ياتم المجتهد
 في العقليات المخطئ فيها للاجتهاد قبل مطلقا وقيل ان لاهل السنة عند
 مخطئ غير آثم وقيل زاد العربي على قوله الآثم كل من المجتهدين فيها مصيب قد
 حكمي الاجماع على خلاف قوله قبل ظهورهما اما المسئلة التي لا قاطع فيها
 من مسائل الفقه فقال الشيخ ابو الحسن الاشعري والفاخر ابو بكر الباقلاني
 و**ابو يوسف** و**محمد بن ابراهيم** عتقة و**ابن سريج** كل مجتهد فيها مصيب
 ثم قال الاولان حكم الله فيها تابع لظن المجتهد فما ظنهم فيها من الحكم
 فهو حكم الله في حقه وحق مقلده وقال الثلاثة اباية هناك
 اي فيها شيء لحكم الله فيها لكان به اي بذلك شيء ومن ثم اي من هنا
 وهو قولهم المذكور اي من اجل ذلك لولا ايضا فبين لم يصار ذلك شيء
 اصاب اجتهاد الاحكام وابتداء لانها فهو مخطئ حكما وانتهى والصحيح
 وفاقا للجمهور ان المصيب فيها واحد لله تعالى فيها حكم قبل الاجتهاد قبل لا
 دليل عليه بل هو كذا في تصادم من شاد الله والصحيح ان عليه

وأنه أي المجتهد مكلف بإصابته أي الحكم لا مكانها وقيل لا ينقص
وإن محطته لا يائتم بل يوجب لبذله وسعده طلبه وقيل يائتم لعدم
إصابته المكلف بها أما الخيرية التي فيها قاطع من رضا وإيجاب
واختلف فيها لعدم الوقوف عليه فالمصيب فيها واحد وفاقا
وهو من وافق ذلك القاطع وقيل على الخلاف في ما لا قاطع فيها
وهو بعيد ولا يائتم المخلف فيها بناء على أن المصيب واحد على
الأصح لما تقدم ولقوة المقابلة هناجه بالأصح متى قصر مجتهد
في اجتهاده أتم وفاقا لتركه الواجب عليه من بذله وسعده فيه
(وهو سؤال) لا ينقض الحكم في الاجتهادات لأمس الحاكم به ولا من غيره
بأن اختلف الاجتهاد وفاقا إذ لو جاز نقض جاز نقض النقص وهم
نقصت مصلحة نصب الحاكم من فضل الخصومات فان قالوا الحكم نصا أو
ظاهرا جليا ولو قيا سا وهو القياس الجلي نقض لمخالفة الدليل المذكور أو
حكم حاكم بخلاف اجتهاده بأن نكده غيره نقض حكم لمخالفة اجتهاده
وامتناع تقليد في ما اجتهد فيه أو حكم حاكم بخلاف نص أمم غير تقليد
غيره من الأئمة حيث يجوز التقليد إمام تقليد غيره بأن لم يقلد في حكمه هذا

لاستقلاله فيه برأيه أو قلد فيه غير إمامه حيث يتبع تقليده وسيأتي بيان
 ذلك تنقضي حكمه بخالفته لنقل إمامه الذي هو في حقه لائزامة تقليده
 كالبدليل في حق المجتهد أما إذا قلد في حكمه غير إمامه حيث يجب تقليد
 فلا ينقض حكمه لأنه بعد الله أنا حكم به لرجحانه عنده ولو تزوج بغير
 ولي اجتهاده منه يصح ثم تغير اجتهاده إلى بطلانه فالأصح تحريمه عليه
 لظنه الآن البطلان وقيل لا يحرم إذا حكم حاكم بالهبة وكان المقلد
 يتغير اجتهاده إمامه في ما ذكره حكمه حكمه ومن تغير اجتهاده بعد الافتاء
 أعلم المستفتي بتغيره ليكلف عن العمل أن لم يكن عمل ولا ينقض معمول أن
 عمل لأن الاجتهاد لا ينقض باجتهاد لما تقدم ولا يقضي المجتهد
 المقلد باقتضائه أن تغير اجتهاده إلا عدم التلاوة لا القاطع لأنه
 بخلافه إذا تغير لقاطعه كالنظر فإنه يغتنم لتقصيره (مسألة) يجوز
 أن يقال من قبل الله تعالى النبي أو عالم على أن إمامه أحكم بأمره
 في الواقع من غير دليل وهو صواب أي موافق للحكم بان يلزمه إياه إذا ما
 من جواز هذا القول ويكون أي هذا القول مدركا شرعيا وليس بتقليد
 لدلالة عليه وترد الشافعية فيه قيل في الجواز وقيل في الواقع ونسب

ونسب إلى الجمهور فحصل من ذلك خلافاً في الجواز وفي الرد على
 تقرير الجواز وقال ابن السمعاني يجوز للنجس دون العالم لأن رتبته
 لا تبلغ أن يقال له ذلك ثم المختار بعد جوارزه كيف كان أنه لم يقع
 وفيه بوقوعه موكب عمران من المقترلة واستند إلى حديث أبي بصير
 لو لا أن استقى علي امتن لأمرهم بالسواك عند كل صلوة أي لأحسبه
 عليهم وإلى حديث مسلم يا أيها الناس قد رهن عليكم الحج فحجوا
 فقال رجل أكل عام يا رسول الله فكنت حتى قالها ثلاثاً فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم والرجل
 هذا هو الأقرع بن حابس كافي رواية البراءة ورواه غيره وأجيب
 بأن ذلك لا يدل على المدح لجواز أن يكون فيه أي فيه في إيجاب
 السواك وعدمه وتكرار الحج وعدمه أو يكون ذلك للقول بوجوبه
 تلقاء نفسه وفي تعليل الأمر باختفاء المأمور بخلافه كذا
 أن شئت أي فعله تردد قبل لا يجوز لما بين طلب الفعل والتخير فيه
 الشافعي والنظم الجواز والتخير فيه على أن الطلب جارم وقد روي
 البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المنبر قال في الثالثة لم يشاء

اى كقبي كما في رواية ابو داود مسئلة التقليد
اخذ القول بان يعتقد من غير معرفة دليله فخرج اخذ غير
 انقول منه الفعل والتقير عليه تليين تقليد واخذ القول
 مع معرفة دليله فهو اجتهاد وافق اجتهاد القائل لان معرفة
الدليل انما تلكه للمجهد لتوقفها على معرفة سلامته عن المأخذ
 بناء على وجوب البحث عنه وهو متوقفة على استقراء الادلة كلها
 ولا يقدر على ذلك الا المجهد ويلزم غير المجهد عاصيا لاهل اديته
 اى يلزم التقليد للمجهد لقوله تعالى فاستأوا اهل الذكرا
صحتها لا تعلون وقبله يشترط نبي صحة اجتهاده بان يتبين
 مستند له ليم من لزوم اتباعه في الخطا الجائر عليه ومنع الاستاذ
 ابو اسحق الاسفرائيني القواطع للعقائد وبيان الخلاف فيها
 وقيل لا يقلد عالم وان لم يكن مجهدا لان له صلاحية ^{في التقليد} خذ
الحكم من الدليل بخلاف الحكم اما ظاهر الحكم باجتهاده فيحكم
 عليه التقليد لمخالفة به لوجوب اتباع اجتهاده وكذا المجهد
 اى من هو صنف الاجتهاد يحرم عليه التقليد في ما يقع له عند

عند الأكثر لتمكنه من الاجتهاد فيه الذي هو اصل للتقليد
 ولا يجوز العدول عن الاصل الممكن الى بدله لما في الموضوع
 والتيم وقيل يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن وثالثها
 يجوز للقاضي لمحاكمته الى فصل الخصومة المطلبية بخارجه بخلاف
 غيره ورابعها يجوز تقليد العلم منه رجاءه عليه بخلاف الشيخ والادب
 وخامسها يجوز عند ضيق الوقت لا يسئل عنه لاصلوة الوقت بخلاف
 ما اذا لم يفتق وسادسها يجوز له في ما يخصه دون ما يقع به غيره (مسئلة)
 اذا تكررت الواقعة للجهل به وتجدد له ما يقتضى الرجوع عما ظنه فيها أولا
 ولم يكن ذاكر للدليل الاول وجب عليه تجديد النظر فيها قطعا وكذا يجب
 تجديد يده ان لم يجد ما يقتضى الرجوع ولم يكن ذاكر للدليل لان
 ذكره اذ لو اخذ بالاول من غير نظر حيث لم يذكر الدليل لان اخذ
 بشئ من غير دليل يد عليه والدليل الاول لعدم تذكره لاثقة بيقا
 الظن منه بخلاف ما اذا كان ذاكر للدليل فلا يجب تجديد النظر في حد
 من الصورتين اذا لا حاجة اليه وكذا العاين يستفي العالم في حارته
 ولو كان العالم مقلد ميت بناء على جواز تقليد الميت وافتاء المقلد

كى سياتى تم تقع له تلك الحادثة هل يعيد السؤال لى افتاه
 ان حكمه حكم المجتهد في اعادة النظر فيجب عليه اعادة السؤال
 اذ لو اخذ بجواب الاول من غير اعادة للمان آخذ بشئ من غير دليل
 وهو حق فقول المفتي وقوله الاول لا ثقة ببقائه عليه لاهتمام
 من لفته له باطلاعه على ما يخالفه من دليل ان كان مجتهدا او فقي
 لا مامه ان كان مقلدا (مسئلة) تقليد الفضول من المجتهد
 فيه اقوال احد هاهو رجمه ابن الحاجب يجوز لوقوعه في زمن
 الصحابة وغيرهم مشتهر متكرر من غير انكار ثانيا لها لا يجوز لان
 اقوال المجتهدين في حق المقلد كالادلة في حق المجتهد فكما يجب
 الاخذ بالراجح من الادلة يجب الاخذ بالراجح من الاقوال والراجح
 منها قول الفاضل ويؤيده العامي بالتامع وغيره ثالثا المختار يجوز
 لعقده فاضلا غيره او مساويا له بخلافه من اعتقده مفضلا لكالأخر
 جماعيا في الدليلين المذكورين بهذا التفصيل ومن ثم ان من هناك
 هذا التفصيل المختار ان من اجل ذلك نقول لم يجب العجب عن الارجح
 من المجتهدين لعدم تعيينه بخلافه من منع مطلقا فان اعتقده ان العا

اى العلمى رجحان واحد منهم تعيين لان يقلده وان كان مرجوحا الوا
 علما باعتقاده البنى عليه والراجح علما فوق الراجح ورعا في الاجمع لان
 الزيادة العلم نائلا في الاجتهاد بخلاف زيادة الوسخ وقيل بالعكس
 لان الزيادة الوسخ نائلا في الثبوت في الاجتهاد وعجز بخلاف زيادة
 العلم ويحتمل التساوي لان لكل مرجحا وهذه المسئلة مبنية على وجود
 البحث عن الارجح المتي على امتناع تقليد المفضول ويجوز تقليد
 الميت لبقاء قوله كما قال الشافعي المذاصب لا تموت بموت اربابها
 خلافا للامام الرازي في منعه قال لانه لا بقاء لقول الميت بدليل
 انقضاء الاجماع بعد موت المخالف قال وتصنيف الكتب ^{بها} المذا
 صب بموت اربابها لاستفادة طريق الاجتهاد من نص فهم في الحواش
 وكيفية بناء بعضها على بعض ولعمرة المتفق عليه من المختلف فيه ^{منها}
 بحجة الاجماع بعد موت المجعبي وثالثها يجوز ان يفقد الحق
 للحاجة بخلاف ما اذا لم يفقد واربوها قال الصنع المتدى يجوز تقليد
 في ما نقل عنه ان يقلده عنه مجتهد في مذهبه لانه لمعرفته من آركه يميز
 بين ما اتم عليه وما لم يتم عليه فلا ينقل الى يقلده الا ما اتم عليه بخلاف

غير ويجوز استغناء من عرف بالاهلية للافتاء او ظن اهله بالاشتهار
 بالعلم والعدالة هذا راجع الى الاول وانصابه والناس مستفتون له
 هذا راجع الى الثاني ولو كان من ذكرنا ضيافا لم يجز افتائه كيفه وقيل لا
 يغني عما من في المعاملات للاستغناء بقضائه فيها عن الافتاء وعن
 انما ضي شريح انا اقتص ولا افق لا المجهول علما او عدالة فلا يجوز استغناؤه
 لان الاصل عدمهما والاصح وجوب البحث عن علمه بان يسأل الناس عنه
 وقيل يكفي استغاضته بينهم والاكتفاء بظن هر العدالة وقيل لا بد من البحث
 عنها والاكتفاء بظن الواحد عن علمه وعدالته بناء على البحث عنهما وقيل
 لا بد من اثنين والمعاني سؤال الى العالم عن ما خفي في ما افتاه به
 استرشادا ان طلبا لا ارشاد نفسه بان تدعى للمقبول بيان الماخذ لا
 تقتضئ عليه ان العالم ببيان ان الماخذ لسائل المذكور تحصيله
 لا ارشاده ان لم يكن حقيقا عليه فان كان بحيث يقصر فهمه فلا يبين له
 صونا لنفسه عن التعبد بما لا يفيد ويعتذر له بخفاء المدرك
 (مسئلة) يجوز للمقار على التفرع والتجميع وان لم يكن مجتهدا
 اي والحال انه غير مقصود بصفاة المجتهد الافتاء بمن هب مجتهدا

على ما ضده واعتقده وهذا لما صرح به الامام مجتهد المذهب
لأنطبق تعريفه السابق عليه فيجوز له الافتاء بمذهب امامه
مطلقا لوقوع ذلك في الاعصار مكررا شايعا من غير انكاس
بخلاف غيره فقد انكر عليه وقيل لا يجوز له الانتفاء وهذا لا جرت
عنه وانما يجوز الافتاء للمجتهد ولا نسلم وقدمه في غيره في الاعصار كقوله
وثالثها يجوز له عند عدم المجتهد للمحاجة اليه بخلاف ما اذا وجد
المجتهد وأبوا يجوز للمقلد الافتاء وان لم يكن قادرا على التفرع
والترجيح لأنه ناقل لما يقع به عن امامه وان لم يعرفه بنقله عنه وهذا
الواقع في الاعصار المتأخرة ويجوز خلوه الزمان عن مجتهد اى ان
لا يقع فيه مجتهد خلافا للحنابلة في منع الخلوع عنه مطلقا والابن دقيق
العبد في منع الخلوع عنه ما لم يتداع الزمان بين زل القواعد فان
تدلى بان انت اشرط الساعة الكبرى كطلوع الشمس مغربها
وعز ذلك ما زاد الخلوع والمختار بعد جواز انه لم يثبت وقدمه
وقبل يقع دليل عدم الوقوع حديث الصحيحين بطريق لا تزال طائفة
من ائمة الظاهرين على الحف حتى ياتي امر الله اى العتة المأخر

بها في بعض الطرق قال البخاري وتعم اهل العلم ان لا يتبدل الحديث
 في بعض الطرق بقوله من يرد الله به خيرا يفهمه في الذي قيد له
 للوقوع حديث الصحيحين ايضا ان الله لا يقبض العلم انزلما
 ينزع من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق
 عالما اتخذ الناس رؤساء جهلا لا فسئلوا فافتوا بغير علم فضلوا
 واضلوا هذا لفظ البخاري وفي مسلم حديث ان بي بي يدي الساعة
 ايا ما يرفع فيها العلم وينك فيها الجهل وتخوه حديث البخاري
 ان من اشراط الساعة ان يرفع العلم وينكس الجهل والمال يرفع العلم
 قبض اهلها ولما غنت هذه الاحاديث للاول قال المصنف
 لم يثبت وقوعه دون لا يقع ويمكن من الاول البهايان ياد بالساعة
 ما قرب منها واذا عمل العاصي بقول مجتهد في حادثة فليس له الرجوع
 عنه الى غيره في مثلها لانه قد التزم ذلك القول بالعمل به بخلاف ما اذا
 لم يعمل به وقيل يلزم العمل به بحجة الافشاء فليس له الرجوع الى غيره فيه
 وقيل يلزم العمل به بالشرع في العمل به بخلاف ما اذا لم يشرع وقيل يلزم
 العمل به ان التزمه بخلاف ما اذا لم يلزمه وقال السرخسي يلزم العمل به ان

ان وقع في نفسه صحة والا فلا وقال ابن الصلاح يلزم العمل به ان لم يجد
 مصنف آخ فان وجد تخير بينهما والاصح جواز ان جواز الرصد
 الا غيره في حكم آخ وقيل لا يجوز لانه بسؤال المجتهد والعمل بقوله
 التزم منه به والاصح انه يجب على العام وغيره من لم يبلغ رتبة الاجتهاد
 التزام مذهب معين من مذاهب المجتهدين يعتقدونه ارجح من غيره
 او مساويا له وان كان في نفس الامر جوحا على المختار التقدم ثم
 في المساور ينبغي السوء اعتقاده ارجح لنتيجة اختياره على غيره ثم في
 حروجه عنه اقوال احدها لا يجوز لانه التزمه وان لم يجب التزامه
 ثانياه لا يجوز والتزامه لا يلزم غير طرم ثالثها لا يجوز في بعض المسائل
 ويجوز في بعض نواحي بين القديين والجوانز في غير طعمل به اخذ ما تقدم
 في عمل غير الملتزم فانه اذا لم يجز له الرجوع قال ابن الحاجب كالا مدعى اتفاقا
 فالملتزم او لا بذلك وقد حكى فيه الجواز فيقيد بما قلناه وقيل لا يجب
 عليه التزام مذهب معين فله ان ياخذ في ما يقع له بهذا المذهب تارة وفيه
 اخرى وهكذا والاصح انه يمكنه تتبع الرخص في المذاهب بان ياخذ من
 كل منها ما هو الاصح في ما يقع منه المسائل وخالف ابو بكر المروزي فحجب

ذلك والظاهر ان هذا النقل عنه هو للاختصاص والوضوح واصلاها عن حكاي
 المناط وغيره عن اليك ان يفتى بذلك وعن اليك هجرة انه
 لا يفتى به والثاني وقد تفقه على الاول ان اراد بعدم الفتى
 الجواز فهو مبنى على انه لا يجب التزام من يجب معنى واعتناء التبع
 شامل للترزم وغيره ويؤخذ منه تعقيب الجواز البقاء فيها بالمر
 يؤد الى تتبع الرخص به قد فرغت انامل العبد المحتاج الى عفو
 الملك المنان محمد بن محمد البقاعي من كتابه جمع الجوامع وصر
 المنسوب الى الفاضل الكامل المتبحر بانوار الله والتبحر
 جلال الذي المتبحر في الله ربكم بالكرم المتبحر الابعضا
 من الكتاب السابع منه وهاشمية تركته للملك
 ونعم البقال بناسخ يوم الجمعة لاربعة
 عشرة يوما خلوا من جاري الاخر
 ستة الف وثلاثة وثلاثين
 واربعين من هجرة
 سيدنا وشفيعنا محمد المصطفى عليه وعلى آله واصحابه من النبي
 والمرسلين صلوات رب العالمين ثم على المهتم واصحابهم ومن
 تبعهم باحسان الى يوم الذي اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولاخواننا
 من الدنيا والاخرة الشهادة والايمان بالشيخ العالمين
 وكنت في تلك سلمانية في حنا نقاه
 هجرة مولانا خالد قد سكره
 في خدمته الاستاذ الفاضل الشيخ عمر الشيرازي القوه دعيه دام عمره اعي

لهرست
شرح جميع الجوامع

٧٧	الخلاص في حد العلم	٢	خطبة الكتاب
٧٨	تعريف الجهل		الكلام في المقدمات
٨١	مسألة الحسن المأذون فيه الخ		تعريف أصول الفقه
٨٢	مسألة جائز الترك ليس بواجب الخ		تعريف الأصولي
٨٧	مسألة الأمر بواحد من أشياء يوجب واحداً لا يعينه الخ	٢٧	تعريف الفقه
٩٢	مسألة فرض الكفاية مهم بقصد حصوله الخ	٢٨	تعريف الحكم
٩٦	مسألة الأكثر أن جميع وقت الظهر جوازاً ونحوه وقت لأداءه الخ		وشكر المنعم واجب بالشرع
١٠٢	مسألة المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب الخ	٢٩	وحكمتم المعتزلة العقل
١٠٤	مسألة مطلق الأمر لا يتناول المكروه الخ	٣٠	والصواب امتناع تكليف الغافل الخ
١١٢	مسألة يجوز التكليف بالمحال مطلقاً الخ	٣٢	ويتعلق الأمر بالمعدوم تعلقاً محتوياً الخ
١١٦	مسألة الأكثر أن حصول الواجب الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف	٣٤	تقسيم الخطاب
١١٩	معل الخ	٣٨	والفرض والواجب مترادفان الخ
١٢٠	مسألة يصح التكليف ويوجد معلوماً للمعأمور إثمه الخ	٤٢	تعريف السبب
١٢٤	(خاتمة) الحكم قد يتعلق بأمرين على الترتيب الخ	٤٥	تعريف الشرط
١٢٧	(الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال)	٤٥	تعريف المانع
١٢٤	(المنطوق والمفهوم)	٤٦	تعريف الصحة
١٤٢	مسألة المقاميم إلا اللفظ حجة لغة الخ	٥١	تعريف الفساد
١٤٤	مسألة الغاية قبل منطوق الخ	٥٢	تعريف الأداء
١٤٥	مسألة (إنما) قال الآسدي وأبو حيان لا تفيد الحصر الخ	٥٥	تعريف القضاء
١٤٧	مسألة من الألفاظ حدوث الموضوعات اللغوية	٥٩	تعريف الإعادة
١٥٠	مطلب المحكم والمنشأ به	٦٠	تعريف الرخصة
١٥١	مسألة قال ابن فورك والجمهور اللغات توفيقية	٦٢	تعريف العزيمة
١٥٢	مسألة قال القاضي وإمام الحرمين والغزالي والآسدي لا تثبت اللفظ قياساً الخ	٦٢	تعريف الدليل
١٥٢	مسألة اللفظ والمعنى أن اتحداً فإن منع تصور معناه الشبهة	٦٧	تعريف الحد
١٥٦	فجزئي الخ	٦٨	والكلام النفسي في الأزل قيل لا يسمى خطاباً الخ
	مسألة الاشتقاق رد لفظ إلى آخر الخ	٦٩	تعريف النظر
		٧١	تعريف التصور
		٧١	تعريف التصديق
		٧٥	تقسيم الإدراك

١٦١	مسألة المترادف واقع خلافاً لثعلب الخ	الخامس عشر الفاء	١٩٤
١٦٢	مسألة المشترك واقع خلافاً لثعلب والأبهري	السادس عشر في	١٩٤
١٦٤	والبلخي مطلقاً الخ	السابع عشر كي	١٩٢
١٦٤	مسألة المشترك يصح إطلاقه على معنييه معاً مجازاً الخ	الثامن عشر كل	١٩٢
١٦٧	الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء الخ	التاسع عشر اللام	١٩٢
١٦٩	والمجاز اللفظ المستعمل بوضع ثان الخ	العشرون لولا	١٩٤
١٧٩	مسألة المعرب لفظ غير علم استعماله العرب الخ	الحادي والعشرون لو	١٩٥
١٨٠	مسألة اللفظ اما حقيقة أو مجاز أو حقيقة ومجاز الخ	الثاني والعشرون لن	٢٠٠
١٨٢	مسألة الكتابة لفظ استعمل في معناه مراداً	الثالث والعشرون ما	٢٠١
١٨٤	منه لازم المعنى الخ	الرابع والعشرون من بكسر الهميم	٢٠٢
١٨٤	(المعروف)	الخامس والعشرون من يفتح الهميم	٢٠٢
١٨٤	أسماء ما إذن	السادس والعشرون هل	٢٠٢
١٨٤	الثاني ان للشرط	السابع والعشرون الراو	٢٠٤
١٨٤	الثالث أو	(الامر)	٢٠٥
١٨٥	الرابع اي بالفتح	مسألة القاتلون بالنفسي اختلفوا هل للامر	
١٨٦	الخامس أي	صيغة تخصه الخ	٢٠٧
١٨٦	السادس إذ	مسألة الامر لطلب العامة الخ	٢١٢
١٨٧	السابع إذا	مسألة الرازي والشيرازي وعبد الجبار الامر	
١٨٨	الثامن الياء	يستلزم القضاء الخ	٢١٥
١٨٩	التاسع بل	مسألة قال الشيخ والقاضي الامر النفسي بشيء	
١٨٩	العاشر بيد	معين نهى عن ضده الرجودي	٢١٦
١٨٩	الحادي عشر ثم	مسألة الامران غير متعاقبين أو لغير متماثلين	
١٩٠	الثاني عشر حتى	غير ان الخ	٢١٨
١٩١	الثالث عشر رب	النهى اقتضاء كف عن فعل الخ	٢١٩
١٩١	الرابع عشر على	(العام)	٢٢٤
		مسألة وكل والذي والتي وأي وما ومتى وأين	
		وحيثما ونحوها للعموم الخ	٢٢٩